بسم الله الرحمن الرحيم

قراءات نقدية
في
تجربة حماس وحكومتها
2007-2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أحمد الحيلة
د. جاسم سلطان
د. حسين أبو النمل
رأفت مرة
شفيق الحوت
صقر أبو فخر
عدنان أبو عامر
ماجد أبو دياك
محمد داود
أ. د. وليد عبد الحي
أسامة حمدان
جواد الحمد
د. رائد نعيرات
سامي خاطر
أ. د. عبد الستار قاسم
د. فريد أبو ضهير
محمد جمعة
معين مناع
وائل سعد
وليد محمد علي

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Critical Assesments of the Experience of Hamas & its Government 2006 - 2007

Edited By:
Dr. Mohsen M. Saleh

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
2007 م – 1428 هـ
بيروت – لبنان
ISBN 978 - 9953 - 500 - 00 - 3

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14–5034، بيروت – لبنان
تلفون: 644 303 1 961+
تليفاكس: 643 303 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف:
الحارث عدلوني

تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl +961 1 362987

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3
المقدمة: د. محسن صالح 5

الجزء الأول

حلقة نقاش: تجربة حماس وآفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

الكلمة الرئيسية: شفيق الحوت 9

المحور الأول: تقييم المسار السياسي لحركة حماس 2006-2007

مقدمة مدير الجلسة: د. عدنان السيد حسين 15
الورقة الأولى: تقييم المسار السياسي
لحركة حماس 2006-2007 ... سامي خاطر 17
الورقة الثانية: حماس من المعارضة إلى السلطة
أو من الأيديولوجية إلى السياسة ... د. حسين أبو النمل 24
مُعقّب أول: دوائر الجدل ... محمود حيدر 34
المداخلات 38
تعقيبات مقدمي الأوراق 46

المحور الثاني: تقييم إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية والخارجية

مقدمة مدير الجلسة: جابر سليمان 53
الورقة الأولى: إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية ... أسامة حمدان 54
الورقة الثانية: حماس وفتح ومنظمة التحرير،
شقاء الأخوة ... صقر أبو فخر 62
الورقة الثالثة: حماس والدائرة العربية ... محمد جمعة 74
مُعقّب أول: ماجد عزام 93
المداخلات 99
تعقيبات مقدمي الأوراق 107

المحور الثالث: آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

مقدمة مدير الجلسة: نافذ أبو حسنة 113

الورقة الأولى: آفاق الخروج من المأزق
الوطني الفلسطيني ... جواد الحمد 114
الورقة الثانية: لنعمل لتحويل المأزق الراهن
ليصبح فرصة ... وليد محمد علي 120
مُعقّب أول: د. محسن صالح 125
المداخلات 129
تعقيبات مقدمي الأوراق 138

الجزء الثاني
قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007

تمهيد: حماس من المعارضة إلى السلطة: أسئلة برسم الإجابة 143
1. تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي
وعلاقاتها الفلسطينية ... ماجد أبو دياك 149
2. تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات
سنة 2006 ... د. جاسم سلطان 161
3. الأداء الحكومي لحركة حماس: تطبيق برنامج
الإصلاح والتغيير ... د. رائد نعيرات 177
4. برنامج المقاومة بعد دخول حماس إلى حكومة السلطة ... معين مناع 190
5. حماس والسلطة: من يغيّر من؟؟ ... محمد داود 199
6. العلاقات الحمساوية الداخلية بعد الانتخابات ... أ. د. عبد الستار قاسم 219
7. حركة حماس وتشكيل الحكومة: إدارة الملف الأمني ... وليد محمد علي 228
8. تجربة حماس والحكومة العاشرة:
في إدارة الملف الأمني الداخلي... أحمد الحيلة 241
9. تجربة حماس في فكّ الحصار ... وائل سعد 259
10. تجربة حماس في الحكم:
العلاقة وتسوية الصراع مع "إسرائيل" ... عدنان أبو عامر 273
11. الأداء الإعلامي لحماس في "عهد السلطة" ... د. فريد أبو ضهير 290
12. تقييم الأداء الإعلامي لحركة حماس والحكومة
الفلسطينية 2006-2007 ... رأفت مرة 305
13. حماس والبيئة الدولية: تقييم عام في السلطة ... أ. د. وليد عبد الحي 313

المقدمة

نحاول في هذا الكتاب الاستفادة من القراءات النقدية لمجموعة من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين حول تجربة حماس منذ فوزها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006 وحتى منتصف سنة 2007.

كانت تجربة حماس في تلك الفترة تجربة تستحق التأمل والمراجعة، وتستحق القراءة النقدية الموضوعية البعيدة عن الشحن العاطفي الإيجابي والسلبي، والذي امتلأت به الساحة طوال الفترة الماضية.

مثّلت حماس خياراً وطنياً للكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، وفازت بأغلبية مريحة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وحققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة. غير أن النموذج الإصلاحي والتغييري الذي أرادت تقديمه اصطدم بحقائق وجود الاحتلال الصهيوني على الأرض بوصفه لاعباً رئيسياً في المعادلة، وبحقائق عدم استيعاب العديد من قيادة السلطة وفتح للتحول إلى حزب معارض، وسعي بعض تياراتها (وخصوصاً الأمنية) إلى إفشال حكومة حماس وإسقاطها بالسرعة الممكنة، كما اصطدمت حماس بعداء أو تحفظ أو انزعاج عدد من الأنظمة العربية وخصوصاً تلك التي تدور في الفلك الأمريكي.

أصرّت حماس على الحفاظ على مواقعها في مواجهة القوى التي استهدفتها، وحاولت كسر الحصار، كما حاولت أن ترفع من سقف البرنامج الوطني الفلسطيني، ورفضت أن تستسلم لعمليات الإفشال، وسعت أن تختار هي بنفسها الوقت المناسب لترك الحكومة أو السلطة؛ حيث كانت تُقدّر أن الثمن الذي ستدفعه لا يستهدف منها فقط مجرد التخلي عن المناصب الوزارية، وإنما كان سيتبعه عمليات تشويه وإقصاء وحملات أمنية تستهدف وجودها ذاته، تمهيداً لعقد تسوية سلمية نهائية، وطي الملف الفلسطيني.

وفي خضم الصراعات والضغوط والضربات التي كانت تأتي من كل جانب لم تستطع حماس تنفيذ برنامجها الإصلاحي، كما تعرض أداؤها الحكومي للعديد من الانتقادات. ووجهت الكثير من الأسئلة عن مدى واقعية حماس في التقدم لقيادة سلطة تعمل تحت الاحتلال، أو عمل برامج إصلاحية في بيئة لا تملك فيها مفاتيح القرار الحقيقي أو التغيير على الأرض.

يقدم هذا الكتاب قراءات نقدية لتجربة حماس في تطبيق برنامجها السياسي،

وأدائها الحكومي، وسلوكها الأمني، وعلاقاتها الداخلية والعربية والدولية. والزملاء المشاركون يقدمون رؤاهم من زوايا مختلفة، وهم يمثلون أطياف مختلفة، وتخصصات مختلفة، وزوايا نظر مختلفة، ولكن يجمعهم الاهتمام بأن يقف المشروع الوطني الفلسطيني على رجليه، وأن ترتفع سويته ليتمكن من تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني.

هذا الكتاب ينقسم إلى جزئين، الجزء الأول: يحوي أعمال حلقة النقاش التي نظمها المركز يوم 2007/7/25 بعنوان: "تجربة حماس وآفاق الخروج من المأزق الفلسطيني". وقد قُدمت فيه كلمة افتتاح رئيسية، وسبع أوراق عمل توزعت على ثلاث جلسات. وقد تضمن هذا الجزء ثلاثة تعقيبات رئيسية، فضلاً عن مداخلات الزملاء المناقشين، وردود وتوضيحات مقدمي الأوراق.

وتضمن الجزء الثاني مجموعة من القراءات النقدية لعدد من المتخصصين الذين قام المركز باستكتابهم في عدد من المحاور المختلفة.

وكان المركز قد بدأ هذا المشروع في منتصف أيار/ مايو 2007، قبل سيطرة حماس على قطاع غزة بنحو شهر. ولذلك يجب التنبيه إلى أن عدداً من الأوراق قد تمّ إنجازه بشكل مبكر قُبيل الأحداث، كما أنجز بعضه بعدها. وعندما انعقدت حلقة النقاش آثر المركز ألا يتركز الحوار على نقد تجربة حماس فقط، فأضاف الموضوع المتعلق بالخروج من المأزق الفلسطيني. وهكذا، تمّت الاستفادة من أوراق عدد من الزملاء ممن سبق أن استكتبهم المركز في نقد التجربة وهي تحديداً أوراق د. حسين أبو النمل، وصقر أبو فخر، ومحمد جمعة؛ فانتقل مكانها إلى الجزء الأول من الكتاب. ولذلك فإن الورقة الوحيدة التي تغطي البعد العربي للأستاذ محمد جمعة نُقلت إلى الجزء الأول، حيث تمّ عرضها ومناقشتها في حلقة النقاش.

ومركز الزيتونة إذ يقدم هذه المجموعة من الكتابات والدراسات ليؤكد احترامه للتنوع والتعدد في الآراء، كما ينظر إلى اختلاف وجهات نظر المشاركين باعتبارها عملية إغناء لحالة النقد والتفكير التي تعين على تكوين نظرة شاملة للموضوع. كما يؤكد المركز أن الآراء الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة وجهة نظر المركز.

والله الموفق

المحرر

د. محسن صالح

الجزء الأول

حلقة نقاش

تجربة حماس
وآفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

الكلمة الرئيسية

شفيق الحوت[1]

أيها الإخوة الأعزاء، السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته. أصافحكم فرداً فرداً فكلكم أصدقاء. أعترف أنه لولا مكانة الدكتور محسن صالح في قلبي، ومكانة مركز الزيتونة، لما رأيتموني اليوم هنا. لقد ترددت كثيراً قبل الموافقة على المشاركة، ولكني كما ترون لم أستطع في النهاية إلا أن أقول نعم لهذا الصديق العزيز.

كنت متردداً لأنني كنت أخشى أن أعكس بعض ما في نفسي عليكم، رغم ثقتي بأنكم مثقلون مثلي، بأعباء هذه المرحلة المحبطة، حيث نواجه حقائق ووقائع وأحداث لا يمكن لعقل، مهما كان متواضعاً، أن يدرك أسبابها أو يجد أي مبرر لها. كما أنني كنت متردداً لأنني أعرفكم جميعاً، وسبق أن قرأت لكم، وسمعت لكم، وأعرف أفكاركم واجتهاداتكم، وليس لدي من جديد أضيفه لما تملكونه من آراء ومعلومات. ولكنني سأحاول أن أعطي بعض الملاحظات المستنبطة من تجربة امتدت قرابة نصف قرن من الزمن.

لا داعي للقول بأن القضية الفلسطينية هي أعقد قضية شهدها التاريخ الحديث، إذ لا يوجد في العالم كله مشكلة تشبه القضية الفلسطينية، بما في ذلك قضايا الأوطان التي تعرضت للاستعمار الاستيطاني الكولونيالي، وهي تختلف عما شهدناه في فيتنام والجزائر وأفريقيا وأماكن أخرى من العالم. وأكاد أقول بأنني وصلت إلى قناعة أن القيادة التي تحقق النصر في فلسطين، لا بدّ أن تكون قيادة غير عادية خلاقة مبدعة، يجب أن تتميز وبفارق كبير عن القيادة المضادّة، وأعني بذلك قيادة الحركة الصهيونية. لذلك لن نتحدث طويلاً فيما نعرفه جميعاً عن عدونا. ولأني أريد أن أتكلم عن عدو آخر لنا، هو فينا، نحن عرباً وفلسطينيين. يمكن أن نقول إننا في كثير من المواقف في جزء من تاريخنا، كنا أعداء لقضيتنا وحركتنا ونضالنا. ولا أقصد بهذا أعداءنا الذين انحرفوا عن وعي، من مخترقين أو مندسّين وعملاء، ولكنني أقصد كذلك، وأضيف إليهم أولئك

[1] عضو اللجنة التنفيذية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سابقاً.

الذين ارتكبوا من الأخطاء ما يعادل الجرائم في حقّ النضال الفلسطيني.

إنها مناسبة لدعوة حركة حماس لدراسة تجربتها بشكل مختلف عما زعمنا أنه كان دراسة لتجارب الفصائل الأخرى في الماضي، والتي اتضح فيما بعد أنها لم تكن على المستوى النقدي المطلوب، وهنا أحمّل المثقفين جزءاً من المسؤولية، إذ كان ثمة نفاق لقيادات الفصائل على اختلاف أنواعها، فكان أن وصل بنا الحال إلى ما نحن عليه اليوم.

ومن الملاحظات التي أريد أن ألفت النظر إليها؛ أولاً ضرورة التدقيق في المصطلحات، إذ أصبحت أشعر أننا في القضية الفلسطينية نتكلم، بعض المرات، بألفاظ ومصطلحات لا يوجد لها مسميات. نحن مثلاً سمينا أنفسنا حركة تحرر، وتارة كنا ثورة، ثم تحولنا إلى حركة استقلال وطني، وتحدثنا عن عمل فدائي، ثم تحدثنا عن مقاومة، ثم بدأنا نتحدث عن قيام دولة؟ ماذا نحن؟ وهذا الذي يجري في الساحة الفلسطينية اليوم ما هو عنوانه الحقيقي؟ وأقول نحن، وأشمل الجميع من أصغر فصيل فلسطيني إلى أكبر الفصائل. هل نحن مقاومة؟ هل نحن حركة تحرر وطني؟ هل نحن حركة استقلال وطني؟ هل نحن بصدد التوصل لدولة، لأية دولة فلسطينية. إذا كنا نحن، مثقفين أو مناضلين مسؤولين، في حيرة في وصف وضعيتنا وموقعنا من الحركة السياسية العالمية، فما بال إخوتنا المواطنين العاديين، الذين كانوا مثالاً للعطاء السخي لجميع الفصائل الوطنية الفلسطينية؟ لذلك أرجو منكم التدقيق في المصطلحات، والقضية ليست قضية لغوية، بل لأن لكل تعبير من هذه التعبيرات معناه ومقوماته وأساليب التعامل معه.

الملاحظة الثانية، تتعلق بموضوع الأيديولوجيات والنضال السياسي. في رأيي أنه لم يكن بين الفصائل الفلسطينية، قبل ظهور حماس والجهاد الإسلامي، ثمة خلافات أيديولوجية حقيقية، وإنما كانت عناوين لتبرر القبليات الجديدة التي ظهرت في الساحة. فتح مثلاً، كانت تجمّعاً لكل الأفكار السائدة؛ ففيها اليمين، وفيها اليسار، وفيها المتدين، وفيها الملحد، فكانت تجمعاً وطنياً غير مهتم بمسألة الأيديولوجيات ويعدّها كلاماً فارغاً. أنا أذكر الأخ المرحوم خليل الوزير، الذي سألته ذات مرة عن الخلفية الفكرية التي تعمل فتح على أساسها؟ فقال: الثورة تصنع أفكارها. أبو جهاد كان بطلاً من أبطال الثورة الفلسطينية، لكن من الناحية الثقافية لم يكن على المستوى نفسه. والجبهة الشعبية تفرّع منها ثلاث جبهات: القيادة العامة، الجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، ما هي الخلافات الأيديولوجية بينها؟ كلهم كانوا عروبيين

ثم تحولوا إلى الماركسية، وبعدها احتاروا في أمرهم. في الحقيقة، كنا كمن يترجم ويستعير مصطلحات كانت في الستينيات شائعة في أوروبا، ونحاول أن نلبّسها على واقعنا الفلسطيني، ولكن دون جدوى. والآن دخلت حماس – وليعذرني إخوتي في حماس – وتكاد تختصر في سنوات نضالها الأخيرة، المشوار نفسه الذي خاضه غيرها، وأخشى أن يصيبها ما أصاب فتح وغيرها؛ إذ نبع الكل في التطرف وصبّ أخيراً في الاعتدال، والكل تكلم عن الكفاح المسلح، وانتهى بالتفاوض السياسي. هذه الإشكالية بين الأيديولوجية والممارسة السياسية قضية بحاجة إلى إخوتنا المثقفين لكي يتدخلوا فيها وبقوة. وأقول إنني، إذا نسبت نفسي إلى المثقفين، وأشمل معي إخوتي المنتسبين إلى هذا اللقب: نحن قصّرنا كثيراً. وأكاد أقول إن المثقف الفلسطيني، كان جباناً أمام الفصائل الثورية الفلسطينية، إذ استطاعت البندقية الفلسطينية أن ترهب الفكر والمفكر الفلسطيني باستثناء قلة، استطاعوا أن يجهروا برأيهم، وأن يقولوا كلمتهم الشجاعة في الوقت المناسب، عندما كانت الكلمة مطالبة بأن تفصح عن نفسها. المثقفون الآن مطالبون بدور أكثر جرأة في نقد الواقع السياسي الحالي.

الملاحظة الأخيرة، إني أدعوكم وأرجوكم أن نركز في هذا اللقاء محاوراتنا على هدي المصلحة الوطنية. أنا أضع المصلحة الوطنية فوق الموضوعية، وأفترض أنه من غير الجائز أن يكون هناك تعارض بين المصلحة الوطنية والموضوعية. المصلحة الوطنية اليوم ودائماً وأبداً تدعو إلى وحدة وطنية، بل إلى نوع مميز من الوحدة الوطنية. لا أقول وحدة وطنية على طريقة منظمة التحرير الفلسطينية السابقة، نحن بحاجة إلى وحدة وطنية أكثر وعياً وأكثر استيعاباً للتجربة، أي وحدة وطنية تقرّ وتعترف أولاً، بأن المناضل الفلسطيني لا يناضل من أجل قطعة أرض فقط، وإنما لتحرير وطننا فلسطين لكي نعيش أحراراً فوق ترابها، ولكي نقرر مصيرنا دون تأثير خارجي. ونحن نشاهد الآن اقتتالاً حول مصيرنا في فلسطين قبل أن نحرر فلسطين. أنا لا أناضل، ولا أعطي حياتي من أجل قطعة أرض ورثتها عن أبي في فلسطين، ليست أرضي التي أناضل من أجلها، وإنما الوطن، هو قطعة أرض أكون فوق ترابها حراً في قول ما أشاء والتعبير عن نفسي كما أريد. نحن نريد وحدة وطنية تقرّ بوجود الآخر وبحتمية التعدد. نحن نريد الاعتراف بسنة اللّه في خلقه، أي اختلاف ألسنتكم وألوانكم. لا يمكن أن نصبح كلنا تنظيماً واحداً، أو على أيديولوجية واحدة، أو على عقيدة واحدة، وقد آن لنا أن نتعلم، فلقد تجاوزت حركتنا الوطنية الفلسطينية عمر ذلك الطفل الصغير الذي كناه في الستينيات، وأصبحنا نموذجاً من المفترض أن يعطي

الناس دروساً في العمل السياسي وفي العمل الوطني. فلا بدّ أن نقرّ بأن الاختلاف في الرأي أمر في منتهى الطبيعة. فدعونا نقرّ بهذه الحقيقة، وبالتالي نوجد الصيغ التي يمكن أن نتعاون على أساسها.

ما أبشع الحركة الوطنية عندما تكرر أخطائها. نحن ارتكبنا أخطاء رهيبة ومعيبة في تكرارها. في الأردن أولاً، ثمّ في لبنان وكأننا لم نمرّ في تجربة، بل بالغنا في الإيغال في الأخطاء. وحتى في الوطن كذلك خضنا التجربة نفسها من الأخطاء.

أيها الإخوان لا بدّ من العمل المشترك، وحتى الآن لا أعرف من سبيل عملي لإنقاذ السفينة الفلسطينية من الهلاك غير العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، المصادرة والرهينة حالياً في يد حركة فتح. إنها أسيرة، سجينة، معتقلة، لدى حركة فتح، يجب أن نحررها من فتح. ويجب أن يفهم إخوتنا في حماس والجهاد الإسلامي أنه لا مفرّ لهم من العمل الجادّ والصادق والصحيح لردّ الروح والمشاركة في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. ساعتئذٍ يتحول المجلس الوطني الفلسطيني إلى ساحة لحلّ المشاكل والتناقضات بدل أن تكون ساحات الوغى في غزة وغيرها إطاراً لحلّ الصراعات والخلافات. أرجو من اللّه أن يوفقكم في هذا اللقاء وأشكر لكم حسن الاستماع.

المحور الأول

تقييم المسار السياسي لحركة حماس

2007-2006

مقدمة مدير الجلسة

د. عدنان السيد حسين[2]

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته، أيها السيدات والسادة، يشرفني، أن أدير هذه الجلسة الأولى تحت عنوان تقييم المسار السياسي لحركة حماس للسنتين الأخيرتين، 2006–2007، وأن يتحدث في هذه الجلسة كل من الأستاذ سامي خاطر، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، والدكتور حسين أبو النمل الكاتب والباحث الفلسطيني، وهناك تعقيب للباحث الأستاذ محمود حيدر، رئيس تحرير مجلة مدارات غربية. فضلاً عن المناقشة العامة التي سوف تكون في آخر هذه الجلسة. بكلمة موجزة، أولاً أشكر مركز الزيتونة الذي تفضل في عقد هذه الندوة، وأشكر رئيس المركز الدكتور محسن صالح، كما أتوقف عند ما تفضل به الأستاذ الكبير شفيق الحوت في كلمته الافتتاحية، التي تعني للفلسطينيين واللبنانيين والعرب الآخرين معانٍ كثيرة، إذا ما أردنا الانتقال من مرحلة التراشق بالتهم والتخلف، إلى مرحلة البناء والانطلاق في برامجنا الوطنية. وأشير إلى أنني أفهم أن قضية فلسطين هي أهم من فكرة الدولة؛ فإذا تراجعت القضية أو أجهضت لن تقوم قائمة للدولة، ثم إن الدولة أية دولة، هي أهم وأبقى من الأحزاب، فكرة الدولة أهم من الحركات الحزبية فكيف إذا كانت هذه الحركات الحزبية حركات قبلية، لم تتغير نوعياً عما شخّصه العلامة الكبير ابن خلدون منذ أكثر من 600 عام. والأحزاب كما أفهمها أهم من أشخاصها، أهم من القائد الأول أو الثاني أو الثالث، إذا كانت تريد أن تشتغل كمؤسسة، أما أن تُختصر القضية والدولة والأحزاب في مرحلة معينة بشخص أو بآخر، ونلتف نحن حول هذا الشخص أو ذاك، فستكون كارثة كبرى في العمل العربي العام، وخصوصاً قضية فلسطين التي ما زلنا وسنبقى نراها قضية العرب الأولى، شاءت مؤتمرات القمة العربية أم لم تشأ. شاءت منظمة المؤتمر الإسلامي أم لم تشأ، شاءت الأمم المتحدة أم لم تشأ. لم نفهم القضايا العربية وفكرة العروبة وفكرة التقدم، إلا من خلال بوابة فلسطين

[2] أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

وقضيتها بما ترمز وتجسد. من خلال هذا المنطلق، أترك المجال للسادة المتحدثين، وأعتقد أنهم أكثر إلماماً بهذا الموضوع المصيري الفلسطيني، من خلال تقييم تجربة حماس، والكلمة الأولى للأخ الأستاذ سامي خاطر فليتفضل.

الورقة الأولى:

تقييم المسار السياسي لحركة حماس

2007-2006

سامي خاطر[3]

الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه، أودّ أن أشكر الدكتور محسن ومركز الزيتونة على تنظيم حلقة النقاش هذه، التي نأمل من خلال المشاركة فيها أن نسهم جميعاً في العنوان الذي وضع لهذه الحلقة، وهو كيفية الخروج من المأزق الفلسطيني، وأنا أتحدث إليكم اليوم عن المسار السياسي لحركة حماس، ولِمَ كان من الصعب على من يرسم هذا المسار ويشارك في ترتيبه أن يقيّمه، خصوصاً أن الفترة هي فترة سنة ونصف تقريباً، وهي فترة غير كافية لتقييم أي مسار سياسي في ظلّ الظروف التي تحيط بالقضية الفلسطينية محلياً وإقليميا ودولياً، ولذلك اسمحوا لي أن أركزّ في حديثي على الرؤية التي كانت لدى حركة حماس في مسارها السياسي، ذلك أن وضعكم في صورة هذه الرؤية لا يهدف فقط إلى وضعكم في هذه الصورة وتفاصيلها، وإنما يساعد أيضاً في تقييمكم ومقترحاتكم للخروج من المأزق الفلسطيني.

كمقدمة، تعلمون أن حركة المقاومة الإسلامية حماس كان برنامجها السياسي يدور أولاً: حول برنامج المقاومة، ومقتضيات هذا البرنامج. وثانياً: كان يدور على خدمة الشعب الفلسطيني في الجانب المدني. وثالثاً: كان يسعى إلى مواجهة أو مقاومة مشاريع التفريط في القضية الفلسطينية، وقد ظلّ هذا هو برنامج الحركة السياسي ومسارها، إلى أن دخلنا سنة 2006، واتخذت الحركة قراراً بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وكلكم واكب هذه الانتخابات والفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، ثم شكلت حكومة، وبالتالي انتقلت حركة حماس من برنامج المقاومة

[3] عضو المكتب السياسي لحركة حماس.

ومقتضياته إلى مسار الحكم وتشكيل الحكومة، وهذه النقلة التي حصلت عند حماس كما هو واضح هي نقلة من غير مرحلة انتقالية، أي مباشرة، من المقاومة والمعارضة إلى الحكم. وهذه النقلة، السريعة، بالتأكيد سيكون لها انعكاسات على أداء الحركة سواء في عملها التشريعي أو في أدائها من خلال الحكومة. ومن البديهي في هذا المقام أن أوضح لكم، ما هي رؤية حركة حماس عندما اتخذت هذا المسار.

ولعل البداية في الإجابة على التساؤل، الذي يطرح كثيراً، وهو لماذا اختارت حماس المشاركة السياسية في سلطة نشأت عن اتفاق أوسلو، الذي عارضته الحركة منذ توقيعه حتى الآن؟ لماذا هذه المشاركة؟ وأبادر إلى الإجابة من خلال عدّة نقاط، النقطة الأولى ولن ألبث فيها طويلاً، وهي الجدال الذي يدور أحياناً حول اتفاق أوسلو، هل اتفاق أوسلو مات وألغي وأبطل أم ما يزال حياً يتنفس؟ كلكم يتابع ويعرف أن تجربة أوسلو فشلت، ونحن كنا في حركة حماس، ولاحظنا أيضاً أن اتفاق أوسلو كاتفاق انتقالي، أيضاً قد طويت صفحته، وأول من طوى صفحته هو العدو الصهيوني. وتعرفون أنه تمّ مشروع آخر هو خريطة الطريق. ثم من بعدها الحلّ الانتقالي طويل الأمد على يدي شارون، والذي بلوره فيما بعد إلى الحلّ أحادي الجانب، والذي جاء في سياقه الانسحاب من قطاع غزة، واليوم هناك أفكار مطروحة أقل بكثير حتى من أوسلو، فإذن أوسلو في هذا المفهوم فعلاً قد مات، وقد انتهى وطويت صفحته، ولكن الذي بقي من اتفاق أوسلو هو هذا الشكل من السلطة التي قامت للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه السلطة نشأت كما تعرفون منذ سنة 1994، وأصبحت هذه السلطة فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، كما أصبحت فاعلة ومؤثرة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، ويؤسفني أن أقول إن دور هذه السلطة كانت سلبياته في الجانبين أكثر بكثير من إيجابياته، ويؤسفني ويؤسفكم ويؤسفنا جميعاً أن هذا الدور الذي قامت به السلطة، خصوصاً في الجانب الأمني، والتنسيق مع العدو الصهيوني، ورفع شعار سلاح واحد وسلطة واحدة؛ من أجل نزع سلاح المقاومة، وحرمانها من حقها المشروع في مقاومة الاحتلال. إذن هذه السلطة أصبحت تخرّب على المشروع الوطني الفلسطيني القائم على المقاومة من جهة، ثم من جهة أخرى، فإنها اتسمت من الناحية الإدارية بالفساد، وأظن أن الكل على علم بهذا الفساد وقصصه، التي كتبت رسمياً من خلال هياكل السلطة الفلسطينية، وأولّها في المجلس التشريعي.

ومن هنا أمام هذا الواقع كان لا بدّ أن تفكر حماس في كيفية التعامل مع هذا

الواقع الموجود، ثم إن حركة حماس كما تتابعون مع الأيام أخذت تنمو وتكبر وتتوسع شعبيتها، وهذا لا يخفى على أي متابع أو أي مراقب. وأمام هذا النمو وهذا التوسع، وحقيقة واقع هذه السلطة، وجدت حماس نفسها أمام ثلاثة خيارات، الخيار الأول أن ترضخ لهذا الواقع وتستجيب لكل مطالبه؛ وأولها طبعاً وكما هو معروف نزع سلاح المقاومة، والتخلي عن برنامج المقاومة، إلى آخر قائمة الشروط التي عرفت فيما بعد بشروط الرباعية الدولية. والخيار الثاني هو أن تتحاشى هذا الواقع، وتتجنبه وكأنه لا يعنيها في شيء وهذا أيضاً له سلبياته. والخيار الثالث أن تنقلب على هذا الواقع بكل ما يعنيه هذا الانقلاب، من الوصول إلى فتنة داخلية وسفك دماء فلسطيني. أمام هذه الخيارات الصعبة اختارت حماس خياراً آخر، وهو أن تحاول التأثير في هذا الواقع القائم؛ من خلال الدخول فيه بصورة سلمية وديموقراطية على قاعدة وهدف التأثير في هذا الواقع. بحيث يعود لينسجم مع المشروع الوطني الفلسطيني، والحفاظ على الثوابت الفلسطينية والعمل على إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني؛ ولذلك كان القرار أن تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في 2006/6/25. والسؤال الذي يطرح لماذا لم تشارك حماس في انتخابات 1996 وشاركت الآن، الجواب في ثنايا ما قدمت، وأنه حصلت هنالك تغيرات، ولكن أهم هذه التغيرات هو ما ترتب على انتفاضة الأقصى سنة 2000. حيث اضطرت بعض أجزاء السلطة ورئيسها بشكل خاص، ياسر عرفات، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 إلى العودة مرة أخرى إلى برنامج المقاومة، وإن كانت هذه العودة بهدف تحسين أوراق المفاوض الفلسطيني، عندما يجلس على طاولة المفاوضات، ولكن العودة إلى برنامج المقاومة، وما ترتب عليه كذلك من عودة بعض الفصائل التي كانت توقفت قبل ذلك التاريخ إلى المقاومة، أنتج حالة فلسطينية فيها إجماع على برنامج المقاومة، والتمسك بهذا الحق وهذا البرنامج حتى نصل فعلاً إلى مرحلة التحرر ورحيل الاحتلال. هذه التغيرات إذن مهدت ويسرت للخيار الذي اختارته حركة حماس، وهو التعامل مع هذا الواقع من خلال الدخول فيه بصورة سلمية وديموقراطية بهدف تغييره نحو الأفضل. والسبب الثالث أيضاً، هو أن هذه السلطة التي مضى على نشأتها أكثر من عشر سنوات، وكما أسلفت، قد اتسمت مع كل أسف بصورة مزرية من الفساد في النواحي الإدارية، هذه الحالة من التساؤل انتقلت إلى عامة الشعب الفلسطيني، بحيث تحولت إلى ضغط من القواعد الشعبية على قيادة حركة حماس، بأنه لا يجوز لحركة كبيرة ومتسعة ونامية مثل حركة حماس أن تنأى بنفسها عن إصلاح هذا الفساد وهذا الوضع. وبالتالي، أيضاً

حماس عندما قررت المشاركة في العملية السياسية، وضعت نصب عينها مصالح الشعب الفلسطيني، ولذلك هي أيضاً هدفت من خلال هذه المشاركة، التجاوب مع هذه المطالب، وخدمة أهداف الشعب الفلسطيني.

عموماً وللاختصار، أودّ أن أوفي الموضوع من خلال عناوين رئيسة. كان هذا العنوان الأول، لماذا المشاركة، أما العنوان الثاني، فهو حماس والمشاركة السياسية والوحدة الوطنية، وتحت هذا العنوان أودّ أن أؤكد على أنه وإن جاء فوز حماس بأغلبية نيابية مريحة، قادرة على أن تشكل الحكومة بنفسها، إلا أنها كانت منذ البداية تحرص على أن تشكل هذه الحكومة من خلال أوسع قاعدة شعبية، وأن تضمّ كل الفصائل والكتل النيابية، ولكن هذا المسعى مع الأسف لم ينجح، ليس بسبب موقف حركة حماس، وإنما بسبب موقف آخر، تبناه التيار السلطوي الأوسلوي في حركة فتح، والذي رفع في حينها شعار: "من العار على فتح أن تشارك في حكومة ترأسها حماس". ولكن الأمر لم يقتصر على هذا وإنما كانت هنالك تدخلات خارجية بالضغط على بعض الأطراف الفلسطينية بعدم المشاركة مع حكومة حماس، ذلك أن هذا الفوز الذي كسبته حماس في الانتخابات جاء مفاجئاً لكل المراقبين، سواء كانوا محليين أو إقليميين أو دوليين، ولا أظنه يخفى عليكم أن الإدارة الأمريكية التي رفعت شعار الديموقراطية في الشرق الأوسط، وكان رأيها فاعلاً ومؤثراً في إجراء الانتخابات الفلسطينية قد فوجئت بهذه النتائج، ولذلك اتخذت استراتيجية محددة من لحظة خروج نتائج الانتخابات، وهي العمل على إفشال حكومة حماس وعلى إخراجها من الحكومة. هذه الاستراتيجية مع الأسف لقيت تجاوباً فلسطينياً وعربياً، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ظلت المساعي تتوالى لإفشال حماس وإخراجها من الحكومة.

العنوان الثالث هو حماس بين المقاومة والحكومة، السؤال الذي يطرح دائماً: هل يمكن المزاوجة بين المقاومة والحكومة؟ إذا أردنا أن نتقيد بحذافير اتفاق أوسلو، فإنه بالتأكيد لا يمكن الجمع بين الحكومة والمقاومة؛ لأن اتفاق أوسلو الذي أنشأ السلطة فرض عليها عندما أنشأها أن تمارس التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني، وأن تلاحق المجاهدين وأن تصادر سلاحهم، وأن لا تتبنى أي سياسة لا توافق عليها الحكومة الإسرائيلية. إذا سلمنا بهذا، فالمقولة صحيحة لا يمكن الجمع بين المقاومة والحكومة، ولكن نحن في حماس عندما شاركنا، وكما أشرت في البداية، لم نشارك على أساس التسليم باتفاق أوسلو، وإنما من خلال العمل على التأثير في هذا الواقع الذي وجدناه، بحيث نعمل على إصلاحه وعلى نقل الواقع السياسي، لكي يصبح

مدافعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها المقاومة. من الناحية النظرية أيضاً، طالما أن المقاومة تستهدف الاحتلال وهو حقّ مشروع، وطالما أن الحكومة تدير الشأن الفلسطيني فليس هناك أي تضارب أو تناقض بين الموضوعين، لكن وجدنا في التجربة العملية، أن الحفاظ على الحكومة والمقاومة يواجه صعوبات كبيرة جداً، هذه الصعوبات نابعة أصلاً من فريق في السلطة يؤمن بأوسلو وضرورة تطبيق أوسلو، كما أنه ما يزال يراهن على المفاوضات، والمفاوضات التي تقوم على أساس استبعاد المقاومة، والرهان على مجرد المفاوضات والحوار، وإيجاد الحلول من خلال الأفكار السياسية، ثم إن هناك جواً إقليمياً ما زال مؤيداً لمثل هذا التوجه.

الصعوبة الأخرى، وهذا يأتي في باب تقييم المسار السياسي، أن حركة حماس، وإن كانت ما تزال تصرّ على برنامج المقاومة، وتمارس هذه المقاومة، إلا أنها في فترة من الفترات دخلت بما يسمى بالتهدئة، أي وقف أشكال العمل المقاوم. ولكن للموضوعية أيضاً، فإن هذه التهدئة، وافقت عليها حركة حماس ووافقت عليها جميع الفصائل، قبل أن تصل حركة حماس إلى الحكومة، فقد وافقت عليها الفصائل بشكل مجتمع في إعلان القاهرة في آذار/ مارس 2005، وكانت أيضاً الفصائل، ومن بينها حماس، قد عقدت هدنة ومن جانب واحد قبل ذلك التاريخ أيضاً، وبالتالي، لا يمكن أن نجزم بأن من مقتضيات الحكم أن يكون هناك تهدئة، وإن كان من الصحيح أيضاً أن الحفاظ على الحكومة يقتضي أحياناً الدخول في تهدئة.

العنوان الرابع، لمن الأولوية للحكومة أم للمقاومة؟ نحن في حماس، قلناها من البداية أن الأولوية لبرنامج المقاومة، وطالما أننا تعاملنا مع العمل السياسي وشكّلنا الحكومة من باب التعامل مع الأمر الواقع، وليس بناء على خطة وهدف مسبق سعينا لإيجاد سلطة ولأن نكون فيها، لذلك، كانت المقاومة وبرنامجها هي التي تحتل هذه الأولوية، وسيبقى هذا إلى حين تحرير فلسطين، إن شاء اللّه، كل فلسطين.

النقطة الأخيرة، ونحن نتحدث عن تقويم المسار السياسي، أريد أن أتوقف عند اتجاهات الذين يُقوِّمون مسار تجربة حماس السياسية، أقول، الفريق الأول يرى أن مشاركة حماس السياسية وتشكيلها للحكومة ودخولها البرلمان فشلت وستفشل ما لم تستجب للشروط الدولية، والاستجابة لروح اتفاق أوسلو الميت، ومع الأسف هذا الفريق، يضمّ فلسطينيين وعرب بالإضافة إلى العدو الصهيوني والإدارة الأمريكية. والفريق الثاني، وفي معظمه هو فريق الناصح والغيور على حماس وتجربتها السياسية، يقول إن مشاركة حماس السياسية قد أثّرت على برنامجها في المقاومة، ثم إنه جعل

حركة حماس تدخل في أحد المحرمات التي كانت دائماً تتجنبها، وهي حرمة الاقتتال الفلسطيني، إذن على حماس أن تترك الحكومة وتعود إلى مربع المقاومة. وفي داخل هذا الفريق من يرى أن تكتفي حماس بالمشاركة في المجلس التشريعي، وهذا الرأي سمعناه من غيورين ومن مخلصين ومن أصدقاء، كما قرأناه كذلك في الصحف وفي نشرات لكتّاب معروفين ومشهورين.

ولكن أيها الإخوة أين يكمن الصواب، هل هو في الاستمرار بالمشاركة في العملية السياسية أم بالعودة عنها، وهنا تبرز عدة مسائل وإشكاليات، أحد الأفكار التي ربما كثير من الحاضرين يتبنونها، وهي أن هذه السلطة من أصلها، طالما أنها تحت الاحتلال لا يمكن أن ينتج عنها شيء للصالح الوطني الفلسطيني، ولذلك لا بدّ من حلّ هذه السلطة، ولكن حلّ هذه السلطة أيها الإخوة، لا يمكن أن يتمّ إلا من خلال توافق وطني فلسطيني، أما أن يقوم فصيل واحد أو فصيلان بتبني مثل هذا الخيار فلا يمكن أن يتمّ، بل سيترتب عليه صراع أشدّ من بعض المحطات المؤسفة التي مررنا بها. أمام هذه الإشكالية، يصعب الاستسلام لهذه النظرية والتسليم بها. ومن ناحية أخرى، فإني أحب أن أقول للذين ينصحون حماس بترك الحكومة، بأن ترك حماس للحكومة في مثل هذه الظروف التي نشهدها سيعني أموراً كثيرة، لكن أهمها أن هذا الفريق السلطوي الأوسلوي سيكون مسروراً وطليق اليد في أن يواصل رهانه على المفاوضات مع العدو الصهيوني، في ظلّ اختلال كبير في ميزان القوى، وفي ظل أنه مستعد للتسليم والاستجابة لكل الشروط الصهيونية. إذن، الخروج من السلطة سيسهل الأمور على هذا الفريق. ومع الأسف، أقول إن هذا الفريق الآن أصبح مغطى من قبل رئيس السلطة الفسلطينية محمود عباس، وبعد إجراءاته الأخيرة ومراسيمه المتتالية غير القانونية، أصبح خيار رئيس السلطة وفريق السلطة الأوسلوي، هو المراهنة على الطرف الصهيوني والإدارة الأمريكية في إنصاف الشعب الفلسطيني. ولو سألت أي صغير أو كبير في أوساط الشعب الفلسطيني، فضلاً عن المثقفين، سيجيب بأن هذه المراهنة خاسرة وباطلة ولا آفاق لها. ثم إن الواقع يقول إن حاضر الوضع الإسرائيلي كله ليس في وارد الدخول في حلول فيما يتعلق بالقضايا النهائية في الموضوع الفلسطيني. وبالتالي، فإن الخروج من الحكومة يعني إطلاق يد هذا التيار في هذا الاتجاه، ثم إنه يعني أيضاً عودة التيار الذي هزم مؤخراً في غزة في الحسم العسكري الذي استهدف بعض الأجهزة الأمنية، خصوصاً الأمن الوقائي والمخابرات التي كانت عبارة عن مقارّ لممارسة هذا المخطط الرهيب، الذي

كان يمارسه هذا التيار. وبالتالي يجب أن نضع بالحسبان أن انسحاب حماس من المشهد السياسي ستكون سلبياته أكثر من إيجابياته كما هو واضح.

أخيراً، تبقى نقطة تقويم الأداء، سواء أداء الحكومة أو أداء المجلس التشريعي، وهنا أنا أقرّ أمامكم، فإن صورة الأداء كما حصلت على أرض الواقع، كشفت عن بعض أوجه النقص أو القصور سواء في أداء الحكومة التي أدارتها حماس وحدها أو حكومة الوحدة الوطنية. كان هناك قصور في بعض الأوجه خصوصاً البعد الإعلامي وفي إدارة المسألة الوطنية برمتها. ولكنني أقول إن هذا القصور منطقي وطبيعي بسبب ما أسلفته وقلته، بأن حركة حماس انتقلت مرة واحدة من المعارضة والمقاومة إلى السلطة والحكم، ومثل هذه النقلة السريعة والمفاجئة لا بدّ أن تحمل في ثناياها بعض أوجه القصور والأخطاء.

وأختم بالإجابة عن سؤال كيفية الخروج من المأزق الفلسطيني، فأقول، مع الخلاصة التي أشار إليها أستاذنا الكبير شفيق الحوت، وهي أن المخرج ينحصر في العودة إلى الحوار الوطني الشامل، نعم الشامل وليس فقط بين فتح وحماس، وإن كانت حركتا فتح وحماس هما أكبر الفصائل الفلسطينية، ينبغي أن يكون الحوار جاداً ومستمراً وهادفاً إلى التوصل إلى رؤية وطنية شاملة للخروج من هذا الوضع الذي نحن فيه. وهنالك مبادئ، ومن هذه المبادئ، وحدة القضية، ووحدة الوطن أرضاً وشعباً وجغرافية. ثم البند الثاني هو إعادة بناء السلطة، وأهمّها الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن المحاصصة الفصائلية. وثالثاً، وهذا ما أكّد عليه الأستاذ شفيق الحوت، هو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بناء على أسس ديموقراطية وسياسية جديدة؛ بحيث تشارك فيها مختلف القوى والفصائل، وتصبح بالفعل هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويجب أن تكون قاعدة البناء وبناء الهياكل من جديد هي الانتخاب الحرّ المباشر، وليس المحاصصة والكعكات التي كانت سائدة من قبل. وأما تفعيل المنظمة كما يسعى إليه أبو مازن مؤخراً، فهو هروب من استحقاق الانتخابات ونتائجها، إلى شيء غير قانوني وغير قادر على أن يعبّر بصدق وبحقّ عن آمال الشعب الفلسطيني.

الورقة الثانية:

حماس من المعارضة إلى السلطة
أو
من الأيديولوجية إلى السياسة

د. حسين أبو النمل[4]

مدخل:

شكّل ظهور حركة حماس في كانون الأول/ ديسمبر 1987، إضافة كفاحية، كمية ونوعية، لمنظمات المقاومة الفلسطينية العاملة حينذاك في الساحة الفلسطينية. تمثلت الإضافة الكمية في زجّ الكتلة الجماهيرية الكبيرة التي تدين بالولاء لحماس، في الكفاح المشتعل والمتوالي فصولاً ضدّ "إسرائيل"، أما الإضافة النوعية فإننا نجدها لاحقاً في أسلوب العمليات الاستشهادية. ويسجل لحماس أيضاً أنها قدّمت عند ظهورها خطاباً سياسياً إسلامياً مبدئياً ضد نهج التسوية.

وحدة في الانتفاضة صراع حول التسوية:

تشاركت جميع الأطراف الفلسطينية في مختلف فعاليات الانتفاضة الأولى، ولكنها اختلفت في نظرتها لاستمرارية الانتفاضة، وكيفية توظيفها سياسياً. ففي حين رأت فتح ضرورة إيقاف الانتفاضة، واستثمارها في التوصل إلى تسوية، رأى آخرون ضرورة المضي بالانتفاضة حتى تحقيق هدف الدولة في الضفة والقدس والقطاع. أما حماس والجهاد فرأتا بالتحرير سقفاً للانتفاضة، وبالتالي، لم تكن تعنيهما لا تسوية على طريقة فتح ولا سواها.

كان توقيع اتفاق أوسلو مناسبة جديدة وجدية لاختبار مواقف القوى السياسية، التي رفضت بمعظمها الاتفاق المذكور، ولو ضمن مستويين مختلفين نوعياً: أولهما،

---

[4] باحث وخبير في الشؤون الفلسطينية.

معارضة الاتفاق وفي الوقت نفسه الاستفادة منه حزبياً وفردياً، حيث كان ذلك ممكناً. أما المستوى الثاني لمعارضة أوسلو فمثلته حماس والجهاد وقد عارضتاه قولاً وفعلاً، ولم يسجل عليهما تعاطٍ مع إفرازات أوسلو. لقد عارضتا حتى عمل أعضاء فرديين منهما في السلطة، ومن كان بحاجة لعمل أمنتا له حلاً يمكّنه من الممانعة.

تُظهِر الفقرات السابقة موقف حركة حماس غير القابل للإلتباس تجاه مختلف العناوين السياسية ذات الصلة، وعلى رأسها الموقف الحاسم من اتفاق أوسلو وإفرازاته. تكرر الموقف نفسه تجاه الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي في سنة 1996. إذا جاز لنا اتخاذ خبرة وتجربة العقد الأول من عمر حماس، 1987–1996، معياراً يقاس بناء عليه ما تمّ لاحقاً، فإن تجربة حماس خلال أواخر العقد الثاني، وأوائل العقد الثالث من عمرها، 2005–2007، تقول ما يستحق توقفاً.

تهدئة 2005 أو بدء ليّ النسق المقاوم:

لعل أولى المسائل التي كانت خارج النسق العام لسياق مسيرة حماس، هو مشاركتها المقررة في اتفاق التهدئة الذي أُنجز في ربيع 2005 بالقاهرة، والذي مازال معمِّراً نسبياً. وربما شكّلت تهدئة سنة 2005 إسهاماً في جعل انسحاب "إسرائيل" من غزة في صيف 2005 هادئاً. توقف الكثيرون أمام قيام حماس في حينه، وضمن احتفالاتها بانسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة، بإشهار أسماء وإظهار صور قادة حماس الميدانيين في مختلف مناطق القطاع. وإذ نظر البعض لتلك الخطوة على أنها إعلان انتهاء الحرب المفتوحة مع "إسرائيل" على جبهة قطاع غزة. بينما نظر بعض آخر لتلك الخطوة كتمهيد لخطوة أكبر تنوي حماس اتخاذها، وهي المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006 وهو ما كان. شاركت حماس، وسواها من مقاطعي انتخابات دورة 1996، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، في انتخابات 2006. دون جدل حول ما إذا كان موقف 1996 أم موقف 2006 من الانتخابات التشريعية هو الصحيح، ولكن المؤكد أن ما حدث سنة 2006 يعاكس ما حدث سنة 1996. وبناء عليه، فإنه إذا كان أحد الموقفين صحيحاً فالآخر كان خاطئاً. ولا نجازف لو استنتجنا أيضاً، أن تبدّلاً لافتاً في موقف حماس حدث، ليس على صعيد الموقف من الانتخابات فحسب، بل أيضاً على صعيد المقاومة حيث استبدلت، ولو مؤقتاً، بالمقاومة والعمليات الاستشهادية التهدئة المديدة نسبياً مع تلميحات بأن تصير التهدئة هدنة لعشرات السنين.

من حرب على الفساد والفاسدين إلى تعاون معهم:

بما أن العبرة ليست في خطوة معتدلة معزولة هنا أو هناك، بل في السياق العام للأحداث، فإننا نضيف للتهدئة وقرار المشاركة في الانتخابات خوض الأخيرة تحت اسم وبرنامج "الإصلاح والتغيير"، الذي فازت حماس على أساسه. وعلى ما يلاحظ، خلا اسم القائمة من تعبير المقاومة، والوعد بمزيد منها لصالح وعد مختلف، شكل مضمون الحملة، ألا وهو محاربة الفساد عبر شعار "الاصلاح والتغيير". ربما، لو كان عنوان المعركة "التغيير والتحرير والإصلاح" لبدا الأمر أكثر توازناً مع الخطاب التاريخي لحماس.

لا ريب أن حكمة انتخابية كبيرة كانت وراء إيلاء حماس ما أولته من أهمية لمحاربة الفساد، لأنها بذلك الشعار حاصرت فتح، كما ورثت، من خلال رفعه، جوهر الخطاب التاريخي لليسار، حيث الحضور الغالب للبعد الاجتماعي عليه عادة. تساءل البعض: هل كان ذلك تكتيكاً من حماس لمحاصرة فتح ومصادرة خطاب اليسار، أم كان رسالة سياسية من حماس للخارج تقول فيها إن مشاركتها في الانتخابات هو تعبير عن تحوّل عميق في نظرتها واستراتيجيتها وبالتالي تبدّل أولوياتها؟.

فازت حماس فوزاً كبيراً في انتخابات المجلس التشريعي حيث حصلت على أغلبية فائضة، تمكنها ولو منفردة من تشكيل الحكومة، ووضع برنامج "الإصلاح والتغيير" موضع التطبيق العملي. بدلاً من المضي في ذلك، سعت حماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية عموماً، وبمشاركة فتح خصوصاً. من ناحية، بدا هذا الأمر استجابة أمينة لتقليد فلسطيني راسخ في تشكيل هيئات تعكس وحدة وطنية، ولكن من ناحية أخرى بدت الدعوة عجيبة، إذ كيف تقام حكومة لوضع حدٍّ للفساد، تشارك فيها فتح الطرف المتهم بالفساد، والذي كانت حماس قد شنت عليه حملتها ضدّ الفساد!

لا يخطئ من يستنتج مما تقدم أنه إذا كان خطاب حماس الأول، الاصلاحي – ضدّ الفساد، الذي كان خلال الانتخابات، صائباً، فإن الخطاب الثاني، الإئتلاقي، بعد النجاح في الانتخابات وخلال تشكيل الحكومة، كان خاطئاً، والعكس بالعكس. وإذ ننتقل إلى تشكيل الحكومة الأولى لحماس والحوارات بشأنها والأسباب التي حالت دون مشاركة فتح فيها، نكتشف أن الفشل في ذلك لا يرجع للاختلاف حول موضوع الفساد، الذي طوي، بل للافتراق السياسي بين فتح وحماس.

ائتلاف مستحيل في غزة ائتلاف ممكن في مكة:

في حينه، عللت فتح رفضها المشاركة في حكومة حماس الأولى بعدم توفر المشترك السياسي بينهما، والذي يمكن بناء عليه تجنب الحصار المالي. جرت نقاشات ووساطات كثيرة لتوفير وفاق سياسي وقاسم مشترك بين الطرفين، ولعل أهم ما أنجز على هذا الصعيد كان وثيقة الأسرى ووثيقة الإجماع الوطني...الخ من مقترحات، قربت المسافة لكنها لم تلغِ كل الفوارق السياسية بين الحركتين. ما تقدم صار ممكناً بعد لقاء واتفاق مكة الذي وفّر العناصر اللازمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية أبصرت النور خلال فترة معقولة بعد اتفاق مكة.

والحال هذه فإنه إذا كان الحدّ السياسي الأول، أي ما قبل اتفاق مكة، والذي لم يكن كافياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، هو الصائب سياسياً، فإن الحدّ السياسي المعدّل لاحقاً، المتضمن وثيقة الأسرى في مرحلة أولى ووثيقة مكة المكرمة في مرحلة ثانية، هو غير صائب سياسياً، والعكس بالعكس. قد لا يكون من السهل الاتفاق على أي من الوضعين هو الصائب، وذلك تبعاً لزاوية النظر للأمور، ولكن ما لا خلاف حوله هو أن تبدلاً سياسياً هاماً حدث، سواء أكان التبدل من الصواب إلى الخطأ أو من الخطأ الى الصواب، تبعاً لزاوية النظر، والخلفية السياسية والفكرية للناظر.

لم يكن ما حدث في مكة خطوة معزولة، بل كان نقطة جديدة على الخط الرئيسي للأحداث، والتبدلات المتوالية فصولاً على مواقف حماس خلال السنوات الثلاث الأخيرة. نستعيد في هذا السياق:

1. التهدئة المعمِّرة.
2. المشاركة في انتخابات 2006 مقابل مقاطعة انتخابات 1996.
3. تقديم شعارات الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد على شعارات المقاومة والتحرير في انتخابات 2006.
4. بعد الفوز، طويت شعارات الإصلاح وبدأ البحث عن قواسم مشتركة مع فتح وسواها؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوفير برنامج قد يلقى قبولاً من الرباعية.
5. إدخال مفردات جديدة إلى لغة حماس؛ كالمرحلية والتهدئة والهدنة والدولة في الضفة والقطاع/ في حدود 1967.

اعتدال نـحو الصواب أم عن الصواب؟

يتخوف بعضٌ من أن "يفضي اعتدال حماس في طرحها إلى اقترابها من طروحات منافسيها"، كما يرى بعضٌ آخر في التغيرات المشار لها في الفقرة السابقة تكراراً حرفياً لـ"حالة التغير التي تحدث مع الأحزاب والحركات، وتحديداً حركات المقاومة، عندما تنتقل من المعارضة إلى السلطة"؛ وهو ما يتطابق تقريباً مع الرأي المعروف لموريس دوفرجيه عن ميل الأحزاب والأفراد للاعتدال تبعاً لتقدم الخبرة أو الأعمار، أي أنها تصبح أكثر محافظة... الخ.

إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: هل القول السابق هو لصالح حركة حماس أم ضدّها؟ هل تحمل تعبيرات "التغير" أو "الاعتدال"... الخ معنى التراجع عن الخطأ أم عن الصواب؟ هل تشير إلى رخاوة وقابلية للعصر، أم إلى المرونة والحكمة؟ هل يجوز النظر إلى أطروحات الخصوم والمنافسين على أنها شرٌّ مطلق، أم علينا أن نقرأها على نـحو تفكيكي يميز بين أطروحة وأخرى، ويقرأ كل موقف أو ممارسة ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية التي أحاطت بها وأنتجتها.

تقع في هذا السياق أسئلة مثل: هل كان التغير موضوعياً تسوغه التطورات، أم فرضته الشروط والخوف من العزلة والرغبة في الاستمرار في الحكومة؟ لعل أخطر الأسئلة، والذي يوحي بالكثير، هو ما تردده أوساط حريصة على حماس ويقول: هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها حماس، وهل أجدى لها أن تترك السلطة وتعود للتركيز على خطّها المقاوم؟.

إن الأسئلة المطروحة حساسة، وتقوم على فرضية هي أن تحولاً جرى على صعيد حماس. عبثاً نقيّم الذي حدث ما لم نقرر منهج القراءة من ناحية، هل نـحن أمام تنظيم أيديولوجي لا تنفع معه إلا قراءة أيديولوجية، وبناءً لمعايير أيديولوجية وقاعدة الحقّ ضدّ الباطل بغضّ النظر عن ربح وخسارة آنيين، أم أننا أمام تنظيم سياسي لا تجوز قراءته إلا على نـحو سياسي وبناءً على معايير سياسية وقاعدة الربح والخسارة، رغم الخلفية/ الالتزام الديني الصريح لبرنامج وخطاب وممارسة حركة حماس؟.

حماس: حركة أيديولوجية مجاهدة أم تنظيم سياسي مقاوم؟

يوجد أكثر من دليل على أن حماس، ورغم بداياتها ونشأتها وبرنامجها الديني، هي تنظيم سياسي تحكم ممارسته معايير سياسية وضعية قابلة للقياس تسمح له بالحركة والتحول استجابة للمعطيات الموضوعية، التي نجدها حاضرة في القائمة التي أوردنا

فيها ما شهدته مواقف حماس من تحولات ومخارج من هذا المأزق أو ذاك. وبالمعنى المشار إليه، فإن قراءة صائبة لمسيرة حماس تستدعي الوقوف أمام كل خطوة اتخذتها، ثم أخذت عكسها في مرحلة لاحقة، مثل الموقف من انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996، والذي يختلف عن موقف سنة 2006. لقد كان الأول صائباً ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية السائدة حينذاك، أما موقف سنة 2006، فكان صائباً بدوره، برأي حماس، وذلك ارتباطاً بالشروط الذاتية والموضوعية السائدة سنة 2006.

ثمة ضرورة لإستدراكين، أولهما أن الطبيعة الملتبسة لحماس، وعما إذا كانت تنظيماً أيديولوجياً أم تنظيماً سياسياً، تفسر لنا أن معظم الانتقادات التي توجه لحراك حماس السياسي، تأتي من أوساط محسوبة على حماس، وترى في الأخيرة تنظيماً أيديولوجياً يجب أن يتقيد بصراط مستقيم لا يحيد عنه. أما الاستدراك الثاني، فهو أن الخلاف داخل حماس لا يقع بين الداخل والخارج، كما يقال، بل بين من يرون في حماس تنظيماً أيديولوجياً مجاهداً، وبين من يروها تنظيماً سياسياً مقاوماً.

إن أسئلة مثل: هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها حماس؟ وهل من الأجدى لحماس أن تترك السلطة، وتعود للتركيز على خطّها المقاوم؟ وكذلك الحديث عن "الرغبة في الاستمرار في الحكومة"، توحي بأن دخول الحكومة يعكس، كلياً أو جزئياً، رغبات ومصالح أنانية، وأنه المسؤول عن أزمة العمل المقاوم في حماس. واقع الأمر أن العكس صحيح، وهذا ما نجده في أن الدعوة وإعلان التهدئة سنة 2005 سبقت الانتخابات، ودخول الحكومة سنة 2006 بحوالي عام. ربما هنالك من قد يساجل قائلاً بأن قرار التهدئة كان تمهيداً أو تسهيلاً للمشاركة في الانتخابات... إلخ!.

هل واجهت حماس خطر الإبادة؟

لم تملك حماس ترف التوظيف الحرّ المتبادل بين العسكري والسياسي على النحو الذي يوحي به البعض. لقد كانت تهدئة سنة 2005 على خلفية الضربات القاسية التي تعرضت لها حماس، وخصوصاً خلال السنوات القليلة التي سبقت ذلك القرار. لم توجه الضربات للجهاز العسكري فقط، بل طالت المستوى السياسي أيضاً. لقد اعتقل أو اغتيل منذ 2001 أبرز قادة حماس في الضفة مثل القادة الشهداء؛ جمال منصور، وجمال سليم. استهدفت أعمال القتل الإسرائيلية في غزة خلال 2002–2004، مؤسس حماس وزعيمها الشهيد الشيخ أحمد ياسين، وأربعة من قادة غزة، وهم الشهداء: عبد العزيز الرنتيسي، وإسماعيل أبو شنب، وإبراهيم مقادمة، وصلاح شحادة.

والحال هذه، فإننا أمام مدخلين لقراءة تحولات حماس منذ سنة 2005 وصعوداً؛ مدخل سهل يحيل كل شيء إلى الرغبة في السلطة والحكم، مقابل مفهوم تاريخي يضع الأحداث في سياقاتها الموضوعية وأسبابها الحقيقية. مفهوم يستوعب أسئلة مثل: لماذا صارت الأمور بعد 2001/9/11 أكثر دموية واستهدافاً للقادة السياسيين؟ لماذا كان توقيت طرح التهدئة وقبولها في سنة 2005 والمشاركة في الانتخابات في 2006؟ دون إطالة، كانت حماس تواجه خطر إبادة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وكانت مسؤولية قيادتها مواجهة هذه المرحلة دون حماسة زائدة أو انفعال فائض.

وإذا ما انطلقنا من هذا المدخل/ المفهوم التاريخي فإننا نضع هدنة سنة 2005 في مكانها الصحيح، كخطوة ارتأت قيادة حماس أنها ضرورية لاستيعاب خطة جهنمية لإبادتها. تقع في السياق نفسه مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006، والتي كانت لجملة أسباب يأتي في رأسها تحصين أمن الحركة، من خلال الشرعية الانتخابية في مرحلة أولى والشرعية الحكومية في مرحلة تالية. ثمة من يستهين بالشرعيات المذكورة، نظراً لأن "إسرائيل" مسّتها بعمق على ما هو معروف، لكن، وعلى ما هو معروف أيضاً، كان يمكن أن يكون المساس بها أشدّ دون وجود الشرعيات المشار لها.

لم تكن حماس تقاتل على الجبهة الخارجية فقط، بل على الجبهة الداخلية، وضدّ خطر حرب أهلية فلسطينية تطلّ برأسها، بين الفترة والأخرى، حاصدة عشرات القتلى والجرحى أيضاً. تتعدد أسباب الحال المشار له، ولكن التوتر زاد كثيراً بعد خسارة فتح للسلطة. أزعم أن أحد أبرز الأسباب وراء عدم مضي حماس في تطبيق برنامجها للإصلاح والتغيير والفتح الجدي لملفات الفساد، كان عدم رغبة حماس في صبّ مزيد من الزيت في طاحونة محفزات الحرب الأهلية الفلسطينية.

تقييم:

عرضنا في الأقسام السابقة جملة التحولات التي تعرضت لها حماس، خلال الفترة التي مضت، وهو ما يسمح لنا بتسجيل التقييم التالي لتجربة حماس عموماً وفي السلطة خصوصاً:

1. يسجل لحماس قدرتها على حفظ البقاء والاستمرارية والنمو، بحيث أضحت الظاهرة الأكبر في الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة، وهو ما كان ليتمّ لولا الأداء عالي المستوى لحماس.

2. أضافت حماس عبر فوزها في الانتخابات التشريعية شرعية دستورية إلى شرعية ثورية كانت تتمتع بها. تمكنت أيضاً من حفظ انتصارها الانتخابي؛ فشكلت حكومتها الأولى منفردة، والتي استمرت إلى أن استبدلت بحكومة وحدة وطنية ترأستها حماس أيضاً.
3. عقد اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة حماس منح الأخيرة وحكومتها اعتراف منافسها الرئيسي، فتح، بقيادتها للحكومة والعمل الوطني الفلسطيني، ناهيك عما أضافه اتفاق مكة لها من اعتراف بوجودها وشرعيتها من قبل أكثر من مركز سياسي عربي ودولي.
4. قدمت حماس للمجلس التشريعي والحكومة، نخبة من الكفاءات العلمية العالية، والمتخرجة من أفضل الجامعات العالمية، وهو ما كان رداً على اعتقاد شائع بأن العكس سيحدث.
5. على الرغم من الحصار الاقتصادي، والذي كان البعض ينتظر أن يكون سبباً في إسقاط حكومة حماس في الشارع، تمكنت حماس من وضع الأمور في نصابها من ناحية أن "إسرائيل" والرباعية هما المسؤولتان عن الأزمات الأمنية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون.
6. وضعت حكومة حماس برنامجها للإصلاح والتغيير على الرفّ؛ لأن الظروف لا تسمح بمزيد من تفجير وضع متفجر مع فتح، ناهيك عن استحالة خوض معركتي الحصار والفساد في آن.
7. كانت حماس تدرك أنها تتعرض لخطر الإبادة من "إسرائيل"، فضلاً عن خطر الحرب الأهلية التي تواجهها. شكّل هذان الخطران ناظم سلوك حماس، التي ناورت على نحو كفء لاستيعاب وتفويت ما كان يخطط لها من ضربات بأقل الخسائر الممكنة.
8. إن ما اتخذته حماس من إجراءات ومواقف في الموقع الجديد أي الحكومة، لم يكن من أجل الحكومة وهدف البقاء فيها، بل كانت تلك الإجراءات والمواقف، بما فيها دخول الانتخابات والحكومة وإعلان التهدئة، من أجل بقاء وحماية حماس نفسها من خطر جسيم وليس العكس.
9. ينطبق ما تقدم على سؤال من نوع؛ هل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها، وهل من الأجدى لحماس أن تترك السلطة، وتعود

للتركيز على خطها المقاوم؟ لم تكن الأثمان السياسية المدفوعة من أجل الحكومة، بل كانت ومعها دخول الحكومة من أجل تعزيز حصانة حماس وحمايتها. فضلاً عن هذا وذاك، فإن التذرع بالعودة إلى المقاومة من أجل الدعوة لترك السلطة، يتجاهل حقيقة أن الهدنة لم تكن قبل دخول الحكومة فحسب، بل قبل الانتخابات التشريعية أيضاً.

10. في إطار المناورة السياسية الدفاعية المشروعة والواجبة يمكن النظر الى ما طرأ من تغيير، يبدو بمعايير أيديولوجية مجردة تراجعاً في حين أنه وبمعايير الأداء السياسي القائم على الربح والخسارة، خطوة تكتيكية محسوبة لمواجهة ظروف وتطورات محتملة صعبة، ولا بدّ من المناورة لتفويتها.

11. لقد أملت ظروف معينة التهدئة، والتي لا بدّ وأن تستمر ما دام ثمة مصلحة في استمرارها أو أن الظروف التي أملتها مازالت قائمة. إن القرار والحكم بشأن مصير التهدئة هو رهن حسابات دقيقة لا بدّ أن يجريها من هو على بينة كافية منها. من نافل القول إن وتيرة العمل المقاوم ليس في سنة 2006 فقط، بل في سنة 2005 أيضاً، ومنذ أُقرّت التهدئة، هي دون ما كانت عليه في الأعوام السابقة. إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: إذا كان دخول الحكومة قد عطّل عمل حماس المقاوم، فما الذي عطّل عمل سواها ممن لم يدخل الحكومة يوماً؟!.

12. تواجه حماس معضلة ثنائية برنامجي السلطة والمقاومة، واستحالة عملية الجمع بينهما. ويبقى السؤال الذي تردد آنفاً قائماً: هل كان دخول السلطة هو سبب أزمة العمل المقاوم، أم أنها بدأت قبل ذلك، بل، قبل ولادة حماس سنة 1987! إن قبول هذا الرأي يستدعي البحث ملياً في أزمة العمل المقاوم، وتمسّ تطال الجميع وليس حركة حماس أو فرقاء السلطة فقط.

13. إننا في حاجة إلى الفكرة التي تقول بضرورة تدقيق السؤال بمقدار تدقيق الجواب. أقول هذا الكلام تحت مفعول أسئلة من نوع: هل يمكن تطوير السلطة الى "سلطة مقاومة"؟ أزعم أننا بحاجة أولاً إلى تطوير "السلطة" الحالية إلى سلطة فعلية أيضاً قبل تكليفها بالمقاومة.

14. ثمة فكرة ضاغطة نجدها في سؤال: هل يمكن تطوير برنامج المقاومة في ظلّ المشاركة في السلطة، أم أنه يستوجب الخروج منها؟ أرجو تذكر حقيقة أن التهدئة، بوصفها تعبيراً عن أزمة المقاومة، كانت قبل ولوج حماس

السلطة بحوالي عام. كما ونذكر بأن الأزمة مسّت أيضاً من لم تطأ رجله أرض جنة المجلس التشريعي أو تراب فردوس الحكومة العتيدة. ليت مركز الزيتونة يبادر إلى تخصيص معضلة السلطة والمقاومة بندوة خاصة بها، كجزء من توصيف علاجي لأزمة العمل المقاوم.

15. لا تمسّ الأزمة المقاومة فقط بل التسوية أيضاً. ولا يجازف من يقول إن السؤال الواجب ليس حول ما إذا كانت التسوية جائزة أو عادلة أم لا، بل حول هل كان في يوم من الأيام من تسوية مطروحة على الجبهة الفلسطينية؟ دون تناقض مع النقطة السابقة، يجب ملاحظة أن المناورة الجارية تحت عنوان التسوية لم تعد تدور حول تسوية في فلسطين، بل حول تسوية في الضفة الغربية.

مُعقّب أول:

دوائر الجدل

محمود حيدر[5]

تتصف المداخلتان بطابع التوصيف والتحليل الظرفي أكثر مما ترصدان العوامل البعيدة، التي يولّدها الحدث الفلسطيني، سواء كان هذا الحدث الذي حصل قبل بضعة أسابيع، أو ذاك الممتد منذ ما قبل توقيع اتفاق أوسلو. هناك عناصر مشتركة بين الورقتين، وهي عناصر تسعى إلى الإحاطة قدر الإمكان، بما سبق وأشرت إليه، فيما يتعلق بتوصيف مسار الأحداث. هناك بتقديري نقطتان مركزيتان جرى التطرق إليهما بطريقة عارضة، وهما على جانب مهم من التأثير، وقد يشكلان نقطة انطلاق في الحديث عن استراتيجية فلسطينية جديدة:

الجانب الأول: هو أن الحادث الآن في فلسطين يدخل، دخولاً بيّناً وعميقاً بما يمكن أن نسمّيه بالجيوستراتيجيا الإقليمية والدولية. وتفترض واقعية النظر إلى المنطق الإجمالي، الذي يحكم حركة موازين القوى على الصعيد الدولي، أنه لا يمكن الكلام عن أي توجه، أو رسم أي برنامج لهذه القوة أو تلك، أو هذه السلطة أو تلك من دون الأخذ بالاعتبار، جدلية الآثار الجيوسياسية في تعيين اتجاهات الواقع الفلسطيني وشروط تطوره. فالعامل الإقليمي، وكذلك الدولي، هما عاملان يفترضان تحكّماً تفصيلياً في كل ما يجري في المنطقة، ولسوف تشتد عملية التحكم هذه، خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، والوجود العسكري الاستراتيجي المباشر للقوة الأعظم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتدخل بأدقّ التفاصيل، فضلاً عن الحالة الاستثنائية التي تعيشها القضية الفلسطينية في مواجهة العدو الاستثنائي "إسرائيل".

أما الجانب الآخر، والمتعلق بتجربة حماس، فيمكن القول إن حركة المقاومة الإسلامية، بلغت حقل السلطة في ظرف انتقالي شديد الحساسية والتعقيد. أي،

[5] رئيس تحرير مجلة مدارات غربية.

في اللحظة التي لم يُنجز فيها التحرير الوطني بعد، كل ما أُنجز هو اتفاق سياسي أوجد للحركة الوطنية الفلسطينية أرضاً سياسية، وهو بالضبط ما يمكن أن نسميه "الجيوبولوتيكا الفلسطينية" التي أسفر عنها اتفاق أوسلو. هذا الواقع جرى التعامل معه من جانب حماس في البداية بالكثير من الارتباك، وكذلك الأمر من جانب القوى الفلسطينية المعارضة، لقد كانت المعادلة صعبة. وكان السؤال الذي طرحته قوى المقاومة على نفسها، هو التالي: كيف يمكن لنا التعامل مع أمرٍ واقع جاء به اتفاق رفضناه أصلاً؟ وبالتالي هل تنسحب هذه القوى أم ينبغي لها أن تمضي بعيداً في تفاصيل هذا الاتفاق؟.

الواقع أن حماس تعاملت مع اتفاق أوسلو بشيء من الرؤية المركّبة، فمن جهة أخذت بالجانب البراجماتي؛ حيث تعاملت مع تأسيساته السياسية بإيجابية الواقعية المتكيّفة، ومن جهة أخرى ظلّت متمسّكة بالجانب الأيديولوجي الرافض لهذا الاتفاق. لكن بعد عقد من الزمن تبيّنت آثار وتعقيدات هذه المفارقة بصورة واضحة، فهذا الاتفاق بقدر ما ولّد جغرافيا سياسية فلسطينية تمارس القوى الفلسطينية أفعالها السياسية عليها، فإنه أسس، ولأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية، إطاراً جغرافياً يمارس الفلسطينيون عليه مباشرة تفاعلهم وحراكهم السياسي. وهذا ما ولّد بالفعل ما يمكن أن يُعدّ حقلاً خصيباً لإمكان تحويل الصراع السياسي الديموقراطي إلى حرب أهلية، محورها النزاع على السلطة.

على كل حال، ربما كان المخططون لاتفاق أوسلو يريدون أن يصلوا إلى هذه النتيجة التي وصلت إليها. فلو كانت حركتا فتح وحماس في أي مكان آخر، ربما لم يكن الأمر ليصل إلى هذا الحدّ من الاحتدام الأهلي المسلّح، إذ لأول مرة تقع الحركة الوطنية الفلسطينية في دراما "حرب أهلية"، ما كانت لتنفجر على هذا النحو، لولا أن توافرت لها أرضٌ بات الكلُّ على "يقين" أنها أرض الدولة الفلسطينية المفترضة.

أنا أتصور أن التعامل مع رؤية أو تجربة حماس، تمّ عموماً، بشكل قيمي أخلاقي من دون النظر إلى العوامل الواقعية التي تحكمها. وبتقديري إنه إذا كان لا بدّ من كلام على مخرج ما، فلا بدّ من العمل على صياغة نوع من التلاؤم والمصالحة بين فكر حماس الأيديولوجي، والحراك السياسي التقليدي الذي أَلِفَتْه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ولادتها المعاصرة، وتحديداً العمل على تفعيلَ الشرعية الرمزية التي تأسست عليها منظمة التحرير. لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة

للفلسطينيين بنية رمزية ومعنى أكثر من كونها مؤسسة. والآن لا بدّ من العودة إلى المعنى والمؤسسة معاً وتفعيلهما، على قاعدة تعددية القوى ومبدأ المشاركة.

كان الاستئثار السياسي في مراحل سابقة ظاهرة متعلقة بـ"فتح" بالدرجة الأولى، بقطع النظر عن الأسباب الموضوعية والخاصة المفُضية إلى ذلك. لكن مع التموضع ضمن جغرافية السلطة التي جاء بها اتفاق أوسلو تحوّل إلى استئثار من نوع آخر، تعكسه ثنائية فتح وحماس، أما بقية القوى الفلسطينية سواء كانت فصائل سياسية أو مجتمع مدني، فكانت مغيبة تغييباً شبه كامل عن مركزية وصناعة القرار السياسي. وهنا لن تتسع المساحة في عجالة كهذه لتفصيل ما نذهب إليه. وسنتركه إلى فرصة أخرى.

لكنني أتصور أن هذه النقاط العامة الكلية التي ذكرناها، قد تفتح نقاشاً ضرورياً حول موضوع ارتباط الحدث الفلسطيني بمحيطه الجيو – استراتيجي، تحديداً فيما يتعلق بإشكالية الكلام عن الزمن السياسي، الذي يُفترض أن تسعى حماس في غضونه وثناياه لما يُفترض أن تفعله، أي بما يتطابق مع شروط العمل الوطني الفلسطيني، المحاط بكمية هائلة من تعقيدات الظروف الجديدة المتصلة بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي. لا شكّ أن الزمن السياسي الضاغط الذي تعيشه كل من حماس وفتح، لا يمكّنهما من العمل براحة في ظلّ هذا الاحتدام الذي تعيشه المنطقة ويعيشه العالم، هناك شروط واقعية يجب أن تُستدرك وتؤخذ بالاعتبار. هذا يعني أن أي استراتيجية فلسطينية مقبلة يجب أن تلحظ الحقائق الجديدة التي تعيشها المنطقة والعالم، بما هي عليه من احتدام استراتيجي بين مشروع المقاومة والتحرير والممانعة، ومشروع الهيمنة والحروب المفتوحة على العرب والمسلمين. وإلا نكون فعلاً قد أدرنا الظهر لجوهر المواجهة مع المشروع الإسرائيلي الأمريكي في لحظة جنونه القصوى.

إن الكلام عن عودة حماس إلى المقاومة المسلحة، ومغادرة لعبة السلطة في ظلّ الانقسام الحادّ للوضع الفلسطيني تحت الاحتلال، هو كلام يجانب التعقل مثلما يجانب فهم حقائق الصراع الراهن على فلسطين. بل يجوز القول إن تخلي حماس عما قطعته إلى الآن، على الرغم من كل الشوائب والملاحظات التفصيلية، هو أدنى إلى خطيئة سياسية استراتيجية منه إلى مراجعة أخلاقية لا طائل منها. وهو ما كان يدعوها إليه كثيرون من حكومات وأحزاب ومثقفين، بصرف النظر عن حسن النيات أو سوئها، لا بدّ إذن من الانطلاق من النقطة التي بلغتها وتوقفت عندها

المواجهات. وبالتالي، التحرك من المحلّ الذي وصلت إليه حركة الأحداث، والتعامل برؤية قوامها أن العمل الفلسطيني المقبل لا يمكن أن يكون إلا ضمن دائرة متعددة الأقطاب، يشترك فيها المجتمع المدني مع سائر القوى الفلسطينية، والعمل على تحصين استراتيجية الكفاح الفلسطيني على قاعدة التحرير والاستقلال الوطني، مع ما تفترضه هذه الرحلة الشاقة من فضيلة كظم الغيظ، وممارسة الصبر السياسي، والتخلي عن هذه الاحتقانات، والعودة إلى الحوار وصولاً إلى رأب الصدع الحاصل، وتحقيق الإجماع الوطني.

المداخلات

جواد الحمد:

هناك بعض المسائل في مسار حماس السياسي لم يتمّ التطرق إليها في الحديث، وأعتقد أنها من المسائل المهمة في تقييم المسار، ويمكن أن ترسم معالم المرحلة القادمة لما فيه مصلحة الجميع. المسألة الأولى: كيف تعاملت حكومة حماس وحماس مع شروط اللجنة الرباعية، هناك آليات اعتُمدَت، وتصريحات أُطلقت، ومواقف أُخذت، آمل أن يتمّ توضيحها. المسألة الثانية: هي التعامل مع اتفاقات أوسلو عملياً، صحيح، أن المداخلة الأولى للأستاذ سامي تحدثت عن جدلية أن أوسلو انتهت أو لم تنته، لكن في الواقع نجد أن الكثير من التطبيقات، الواقعية، العملية هي تطبيقات اتفاقيات أوسلو.

كيف تعاملت حماس سياسياً مع هذا الموضوع؟ وهل نجحت أم لم تنجح؟ ثم موضوع التفاوض السياسي مع "إسرائيل"، الذي واجه حركة حماس بشكل مبكر، وكان سؤالاً صعباً، لم يتمّ حلّه إلا من خلال وثيقة الاتفاق الوطني بعد عدة أشهر من استلام الحكم. كيف تعاملت حماس معه، وأين وصل؟ ما هي العبر المستفادة من هذا؟ أيضاً، تمّ تحقيق إنجاز تاريخي في الساحة الفلسطينية، وهو التوصل إلى برنامج سياسي عند الحدّ الأدنى في ثلاث محطات رئيسة لا يمكن إنكارها؛ المحطة الأولى: كانت إعلان القاهرة وهو قبل استلام حماس للحكومة، ولكنه تزامن مع بدايات الصعود للانتخابات البلدية الفلسطينية، والثانية: كانت وثيقة الوفاق الوطني، التي شكلت أيضاً جامعاً فلسطينياً مشتركاً وجديداً، ولأول مرة، خصوصاً وأنها ضمت تياراً إسلامياً مع التيار الوطني الآخر. المحطة الثالثة: كانت في اتفاق مكة عندما تحولت وثيقة الوفاق الوطني إلى آلية عمل قبل اتفاق مكة، بغضّ النظر عن التقييم التفصيلي التطبيقي لاحقاً، نحن نتكلم عن المضمون العام. هذا إنجاز كبير تمّ في الساحة الفلسطينية كبرنامج سياسي عند الحدّ الأدنى، لم يتمّ التطرق إليه، وكيف كان أداء حماس فيه.

الأمر الآخر إن برنامج الحكومة الفلسطينية الأولى في عهد حماس (وهي الحكومة العاشرة)؛ لوحظ فيها ملاحظتان رئيسيتان، الملاحظة الأولى: أنها لم تطرح برنامجاً

أيديولوجياً في برنامجها الكلي في المجلس التشريعي، وهي مفارقة تاريخية في غاية الأهمية تجاه التيار الإسلامي السياسي المستنير، الذي أصبح يتقدم للحكم، يجب أن نتوقف عنده كثيراً، وننظر هل حماس طالبان، كما كان البعض يشير في كثير من الكلام، أم أن حماس هي شيء جديد في التيار الإسلامي السياسي المستنير، ينبغي أن ننظر إليه نظرة بميزان جديد؟.

ثم موضوع الأسلمة التي طرحت في فكر حماس الأول منذ انطلاقتها سنة 1988/1987، لاحظنا أن برنامج الحكومة قد غاب عنه ذكر ذلك، بل إنها لم تقم بمحاربة رموز مهمة جداً تتناقض معها في الجانب الديني بالمطلق، ولم تقف عندها كثيراً، ليس فقط في ملفات الفساد، بل حتى في الملفات الدينية، ويعدّ هذا أيضاً مؤشراً مهماً في كيفية أداء حماس السياسي، أعتقد أنه كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في التقييم؛ سواء من قبل الأستاذ سامي خاطر بصفته عضو المكتب السياسي لحركة حماس، أو الأستاذ حسين أبو النمل بوصفه مراقباً وخبيراً قديماً في الساحة الفلسطينية. هناك سؤالان أريد أن أضيفهما إلى الموضوع: ما هي الدروس والعبر التي استقتها حماس في العام الماضي (2006)، أي العام الأول للحكومة العاشرة، وما هي أبرز هذه المعالم التي استفادت منها السلطة؟ ما هي أهم ملامح المسار السياسي المتوقع لحماس خلال المرحلة القادمة في ضوء هذه الدروس؟.

النقطة ما قبل الأخيرة تتعلق باعتقادي بأن وصول حركة حماس إلى السلطة الفلسطينية، كان لحظة تاريخية مهمة جداً في منع الانزلاق الحادّ للقضية الفلسطينية، إذ كانت ستعاني من تصفية حقيقية، في تلك اللحظة، في ظلّ ضعف المقاومة السياسية داخل حركة فتح لما تمّ من تنازلات، وإن كان هناك بعض المحافظين، وفي ظلّ ضعف فصائل المقاومة الأخرى المشاركة في مشروع التحرير، وفي أن تقف أصلاً في وجه فتح، باستثناء انتقادات عامة هنا وهناك، لم تفعل هذا لما لها من مصالح مرتبطة بفتح؛ مما يجعلها غير قادرة على أن توقفها عند حدها. فانتقال القيادة من فتح إلى حماس في الحكومة الفلسطينية، أوقف هذا التيار المدمّر الذي كان قادماً للقضية الفلسطينية، وهو ما يشير إليه الإخوة في حماس. أيضاً، وضوح نهج المقاومة، لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية، لا تطارد فيه السلطة المقاومين، ولا تمنع المقاومة بل تغطيها غطاء كاملاً، هذا أيضاً موضوع في غاية الأهمية.

الأمر الآخر، في الحقيقة، هو أن هيمنة حركة فتح على القرار الفلسطيني قد كُسِر ولأول مرة. ما كنت أسمعه، وما زلت، من كل الفصائل الفلسطينية هو الشكوى؛ فالكل يشكو، وقد استمعت ذات مرة إلى أحد القيادات الكبرى في الفصائل الفلسطينية، الذي قال: كتبت مذكرة للرئيس ياسر عرفات مضى عليها 15 عاماً ولم يردّ علي حتى اليوم. هذه مهزلة، حماس جاءت إلى السلطة بعد أن انتخبها الشعب طبعاً، وقالت لا، وتقدمت لتكسر هذا الاحتكار الطويل لحركة فتح على القرار الفلسطيني، ولعل هذا درس لفتح أيضاً، التي أصابها الترهل والشيخوخة والكهولة والضعف والعجز والتراجع السياسي، فلعله درس لها لكي تصحو ثانية، وهو ما لم يحدث حتى الآن كما تلحظون.

وقبل أن أختم لي ملاحظتين على ورقة الدكتور حسين أبو النمل؛ إذ لاحظت أن هناك تقييماً حاسماً جداً بين المصيب والمخطئ، ففي سنة 1996، لم تكن مشاركة وفي سنة 2006 كانت مشاركة، وكأن إحداهما خاطئة، إن هذا ليس منهجاً صحيحاً في علم الاجتماع السياسي حسب معلوماتي.

الملاحظة الأخيرة، موضوع التهدئات التي تمّت في الساحة الفلسطينية، الذي سعى لها هو قيادة السلطة المرتبطة ببرنامج التسوية وليس الفصائل، بل كانت السلطة تمارس ضغطاً على الفصائل لقبول هذه التهدئات. ولذلك لم تكن تعبِّر عن أزمة المقاومة، بل كانت تعبِّر عن أزمة في السلطة الفلسطينية منبعها أساساً خطّ التسوية وليس خطّ المقاومة.

صلاح صلاح:

سأورد عدّة نقاط، مبتدئاً بالنقطة الأولى التي تتعلق بالوقفة الأولى التي وقفتها حماس لتتساءل حول إمكانية أن تشارك في السلطة أم لا؟ هل وقفت حماس أمام الثمن الذي ستدفعه في حال مشاركتها في السلطة؟ هل طرحت أسئلة توضح عملياً أنه سيكون عليها أن توقف المقاومة، وتقلل مستوى الخطاب السياسي، وأنها ستكون في حكومة، اسمها عملياً حكومة فتحاوية؟ هذا الأمر الذي سيحدث تناقضات حقيقية في قدرة الحكومة على اتخاذ القرار وتنفيذه، ومن حيث الضغط الخارجي الذي ستواجهه وتتعرض له سواء إقليمياً أو دولياً.

وهنا أنتقل للسؤال الثاني: في حال طرحت حماس ذلك على نفسها، وتساءلت

عن الثمن الذي ستدفعه في حال مشاركتها في السلطة، ومعرفتها أن الثمن سيكون باهظاً، خصوصاً أن تقييمهم للتسوية أنها فاشلة، وأنها وصلت إلى طريق مسدود، ألم يكن ذلك كفيلاً بأن يضعهم أمام الخيار الآخر؟ الخيار البديل عن المفاوضات والسلام، وهو التأكيد على خيار الوحدة الوطنية الفلسطينية، وخيار العودة إلى منظمة التحرير، والتأكيد على موضوع المقاومة وضرورة استئناف المقاومة، ألم يكن هذا هو الخيار الأفضل؟.

السؤال الثالث: في إطار الحديث عن التفرد، تفرد فتح، والذي كان ممجوجاً، ألا تشعر حماس أنها ارتكبت خطأ بتكرار تجربة فتح المنتَقَدة، وأنها عندما أرادت أن تعالج عملية التفرد دخلت في موضوع المحاصصة مع فتح؟ وهل كانت دعوتها للآخرين للمشاركة دعوة حقيقية؟.

السؤال الرابع: بالحديث عن إطار عقائدي تمارسه حماس، ومحاولة الحركة طرح فكرة حكم الشريعة، هل الوضع الفلسطيني يستوعب ويتقبل فكرة نظام حكم عقائدي؟ وهل هذا يخدم الحديث عن وحدة وطنية فلسطينية، وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة وعلى رأسها منظمة التحرير؟.

صقر أبو فخر:

تعقيباً على فكرة سامي خاطر، حول احتمال أو التفكير بحلّ السلطة الفلسطينية ما دام اتفاق أوسلو وعمليات التسوية لم تصل إلى أي نتيجة، يقول البعض، ما دامت عملية التسوية قد فشلت، نحلّ السلطة ونصبح جميعنا تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولنذهب إلى دولة ثنائية القومية. لو كان هذا الأمر ممكناً فعلاً لنذهب إلى حلّ السلطة الفلسطينية. لكن على الأرجح، بحسب ما أظن، في حال حلّ السلطة الفلسطينية لن يكون هناك دولة ثنائية القطبية، بل سيكون هناك دولة تشبه إلى حدٍّ كبير، مع فارق التجربة، نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لقد ناضل المؤتمر الإفريقي طويلاً من أجل أن يكتسب شرعية تمثيلية أصيلة. الآن حلّ السلطة الفلسطينية سوف يجعل الفلسطينيين مُجرَّدين من أي صفة تمثيلية على الإطلاق. لقد ناضل الفلسطينيون طويلاً، حسب ما أعتقد، من أجل أن يكون لهم كيان فلسطيني أولي، له بعض مؤسسات الدولة، وكان هناك رهان على أن يتحول هذا الكيان بالدينامية الوطنية الفلسطينية، إلى دولة حقيقية بموجب البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما النقطة الثانية التي طرحها الأخ سامي خاطر، حول إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، لا على أساس المحاصصة، بل على أساس الانتخابات الديموقراطية. ففي الحقيقة منذ أكثر من شهرين عقد لقاء هنا في هذا الشأن، في موضوع إعادة تكوين المجلس الوطني الفلسطيني على أساس ديموقراطي، واكتشفنا أن هذا في صلب النظام الداخلي للمجلس، حيث إن النظام الداخلي يقول بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أساس الانتخابات، وليس على أساس المحاصصة، كما كان شائعاً. وللتذكير، فإن حماس نفسها في مفاوضاتها مع فتح في السودان سنة 1993، طلبت 40.% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وهذه أيضاً محاصصة. لكن ما أريد التركيز عليه أنه حتى فكرة الانتخابات المنصوص عليها، في النظام الداخلي في المجلس الوطني الفلسطيني، فإنها مسألة ليست عملية كثيراً؛ لأن الفلسطينيين في أراضي الـ 1948 لا يمكنهم خوض انتخابات لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وفي الضفة والقطاع المنتخبون في المجلس التشريعي هم حكماً أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. يبقى الفلسطينيون في الأردن، ومن الصعب إجراء انتخابات على أساس فلسطيني في الأردن، وفي لبنان وسورية والعالم، يوجد فقط 20% من الشعب الفلسطيني، بمعنى لو أجرينا انتخابات ديموقراطية، لكانت هذه الانتخابات قادرة على تمثيل 20.% فقط من الشعب الفلسطيني، وهذه ليست عملية شديدة الإغراء.

جابر سليمان:

الملاحظة حول ورقة د. حسين، فقد قسّم ورقته إلى قسمين؛ في القسم الأول طرح مجموعة أسئلة، ولم يقدم إجابات حاسمة على هذه الأسئلة، وهذه منهجية صائبة، حيث حفّز تفكيرنا، لكي نفكر أكثر حول عمق المأزق الوطني الفلسطيني. وفي القسم الثاني قدّم تقييماً من 15 نقطة، غلب على التقييم الطابع الإيجابي، وكأنه أجاب عن الأسئلة التي طرحها، كنت أتمنى أن يتبع المنهجية ذاتها التي اتبعها في القسم الأول، وأرى أن تقييمه كان صائباً في معظمه، حين غَلَّب الجانب الإيجابي في تجربة حماس على الجانب السلبي.

أرى أن موضوع حلّ السلطة يجب أن يطرح بجدية، ليس حلّ السلطة من أجل إقامة دولة ثنائية، بل من أجل وضع المجتمع الدولي والحركة الوطنية من جديد على

المسار الصحيح مجدداً، بحيث يكون الوصف: حركة تحرر وطني، وشعب تحت الاحتلال.

إن تمثيل المؤتمر الوطني الأفريقي مختلف عن تمثيل منظمة التحرير، فعندما تحلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي يجب إعادة بنائها.

وائل أبو هلال:

انطلاقاً من القناعة بأن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست فتح وحماس فقط، وأن فلسطين ليست الضفة وغزة فقط، لدي ثلاث ملاحظات، الأولى: عن موقف الفصائل حول ما كان يجري في الداخل الفلسطيني، في أحسن أحواله كان يتسم بالحياد السلبي، وفي كثير من الأحيان بالانتهازية السياسية. فمثال على ذلك، لم تسهم هذه الفصائل في فضح الفساد والمفسدين، ولم تساعد في تطوير برنامج الإصلاح والتغيير. النقطة الثانية: موقف الخارج الفلسطيني، أيضاً، بشرائحه من مثقفين وسياسيين وفصائل كان ضعيفاً أيضاً، ودور حماس تحديداً كان ضعيفاً في تفعيل دور الخارج الفلسطيني. وهذا أمر خطير، حيث إنه يحصر القضية الفلسطينية بشمولية الأرض والإنسان، بقطاع غزة والضفة الغربية كجغرافيا، وبسلطة منقوصة هي السلطة الوطنية الفلسطينية. النقطة الثالثة: حول حماس، وهي عدم انسجام الخطاب الإعلامي لحماس مع أدائها السياسي، حيث كان هذا الخطاب قاصراً عن متابعة الأداء السياسي.

أسامة حمدان:

الحقيقة هناك ثلاث ملاحظات، الملاحظة الأولى: أعتقد أننا نمرّ بمرحلة شبيهة بتلك التي مرّت بها منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968، مع فارق أساسي أن الفاعل الأساسي في تلك المرحلة كان الموقف العربي، وبتحديد أكثر، موقف الرئيس جمال عبد الناصر، فيما الفاعل الأساسي في هذه المرحلة على ما يبدو هو فاعل دولي، وبشكل أخص أولمرت ورايس. وهذا الفارق يعني الكثير.

الملاحظة الثانية: أريد أن أسأل سؤالاً، عندما تتقدم حركة كحركة حماس عبر صناديق الاقتراع، يتحدث الكثيرون عن مخاطر حكم الشريعة، أنا أتساءل، لم لا

تتحدث حماس عن مخاطر حكم الفكر اليساري أو العلماني، أو أي شيء من هذا القبيل؟ من الضرورة بمكان أن نقرأ بوضوح لماذا يحكم حزب ديني مسيحي في دولة أوروبية، ويتقبل الجميع ذلك، ويتمّ التعامل مع الأمر على أنه ديموقراطية، فيما لا يتقبل البعض أن تتقدم حركة إسلامية كحماس تحمل فكراً إسلامياً للحكم؛ على الرغم من أنها لم تطرح فرض أيديولوجيتها الفكرية على المجتمع، بقدر ما طرحت تقديم مشروع فكر سياسي، يمكن أن يقبله المجتمع ويمكن أن لا يقبله.

المسألة الأخيرة: تتعلق بإعادة بناء منظمة التحرير والمحاصصة السياسية، حركة حماس لم تطرح المحاصصة للتصويت، وهذا الخطأ سمعته أكثر من مرة، وعلّقت عليه، أكثر من مرة، ولكن يبدو أن هذا الخطأ مقصود. حركة حماس طرحت الانتخابات في المنظمة قبل المحاصصة، ولكن الإجابة كانت جاهزة، بعدم إمكانية عقد الانتخابات، حتى دون بحث المسألة بجدية حتى الآن، فعلى الرغم من الكثير من التحولات، وعلى الرغم من المناخ الديموقراطي السائد في المنطقة والعالم، كانت الإجابة بأن الانتخابات غير ممكنة. لذلك، ليس من حقّ أحد أن يفرض المحاصصة التي يريد، لماذا يحدد شخص ما أو طرف ما محاصصة، ويرفض أن نقترح نحن حصصاً من طرفنا؟ إذا كان مبدأ المحاصصة مقبولاً، فيجب الاستماع إلى الجميع، بغضّ النظر عن حجم الحصص التي يفترض أن تكون لأي طرف، أو نلجأ إلى خيار آخر طالبت به حماس مبكراً وهو خيار الانتخابات. وأنا أقول، عندما طرحنا الانتخابات، لم نكن نتوقع في أحسن الأحوال أكثر من 20% من أصوات الناخبين، ربما الآن المعادلة تغيرت، وربما يلجأ البعض الآن إلى المحاصصة قلقاً من الانتخابات، وخوفاً من أن تختفي تنظيمات شغلت الساحة الفلسطينية كثيراً إذا ما أجريت انتخابات.

د. عدنان السيد حسين:

أنا مع الأستاذ شفيق الحوت فيما تحدث عنه اليوم، ومنذ مدة، لا معنى ولا شرعية لسلطة سياسية في ظلّ الاحتلال، إلا بشكل محدود جداً. إن قيمة أيّ سلطة تتحقق من خلال خدمتها لهدف إزالة الاحتلال. أنا لا أشاطر المناقشات التي تتحدث عن محاصصات، وعن نسب، وعن نتيجة انتخابات، على الرغم من أهمية فوز حماس في انتخابات شعبية. لو سُئلتم وسئل غيري، هل تفضل أن تشكل حماس حكومة بمفردها بعد فوزها في انتخابات حرة، باعتراف كارتر، أقول لا، فلتشرك معها فتح وغير

فتح، وإذا رفضت هذه الفصائل حكومة ائتلافية، فالخيار الآخر، حكومة شخصيات وطنية فلسطينية، بحيث لا تتحمل حماس مسؤولية السلطة التنفيذية بمفردها، فنحن لا ندير دولة مستقلة، وهنا الفارق الكبير، نحن في مرحلة إزالة الاحتلال. أخيراً في رأيي أن التعددية هي خيار حتمي للفلسطينيين، خيار ذهبي، خيار مقدّس، لا أحد يلغي أحد، وأعتقد، أنها كذلك ليس للفلسطينيين وحدهم، بل للبنانيين، وللفلسطينيين، وللمصريين، وللعرب الآخرين. والكلمة الآن للأستاذ سامي خاطر، مع الإشارة إلى أن معظم الأسئلة تركزت على مداخلته.

تعقيبات مقدمي الأوراق

سامي خاطر:

أبدأ بالتأكيد من الملاحظة التي لفت إليها الدكتور عدنان. في الحقيقة إنه في إطار إجابة حركة حماس، وعن سؤال: هل نحن في مرحلة تحرر وطني، أو بناء دولة، أو استقلال؟ فإننا نعتقد بعيداً عن المدلولات الدقيقة لهذه الألفاظ، أننا في مرحلة التحرر الوطني، بمعنى أننا ما زلنا تحت الاحتلال، وطالما أننا تحت الاحتلال، فإن الاستراتيجية الأساسية التي نؤمن بها، أنه لا بدّ أن يكون هنالك وحدة موقف وطني فلسطيني. وتأسيساً على هذه الرؤيا فإننا عندما خضنا الانتخابات، على الرغم من أننا كنا مهيئين لتشكيل حكومة بمفردنا، فإننا كنا حريصين جداً على أن لا ننفرد بالحكم، تأسيساً على هذه النظرة الاستراتيجية. وإذا كان الأستاذ صلاح صلاح قد تساءل حول جديّة عرضنا للمشاركة، فإنني أستميحه عذراً وأقول إن العرض كان جاداً جداً، مائة بالمائة، وكنا حريصين عليه. لكن كانت هناك عوامل خارجية، وعوامل داخلية فئوية هي التي حالت دون مشاركة الآخرين، وعندما رفضت الفصائل المشاركة، شارك معنا بعض المستقلين. أحببت أن أؤكد على هذه النقطة، ولذلك، فنحن حريصون دائماً على أن يكون هناك موقف فلسطيني موحد، قدر الإمكان، ولكن الموقف الفلسطيني الموحد لا يعني التماثل بين كل المكونات الفلسطينية، فكل مكوِّن فلسطيني له خلفيته الفكرية، والسياسية، ولكن عندما نبحث في الموضوع الوطني، في مرحلة من المراحل، فيجب أن يكون هناك وحدة توجه فلسطيني، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا ذكرت في مداخلتي أني سأركّز على موضوع رؤية حماس لمسارها السياسي، وركّزت على هذا الموضوع، ولم أركّز على التطورات، وكيف حدثت على أرض الواقع، ولذلك هنا صحّت ملاحظات الأستاذ جواد الحمد، في بعض القضايا المهمة التي لم أشر لها، لا بسبب تجاهلي لها، وعدم إدراكنا لأهميتها، وإنما لرغبتي في هذه الجلسة، أن أركّز على الرؤية الكلية الناظمة للمسار السياسي لحركة حماس، أملاً في أن تسهم في شحذ أذهانكم ومقترحاتكم.

هناك قضية أجاب عنها أخي الأستاذ أسامة حمدان، وهي قضية المحاصصة في المجلس الوطني سنة 1996، وقبلها سنة 1991. في الحقيقة، عندما عُرِض على

حماس المشاركة في المجلس الوطني، كان عرضاً لمجرد الديكور، حتى يبدو أن المجلس الوطني يمثل كل الأطياف السياسية الفلسطينية، وهذه حقيقة تاريخية. ولذلك، كان ردّ حماس حينها، أننا لا نريد حصة من ثلاثة أو أربعة أو خمسة مقاعد، وإنما نريد انتخابات؛ وفي حال إصراركم على رفض الانتخابات نحن نعتقد، أن النصيب الذي يمثّل حصة حماس هو كذا وكذا. وكان ذلك بمثابة الشرط الذي يدفع باتجاه الانتخابات وليس باتجاه المحاصصة. أما فيما يتعلق بما يحكى عن حركة حماس حول خطابها العقائدي السلفي، وحكم الشريعة... وإلخ. أولاً؛ الذي يتابع خطاب حركة حماس، لا يجد فيه هذا الاتجاه، وكما أشار الأستاذ جواد الحمد، فإن حكومة حماس الأولى، عندما كانت لوحدها لم تحاول أن تفرض ما يسمى بالأسلمة، وذلك لأسباب متعددة، من أهم هذه الأسباب، هو أن الوضع الفلسطيني الناشئ، الذي يُعدّ سلطة تحت الاحتلال، غير مؤهل أن يتبنى طرحاً فكرياً وسياسياً متفقاً عليه، إذ لا بدّ أن يتمّ هذا من خلال الآلية الديموقراطية. أما أن حماس فكرها إسلامي، نعم، حماس حركة إسلامية تستمد أفكارها من الفكر الإسلامي، ومدرسة حماس، معروف أنها تنتمي إلى ما يعرف بالمدرسة الوسطية الإسلامية.

موضوع حلّ السلطة، علّق عليه بعض الإخوة، ولكنني أضيف أيضاً أنه في موضوع حلّ السلطة، هناك واقع جديد حدث في غزة وهو موضوع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ولذلك سنكون في وضع فيه احتلال في الضفة الغربية، ومظاهر احتلال غير كاملة في قطاع غزة، فكيف سيكون الوضع ما بين الضفة والقطاع؟ ملاحظة الأخ وائل أبو هلال، صحيحة فيما يتعلق بالموقف الإعلامي، وأنا أشملت ذلك بوصف عام، وهو أن القصور في الجانب الإعلامي عند حماس، ناشئ عن النقلة المفاجئة من المقاومة والمعارضة إلى السلطة، فمثل هذه النقلة المفاجئة نتوقع أن يحصل فيها بعض الإشكالات وبعض القصور.

النقطة الأخيرة التي أودّ أن أشير إليها، خصوصاً فيما يتعلق بالطرح حول الأثمان السياسية التي قدمتها حركة حماس، من أجل المشاركة في السلطة. أحب أن أوضح، أن مشاركة حماس في السلطة هو من باب التعامل مع الواقع والتأثير عليه؛ بحيث ينتقل من الوضع السيئ أو الدور السيئ إلى الدور الإيجابي أو الدور الجيد، ولذلك لم يكن وارداً في البال أن هناك أثماناً سياسية لا بدّ من دفعها، ثم إن ما سمّي بالتراجع في طرح حماس السياسي، سواء في وثيقة الوفاق الوطني أو في اتفاق مكة، أو في التهدئة التي حصلت سنة 2005، فقد كان الدافع الأساسي عند

حركة حماس هو الحرص على الموقف الوطني الفلسطيني ووحدته، وعدم الدخول في إشكالات قد تصل إلى حدّ الاقتتال كما حصل. ولذلك، فكما أوضح الأستاذ جواد الحمد، فإن السلطة سنة 2005 هي التي أصرّت على موضوع التهدئة، وأنها كانت بصدد اتخاذ إجراءات غير إيجابية تجاه الفصائل التي تتبنى خطّ المقاومة، وبالتالي، كان سيبدو كأنه ثمة انشقاق وخلاف فلسطيني. من أجل تطويق هذا الموضوع، وافقت حماس على التهدئة المؤقتة، وفي مقابل ذلك طرحت أنه لا بدّ من وجود إنجازات على الأرض في الموضوع الوطني الفلسطيني، وهي التي أصرت على موضوع إعادة تفعيل منظمة التحرير وبنائها في إعلان القاهرة.

د. حسين أبو النمل:

حول الملاحظات التي أبداها الزميل جواد الحمد، صحيح أنه في موضوع المقارنة والمقاربة، يكون عرض أي موقف سياسي من خلال عرض الوقائع، وإذا ما حدث أي تغيّر يجب علينا تسجيله، والغرض من هذه الورقة هو القول بأن هناك تغيرات طالت معظم المسائل المطروحة. الآن، هل هذه التغيرات التي حدثت كانت محل توضيح كاف؟ هل شرحت الظروف التي تمت فيها؟ مع الأسف الشديد، نجد أنه في تاريخ العمل الفلسطيني كله، وليس فقط تاريخ حماس، أن أي إنسان يستطيع أن يتخذ أي موقف ثم يتخلى عنه في اليوم التالي، دون أن يكلف نفسه ويوضح هذا الأمر للجمهور. وهذا الأمر يعود تاريخه إلى ما قبل الثورة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بموضوع التهدئة، أؤكد أن التهدئة هي تعبير عن أزمة العمل المقاوم، سواء عند حماس، أو فتح؛ فالتهدئة، وقبلها التسوية هي تعبير عن أزمة في العمل المقاوم. لو أن العمل المقاوم لم يكن في أزمة لم يذهب أحد إلى تسوية أو إلى تهدئة. أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها الأستاذ جابر سليمان، فأقول إنني في القسم الأول من ورقتي لم أكن أعرض فقط، إذ إن العناوين في حدّ ذاتها مواقف.

يبقى السؤال، هل نجحت التجربة أم فشلت؟ دون الدخول في التفاصيل، وأنوّه إلى أنه في الأحكام العامة تُقرأ الحقائق الإجمالية، هناك حقيقة إجمالية تاريخية تمثلت بانتقال العمل الفلسطيني، بعد أربعة عقود، من يد حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح إلى يد حركة حماس. قد يكون هناك فشل هنا أو هناك، ولكن حماس نجحت في الانتخابات، وأضافت إلى شرعيتها الثورية شرعية انتخابية، وشكلت الحكومة الأولى، والأهم منها حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها

فتح، كطرف ثانوي، مما يعني إقراراً بنجاح حماس. ترى هل هناك معيار آخر لقياس النجاح والفوز؟ أنا للأسف الشديد ليس عندي معيار آخر. وبالتالي، نعم حماس نجحت، والآخرين هم الذين فشلوا، وأنا أسجل هنا لحركة فتح أنها توقفت أمام فشلها وتساءلت، وبالتالي، هي تحاول أن تصلح أمورها، وهناك أطراف أخرى تراجع دورها بعد أن كانت عنواناً من عناوين الساحة الفلسطينية حري بها أيضاً أن تطرح سؤالاً على نفسها: لماذا تراجعت؟.

المحور الثاني

تقييم إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية والخارجية

مقدمة مدير الجلسة

جابر سليمان[6]

أشكر مركز الزيتونة والدكتور محسن صالح، على تشريفي بإدارة هذه الجلسة، أو الجلسة الثانية من حلقة النقاش، في البداية أودّ فقط أن آخذ دقيقة أو ربما أقل للتعقيب على النقاش الدائر في الساحة الفلسطينية على أكثر من صعيد بخصوص الخروج من مأزق العمل الوطني الفلسطيني. أعطى أينشتاين تلاميذه مرة امتحاناً كان قد أعطاه لهم من قبل، فنبهه أحد معاونيه إلى هذا الأمر، فابتسم أينشتاين وقال: لا، إن الأجوبة قد تغيرت!! أعتقد أننا بحاجة إلى أجوبة جديدة على الأسئلة نفسها، التي دأبنا على طرحها منذ فترة، وخصوصاً فيما يتعلق بمأزق العمل الوطني الفلسطيني، آمل أن تخرج هذه الندوة وهذه الجلسة وكافة جلسات الحلقة بأجوبة خلاقة ومبدعة، حول مأزق العمل الوطني الفلسطيني، تعبر عن ديناميكية المثقف الفلسطيني، والفكر السياسي الفلسطيني.

[6] كاتب وباحث فلسطيني.

الورقة الأولى:

إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية

أسامة حمدان[7]

أودّ أن أشير في بداية حديثي إلى أنني سأركز حول إدارة حركة حماس لعلاقاتها السياسية في الشأن الداخلي الفلسطيني، دون إغفال إشارات سريعة للعلاقات العربية والدولية في نهاية الحديث. غير أنني سأبدأ بالحديث بشكل محدد حول المناخ الذي جاءت فيه الانتخابات، إذ أنها لم تأت في مناخات طبيعية، بل أتت في سياق محاولة النظام العالمي – الذي تقوده الولايات المتحدة – الانقضاض على المقاومة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني؛ والتي استمرت لأكثر من ست سنوات متتالية منذ عام 2000، وجاءت كذلك في سياق منح شرعية محددة لمن يُراد له أن ينقضّ على المقاومة. وكان المفترض لنتائج هذه الانتخابات أن تكون على غير ما جاءت به، كان المفترض أو المقدّر أن تكون لصالح الفريق الذي تحالف مع الإدارة الأمريكية لمواجهة المقاومة. وأذكّر هنا أن السيد أبو مازن لم يأت كي يواجه المقاومة فقط، بل جيء به كرئيس للحكومة كي يواجه أبا عمار رحمه اللّه، عندما لم يستجب للشروط الأمريكية – الإسرائيلية، وعندما فُرِض الحصار عليه، وصمد في مقرّه محاصراً، كان المطلوب أن ينهي أبو مازن ما بدأه الذين فرضوا الحصار. وللتذكير أيضاً فإن أبا مازن هو من أوغل كثيراً في عملية التسوية، والكل يعلم دوره في اتفاق أوسلو، ودوره في وثيقة جنيف للتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، ويعلم أيضاً دوره في وثيقة بيلين – أبو مازن التي شَكّلت تنازلاً جوهرياً في مدينة القدس، للمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني. كان يراد لهذا البرنامج أن يستمر وأن يتقدم، ولكن جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وجاءت الانتخابات لتقوّض ما أراده البعض أن يكون فرصة جديدة للقضاء على المقاومة، بل إن هذه الانتخابات بنتائجها شكلت فرصة جديدة للمقاومة في فلسطين.

---

[7] ممثل حركة حماس في لبنان.

بالتأكيد كان هناك مناخ إقليمي يتشكل في هذا الاتجاه أيضاً، لكنني لن أتطرق إليه وسأترك هذا الموضوع إما للمتحدثين الآخرين أو للمعقب.

هذه النتيجة المفاجئة دفعت إلى إعلان العقوبات ضدّ الشعب الفلسطيني مباشرة، وقبل أن تتشكل الحكومة، وتمّ إعلان الحصار قبل أن يُعلن عمن سيكون رئيس الوزراء، وقبل الإعلان بالتالي حتى عن برنامج الحكومة الجديدة. واجتمع العالم ليفرض شروط اللجنة الرباعية المتمثلة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بنتائج التسوية، وإنهاء المقاومة من خلال إعلان نبذ العنف. وهكذا بدأت حركة حماس فور فوزها في الانتخابات بمواجهة استحقاقات هذا الفوز، الذي جاء على غير ما كانت تشتهيه المخططات الدولية.

كيف أدارت حركة حماس العلاقات الداخلية؟

يمكن أن نقسّم هذه الإدارة إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: ما بين نتائج الانتخابات وإعلان تشكيل الحكومة. المرحلة الثانية: ما بين الحكومة الأولى "حكومة حماس" والحكومة الثانية "حكومة الوحدة الوطنية". والمرحلة الثالثة: هي مرحلة ما بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصولاً إلى الظرف الراهن.

المرحلة الأولى: ما بين نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة:

أودّ أن أبدأ من نقطة مهمة، كيف بنت حماس موقفها؟ لنكون قادرين على تفسير تصرف حركة حماس على هذا النحو. لقد بنت حماس موقفها لتشكيل الحكومة انطلاقاً من أربع نقاط وهي:

أولاً: حماس ترى أن الشعب الفلسطيني يعيش في مرحلة تحرر وطني، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في جهوده لمواجهة المشروع الصهيوني ومواجهة الاحتلال، وترى حركة حماس أن مشروع التسوية لم يعد له مكان، وأن المشروع الآن هو كيف ندير الصراع مع الاحتلال. وفي إدارة الصراع لشعب يعيش تحت الاحتلال لا بدّ من تضافر كل الجهود والطاقات لإدارة هذا الصراع.

ثانياً: قناعة حركة حماس بأن فوزها في الانتخابات، وفرصة تشكيل حكومة منفردة، لا يعني أن التاريخ يبدأ من فوز حركة حماس، وأن الحركة بناءً على ذلك مطالبة بأن تلغي كل ما سبق من جهود، حتى ولو كان هناك أخطاء أو فساد يحتاج إلى إصلاح، فإن المسيرة يجب تستمر تقدماً إلى الأمام، بناء على ما بني من إيجابيات،

وتصويباً لما نرى أنه سلبي، أو لما نعتقد أنه سبّب أزمة في الواقع الفلسطيني.

ثالثاً: إن السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية ليست ذات سيادة حقيقية. وبالتالي، نحن بحاجة لمشاركة الجميع لمواجهة الاحتلال الذي ما يزال ينتزع السيادة من يد هذه الحكومة.

رابعاً: نحن ندرك أنه لم يكن هناك نظام سياسي فلسطيني حقيقي، طوال العقود الأربعة الماضية، بقدر ما كان هناك حالة سياسية يقودها فرد وتنظيم بعينه، يريد الآخر الفلسطيني كملحق له ولسياساته. ونحن نرجو بعد نتائج الانتخابات أن نسهم مع الجميع في بناء نظام سياسي يعطي الفرصة للجميع؛ للمشاركة في صناعة القرار وتحمل المسؤوليات.

على هذا الأساس، أعلنت الحركة موقفها بالدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فما الذي حصل؟ الذي حصل هو أنه خلال هذه الدعوة أطلقنا تطميناً واضحاً لحركة فتح بالذات، بأننا وإن كنا نسعى لتحقيق اصلاح ولمواجهة الفساد، فإن هذا لا يعني بحال من الأحوال إلغاء كل ما سبق كما أسلفت، بل إن الاصلاح يشكل فرصة لفتح كما هو لحماس، بل هو فُرصة للشعب الفلسطيني بأسره. وسعت الحركة، لإشراك فتح في الحكومة، ودارت حوارات فلسطينية معها ومع غيرها من الفصائل لمدة خمسة أسابيع، لم تخلص إلى نتيجة، بل إن تكتيك حركة فتح كان كسب الوقت لوضع الرئيس المكلف في مأزق دستوري وقانوني، يفشل بموجبه في تشكيل الحكومة، وبالتالي، يحال تشكيل الحكومة إلى شخص آخر.

إن جزءاً مهماً من الأزمة كان يتمثل فيما قامت به حركة فتح طوال السنوات الماضية، لقد بنت حركة فتح السلطة كمؤسسة فتحاوية، وليس كمؤسسة وطنية فلسطينية. الأجهزة الأمنية كلها من عناصر فتح، الموظفون المدنيون بنسبة تزيد عن 80% من عناصر فتح، كما شُكّلت في السلطة الوطنية لجنة سميت لجنة السلامة الأمنية، كانت تفصل من وظائف السلطة المدنية (التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية... إلخ) كل من يشتبه بأن له علاقة بتنظيم فلسطيني مقاوم، وهذا الأمر جرت مراجعته مراراً مع الأخ أبي عمار (رحمه الله) ومع أبي مازن بعد ذلك. لقد كانت حركة فتح مستفَزَّة نتيجة للانتخابات، وأعلنت مباشرة أنها لن تشارك في أي حكومة، وطالبت خلال الحوار أن يتضمن برنامج الحكومة شروط الرباعية، وانسجمت في خطابها مع برنامج الحصار، بل فعلت أكثر من ذلك، إذ أوصلت رسائل إلى القوى والفصائل والشخصيات التي حاورتها حماس للمشاركة في الحكومة، بأن مشاركتها

في حكومة وحدة وطنية مع حماس، يعني أن الولايات المتحدة ستعاملها كما تعامل حركة حماس، أي أنها ستدرج على قائمة الإرهاب. أضف إلى ذلك، ممارسة رئيس السلطة الفلسطينية حالة عدائية تجاه رئيس وزرائه المكلّف، إذ رفض أن يصطحبه معه إلى القمة العربية في الخرطوم في آذار/ مارس 2006، على الرغم من طلب الأخير منه ذلك. وبدا واضحاً أن هذه اللحظة هي لحظة توتر، وأن الأمور تذهب باتجاه أن تتشكل حكومة من لون واحد، خصوصاً وأن الجبهة الشعبية، وإن تعاملت مع نتائج الانتخابات بإيجابية، إلا أنها اعتذرت عن المشاركة، بسبب عدم إدراج بند في برنامج الحكومة يشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بينما اعتذرت الجبهة الديموقراطية أيضاً عن المشاركة، وإن هاجم بعض رموزها الإعلاميين فوز حماس، وتحدثوا عن قلق يسود المجتمع الفلسطيني بعد فوز الحركة. أما الإخوة في حركة الجهاد الإسلامي، فاعتذروا عن المشاركة منسجمين مع قرارهم بمقاطعة الانتخابات من حيث المبدأ.

المرحلة الثانية: ما بين الحكومتين الأولى والثانية:

دعت الحركة للتفاهم حول البرنامج الوطني على قاعدة المقاومة، ودارت حوارات طويلة، أبرزها حوار وثيقة الوفاق الوطني، وأخرى قبل اتفاق مكة، وقد كانت العقدة الأساس في هذه الحوارات البرنامج الدولي الذي تبنته اللجنة الرباعية، أكثر بكثير من أي قضية أخرى. كما واجهت الحركة أيضاً حالة من الفلتان الأمني المبرمج، فرضتها بعض الأجهزة الأمنية، لا سيما مجموعة الضباط الكبار، وعلى الرغم من أن أبا مازن هو قائد حركة فتح، إلا أن حركة حماس تعاملت معه كرئيس للسلطة، له صلاحياته ودوره، ولم تتعامل معه كرئيس فتحاوي فقط، متغاضية أنه لم يكن يتصرف على هذا النحو.

من جانب آخر إن الحركة تعاملت في هذه المرحلة بين الحكومتين مع كل محاولات الاستدراج للفتنة، من زاويتين أو على قاعدتين؛ الأولى: التركيز على أهمية الحوار السياسي وضرورته، بهدف الوصول إلى تفاهم جدي وحقيقي. والمسألة الثانية: نزع فتائل التفجير على الرغم من كل الاغتيالات والقتل والاشتباكات التي كانت تحصل أو بعبارة أدق تفتعل. ومن أكثر المسائل دلالة على ذلك، تعامل حركة حماس بحكمة وحذر مع قرارات أصدرها أبو مازن، نقل بموجبها صلاحيات العديد من المؤسسات من مجلس الوزراء إلى رئيس السلطة،

في انتهاك واضح للدستور والقانون. وعلى الرغم من ذلك لم تفتعل حركة حماس أي مشكلة، إذ كانت تسعى لصون الوضع الداخلي الفلسطيني، أكثر من حرصها على انتزاع صلاحيات هنا أو هناك. كما أن تعامل الحركة مع موضوع وثيقة الأسرى التي استخدمها أبو مازن للتهديد بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، كان هادئاً؛ إذ تعاملت الحركة معها بالحكمة أيضاً، ووصلنا إلى صيغة مناسبة من خلال الحوار، ووقعت وثيقة الوفاق الوطني من قبل الفصائل جميعها. كما دعت الحركة خلال هذه المرحلة لاستعادة دور الفصائل، سواء لجنة المتابعة العليا أو لجنة التنسيق للقوى الوطنية والإسلامية في الضفة وقطاع غزة، ومع ذلك لم يكن هنالك تجاوب حقيقي، بل إن موقف الفصائل جميعاً، ما عدا فتح، كان موقف المحايد أو المنتقد لحماس وفتح على حدٍّ سواء، وذهب البعض من هذه الفصائل لاعتبار أنه غير معني سوى بانتظار نتيجة الصراع بين حماس وفتح، والبعض لم يكن يملك الجرأة سوى لإدانة مواقف حماس تحسباً لانتصار لفتح المدعومة دولياً، وما يمكن أن يعنيه هذا الانتصار. فيما دأب فريق ثالث على انتقاد الفريقين وإدانتهما على حدّ سواء ليخرج من المأزق، مع الإشارة إلى أن بعض الفصائل وبعض الشخصيات المستقلة بذلت جهوداً للتوسط، ولكن هذه الجهود كانت جهوداً موضعية لحلّ إشكالات آنية، ولم تتفاعل الفصائل مع محاولات الحركة لتفعيل إطار وطني عام، على الرغم من عدم المشاركة في الحكومة.

ما الذي كان عليه موقف فتح في هذه المرحلة؟ لقد انخرطت حركة فتح في حصار الحكومة الجديدة وفي تكريس هذا الحصار، وجال عدد من رموزها على عواصم القرار الدولي للتأكيد على ضرورة الإسهام في هذا الحصار، وقام الرئيس بسحب صلاحيات المؤسسات إلى الرئاسة مثل: الإعلام، والمعابر، والأجهزة الأمنية. وتطورت حالة الأمن إلى فلتان مبرمج، وأدارت، وبشكل مكشوف، ممارسات من الابتزاز السياسي كوثيقة الأسرى التي سلف ذكرها.

وقد بدا واضحاً أن جزءاً مهماً من قيادات فتح تنحى جانباً، وتقدم فريق حركة فتح المتحالف مع الإدارة الأمريكية، والمدعوم سياسياً ومالياً. أما الأجهزة الأمنية فقد كانت تعمل وكأنها تنفذ قرارات تنظيمية، ولا تنفذ قراراً سياسياً صادراً عن مرجعية سياسية وطنية فلسطينية. هذا الأمر قاد إلى حالة من التوتر الشديد، وحصلت تدخلات عربية عديدة ووصلنا إلى اتفاق مكة.

المرحلة الثالثة: ما بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

سعت حركة حماس في هذه المرحلة، وعلى الصعيد الداخلي، لتحقيق عدة أمور. يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الارتكاز على اتفاق مكة، وحكومة الوحدة الوطنية لفتح آفاق إيجابية للعلاقات الداخلية الفلسطينية، تمثلت على سبيل المثال في تشكيل لجنة مشتركة للحوار بين الحركتين، حماس وفتح، على أمل أن تتسع لتشمل كل الفصائل لاحقاً.

ثانياً: عملت الحركة على معالجة الوضع الأمني في سياق وطني عام، تمثل في وضع خطة أمنية اعتمدتها الحكومة بكل وزرائها، ثم اعتمدها رئيس السلطة الفلسطينية، لكن من عرقل تنفيذ هذه الخطة كان قادة الأجهزة الأمنية، أو أمراء الحرب في السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: كان هناك حوار صريح وواضح للأخ المجاهد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، مع رئيس السلطة الفلسطينية، وحول ممارسات هذا الفريق في لقاء عُقد في نيسان/ أبريل 2007 في القاهرة، وطرحت الأمور بوضوح، بأن السعي لتطبيقَ خطة الجنرال كيث دايتون لن تؤدي إلى نتائج إيجابية. في هذا السياق أيضاً جرى العمل لمعالجة واستيعاب تداعيات تردي العلاقات في المرحلة السابقة، وجرى فتح قنوات للاتصال مع عدد غير قليل من قيادات فتح في الضفة وغزة، بل وأيضاً داخل السجون؛ بهدف الوصول إلى قاعدة تفاهم مع أكبر عدد ممكن من الكوادر الفاعلة في حركة فتح. للأسف لم يحصل تغيير جوهري في موقف الفريق الذي يقود الوضع في حركة فتح، بل إن تجاوب بعض القيادات الفتحاوية مع الحوار الذي فتحته حماس تعرقلت نتائجه، ضمن جهود الجنرال دايتون، الذي دعا حثيثاً لقطع كل علاقة واتصال. أما الخطة الأمنية البديلة التي وضعت تحت اسم (مهمات الرئاسة للعام 2007)؛ فقد كانت تهدف إلى الانقلاب على اتفاق مكة ونتائج الانتخابات وفرض حالة طوارئ، فيما تمّ تكثيف الاغتيالات الداخلية على يد الأجهزة التي حكمها هذا الفريق في الشهور الثلاثة التي سبقت أحداث غزة. فبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جرى قتل أكثر من 300 مواطن فلسطيني، وقتل خلال آخر ثلاثة أسابيع منها 83 شخصاً، أكثر من نصفهم من حركة حماس.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية وزير ماليتها سلام فياض، فقد استمر الحصار الاقتصادي، وأسهم بعض رموز هذا الفريق في تكريسه من خلال اتصالات أوروبية وإقليمية، واستمر رئيس السلطة الفلسطينية في التعامل مع وزراء حماس

في الحكومة على أنهم وزراء غير مرغوب فيهم، ولم يكن يقبل باصطحاب أي وزير من حركة حماس معه، على الرغم من أنه اصطحب وزراء عديدين آخرين. أما الفصائل الأخرى فقد انتقدت اتفاق مكة واعتبرته تكريساً للثنائية، وعلى الرغم من ذلك، شاركت معظم القوى في الحكومة، باستثناء حركة الجهاد التي ثبتت على موقفها الذي أشرت إليه، أما الجبهة الشعبية فقط أعلنت أنها لن تشارك في حكومة سلطة أوسلو!!.

خلاصة القول في العلاقات الداخلية، إن الحركة واجهت في إدارتها للعلاقات الداخلية أزمة أساسية تميزت بشعور حركة فتح بأنها فقدت شيئاً خاصاً بها كانت تملكه، وهي المؤسسات، ولم تهتم لماذا أعطى الشعب ثقته وصوته لغيرها، فيما كانت الفصائل الأخرى تظهر حالة إما من اللامبالاة أو شعوراً بالعجز. فيما دعت الحركة إلى أن تكون هذه العلاقات قائمة على أساس محاولة بناء نظام سياسي فلسطيني فاعل، يعطي الفرصة للجميع للمشاركة في بناء الوطن وصناعة القرار.

في الموضوع العربي، أقول بصراحة، لقد مثل الفوز حالة مفاجأة عند الجميع، سواء من أيّد حماس ووقف إلى جانب مقاومتها، أو من لم تعجبه حركة حماس ولم يكن سعيداً ببرنامجها، وإزاء ذلك قامت الحركة بجولة واسعة من الزيارات والاتصالات على المستوى العربي والإسلامي، وحرصت في جولتها على تحقيق مجموعة من الأهداف، نشير إلى ثلاثة منها:

1. شرح برنامج الحركة في المرحلة التالية.
2. التوطئة لقبول الحكومة في ظلّ إعلان حرب أمريكية ضدّها تحت عنوان اللجنة الرباعية.
3. تحميل الجميع مسؤولياته في دعم الشعب الفلسطيني ودعم خياراته.

وعلى الرغم من أن المناخ الإقليمي لم يكن مواتياً نتيجة الضغوط الأمريكية على وجه الخصوص، إلا أن الحركة نجحت في الحفاظ على علاقات طيبة على مستوى المنطقة، لكن هذه العلاقات لم تؤدِّ إلى كسر الحصار الذي وقعت الحكومة تحت وطئته، غير أن هذه العلاقات نجحت في تخفيف حدّة التوتر الفلسطيني الداخلي، وظهر ذلك من خلال دور الوفد الأمني المصري في غزة، والدور السعودي في إبرام اتفاق مكة، علاوة على الدور القطري في الوساطة بين الطرفين، والدور السوري الداعم للحوار والاتفاق الفلسطيني الداخلي.

في الموضوع الدولي، جاءت المبادرة الدولية، فوراً، رافضة للتعامل مع حركة حماس قبل البحث في تشكيل الحكومة، ولهذا اجتمعت الرباعية وأطلقت شروطها

الثلاثة حتى قبل الاتصال بحركة حماس، والاستماع إلى برنامج الحكومة السياسي، وعلى الرغم من سلسلة الاتصالات واللقاءات التي حصلت على المستوى الدولي، فإن أياً من ذلك، لم يؤدِّ إلى كسر الحصار. كما ركّزت الحركة في اتصالاتها، ليس على توضيح موقفها فقط، وإنما كان المهم بالنسبة لها أن تقول للعالم إنها لن تستسلم للمناخ الدولي المعادي والضاغط، على الرغم من إدراكها لتعقيدات هذا الوضع الدولي، سواء من حيث وجود طرف فلسطيني يبدي، وما زال، استعداده للتنازل أمام موقف حماس غير المرضي للمجتمع الدولي، أو دور "إسرائيل" أيضاً على المستوى الدولي.

الورقة الثانية:

حماس وفتح ومنظمة التحرير، شقاء الأخوة

صقر أبو فخر[8]

يحار الباحث في التاريخ السياسي المعاصر للحركة الوطنية الفلسطينية في تفسير المعادلة المتعاكسة الطرفين التي تكشف كيف أن الأهداف الكبرى للشعب الفلسطيني كانت تتضاءل باستمرار، وتتجه نزولاً، في الوقت الذي كان النضال الفلسطيني يشتد ويتجذر ويحقق الكثير من التقدم. أي أن الأهداف كانت تتراجع بالتدريج، بينما الخط البياني للجهد الثوري يتجه صعوداً بثبات. ففي سنة 1965 مع انطلاقة "العاصفة" كان البرنامج السياسي لحركة فتح هو برنامج التحرير الكامل لفلسطين من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وفتح، آنذاك، لم تكن إلا مجموعات متناثرة غير مرئية من مقاتلي حرب العصابات. وفي السنة 1971 بعد أن اشتد عود الثورة الفلسطينية، ولا سيّما بعد معركة الكرامة في سنة 1968، وبعد أن تمرست بالمحن السياسية المتعددة في الأردن ولبنان، ظهر في التفكير السياسي الفلسطيني فكرة "الدولة الفلسطينية" على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أدنى من شعار التحرير الكامل لفلسطين. وقد كانت هذه الفكرة تحتاج إلى حدث كبير ليخرجها من حال القوة إلى حال الفعل. وجاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لتجعل من هذه الفكرة برنامجاً سياسياً اكتسب شكله النهائي في صيغة "برنامج النقاط العشر" أو "البرنامج المرحلي" الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ 12 في القاهرة سنة 1974. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، بفصائلها المتعددة، قد رسّخت وجودها في تلك الحقبة، وصارت لاعباً مهماً في سياسات المنطقة ولا سيّما في الفترة التي أعقبت خروجها من الأردن ومشاركتها في حرب 1973، ثم اعتراف العرب بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط 1974، واعتراف معظم دول العالم بها أيضاً بعد خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في السنة نفسها.

[8] باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

ومع ذلك فإن السنة 1988 التي أذاع فيها ياسر عرفات وثيقة الاستقلال بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، شهدت أيضاً الاعتراف بالقرار 242. وعلى هذا الغرار تدهورت البرامج السياسية من برنامج الاستقلال سنة 1988 إلى خط مدريد في سنة 1991، ثم إلى إعلان المبادئ في أوسلو سنة 1993، فإلى خريطة الطريق سنة 2002.

لماذا كانت الأمور تجري على مثل هذا النحو؟ هل هي الواقعية؟ أم أن الاصطدام بالواقع يرغم الحركات السياسية على الاستجابة لهذا الواقع، وإلا فإنها ستخسر ما راكمته من أوراق؟ ولعل العودة قليلاً إلى الوراء من شأنها أن تمنحنا أداة منهجية لإعادة تقويم السلوك السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، فبين 1965 و1970 قاتلت الفصائل الفلسطينية، كلها تقريباً، تحت شعار "كل شيء أو لا شيء". وكانت النتيجة السياسية "لا شيء". وبين 1970 و1974 مارست منظمة التحرير الفلسطينية القتال والعمل السياسي والدبلوماسي في الميدان العربي ومع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، فوقفت على تخوم تحقيق إنجاز سياسي ما، لولا اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. ومع ذلك تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من اقتحام المجال الدولي باقتدار بين 1974 و1988، غير أنها لم تحصد إلا الوعود. وحاولت بين 1988 و1993 استثمار أوراق الانتفاضة، ثم تحويل هذه الوعود إلى حقائق واقعية فكانت النتيجة اتفاق أوسلو.

إن عدم الفهم الواقع السياسي يجعل السياسة الواقعية أمراً مستحيلاً. فمثلاً، إن برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، وهو واحد من الأهداف المرحلية للشعب الفلسطيني، ما زال ممكناً وجديراً بالسعي نحوه، لكنه يحتاج لتحقيقه إلى سياسة واقعية تماماً. إلا أن عدم فهم الواقع السياسي، وحدود هذا الواقع، يجعل من هذا الاحتمال أمراً محالاً وغير ممكن، لأن التجاهل المتمادي للحقائق السياسية وسوء القراءة السياسية الصحيحة للواقع يغيِّب السياسة، ويفسح في المجال لهيمنة "اللاسياسة" في العمل الثوري[9].

إن جميع الحركات السياسية تعدِّل برامجها وتكتيكاتها ومواقفها بحسب الأحوال المتبدلة، وبحسب فهمها لموازين القوى المتغيرة باستمرار. وحركة حماس واحدة من الحركات السياسية التي اصطدمت بالواقع في الحقبة الأخيرة، وكان عليها إما

[9] هناك من يعتقد، استناداً على مرويات وأحاديث ضعيفة، أن "إسرائيل" ستزول في سنة 2017 أو ربما 2027. وهذا الضرب من التفكير خير برهان على التفكير اللاسياسي واللاواقعي. انظر على سبيل المثال: يوسف الأسطل في حوار مع قدس برس نقلته مجلة **الأمان**، بيروت، 2005/9/2.

أن تتشبث بالمرحلة الرومانسية، أو أن تنتقل إلى المرحلة الواقعية بجدارة. والخيار الأول سيورثها الفشل بالتأكيد مثلما صارت إليه حال التجربة الأفغانية والتجربة السودانية. أما الخيار الثاني فسيرتب عليها بعض الإرباك والاضطراب، وهو شأن لا بدّ منه في جميع الأحوال.

إن الحركات الإسلامية ليست فاشلة بالضرورة كما هو شائع في بعض الكتابات التحليلية. لكنها فشلت، حتى الآن على الأقل، في تقديم طراز معاصر من الحكم. ولعل السبب كامن لا في تكوين هذه الحركات بذاتها، بل في الواقع نفسه، أي في عدم إمكان الوصول على أهدافها، ومنها تأسيس الدولة الإسلامية مثلاً. وتقدم التجربتان الأفغانية والسودانية أفضل برهان على هذه الفرضية[10]. وأبعد من ذلك، فإن معظم الحركات السياسية الإسلامية تبدو غير قادرة على التحول من حركات مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية. وهذا ما حدث تماماً لحركة حماس؛ فانتقالها من القتال إلى السياسة[11]، ومن العمل بين الناس إلى العمل على شؤون الناس، وهي ليست ذات تجربة في هذا الحقل، أوقعها في سلسلة من الإرباكات والتناقضات الجمّة، وحتى الإحراجات السياسية. وقد تجلى ذلك في الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة، ثم في العلاقة بحركة فتح، علاوة على قضايا ذات حساسية عالية مثل التفاوض المباشر مع "إسرائيل" وغيرها.

قصور النظام السياسي:

النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاماً رئاسياً واضح المعالم، وليس نظامياً برلمانياً على الإطلاق. إنما هو نظام مختلط، والصلاحيات الدستورية موزعة بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة، مع أرجحية لرئيس السلطة. فإذا كانت الرئاستان منسجمتين، كأن تكونا من تيار سياسي واحد، فلا مشكلة عند ذلك في إدارة الشؤون العامة. غير أن المشكلات ستظهر بالتأكيد حينما تكون كل رئاسة منضوية في تيار سياسي مغاير. وتزداد المشكلات عندما يتعارض برنامج السلطة مع برنامج الحكومة. وهذا الأمر لم يحدث في الواقع الفلسطيني إلا مع الحكومة التي شكلتها

---

[10] ثمة فارق جوهري بين التجربتين الأفغانية والسودانية، وحتى الإيرانية، وتجربة حركة حماس. فالسودان وأفغانستان دولتان قائمتان. بينما يسعى الفلسطينيون إلى تأسيس دولة لهم، وهذا الأمر يجعل حماس حركة تحرر وطني ذات أيديولوجية إسلامية.

[11] السياسة هنا تعني إدارة شؤون المجتمع في الداخل، وإدارة مصالحه في الخارج.

حماس في سنة 2006. والمعروف أن الحكومة في النظام السياسي الفلسطيني هي مؤسسة دستورية، لكنها أدنى، بالترتيب، من المرجعية الأعلى التي هي منظمة التحرير الفلسطينية. وغرابة الحال في الوضع الفلسطيني أن المؤسسة الدنيا لا تعترف، تماماً، بالمرجعية العليا، حتى الآن على الأقل، تتحفظ عن النظام الأساسي الذي تألفت الحكومة بناء عليه. وربما لأول مرة في تاريخ الديموقراطيات الحديثة يكون فيها برنامج الحكومة مخالفاً للنظام الأساسي الذي يقوم الدستور مقامه في البلدان الطبيعية. ففي فرنسا حدث مرة أن الانتخابات أسفرت عن صعود جاك شيراك اليميني لرئاسة الحكومة، وكان مختلفاً مع رئيس الجمهورية الاشتراكي فرانسوا ميتران. وقد تعطل الكثير من وسائل الحكم. وربما يحدث ذلك في أي دولة أخرى برلمانية، أي أن يكون رئيس الحكومة مختلفاً مع رئيس الجمهورية. لكن من المحال أن يكون برنامج الحكومة مختلفاً مع دستور الدولة.

لقد جرى تفصيل هيكل النظام السياسي الفلسطيني ليستوعب الحركة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أي ليستوعب فتح والفصائل الأخرى والشخصيات والمؤسسات ذات الحضور. لكن، بانضمام حماس إلى هذا النظام السياسي بعد عشر سنوات على أول انتخابات تشريعية (1996/1/20) صار الهيكل القديم غير ملائم لاستيعاب حركة حماس. وكان لا بدّ من إعادة الهيكلة بالضرورة. وفي سياق الجدال المحتدم حول هذه العملية، وبدلاً من أن يكون الحوار الديموقراطي هو القاعدة، انفجرت الصراعات على الصلاحيات والمؤسسات، وتطاير النظام السياسي برمته.

لقد اعتقد البعض، مع تأليف إسماعيل هنية حكومته الأولى في سنة 2006، أن النظام السياسي الفلسطيني قد شرع في التطور من حالة شبه الاحتكار في المرحلة السابقة، إلى حالة المشاركة، الأمر الذي يشير إلى قدر من التقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام. غير أن ما جرى في غزة في حزيران/ يونيو 2007 برهن عن أن مثل هذا الاعتقاد مجرد وهم، وأن الواقع الفلسطيني لم يتطور كفاية ليستوعب التعددية والمشاركة في السلطة.

ومنذ البداية، كان هناك خلط في الخطاب السياسي لحركة حماس بين ثلاثة عناصر مشتركة ومفترقة في آن: فتح والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تعاملت حركة حماس مع هذه العناصر الثلاثة كأنها واحد إلى حد كبير. وهذا ما فعلته فتح أيضاً. ومهما يكن الأمر، فإن حماس لم تقدم نفسها، حتى سنة 2006، على أنها

حركة سياسية بديلة من السلطة الفلسطينية، لكنها تقدمت بأيديولوجية بديلة وتكتيكات بديلة أيضاً. أما بعد الانتخابات التشريعية فقد راحت حماس تسعى إلى أن تصبح حركة سياسية بديلة من السلطة بالفعل. ومع أن هذه الفكرة كانت موجودة دائماً، لكن قلما جرى التعبير عنها بوضوح، فقد أشار إليها موسى أبو مرزوق عندما سئل عن رغبة حماس في الوصول إلى السلطة بقوله: "نحن حركة سياسية. وأي حركة مثل حماس يجب أن يكون لديها طموح السعي إلى السلطة"[12]. والواضح أن الموقف من السلطة كان يتأرجح باستمرار تبعاً للوضع السياسي المضطرب. فالشيخ أحمد ياسين كان موقفه في سنة 2002 مخالفاً لموقف موسى أبو مرزوق في سنة 2003؛ فهو يقول: "لا نؤمن أن هناك سلطة حرة في ظل الاحتلال. لذلك لا نفكر ولا نريد ولا نطلب سلطة في هذا الواقع"[13]. بينما محمد نزال يذهب بعيداً في الغلو ليقول: "السلطة الفلسطينية أصبحت مشروعاً أمنياً لحماية إسرائيل"[14]. أما إسماعيل هنية فيطمئن الجميع عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى "أن حركة حماس ليس سلطة داخل سلطة، ولا هي في مواجهتها، ولا فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك"[15]. غير أن الأمور سارت على غير هذا المنوال. فقد تحولت حركة حماس، بالفعل، إلى سلطة تتنازع والسلطة السابقة على الصلاحيات. وهذا الأمر بديهي ما دامت حماس قررت الانتقال من حركة مقاومة تمارس القتال حيناً والتهدئة حيناً آخر، إلى حركة سياسية تمارس التهدئة أولاً والقتال حينما تتطلب الأحوال ذلك. وليس في هذا التحول نقيصة على الإطلاق، لكن هذا التحول المتدرج تسربَلَ بالارتباك والتناقض المحيِّر. وفي هذا المناخ السديمي غابت السياسة وحضر الخطاب التعبوي، وفي النهاية وصلت الأمور إلى سلطة برأسين. وبما أن سلطة برأسين غير ممكنة عملياً، فالممكن إذن سلطة بإقليمين. وهذه النتيجة هي أفضل تعبير عن غياب التفكير السياسي والاستعاضة عنه بالخطاب الشعبوي. وتتحمل حماس وفتح معاً المسؤولية عن هذا المصير.

كان الموقف من الانتخابات التشريعية إحدى علامات الإرباك والتناقض لدى حماس، الأمر الذي أثّر سلباً، منذ البداية، في علاقتها بالسلطة الناشئة وبحركة فتح

---

[12] جريدة **الرأي العام**، الكويت، 2003/12/13.

[13] انظر: محمد أبو خضير في حوار مع الشيخ أحمد ياسين نشرته **الرأي العام**، 2002/6/7.

[14] محاضرة في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في 2002/10/7، ونشرت **الرأي العام** مقتطفات منها في 2002/10/9.

[15] جريدة **الحياة**، لندن، 2005/8/14.

على حد سواء. ومع أن الشيخ أحمد ياسين ردد مراراً "أن الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب"[16]، إلا أن الحركة طالما ترددت في حسم هذا التأرجح. فالسيد إبراهيم غوشة شدد على رفض حماس المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي والمؤسسات الناتجة عنها[17]. وقاطعت الحركة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 1996/1/20[18]. لكنها شاركت في الانتخابات البلدية سنة 2005، لتعود فتشارك في الانتخابات التشريعية سنة 2006. ولا بدّ من الإشارة إلى أن تأسيس السلطة الفلسطينية جاء في سياق تسوية أوسلو التي رفضتها حركة حماس. ففي دورته المنعقدة في تونس بين 10–1993/10/12، اتخذ المجلس المركزي الفلسطيني قرار تأليف السلطة. وقد رفضت حماس الاعتراف بالسلطة في البداية، ثم نظرت إليها كأمر واقع من دون أن تنخرط في مؤسساتها. ثم إنها لم تكن راغبة، في الأساس، في الالتحاق بالنظام السياسي الفلسطيني الذي كانت منظمة التحرير هي التعبير القانوني والتعاقدي والمؤسسي له. وفي الممارسة اليومية بذلت حماس جهداً لإعاقة نهج السلطة الناشئة في التسوية، وطالما استخدمت حماس العمليات الخاصة لإفشال الجهد السياسي للسلطة، ولا سيّما حينما كان الأمر يتعلق بالتفاهم مع "إسرائيل" على هذه المسألة أو تلك. وفجأة، غيّرت حماس موقفها، وانخرطت في النظام السياسي إياه، وقبلت الانتخابات التشريعية، ثم أصبحت هي الحكومة.

إنّ "فقه الضرورة" صار، بالتدريج، أداة لتفسير، أو لتبرير، المواقف المتبدلة والمتناقضة أحياناً. وعلى سبيل المثال، فإن حماس التي رفضت الانخراط في النظام السياسي الناجم عن اتفاق أوسلو في سنة 1996، عادت لتشارك في الانتخابات التشريعية استناداً إلى القانون الأساسي للسلطة المنبثقة من إعلان المبادئ بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولمزيد من عدم الانسجام، على الرغم من التفسيرات المتعددة والتبريرات الكثيرة، فإن حماس وافقت على تأليف حكومتها الأولى بناء على خطاب التكليف الذي صاغه الرئيس محمود عباس والذي لا يشذ، إطلاقاً، عن الإطار العام لاتفاق أوسلو. وقبل ذلك، حاول بعض أعضاء حركة حماس الانخراط في المؤسسات الناشئة من اتفاق أوسلو، فأعلن عماد الفالوجي وإسماعيل هنية وخالد الهندي وسعيد النمروطي ترشيحهم لانتخابات 1996/1/20. لكن الثلاثة الأخيرين سحبوا ترشيحاتهم، واستمر

---

[16] أحمد ياسين في مقابلة مع إحدى محطات التلفزة الإسرائيلية، 1989/1/30.

[17] انظر: تصريحه لإبراهيم حميدي، **الحياة**، 1994/1/7.

[18] أعلنت مقاطعتها الانتخابات قبل أربعة أيام فقط، وذلك في بيان للحركة أصدرته في 1996/1/16.

عماد الفالوجي[19] مع عدد من الإسلاميين الذين فاز منهم في تلك الانتخابات ستة[20]. وكان محمود الزهار، آنذاك، ميّالاً إلى المشاركة في هذه العملية. وهذا يعني أن رفض حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1996 لم يكن يعبر عن رأي عقائدي، ولكنه كان يعبر عن موقف سياسي مرتبط بتقدير المصلحة آنذاك. ولهذا لم تُصدر "فتوى" بتحريم الانتخابات، بل أصدرت "قرارات" بالمقاطعة.

السلطة الموازية:

منذ ظهور حركة حماس في 1987/12/14 وحتى توقيع اتفاق أوسلو في 1993/9/13 يمكن حصر الخلافات بين حركة فتح وحماس في إطار التنافس بين تيارين سياسيين موجودين على أرض واحدة ومتعارضين في الوقت نفسه.

ومنذ سنة 1994 فصاعداً أدار كل تيار تناقضه مع التيار الآخر بخطوات مدروسة بحيث لا يخرج الصراع عن قدرة كل فريق على التحكم به. ومع أن العديد من المشكلات ذات الطابع الأمني تفاقمت بعد قيام السلطة الفلسطينية في سنة 1996، إلا أن حضور ياسر عرفات كان يحول دون انتشار هذه المشكلات إلى المدى الذي تهدد فيه الأمن العام. لكن، في ما بعد، راحت حماس تؤكد نفسها كسلطة موازية للسلطة الفلسطينية ولا سيّما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في سنة 2005، وبعد رفض فتح الأخذ باقتراح حماس تأليف مرجعية عليا لإدارة شؤون القطاع[21]. ومارست حماس في تلك الفترة أدواراً تجحف بالمسؤوليات العائدة إلى السلطة مثل تسيير الدوريات الأمنية، والقيام بعمليات التفتيش والمداهمة، واعتقال المواطنين خارج القانون، وأخذ الحق باليد... الخ. ثم جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في سنة 2006 لتثير قلقاً متزايداً في صفوف حركة فتح التي لم تمارس دور المعارضة في تاريخها النضالي والسياسي الطويل.

وفي خضم هذه الوقائع المتلاحقة، لم تتمكن حماس (ولا فتح أيضاً) من إدارة هذا

---

[19] أسس عماد الفالوجي "حزب الخلاص الوطني الإسلامي" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 في محاولة للتكيف مع النظام السياسي الجديد. لكنه فُصل من الحركة في 1995/12/10 بعدما تغلب تيار المقاطعة.

[20] الستة الفائزون هم: عماد الفالوجي، وسليمان الرومي، ويوسف الشنطي، وموسى الزعموط، ووجيه ياغي، ومعاوية المصري.

[21] هذا الاقتراح اعتبرته السلطة الفلسطينية انتقاصاً من مسؤوليتها، وافتئاتاً على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية.

التعارض بالأسلوب الديموقراطي وبالقدر الكافي من المسؤولية، بل تخلل ذلك انفلات غير محسوب على الإطلاق للروح القبلية والعشائرية، ما أرخى ظلالاً من الرثاثة الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. فإذا كانت أطراف في حركة فتح قد حاولت وضع العصي في دواليب الحكومة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية، فإن حماس طالما مارست هذه العملية في السابق عندما كانت تقوم بإفشال العديد من الخطوات السياسية لحركة فتح باللجوء إلى العمليات الخاصة عند أي منعطف سياسي أو تفاوضي مهم. والأمر من الجهتين متشابه إلى حد بعيد، وهو غياب فكرة قبول الآخر، أي غياب المسلك الديموقراطي. وهذا هو إحدى علل النظام السياسي الفلسطيني والتجربة السياسية الفلسطينية.

في المجتمعات الطبيعية يجوز للمعارضة أن تعمد إلى إفشال السلطة ما استطاعت. فهذا هو حق التنافس. أما في الحالة الفلسطينية حيث المجتمع برمته تحت الاحتلال، فإن مثل ذلك المسلك هو خطر أكيد على الوحدة الوطنية الضرورية لعملية التحرر الوطني. وإذا كانت حركة فتح قبلت، على مضض، هزيمتها في الانتخابات، ورفضت اقتراحات عدة بإلغاء نتائج هذه الانتخابات وإعلان حال الطوارئ، إلا أن حماس لم تتحمل معارضة فتح، بل أرادت إلغاءها بالكامل في قطاع غزة. وهذا أمر خطر جداً، لأنه يمس، في الصميم، الوحدة الوطنية. ومنذ البداية خاضت حماس صراعاً مسلحاً ضد "إسرائيل"، وصراعاً سياسياً تنافسياً مع فتح. لكن، لاحقاً، في الوقت الذي كانت تمارس فيه التهدئة مع "إسرائيل" بادرت إلى الحسم العسكري مع فتح. ومنذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية لم ترغب في تأليف حكومة وحدة وطنية بتاتاً، بل رغبت دائماً في أن تكون فتح ملحقة بها، أي أن تتولى حماس الحقائب الأساسية، الأمنية والسياسية والخدمية، وتترك لفتح الحقائب التي تتطلب "تسليك" الأقنية اليومية مع "إسرائيل". وهذا من المحال أن تقبل به فتح. فإذا كان من العسير الوصول إلى اتفاق مع فتح بتلك الشروط، فلماذا فشلت حماس في التوصل إلى اتفاق مع الفصائل الأخرى؟.

لقد حاولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الانضمام إلى حكومة حماس الأولى، لكن هذا السعي لم يصل إلى خواتيمه الإيجابية حينما رفضت حماس الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[22]. وهذا النقطة ما زالت تعيق الكثير من التفاهمات حتى مع الفصائل الفلسطينية الأخرى.

---

[22] انظر: عزام الأحمد في حوار مع مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 67، صيف 2006.

لنتذكر أن حماس اقترحت، عشية مؤتمر مدريد في سنة 1991 إنشاء "تحالف وطني إسلامي عريض" موازٍ لمنظمة التحرير، ففشل هذا الاقتراح، مثلما فشل في السياق نفسه اقتراح بعض الأطراف في المعارضة الفلسطينية، مثل "فتح – الانتفاضة" إنشاء منظمة تحرير فلسطينية جديدة. وجلّ ما تمكنت المعارضة من إنجازه آنذاك هو صيغة "الفصائل العشر" التي أعلن عنها في طهران خلال المؤتمر العالمي لمناصرة الثورة الإسلامية في فلسطين في 1991/10/22[23]. أما مشروع "تحالف القوى الفلسطينية" الذي جرى الحديث عنه في أيلول/ سبتمبر 1993 فتناثر جراء الخلاف على نسب التمثيل[24].

لم تتمكن حماس، عندما كانت في المعارضة، وحينما باتت في السلطة، من تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية أرقى من الصيغة المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، مع أن حماس منظمة حديثة نسبياً، ولها الكثير من الملاحظات والتحفظات على المؤسسة القديمة، وتمتلك، علاوة على ذلك، أفكاراً لإعادة تفعيل المنظمة.

لماذا، إذن، فشلت حماس في ابتداع صيغة أكثر حيوية وفاعلية للوحدة الوطنية، أكانت هذه الصيغة بالاشتراك مع فتح أو من دونها؟ ولماذا لم تتمكن من إقامة شكل جديد من الوحدة الوطنية مع بقية الفصائل، أكان من خلال الحكومة، أم من خلال الميدان السياسي؟.

دونكم ما يلي:

ضد علمانية المنظمة:

تأرجح موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية سلباً وإيجاباً. فهي رفضت الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. ورفضت، في البدايات، الانضمام إلى المنظمة بذريعة علمانيتها (إذن، لأسباب عقائدية). لكنها، لاحقاً، قبلت الانضمام إليها بشرط حصولها على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني[25] (إذن، لأسباب

---

[23] صدر البيان الأول للفصائل العشر في 1991/10/24. أما الفصائل فهي: حماس، الجبهة الشعبية، الجبهة الديموقراطية، حركة الجهاد الإسلامي، فتح – الانتفاضة، فتح – المجلس الثوري، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.

[24] عرضت حماس تأليف قيادة مركزية للتحالف من 40 عضواً، يكون لحماس 40% منهم وللفصائل الأخرى 40% وللمستقلين 20%.

[25] طالبت حماس في مذكرة رفعتها إلى الشيخ عبد الحميد السائح في 1990/4/7 بأن يكون تمثيلها في المجلس الوطني ما بين 40% و50%، وأن تحصل على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، راجع: **الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، شتاء 1993.

عملية)، ووافقت قيادة حماس في إحدى المراحل بالانضمام إلى المنظمة إذا سحبت المنظمة اعترافها بالقرار 242 [26] (إذن، لأسباب سياسية).

الحقيقة أن هناك تباعداً أساسياً وتأسيسياً بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية. فحماس تتحفظ عن التزام م.ت.ف. فكرة الدولة العَلمانية، لأنها تعتقد أن الفكرة العَلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة[27]. وفي رسالة بعث بها الشيخ أحمد ياسين إلى حركة حماس قال إن المرحلة المقبلة التي تخطط لها "إسرائيل" هي تسليم قيادة المجتمع الفلسطيني إلى المنظمة، وبناء أسسه على العَلمانية لمواجهة الإسلام والمسلمين[28]. فإذا كانت حماس مناوئة للعلمانية، وهي كذلك، فهذا يعني أنها ربما تخوض صراعاً أيديولوجياً وغير أيديولوجي ضد الفصائل العلمانية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وحزب الشعب ومجموعات مختلفة من المنظمات الأهلية والسياسية.

إن هذا الموقف يعيق حماس عن التقدم نحو إرساء أسس متينة للوحدة الوطنية، ويحول دون إتمام تحالف جدي مع الفصائل غير الإسلامية. وهذا ما جرى الإفصاح عنه بفصيح الكلام إبان أحداث غزة في حزيران/ يونيو 2007، عندما وصف القيادي في حركة حماس نزار ريان بأن ما يجري في غزة هو "حرب بين الإسلام والعلمانية"، ووصف أعضاء حركة فتح بـ"الزنادقة".

بين برنامجين:

لا أجازف كثيراً في الاستنتاج إذا قلت إن حماس لم تفز في الانتخابات التشريعية الأخيرة بناء على الأيديولوجية الإسلامية وحدها، بل استناداً إلى برنامج انتخابي معتدل أيضاً قوامه مكافحة الفساد وتقديم خدمات اجتماعية أفضل. وقد انحسر الناخبون عن فتح لا بسبب برنامجها السياسي بل بسبب سوء الإدارة وفشل اتفاق أوسلو في الوصول إلى إنجاز وطني يمكن الركون إليه[29]. والبرنامج السياسي لحركة

---

[26] في اجتماعات الخرطوم، 1993/1/4، بين حماس وفتح بحضور ياسر عرفات وموسى أبو مرزوق وإبراهيم غوشة ومحمد صيام وعماد العملي وحسن الترابي قال إبراهيم غوشة إن حماس مستعدة للاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني مقابل سحب الاعتراف بالقرار 242، انظر: **المصدر نفسه**.

[27] انظر: "ميثاق حركة حماس"، الباب الرابع، الفقرة ج، 1988/8/18.

[28] مجلة **الوسط**، 1993/11/1.

[29] في استطلاع جرى بعد الانتخابات التشريعية قال 73% من الذين شملهم الاستطلاع إنهم يدعمون معاهدة سلام مع "إسرائيل" وحلاً يقوم على أساس دولتين.

حماس ينص على أن حركة حماس حركة مقاومة. بينما برنامجها الانتخابي آثر الابتعاد عن السياسة؛ فلم يتطرق إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى حل الدولتين أو إلى قرارات الشرعية الدولية، واكتفى بالكلام على الشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والمرأة... الخ، وهو ما لم تتمكن حكومة حماس من تحقيق أي جانب منه. لكن، ما هو جدير بالتنبيه عليه هو الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة. فقد اعتبرت حماس أن فوزها في الانتخابات يمنحها الشرعية لتطبيق ميثاقها. وهذا أمر شديد الخطر على علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى. صحيح أن الفوز في الانتخابات يمنحها الحق في تطبيق برنامجها الانتخابي، لكنه لا يمنحها أي شرعية في تغيير "العقد الاجتماعي" الذي هو أعلى من الدستور في حال وجود الدستور. وفكرة العقد الاجتماعي موجودة في "الميثاق الوطني الفلسطيني" المعلَّق، والموجودة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤجل، وموجودة في بدهيات الفكر السياسي المعاصر، وهي أن المجتمع تعددي، والنظام السياسي يعكس هذه التعددية في مؤسساته الدستورية بحيث لا يمكن أي قوة سياسية أن تنقلب على هذا العقد بذريعة أن الناس يريدون ذلك من خلال الانتخابات تماماً كاستخدام الديموقراطية مرة واحدة؛ على غرار ما حدث في ألمانيا النازية وفي إيطاليا الفاشية، وهو أمر حدث مرة واحدة أيضاً، ولا يمكن أن يتكرر في النظم الديموقراطية. وفي أي حال، فإن الانتخابات التي منحت حماس شرعية تمثيلية، لا تمنحها، بأي وجه من الوجوه، شرعية فرض تصورها على المجتمع. فإذا كان الإسلام مبدأ إيماني، وفي الوقت نفسه أداة تعبوية، فإن الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة سيحوِّل الإسلام، في هذه الحال، إلى أداة حكم، وهو شأن ربما يجر حماس، بالتدريج، إلى الاصطدام بأجزاء من المجتمع. وللأسف، فإن بعض قادة حماس لم يتورعوا عن إثارة المخاوف في هذا الأمر؛ فقد أعلن محمود الزهار، جواباً عن سؤال يتعلق بتأسيس دولة إسلامية في غزة بقوله: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك، لكن بدعم كامل من الشعب.... وبما أننا لا نملك دولة حالياً، فسنحاول تكوين مجتمع إسلامي". ورداً على سؤال آخر عن عدم مهاجمة "إسرائيل" في الآونة الأخير قال محمود الزهار: "نعم. في هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين في الوقت نفسه"[30]. وكان يقصد بعبارة "العدوين": فتح و"إسرائيل".

---

[30] محمود الزهار في حوار مع مجلة **دير شبيغل** الألمانية، نقلت جريدة **الأخبار** مقتطفات منه في 2007/6/25.

لنعترف إن خط التفاوض بحسب اتفاق أوسلو قد فشل منذ زمن طويل. ولنعترف أيضاً أن خط طرد الاحتلال بالعمليات الخاصة وحدها فشل أيضاً. وها إن المجتمع الفلسطيني قد بات اليوم بلا قيادة تاريخية مقتدرة بعد غياب ياسر عرفات، وبلا مؤسسات جدية لخدمة هذا المجتمع، وبلا نظام سياسي واضح المعالم يحوز ثقة المواطنين. وفي خضم هذه الأحوال باتت حماس سلطة. وعليها مسؤولية إدارة المجتمع في جميع الأحوال ومهما تكن العوائق. وأعتقد أن من المحال أن تتمكن حماس من تولي شؤون المجتمع الفلسطيني وحدها حتى لو فازت لاحقاً بالرئاسة. ولا بدّ من المشاركة السياسية للجميع عاجلاً أم آجلاً. غير أن من الصعب جداً أن نتجه إلى المشاركة، أي إلى المزيد من الديموقراطية، بأفكار تستبعد الآخرين بذريعة العلمانية تارة، وبذرائع أخرى تارة ثانية. وفي هذا الميدان يكمن الاختبار الأخير لحركة حماس: إما أن تتجه إلى الوحدة الوطنية والانضواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو أن تنفرد بالمجتمع وحدها، وهذا هو الاستبداد بعينه. وأكثر ما يُخشى اليوم هو أن يتم تنفيذ شعار "إنما العاجز مَن لا يستبد".

الورقة الثالثة:

حماس والدائرة العربية

محمد جمعة[31]

ملاحظات بين يدي حلقة النقاش:

أضحت الأزمة السياسية الراهنة عصيّة على الحلّ، فلا فتح راغبة في هضم تآكل مكانتها في القيادة والسلطة، ولا حماس استطاعت ممارسة السلطة، بسبب احتكامها للعوامل والمحددات التالية:

أولاً: الأزمة الفلسطينية الراهنة، هي بمثابة إرهاصات لانتهاء مرحلة قديمة، هيمنت فيها حركة فتح على الأطر التنفيذية العليا للنظام السياسي الفلسطيني، سواء كان ذلك في عهد منظمة التحرير الممتد، أو في مرحلة ما بعد أوسلو وولادة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، وحتى تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية في آذار/ مارس 2006، وولادة مرحلة جديدة يتمّ فيها وقف استئثار فتح بقيادة دفّة القرار الفلسطيني، ويفرض عليها فيها مفهوم الشراكة السياسية مع أهمّ منافس لها في الساحة المحلية المتمثل في حركة حماس. والمشكلة أن إرهاصات الموت والولادة تلك، لا تقتصر فقط على أُفول قيادة قديمة وولادة قيادة جديدة، وإنما تشمل أيضاً مجمل بُنَى الساحة الفلسطينية وشعاراتها، وأشكال عملها. والمشكلة أيضاً، أن هذا الأمر يتمّ من دون توافقات فلسطينية داخلية، ويتمّ كذلك في ظلّ تنافسات وصراعات بين القوى المعنية في هذه الساحة.

ثانياً: هذه الأزمة لا تطال فقط الخلاف السياسي البرنامجي، وإنما هي فوق هذا وذاك ترتبط بأزمة هاتين الحركتين فتح وحماس. فمشكلة فتح أنها وعلى الرغم من دورها الريادي لهذا العمل، فهي لم تنجح في خيار التسوية، ولا في تجربة بناء الكيان

---

[31] كاتب مصري، مدير تحرير مجلة **القدس**، القاهرة، وباحث في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

الفلسطيني، وكذلك أخفقت في إدارة الانتفاضة، ولم تستطع التحكم بمسار المقاومة، ناهيك عن أنها، أي فتح، لم تستوعب المتغيرات الحاصلة في الساحة الفلسطينية، ولم تعِ أهمية إجراء مراجعة نقدية لبناها وشعاراتها وطرائق عملها، لإدخال التجديد عليها.

ومن ناحية حماس، فإن هذه الحركة لم تنجح في فرض صدقيتها في إدارة الوضع الفلسطيني، فهي لم تستطع الخروج من عباءة المعارضة، ومن الروح الشعاراتية التي تمتلكها. وهي شكّلت حكومة السلطة في آذار/ مارس 2006، على الرغم من معارضتها لاتفاق أوسلو 1993، وقبلت بهذه المسؤولية على الرغم من ارتهان تلك الحكومة للمساعدات الخارجية، وكل ذلك وضع حماس في مأزق أيديولوجي وسياسي، أصرّت هي على تجاهله طوال الفترة الماضية، وما تزال، بدعوى صدّ "التآمر" على مكانتها.

ثالثاً: هذه الأزمة تأتي في ظلّ انسداد الخيارات السياسية للفلسطينيين؛ فخيار المضي في عملية التسوية في ظلّ التملصات والالتفاتات والإملاءات الإسرائيلية، بات صيغة لـ"مضيعة الوقت"، في حين أن الإبقاء على الوضع الراهن بات بمثابة فرصة مناسبة لـ"إسرائيل" لفرض الأمر الواقع، من خلال التوسع في سياسة الاستيطان، واستكمال بناء الجدار العازل، والإمعان في تهويد القدس، وتأزيم الأوضاع الحياتية على الفلسطينيين، وتقويض الكيان الفلسطيني. أما التوجه لانتفاضة جديدة؛ فهو خيار صعب في ظلّ إنهاك حال الفلسطينيين طوال السنوات الماضية، نتيجة للممارسات الإسرائيلية، والصراعات الفلسطينية الفلسطينية، واستمرار الحصار. في حين أن الولوج في خيار المقاومة المسلحة يبدو خياراً باهظ الثمن في ظلّ الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة.

رابعاً: الأزمة الفلسطينية مرهونة، هذه المرة وأكثر من السابق، للعوامل الخارجية، بحكم ارتهان 160 ألف موظف للدعم المادي الذي تقدمه الدول المانحة (أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان... إلخ)، التي تحتضن الكيان الفلسطيني وفق معايير سياسية معينة، وضمنها التزام عملية التسوية مع "إسرائيل"، وليس أية عملية أخرى. كذلك الأزمة الفلسطينية باتت محكومة بالتطورات الدولية والإقليمية، خصوصاً بكيفية تنفيذ الإدارة الأمريكية لسياستها في المنطقة، من العراق إلى لبنان إلى إيران، وبكيفية تعاطي القوى الإقليمية الفاعلة من إيران إلى سورية إلى حزب الله مع هذا الأمر، وبمعنى آخر، فإن هذه الأزمة باتت محكومة بالصراع في الشرق الأوسط، وبالصراع على الشرق الأوسط، بين القوى المعنية، بحيث أنها باتت مرتبطة

بدرجة كبيرة، بما سيحصل في هذا الشرق الأوسط، وخصوصاً في لبنان والعراق، مما يصعّب على القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية التحكم بهذه الأزمة، وإيجاد حلول مناسبة لها، ما يعني في التحليل الأخير أن محاولات الفلسطينيين لحل الأزمة أو السيطرة عليها لم تعد بأيديهم فقط. ومن كل ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الأزمة الفلسطينية الراهنة لن تجد حلها بمجرد حوارات هنا أو اتفاقات هناك، على أهمية ذلك، وإنما تحتاج إلى معالجات ومعطيات وتحولات نوعية وتاريخية.

نص الورقة المقدمة:

صعود حركة حماس إلى قمة النسق السياسي الفلسطيني عقب فوزها بانتخابات كانون الثاني/ يناير 2006 لم يكن بالمستجد قليل الأهمية، سواء على صعيد علاقات حركة حماس ومستقبلها، أو على صعيد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأحوال حركة التحرر الوطني الفلسطيني عموماً.

صحيح أن حماس خاضت قبل أن تطأ أقدامها المعترك السياسي على هذا النحو، مسالك ودروباً وعرة، وتخطت فى مسيرتها الكثير من الصعاب، إلا أن مشهد السلطة فى تاريخ الحركة لا يمكن مقارنته بأي حال بما سبق.

فمقارنة المشهد الراهن بما سبق، لا يستقيم بحال، إذا ما نظرنا إلى حجم المستجدات والمتغيرات التي أحاطت مع مشهد غاية في الصعوبة والتعقيد، إلى الحدّ الذي يمكن معه القول ودون مبالغة: إن محدودية النتائج والحسابات لن تكون محصورة في سجل تلك التجربة، وإنما ستصاحبها في رسم نتائجها: إذ نجد الجذرية في التحولات، والضخامة في حجم التأثيرات، على نحو يمكن معه، وبلغه التحقيب التاريخي، وضع هذا المفصل فى عداد المحطات الزمنية الفارقة، التي تفصل في رصيد حسابها الختامي ما قبلها عما بعدها.

أولاً: حماس وقرار المشاركة... مقاربات متناقصة ونتائج مورطة:

منذ البداية كان من الواضح، بالنظر إلى الحسابات الموضوعية، أن حماس سيعترض طريقها الكثير من التحديات، وأن بانتظارها إعاقات ومعوقات. بل إن حجم التداخل فى مفاعيل العناصر والمحددات، لم يكن ليسمح إلى حدٍّ كبير بالتجزئة، وحساب معادلة كل عنصر على حده، وإنما تشابكت وتداخلت، إلى حدِّ التعقيد، العوامل الذاتية والموضوعية مع منظومة الجهوي والإقليمي والدولي.

ووفق التداخل السالف، بدا وبشكل حتمي، أن حماس ستسير وهي تخوض غمار تلك التجربة، على حبل مشدود، وستضطر إلى المواجهة مع مقتضيات متعارضة، وهذا ما حدث بالفعل. فبين استراتيجية التحرير وواجب البناء، وكذا جدلية المقاومة أو الفتنة، وكذا جدلية البقاء أو الموت السياسي... بين كل ذلك وجدت حماس نفسها في اختيارات غاية في الصعوبة، تفاصل فيها بين السيء والأسوأ. ولم تكن تلك المواءمة العجيبة إلا تعبيراً عن إشكالية ومأزق دخول حماس السلطة، التي أنشأتها اتفاقات رفضتها حماس.

بهذه الخصوصية أصبحت حماس في وضع سمته "الازدواجية" في مصادر الشرعية، والمرجعية القانونية لممارسة الفعل السياسي. وتلك الازدواجية جعلت حماس لحظة دخولها المجلس التشريعي داخل إطار "ضيق" على صعيد نشاطها في السلطة، ومتعارض في "مقاساته" السياسية مع أهدافها التكتيكية والاستراتيجية من خلال المقاومة، وهنا بدا أن حماس تعيش تناقضاً بين "الإطار السياسي الذي تفرضه الاتفاقيات التي نظمت وجود السلطة، وحددت أفقها وصلاحياتها"، وبين "الأهداف التي تسعى إليها، وعلى رأسها تحرير كل فلسطين". من ذلك على سبيل المثال، ما جاء في البند الرابع من المادة 18 من اتفاقية واشنطن المعقودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ 1995/9/28، أنه لا يجوز للمجلس التشريعي، ولا حتى لرئيس السلطة إصدار تشريعات تلغي القوانين السارية المفعول، أو الأوامر العسكرية الإسرائيلية، أو تلك التي تخالف الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين. وكذلك الفقرة السادسة من المادة نفسها أعطت للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة، صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات!. وبذلك تكون صلاحيات المجلس التشريعي في حدود ما حددته وضبطته الاتفاقات الموقعة. أكثر من هذا، أن ولاية المجلس التشريعي تتعلق بما ينقل للسلطة من صلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فليس للاجئين الحقّ في الانتخاب، ناهيك عن أن آلية انتخابات أهالي القدس كما بينتها المادة السادسة من البروتوكول الخاص بالانتخابات، تشير إلى لجنة إشراف مشتركة مع الإسرائيليين، وبآلية تصويت تتمّ بطريقة غير مباشرة من خلال مكاتب البريد، أي أشبه بتصويت سكان فلسطينيين في أرض أخرى، بل وحتى تعداد المقدسين المشاركين في العملية الانتخابية يخضع لضوابط إسرائيلية.

كل تلك الإشكاليات كانت تتناقض مع التصريحات المتفائلة التي تحدثت بها

قيادات حماس عشية اتخاذ قرار بخوض انتخابات التشريعي، والتي كانت تتحدث عن إمكانيات لتغيير قواعد اللعبة، و"تسخير" التشريعي؛ لتعزيز المقاومة الفلسطينية ومنع التنازلات السياسية. بل إن تلك الإشكاليات بدأت وكأنها بمثابة ألغام أرضية تنتظر لحظة وصول حماس إلى محطة التشريعي كي تنفجر في وجهها!.

وهو ما كان "يبشر" ومنذ البداية بأن دخول حماس للتشريعي لن يكون محفوفاً بالورود، وأن محاولة حماس المزج بين الفعل السياسي والعسكري من خلال ممارسة المقاومة، وكأنها ليست في البرلمان. وممارسة استحقاقات البرلمان وكأن المقاومة لا تؤثر على ذلك... هذه المعادلة من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تمريرها، لأن وجود الحركة في التشريعي يلزمها أن تكون جزءاً من المعادلة السياسية، شاءت ذلك أم أبت، وجزءاً من منظومة ملزمة بأن تكون فيها ضمن استراتيجية التسوية.

والغريب أن قيادات حماس التي كانت تدرك حجم تلك الإشكاليات أصرت بين يدى قرار المشاركة على التمسك برفض تحول الحركة إلى حزب سياسي؛ على الرغم من أنها تمارس الحزبية السياسية بكل مكوناتها في حالة دخولها للتشريعي، بدعوى الحفاظ على المقاومة، مع أن الحفاظ على المقاومة ربما يتطلب العكس، إذ إن الإشكالية ليست بالتسمية، بقدر ما هي مرتبطة بالدور الذي تؤديه الحركة، أو أحد أجهزتها.

وإفراز حزب سياسي، على سبيل المثال، كان سيمكن حماس من تفادي أي إفرازات سلبية لتجربة التشريعي، بحيث لا تنعكس على مشروع المقاومة وبالتالي على القضية ككل. كذلك وجود الحزب السياسي كان سيعطي ميزات للحركة، من حيث توليد الانضباط الحزبي، وتجميع شخصيات أكاديمية وشعبية مؤثرة، وليست بالضرورة حركية، وهذا بالضبط ما كان سيجعل حماس وجسدها التنظيمي أكثر انشغالاً بمعادلة "المقاومة والاحتلال" من انشغالها بمفاعيل السياسية والمجتمع، والأهم أنه سيحمي مشروع المقاومة من أي صور سلبية، وأضرار مستقبلية قد تلحق بالحركة نتاج إغراءات السلطة المورطة.

وليت الأمر اقتصر على ذلك فحسب... بل تفاقمت إشكاليات المشهد وازدادت تعقيداً لحظة إعلان نتائج الانتخابات... فبينما قصدت حماس من المشاركة ممارسة التكتيك السياسي في إطار المعارضة الخانقة، فإذا بنتائج الإنتخابات تصل بحماس إلى قمة النسق السياسي اضطراراً لا اختياراً، لتجد حماس نفسها قبالة أغلبية ساحقة تجبرها على ممارسة السلطة وهي لم تتهيأ بعد. وبدلاً من أن تسعى حماس

إلى دفع وجوه أكاديمية ومستقلة لقيادة السلطة، بما يؤدي إلى تخفيف أعباء السلطة واستحقاقاتها السياسية، دفعت حماس بقيادتها وصفّها الأول نحو المراكز الأولى في قيادة السلطة.

وكان معنى هذا أنه لم يعد هناك من خيار أمام حماس سوى السعي نحو توسيع إطار السلطة ليتناسب مع أهدافها، وإحداث تغييرات في نمط مفاهيم قيام تلك السلطة وأهدافها وأسسها، لتطوير الأداء باتجاه طرح رؤية سياسية جديدة، وصفها خالد مشعل باللغة والممارسة السياسية الجديدة، مع السعي كذلك لإقامة حالة "مزاوجة" دقيقة بين ممارسة المقاومة وممارسة أعمال السلطة. وكان اللافت آنذاك من جهة حماس، أنها سعت منذ توليها مسؤولية السلطة إلى تثبيت التهدئة التي كانت قد وافقت عليها قبل الانتخابات بفترة، وكان المقصد من ذلك أن تصبح التهدئة إطاراً سياسياً رسمياً لاستمرار المقاومة في ظلّ ممارسة السلطة، ناهيك عن أنها كانت بسعيها هذا توجه رسالة لطمأنة الأطراف الخارجية والداخلية حول سلوكها وهي في السلطة.

بيد أن الأطراف الخارجية خصوصاً "إسرائيل"، والولايات المتحدة، وأوروبا، والدول العربية، والأطراف الداخلية مثل حركة فتح، اندفعت بعد فوز حماس بأغلبية المقاعد البرلمانية لمواجهة حادة معها لتحويل "خطتها القائمة على المزاوجة بين الحكم والمقاومة"، إلى "تناقض" ومأزق ذي طبيعة استراتيجية بين ممارسة السلطة وممارسة المقاومة. لتجد حماس نفسها تحت الضغط، أو أمام حل في اتجاه واحد هو التخلي عن المقاومة لصالح البقاء في السلطة.

وهنا ووجهت حماس بخطة مقابلة من القوى الداخلية والخارجية، استهدفت تطويع إرادتها داخل السلطة ضمن حدود اتفاقات أوسلو وآفاقها، كما استهدفت إجبارها على حلّ مشكلة المزاوجة، بعد تحويلها إلى مأزق، بتحويلها لحالة تنتصر فيها حماس للسلطة على حساب المقاومة.

وفي هذا الإطار امتنعت القوى السياسية الداخلية لا سيّما حركة فتح عن مشاركة حماس في الحكومة، أي رفضت تغطية السلطة الحمساوية، فيما تحركت الأطراف الخارجية لمنع حدوث اعتراف دولي بحكومة حماس، ومنع وصول الأموال والمساعدات... الخ. ولم يتأخر الإسرائيليون على الصعيد العسكري، إذ باتوا يشنون الاعتداءات الواحدة تلو الأخرى، وأغلقوا المناطق الفلسطينية بشكل شبه دائم لمنع وصول الغذاء والدواء، ولتشديد العقاب على الشعب الفلسطيني على اختياره

لحماس، ولجعله عنصر ضغط عليها. والحال هذه، شهدنا صداماً وصراعاً بين استراتيجيتين: حماس تستهدف توسيع إطار السلطة باتجاه يتجاوز سقف أوسلو والتزاماته الضاغطة، بينما المتنفذين من حركة فتح، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة، وبعض الأنظمة العربية يستهدفون محاصرة حماس بالسلطة لإجبارها على الاعتراف بـ"إسرائيل"، والالتزام بالاتفاقات الموقعة معها، ونبذ خيار المقاومة.

وتتابعت الأحداث والصدامات بين حماس والتيار الانقلابي في حركة فتح حتى وصل الأمر إلى لحظة الحسم العسكري خلال الفترة من 8-2007/6/14، وما تبعها من إجراءات مضادة من قبل قيادة السلطة متمثلة في أبي مازن والفريق المتنفذ في فتح، لتنقسم على إثرها أراضي السلطة الفلسطينية سياسياً، بين بقايا حكومة الوحدة الوطنية في غزة بإدارة حمساوية، وحكومة طوارئ في الضفة الغربية بإدارة فتحاوية.

ومن الطبيعي أن تتباين الرؤى تجاه تجربة حماس التي ما تزال فصولها تتوالى بعد، وتتنوع التوقعات بشأن مآل تلك التجربة، لكن ما يعنينا في هذا المقام، بعد تلك المقدمة التي طالت بعض الشيء، الوقوف على أداء حماس عربياً وإسلامياً.

ثانياً: حماس والسلطة... من منطق الثورة إلى منطق الدولة:

شكل انتقال حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم أمراً فاصلاً على صعيد قضية العلاقات الخارجية. إذ إن علاقات حركة تحرر وطني تختلف بكل تأكيد عن علاقات نظامية بين الحكومات أو الجهات الرسمية. فبينما يتاح في الحالة الأولى مساحة أوسع من التحرك أو التعبير صراحة عن المبادئ والمواقف والثوابت، تتسم حالة العلاقات الخارجية الرسمية بقدر أكبر من القيود ومراعاة اعتبارات أخرى.

هذا الخلاف بين منطق الثورة ومنطق الدولة، يوضح كيف أن حماس بممارستها للسلطة دخلت خبرة جديدة، في بعض جوانبها على الأقل، وهذا أمر لا يخلو من مزايا، بقدر ما لا يخلو أيضاً من محاذير.

فقد أتاحت تلك التجربة الفرصة لحماس لإدخال قدرٍ من التغيير في نمط إدارة العلاقات الخارجية الفلسطينية الذي ساد منذ بداية عقد التسعينيات، والذي اتسم عموماً بمحاولة القفز على الترتيب الصحيح لدوائر الحركة الخارجية. بدليل تقديم متطلبات تمتين العلاقة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقة مع أطراف دولية أخرى. وليس المقصد هنا هو السعي لإغلاق باب العلاقات الفلسطينية الأمريكية أو حتى

توتيرها، وإنما فتح الباب أمام مبدأ "تنويع العلاقات الخارجية" بشكل يسمح بزيادة القدرة التساومية في العلاقات مع الولايات المتحدة. لا سيّما وأن ثمة مؤشرات واضحة على وجود حالة من التململ إزاء السياسة الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم.

وحالة التقارب الأمريكي الراهنة مع بعض العواصم الأوروبية الرئيسية، وكذلك محدودية النتائج التي تمخضت عنها زيارتا قادة حماس لروسيا، لا تنفيان أبداً تلك الحقيقة، مثلما لا تنفيان كذلك ما تشي به حالة التململ هذه، عن استعداد بعض الأطراف الدولية، في حدود معينة، إلى "إزعاج" السياسة الأمريكية، وانتقاد تفردها. المقصد إذن أن صانع القرار الخارجي الفلسطيني يحتاج بالفعل إلى تنشيط علاقاته بالقوى الآسيوية كالصين والهند، ودول أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوبا، وبعض دول القارة الأفريقية؛ مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا.

لكن حماس وعلى أهمية هذه الدائرة الدولية، يبدو أنها لم تكن قد استعدت بعد، أو بلورت تصوراً ما لخريطة علاقاتها أو تحالفاتها على صعيد تلك القوى الدولية، وكيفية الاستفادة منها.

وعلى العكس من ذلك، بدت حماس، ومنذ لحظة تسلمها مسؤولية السلطة، وكأنها تملك رؤية أكثر تبلوراً فيما يخصّ العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، كونها سعت منذ البداية إلى استعادة دعم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، وهذا ما يمكن إدراكه من اهتمام قادة الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولاً عربية وإسلامية: مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، والإمارات، والكويت، وعمان، واليمن، وكذلك تركيا، وإيران، بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وخلال تلك المرحلة، منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وحتى لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها، لم يستمر أداء حماس على وتيرة واحدة، وإنما اختلفت طبيعة الأداء الحمساوي على هذا الصعيد، باختلاف طبيعة المرحلة. ويمكننا في هذا السياق أن نفرّق بين ثلاث محطات رئيسية؛ الأولى: إبان فترة حكومة حماس من آذار/ مارس 2006 وحتى آذار/ مارس 2007. والثانية: خلال الفترة التي استمرت فيها حكومة الوحدة، أي من آذار/ مارس 2007 وحتى الثامن من حزيران/ يونيو لحظة اندلاع المواجهات العسكرية في غزة. والثالثة: من لحظة الحسم العسكري وما بعده.

المرحلة الأولى: حكومة حماس والدائرة العربية:

كان من الواضح منذ أن بدأ إسماعيل هنية مشاوراته لتشكيل الحكومة عقب فوز الحركة بالانتخابات، أن الحركة تبحث عن معين قوي يساعدها، خاصة في ظلّ التهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، ولهذا قامت قيادة الحركة في الخارج بجولة خارجية شملت إحدى عشرة دولة عربية بالإضافة إلى تركيا وإيران، حيث عكست تلك الزيارات رغبة حماس في إحلال الدعم الاقتصادي العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي) محلّ الدعم الدولي، بهدف توسيع هامش المناورة أمام الحركة، وهي تخوض غمار تجربة جديدة.

ولا شكّ أن تبدل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية، فرض من الناحية الموضوعية على كل من حماس والأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب لعدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظلّ أو تتجمد علاقات حماس بالأنظمة العربية عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما للقبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

لكن ثمة إشكاليات تحكمت في درجة انفتاح حماس على الأنظمة العربية أهمها: أن حركة هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية من بينها: التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي، والحملة الأمريكية على "الإسلام السياسي" وقوى المقاومة عموماً، تحت ذريعة "محاربة الإرهاب"، ناهيك عن أن بعض النظم العربية وهي تقارب حماس تأثرت بخصومتها السياسية المزمنة مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثل المرجعية التنظيمية الأولى لهذه الحركة.

فمن ناحية التوافق الرسمي على خيار التسوية، بدت حماس كطرف مناوئ للتوجه العربي العام بشأن الصراع والتسوية مع "إسرائيل"، ولهذا لم تُكنّ معظم العواصم العربية ودّاً كبيراً للحركة، وإن كانت قد التزمت الصمت والحذر فَي التعبير عن هذا المكنون، أو اكتفت بتوجيه رسائل للحركة عبر اتصالات غير علنية أو رسمية.

ولأن حماس كانت على دراية فيما يبدو بالمعلن والمخبوء من المواقف العربية تجاهها، ولأنها في الوقت ذاته تدرك حجم العامل العربي في تحديد توجهات السياسة الفلسطينية، وإكساب أو سحب الشرعية الدولية بالنسبة لأية قوة في النظام الفلسطيني، فقد التزمت بدورها التعامل مع الأنظمة العربية في حدود هذا الإدراك. وكانت هذه معالجة حكيمة منها بحيث أنها لم تطلب من محيطها العربي سوى ما

يستشعر إمكانية التجاوب معه. ومن المحتمل أن تكون حماس وحكومتها قد أضمرت امتعاضاً أو مرارة، من الاصطفاف العربي خلف توجهات الحصار، الذي ضربته عليها، وحرضت الآخرين عليه، الولايات المتحدة و"إسرائيل". لكن دبلوماسية حماس لم تعمد إلى التشهير بهذا الموقف، ولا حاولت تأليب الرأي العام العربي ضده، رغم معرفتها بالتعاطف الشعبي معها.

وحتى عندما بدا أن دولاً عربية رئيسية تسعى إلى التحرشّ بحماس أو تفتعل أزمات معها، أو أن هناك جهات إقليمية ضالعة في محاولة توتير علاقة الحركة بكل من مصر والأردن، عالجت حماس الأزمة بروية، ولم تسعَ إلى التصعيد الإعلامي. بدا ذلك واضحاً خلال أزمتي "خلية حماس" التي اتهمت فيها السلطات الأردنية حركة حماس بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة، وتعريض أمن المملكة للخطر. والثانية عندما اتهمت وزارة الداخلية المصرية أربعة فلسطينين (بينهم شقيقين من حركة حماس) بالتورط في تفجيرات "دهب" في سيناء في 2006/4/24.

فتجاه الأزمة الأولى اكتفت حماس بنفي التهمة عن نفسها، وابتعدت إعلامياً عن كل ما يفاقم الأزمة. كما طالب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، عبر وسطاء، العاهل الأردني بالتدخل شخصياً لاحتوائها. وقام هنية وبرفقته وفد قيادي من حماس بزيارة منزل رئيس مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة في غزة، معلناً استنكاره وإدانته وحركة حماس، للتهديدات التي تعرض لها الدبلوماسيون الأردنيون في غزة.

وتجاه الأزمة الثانية، سارعت حماس بإيفاد وزير الداخلية سعيد صيام إلى القاهرة، وهناك التقى مدير المخابرات عمر سليمان، ووزير الداخلية حبيب العادلي ووعد بتحري الأمر.

في كلتا الحالتين قدمت حماس نموذجاً "لكظم الغيظ" مع الذين تجاهلوا مكانتها الجديدة غداة الانتخابات، وآثرت الاصطبار والتروي، رغم المدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة الحركة، والانصهار التامّ في المطالب الأمريكية المتشددة حيال التعامل معها مالياً وسياسياً.

حماس وجدل المحاور الأقليمية:

مع استمرار مقاطعة حكومة حماس سياسياً واقتصادياً، والمدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة حماس، والانصهار التامّ مع المطالب

الأمريكية والإسرائيلية، كان طبيعياً أن تتوجه حماس نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طالبة الدعم المادي بشكل يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي عليها. لكن ومع زيادة النفوذ الإقليمي لإيران، وحديث بعض الزعماء العرب عن "مخاطر الهلال الشيعي"، فضلاً عن الصراع الأمريكي الإيراني على خليفة البرنامج الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المعتدلين، ومحور المتشددين بحسب التسمية الأمريكية. ومع أن الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على لبنان لم تكن العامل الذي أطلق هذه الحالة من الاستقطاب السياسي الحادّ، الذي شهده الوضع الإقليمي في المنطقة، إلا أنها أخذته إلى حدود بعيدة في حدة الاصطفاف بين معسكرين وموقفين، وفي هذه الأثناء جادل البعض في علاقة حماس بإيران بحيث بدت حماس خلال ذلك وكأنها محسوبة على المحور الإيراني – السوري.

والحاصل أنه وباستثناء موقفها من العملية الاستشهادية الذي نقدتها حركة الجهاد الإسلامي في تل أبيب في نيسان/ أبريل 2006، وذهاب حماس بعيداً في "تبرير وتسويق" تلك العملية (وكان يسعها آنذاك عدم الإدانة فقط، لا أكثر ولا أقل من ذلك) دون أن تكون على يقين إذا ما كانت تلك العملية المثيرة للالتباس، قد اندرجت تخطيطاً وتوقيتاً وتمويلاً، في سياق الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أم أنها واحدة من "الأعراض الجانبية" للصراع الإيراني – الأمريكي على خلفية برنامج طهران النووي.

وربما كان يتعين على حماس أن تدرك أن تلك العملية في أهدافها ووظيفتها كانت موجهة ضدّها بالأساس، وتندرج في سياق رغبة "محور إيران – سورية" في تصعيد وتيرة التوتر في المنطقة، وتوجيه أكثر من رسالة في أكثر من اتجاه، في وقت سعت فيه حماس نحو تثبيت التهدئة.

نقول، باستثناء الموقف من تلك العملية، نجحت حماس إلى حدٍّ كبير، ومن موقع السلطة أن ترسم بوضوح، الفواصل والتخوم التي تميزها عن هذين المحورين. وكان ذلك استمراراً لنهجها المعروف حتى قبل السلطة، والقائم على قاعدة سياسية بسيطة "تكثير معسكر الأصدقاء، وتقليل معسكر الأعداء"، والابتعاد عن كل المحاور الطائفية والسياسية والإقليمية. وبذلك حافظت على مسافة مع الجميع، وخرجت من كل العصبيات السياسية والحسابات الضيقة، واستطاعت بفضل ذلك أن تأخذ موقفاً متوازناً من مسألة الحرب العراقية ضدّ الكويت، ومن الحساسيات الطائفية في لبنان والعراق، ومن التوترات المذهبية ما بين الشيعة والسنة، والمشاكل الحدودية بين كل الدول العربية.

حماس بعد السلطة كانت أكثر وعياً لرهانات سورية على استخدامها في مواجهة الضغوط الخارجية، وأدركت (أي حماس) أن استحقاقات الداخل الفلسطيني تتطلب منها الابتعاد قدر الإمكان عن اللعب بأي ورقة إقليمية من شأنها تأليب الأطراف العربية الداعمة ضدّها، وفقدان تأييدها، أو على الأقل فقدان موقفها الحيادي. وبقدر ما راهنت سورية وإيران على إستخدام ورقة حماس في تدعيم نفوذها الإقليمي، سعت أطراف عربية أخرى مثل السعودية ومصر؛ لفك الارتباط بين الطرفين، أو على الأقل على مستوى التأثير، وهو ما تنبهت إليه حماس، وتعاطت معه بواقعية بعيداً عن المفردات "العنترية".

المرحلة الثانية: حماس وحكومة الوحدة والانفتاح العربي:

واقعية حماس تلك، وعدم شرودها بعيداً عن السربين العربي والفلسطيني برزت بين يدي اتفاق مكة، ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينة. وكان ذلك مبعث ارتياح عربي نسبي كبير إلى سياسات الحركة، التي بدت كالمؤثر على نفسه، الذي تنحى جانباً كي يفسح الطريق أمام القضية الوطنية وفك الحصار فلسطينياً، وكذا ليتيح فرصة أخرى للحاضنة العربية التى دخلت آنذاك (لا سيّما الموقف السعودي والمصري) مرحلة جديدة اختلفت عن مرحلة سنة 2001 حتى أواخر صيف 2006، وكان هذا انعكاساً لما حدث من تغير في ميزان القوى في غير مصلحة واشنطن وتل أبيب، والأهم في مصلحة قوى المقاومة والممانعة فلسطينياً ولبنانياً وعراقياً وعربياً وإسلامياً. إلى جانب ما واجهته الدول العربية من تدهور خطير تمثل في تعمق الانقسامات الداخلية، والعربية – العربية وأخطرها كان إثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة. الأمر الذي دفع إلى مجموعة خطوات؛ لتدارك التدهور ومعالجة الفراغ الناجم بسبب الاختلال في ميزان القوى، نتيجة سلسلة الإخفاقات الأمريكية – الإسرائيلية.

تمثلت الخطوات المذكورة بلقاء مكة ثم بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومن ثم وضع مسألة تفكيك الحصار على رأس الأجندة العربية والفلسطينية، وتبعها مساعي سعودية لإنجاح حوار لبناني – لبناني (لم يكتب لها النجاح). وأخرى موازية لمصالحة سعودية – سعودية، وتحسين العلاقات المصرية – السورية. وأخيراً وليس آخراً عقد قمة عربية في الرياض ألقيت فيها خطابات غير مألوفة سابقاً، مثل التعرض لاحتلال العراق، وللتداخلات الخارجية في المنطقة وضرورة أن تتولى الدول العربية المبادرة وتستعيد

تضامنها، وتدرأ الفتن الداخلية والانقسامات العربية – العربية، وتحسين العلاقات العربية – الإيرانية، والتي بدأتها مفاوضات سعودية – إيرانية ناجحة نسبياً.

وفي خضم تلك الخطوات الإيجابية نجحت حماس من خلال اتفاق مكة، وبعد سنة من المقاطعة والتحفظ العربي عن التعامل معها، سواء لحسابات عربية خاصة أو لحسابات دولية، في الحصول على الشرعية العربية الكاملة، شرعية الأنظمة، وكانت تلك خطوة مهمة لحماس لتصبح لاعباً إقليمياً مهماً. كذلك نجحت حماس، وباعتراف عربي أيضاً في فرض مفهوم الشراكة في القيادة، على حركة فتح، بحيث لم تعد حماس جزءاً من المشهد الفلسطيني، وإنما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطيني.

لكن هذه الخطوات العربية التي كان يفترض بها أن تشقّ طريقاً في المنطقة ينقذها من التدهور ومخاطر الانقسامات الداخلية، ويبعد التدخلات الخارجية، أو يسد الفراغ الناجم عن هزائم أمريكا و"إسرائيل"، حملت موقفاً سلبياً مشوهاً، سواء من جهة ما سُميّ بإعادة إحياء مبادرة السلام العربية وتفعيلها، بدلاً من أن يشدد الخناق على حكومة أولمرت وإدارة بوش، وفرض التنازلات عليهما، أو من جهة عجز العرب عن تصديع الحصار المطبق على الحالة الفلسطينية في ثوبها الوحدوي الجديد.

ولا شكّ أن هذه الانتكاسات أثارت لغطاً داخل حركة حماس حول ما إذا كانت تنازلاتها ومرونتها ذهبت بلا ثمن، وما إن كان من الأجدى النكوص عنها إلى برنامج حماس قبل التعديل. وخلال ذلك بدا لبعض الوقت أن تيار الاصطبار والتروي، ومحاولة استدراك نواقص اتفاق مكة، عبر حوارات مضافة في القاهرة، كانت له الغلبة قي تضعيف الحركة، إلا أن أحداث الحسم العسكري في غزة أكدت بعد ذلك أن تجاوب الحركة مع جهود القاهرة لجولة حوار فلسطيني شامل، لم يكن أكثر من تكتيك أو وقت مستقطع، وأن الحركة كانت قد قررت بالفعل امتلاك زمام المبادرة وأخذ زمام غزة بيدها.

المرحلة الثالثة: حماس ومشهد الحسم العسكري في غزة:

ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 8–2007/6/14 لا يمكن اعتباره بأي معنى انقلاباً ضدّ الشرعية. ذلك أن الشرعية الدستورية والسياسية في الأراضي الفلسطينية تقوم سواء في الرئاسة، أو في المجلس التشريعي، أو في حكومة الوحدة الوطنية على الطرفين معاً. ومن هنا يصعب القول بأن أحدهما قد

انقلب على نفسه بالانقلاب على الشرعية، التي يعدّ كل منهما طرفاً أصيلاً فيها، إلا إذا اعتبرنا أن التقاتل والكرّ والفرّ بينهما حول الأجهزة الأمنية، هو ذلك المقصود بالانقلاب كما ذهب البعض. وهنا يكمن الخطأ الفادح في التحليل والموقف، فالأجهزة الأمنية ليست هي جوهر مؤسسات الشرعية السياسية والدستورية والشعبية التي يستند إليها الطرفان ويشكلانها معاً، بل هي مجرد أدوات لضبط المجتمع وحماية أمنه الداخلي والخارجي، بالاستناد إلى تلك الشرعية، وهنا يظهر الخطأ الثاني في مقولة "الانقلاب" الرائجة، فإذا كانت الشرعية السياسية والدستورية موزعة بين فتح وحماس شعبياً ومؤسسياً، فلماذا يرى البعض، في سيطرة حماس على مقارّ الأجهزة الأمنية وبعض المقارّ السياسية في قطاع غزة "انقلاباً"، بينما لا يرى في سيطرة فتح على نظيراتها في الضفة الغربية "انقلابا" أيضاً.

المقصد إذن، أن ما قامت به حماس في غزة لا يعدو كونه عملية حسم عسكري مع الأجهزة الأمنية، بل مع جهازين أمنيين هما: الأمن الوقائي والمخابرات، وليس مع جسم السلطة ككل، اللّهم إلا إذا اعتبرنا أن السلطة يمكن اختصارها بعدد من أجهزتها الأمنية.

وإذا كان البعض ما يزال يرى أن مبررات الحسم الذي قامت به حماس ضدّ الأجهزة الأمنية محل جدل، فإن الموضوعية أيضاً تقتضي عدم تجاهل المؤشرات المتزايدة منذ مطلع سنة 2007، على تبلور مخطط عمل كانت تتعهده قطاعات أمنية في جسد السلطة، بدعم مادي ولوجستي أمريكي، وربما أوروبي، وتعاون بعض الدول العربية، لتقويض نفوذ حماس في قطاع غزة. ناهيك عن أنه يصعب تجاهل حقيقة أن الأجهزة الأمنية بقيت كأنها إقطاعيات مستقلة، بعد أن عجزت أو فشلت كل التفاهمات الفلسطينية الداخلية، بدءاً من اتفاق القاهرة، إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إلى اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، في إخضاع تلك الأجهزة لقرار الحكومة الفلسطينية، بغضّ النظر عن هوية الحكومة، وهوية وزير داخليتها. ولا ننسى في هذا السياق كيف هدد أحمد قريع رئيس وزراء السلطة السابق في سنة 2005 بالاستقالة، إذا لم تتوقف كل مظاهر الانفلات الأمني التي تسببت بها تلك الأجهزة، ناهيك عن الشهادة التى أدلى بها اللواء نصر يوسف وزير الداخلية الأسبق، أمام المجلس التشريعي يوم 2005/10/19، عندما أكد على أن قيادات بعض الأجهزة الأمنية المدعومون من الخارج، ولا يستجيبون لتعليماته، وبأن هناك مرتكزاً قوياً داخل تلك الأجهزة لصالح تلك القوى الخارجية.

لكن، ومع التسليم بكل تلك المعطيات التى تصب في خانة التأييد لما أقدمت عليه حماس، وتفنيد كل أو بعض الانتقادات التى وجهت إليها، بعد إقدامها على تلك الخطوة، إلا أن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته أن حماس ربما أغفلت اعتبارات عربية وإسلامية كثيرة وهي تتخذ قرارها بحسم معركة غزة، ربما يمكن معه وصف هذا القرار بعدم الرشد، أو التعجل على غير ما هو معروف عن الحركة من ضبط النفس، وإنضاج الخطوات، والتحسب لمواطئ الأقدام.

فمشاهد غزة وأحداثها وتوابعها ألحقت بالمقاربة العربية لحماس، العديد من الجوانب السلبية، وأعادت إلى الواجهة من جديد التخوفات والأراجيف التى توارت نسبياً تجاه الحركة في العواصم العربية، بعد أن بدت حماس وكأن لها أجندتين؛ ظاهرة وباطنة. فهي كانت تحاور في القاهرة، وتجأر بالشكوى من ممارسات "تيار الإفشال" الفتحاوي، وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، فيما أظهرت الأحداث أنها كانت في الوقت ذاته تعد العدة لأخذ زمام غزة بيدها، دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة.

وليس باليسير بالنسبة للموقف من حماس أن تشعر القاهرة بهذه الازدواجية إلى حدِّ المخادعة. ثم أن العواصم العربية عموماً لديها ما تتحفظ به إزاء العنف الذي تستخدمه بعض جماعات الجهادية السلفية في الداخل، وليس ثمة ما يحول الآن دون بسط هذا التحفظ ليمتد إلى حماس، على محمل أنه نموذج قد يحتذى. وبالتداعي المنطقي سيجد المرجفون بأجندة حماس ما يتكئون عليه في دعوتهم لعزلها، بزعم أنها لا تعرض نموذجاً مغايراً. وليس بلا مغزى أن تقفز آنذاك عبارات "الظلامين"، "حماسستان" إلى صدارة المشهد الإعلامي المرئي والمقروء في العديد من العواصم العربية، وعلى ألسنة المعلقين والسياسيين من المعسكر المناوئ لحماس وفريقها السياسي في المنطقة، في محاولة لتصوير غزة وكأنها "أفغانستان" جديدة، ولتجويف المجتمع الدولي من وجود "حماسستان" كـ"قاعدة فلسطينية" تهدد الأمن القومي المصري، بل والأمن والسلم العالمي!.

صحيح أن قيادة حماس في غزة كان خطابها متزناً لحظة مشاهد السيطرة، بيد أن التصرفات الانفعالية والثأرية من قبل بعض أفراد حماس قللت من فاعلية الخطاب الحمساوي، وأدت لنتائج عكسية في مراحل السيطرة على مقرات الأجهزة الأمنية.

وعلى الرغم من حماس لم تكن تقصد الانقلاب على معطيات واقع غزة السياسي والاجتماعي، لكن إيضاح رسائل حماس لم يكن كافياً سياسياً وإعلامياً.

فسياسياً ربما لم تمارس حماس اتصالات كافية مع الدول العربية المعنية لا سيّما مصر والسعودية، بهدف توضيح الصورة، وتقديم الأعذار الكافية، وربما لا نذهب بعيداً إذا قلنا أنه كان من الأنسب أن يكون الفرقاء الآخرين في حركة فتح المناكفون "لتيارات الإفشال" لتجربة حماس جزءاً من خطة الاتصالات.

أما إعلامياً، فكان يجب أن تمارس فضائية "الأقصى" التابعة لحماس فلسفة إعلامية أخرى في تغطية المشاهد، غير تلك التي اتبعتها بالفعل، بحيث تبتعد عن إثارة المشاعر، وتقلل من استعراض مشاهد القوة.

والواقع أنه ما يثير الأسى والدهشة في الوقت ذاته، أن كل مشاهد الممارسات الانفعالية والثأرية التي بثتها وسائل الإعلام في أركان المعمورة الأربع، جاءت نقلاً عن فضائية الأقصى، لا من وسائل الإعلام المعادية لحماس!. مما يؤكد أنه لم تكن هناك ثمة استراتيجية إعلامية جرى اعتمادها من قبل حماس بالتزامن مع اتخاذ قرر الحسم العسكري، هذا في الوقت الذي دخل فيه الإعلام ساحة المعارك العسكرية بشكل عملي، وأصبح التخطيط لتلك المعارك يتضمن وضع خطط بالوسائل الإعلامية التي سيعتمدها كل فريق، ويتمّ أيضاً دراسة ردود فعل وتجاوب وسائل الإعلام مع توجهات الفرق المتصارعة، وقد يصل التقييم في بعض المراحل إلى أن العملية العسكرية ليست أكثر أهمية من الرأي العام الدولي، والتصورات الرائجة في وسائل الإعلام.

نقول هذا ونحن نعلم أن الأحداث في غزة كانت أكبر من قراءة العقل، لأن المشاعر كانت ملتهبة جداً في القطاع، بعد أن تحملت حماس الكثير، وقتل العشرات من أبنائها وعلمائها وقادتها أمام أعين أطفالهم، ومن ثم لم تكن السيطرة على فصولها متوفرة أو في متناول اليد. لكن ونظراً لمفصلية تلك الأحداث وتوابعها السياسية والاستراتيجية فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، فمن المهم استحضارها وتقليب أوراقها في إطار التقييم وقراءة المستقبل.

الأفق:

بيد أن ما سبق لا ينفي حقيقة أن الأطراف العربية بوارد السماح لحماس لاستدراك ما فاتها، وأن الغضب العربي قابل للأفول، كون تلك الأطراف مدركة لصعوبة، بل لاستحالة، استبعاد حماس من المشهد الفلسطيني.

ولعل تأجيل لقاء العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد اللّه والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان أوائل تموز/ يوليو 2007، يعدّ إشارة إلى عدم الرضا العربي

عن ذهاب أبي مازن بعيداً وراء المتشددين في فتح، متسلحاً بالوعود والمساعدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية.

فمحور "الاعتدال العربي" وإن كان قد أعلن عقب أحداث غزة، أنهم داعمون للرئيس الفلسطيني، وأكدوا على شرعيته، وعدّوا سيطرة حماس على غزة خروجاً عن الشرعية، إلا أنهم في الوقت ذاته تلمسوا أن ثمة تياراً في فتح يملك النفوذ، ويقود الملف الفلسطيني إلى حالة الفوضى. وهذا التيار كشف عن نفسه بعد اتفاق مكة. حيث إنه لا يحترم ولا يعبأ بالعواصم العربية، وأنه أقرب ما يكون لشركة أمنية يديرها المال الأمريكي – الإسرائيلي.

وانطلاقاً من هذه القراءة ترك العرب الباب مفتوحاً أمام أعذار حماس، وأعلنوا عن لجنة تقصي الحقائق، كما أطلق الرئيس المصري حسني مبارك دعوة مفاجئة عقب قمة شرم الشيخ الأخيرة، تدعو إلى ضرورة إعادة الحوار بين الفرقاء الفلسطينيين، كمخرج للأزمة وسبيل لإعادة الهدوء إلى المشهد الفلسطيني.

وإذا كان عباس قد أظهر تشدداً في رفض الحوار، وأدار ظهره للدعوات العربية التي طالبت به، مما يعني الإصرار على المضي قدماً في المخطط المرسوم، والمدعوم أمريكياً وإسرائيلياً، والقائم على الاستمرار في رفض الحوار مع حماس، بما يؤدي إلى إزاحتها عن المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إلا أن ثمة عوائق موضوعية ستصطدم بتلك الرؤية، في مقدمتها الموقف العربي الرافض لوضع حماس في الزاوية الضيقة، وخنقها اقتصادياً وأمنياً، لأن مثل هذا سيناريو سيعرض دول "الاعتدال العربي" لمخاطر أمنية هي بأمسّ الحاجة لتجنبها في هذا التوقيت. ذلك أن مشروع عباس المتشدد قد يولد انفجاراً في الضفة، واقتتالاً آخر بين الفرقاء، ومثل هذه الحالة تواجه بمخاوف واحترازات أردنية كبيرة، كما أن الضغوط على حماس أو حصارها، بما يؤدي إلى إخضاعها دور المرور بمرحلة انتقالية مما يولد فراغاً، يخدم وجود "القاعدة" في الأراضي الفلسطينية، وهو بديل غير مرغوب فيه سعودياً ومصرياً.

كما أنه لا يسع الدول العربية المعنية مساندة حصار غزة، لأن الأمر مرهون بضغط جماهيري شعبي وأخلاقي، وهذا مما لا ترغب به "دول الاعتدال العربي"، ناهيك عن أن ما يصدر عن حماس من دعوات إيجابية باتجاه الحوار، وإشارات توحي بشرعية أبي مازن، كل ذلك يمثل من وجهة تلك الدول فرصة سانحة لإدخال حماس في محضنها، أو على الأقل إخراجها من إشكالية إيران والمشروع النووي.

المقصد إذن أن الأجواء تشير في المدى المنظور إلى أن دول الاعتدال العربي، بالنظر إلى مصالحها، ستشكل ضغطاً على قيادة السلطة للذهاب إلى الحوار، وكذلك استثمار ما جرى من أجل بناء فتح جديدة مختلفة، تستطيع مواجهة نفوذ حماس، ولكن بشرط أن يتمّ ذلك بهدوء ودون الدخول في فوضى جديدة.

مراجع مختارة:

- منير شفيق، "في الوضع الدولي والعربي،" سلسلة كتب **موازين**، العدد 11، نيسان/ أبريل 2007.
- طلعت رميح، "بين السلطة والمقاومة... هل نجحت مزاوجة حماس،" انظر: www.islamonline.net
- إبراهيم أبو الهيجاء، "حماس والتشريعي... جدلية السياسة والمقاومة،" انظر: www.aljazeera.net
- أمجد جبريل، "حكومة حماس وتحديات إدارة الصراع،" مجلة **القدس**، القاهرة، مركز الإعلام العربي، العدد 88، نيسان/ أبريل 2006.
- علاء النادي، "حماس وحسابات اليوم التالي،" مجلة **القدس**، العدد 86، شباط/ فبراير 2006.
- عبد الستار قاسم، "حماس والدوران في فلك الأنظمة العربية،" انظر: www.islamonline.net
- فهمي هويدي، "فتش عن المؤامرة في توتير علاقة حماس بالدول العربية،" جريدة **الخليج**، الإمارات، 2006/2/6.
- حسن نافعة، "مصر وحماس والحاجة إلى صياغة جديدة لأسس بعلاقة،" مجلة **القدس**، العدد 98، شباط/ فبراير 2007.
- **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- محمد خالد الأزعر، "حماس والعرب... علاقة على حد السيف،" مجلة **القدس**، العدد 103، تموز/ يوليو 2007.
- عريب الرنتاوي، "حماس... من تل أبيب إلى وزير ستان،" جريدة **الدستور**، الأردن، 2006/4/25.
- عمر عياصرة، "تشدد عباس ومشروع تصفية القضية الفلسطينية،" موقع

جريدة العصر الإلكترونية، 2007/6/30.

- محمد جمعة، "اتفاق مكة... قراءة النزاعات السياسية وحدود الشراكة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، نيسان/ أبريل 2007.
- إبراهيم أبو الهيجا، "حماس وإيران،" انظر: www.amine.org
- ضياء رشوان، "إلى مشعلي الفتنة في فلسطين،" جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2007/6/22.
- إبراهيم أبو الهيجا، "حذار من "ريجيم" غزاوي و "انتفاخ" ضفاوي،" انظر: www.islamonline.net
- بشير موسى نافع، "اتفاق مكة مؤشر على القدرات الذاتية للسياسة العربية،" جريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/2/15.
- سعد محيو، "حماس تدفع ثمن "حمام أوسلو"،" انظر: www.swissinfo.org
- عبد الإله بلقزيز، "وهن في علاقة القرار الفلسطيني بالمضيّ في الوضع العربي،" انظر: www.al-akhbar.com

مُعقّب أول:

ماجد عزام[32]

سوف أبدأ بنقاط منهجية سريعة، وقد سهّل عليّ الدكتور محسن صالح عندما وضع الجلستين الأولى والثانية في سلة واحدة، وزاد الأستاذ جابر سليمان الأمر سهولة، حين اقتبس عن أينشتاين، ليس هناك مانع من محاولة تقديم إجابات لأسئلة قد طرحت من قبل. النقطة الأولى: أننا عندما نتكلم عن حماس، فمهما كانت قراءتنا نقدية أو قاسية، ولكنني أعتقد مع ذلك أننا نتكلم عن الجزء الأكثر عافية في الجسم الفلسطيني المعتلّ. النقطة الثانية: أنا حزين على المستوى الشخصي والوطني لغياب فتحي أبو العردات، وزملائه، وآمل أن يشاركوا في الندوة المقبلة وأن لا نخسر أناساً آخرين. النقطة الثالثة: أنا مستقل ولست محايداً، كان بودي أن أقول أنا أقف على مربع منظمة التحرير ومربع الوفاق الوطني، ومع المقاومة والجهاد المدني من بلعين وحتى كرم أبو سالم.

أرغب أن أبدأ من التهدئة، على الرغم من أن البعض تعاطى معها بشكل منفصل؛ الهدنة كانت ضمن سياق وطني فلسطيني، لترتيب الساحة الفلسطينية بعد فاجعة غياب الرئيس ياسر عرفات، الذي تمحورت حوله المنظومة السياسية الفلسطينية. كانت هناك رغبة عند الرئيس محمود عباس الذي كان يشعر على الرغم من أنه فاز بـ 62% من أصوات الناخبين، بعد مقاطعة فئات واسعة للانتخابات الرئاسية، بأن الشرعية التي اكتسبها منقوصة، وأن الشرعية تكتمل بانتخابات تشريعية، كان يظن أنه فائز فيها حتماً. وكان هناك أيضاً تيار في حركة فتح هو التيار المهيمن أو المختطف للحركة، حيث كان يريد بعد غياب الرئيس ياسر عرفات شرعية لقمع المقاومة الفلسطينية. المقاومة، وتحديداً حركة حماس، كانت تريد أن تشارك في القرار، وأن تثبت نفسها رقماً صعباً على الساحة الفلسطينية، على الرغم من أنني أعتقد أن موضوع الأزمة كان حاضراً بشكل نسبي في كل الساحة الفلسطينية المأزومة. أما

[32] مدير مركز شرق المتوسط للخدمات الصحفية.

السبب الأساسي لحضوره عند المقاومة، فهو كونها أوغلت في الكفاح المسلح أكثر من اللازم، ولم تتعاطَ مع المقاومة بمفهومها الشامل وبشكل استراتيجي، وركضت بأقصى سرعة في المسافة الأولى من الماراثون، ثم كانت مضطرة إلى وقفة وإلى تقديم تنازلات. لكن اتفاق القاهرة كان خريطة طريق كاملة، شمل الهدنة والانتخابات البلدية والتشريعية وإعادة بناء منظمة التحرير.

نصل إلى الانتخابات التشريعية، هذه الانتخابات كانت قراراً فلسطينياً، لكن ما لم يعرفه الكثيرون في البداية، أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية كانت أيضاً قراراً أمريكياً. ففي نهاية سنة 2005 تبلورت قناعة في الإدارة الأمريكية، خصوصاً في مكتب ديك تشيني، نتج عنها وضع النواة الأساسية "لمحور المعتدلين" في ذلك الوقت بالذات، وتمّ النظر إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية كجزء من عملية إعادة ترتيب المنطقة، حيث استضافوا باحثين فلسطينيين وأصحاب مراكز استطلاعات، وقيل لهم إن فتح فائزة حتماً. كان المخطط يضمّ الانتخابات، وتوجيه الضربة للمقاومين في لبنان، وتهميش وإضعاف سورية، بعد إزاحة ورقة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ثم الاستفراد بإيران أو توجيه ضربة لها. وهذا كله ضمن سياق تغيير استراتيجي أمريكي. القاعدة التي حكمت التفكير الاستراتيجي الأمريكي منذ سنة 2003، هي أن التغيير سوف يعمّ المنطقة انطلاقاً من العراق، انقلبت لصالح فكرة أخرى، هي أن التأثير إيجاباً على كل الأوضاع في العراق، سيتمّ انطلاقاً من مجموعة تغييرات ستحدثها أمريكا في المنطقة.

إذن، كان هناك قرار فلسطيني بإجراء الانتخابات التشريعية، وفي "إسرائيل" ما زال جدل كبير دائراً حتى الآن، وهو لو أن أريل شارون كان موجوداً، هل كان سيسمح بإجراء الانتخابات ومشاركة حماس فيها؟ لكن أولمرت الضعيف ما كان ليجرؤ على الوقوف في وجه الإدارة الأمريكية. أجريت الانتخابات، وأقول إن المقارنة بين عامي 1996 و2005 فيما يتعلق بمشاركة حماس، لها علاقة بالقوالب المسبقة التي يوضع فيها الإسلاميون أحياناً، وربما لها علاقة بنوع من الكسل الفكري أو الذهني عن الإسلاميين، إذ يسهل دائماً الميل إلى هامش الاتهام بالعمالة والكفر. إن الأطروحة السياسية بحاجة إلى عصف فكري، لماذا قاطعنا، ولماذا شاركنا، وللأسف الشديد، بعد عشر سنوات من محاولة إضفاء الطابع الشرعي على انتخابات 1996، تحدث الدكتور نزار ريان في فترة الأحداث الأخيرة، فقال إن مشكلتنا مع العملاء ومع العلمانيين، وها نحن مرة ثانية أمام هاجس العمالة والكفر بعيداً عن العصف

الذهني والخلاف السياسي. أجريت الانتخابات التشريعية، وفي رأيي كان قرار حماس بالمشاركة قراراً صائباً. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تكون الانتخابات حجراً يحرك المياه السياسية الفلسطينية الراكدة، لكنها كانت في بعض أوجهها مظهراً من مظاهر العلّة؛ فقد أجريت وفق نظام انتخابي هجين، فُرِض فئوياً، على الرغم من أن فئات واسعة في الشارع الفلسطيني كانت تريد نظاماً نسبياً بالكامل. أخطأت حماس كحركة كبيرة عندما قبلت بالمناصفة ولم تصرّ بشكل قاطع على النظام النسبي. والمشكلة كانت في حركة فتح، على الرغم من أن أبا مازن أصرّ على النظام النسبي، فإنه فشل كقائد في فرض نفسه، وظنّ التيار الشاب في فتح أن القائمة النسبية سوف تجعل أبا مازن يضع الحرس القديم، أو ما بقي منهم، الذين نقلوا ولاءهم لأبي مازن، في رأس القائمة إلى جانب تيار دحلان. أجريت الانتخابات وأنا ما زلت مصراً على قراءة الانتخابات في نتيجتها النسبية ونظام الدوائر الجغرافية، في النظام النسبي لم تحصل حماس على النصف بل حصلت على 44% من الأصوات، مقابل 41% لفتح. إن معلوماتي الموثوقة والمتواضعة تقول بأنه حتى صباح الانتخابات، كان هناك قرار عند حماس بعدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع فتح، على فرض أن حماس ستفوز بحدود 40% أو 45% فقط وليس بالأغلبية. وما لبثت حماس بعد ساعات من الانتخابات حتى قررت أن تشكل حكومة، ويعدّ هذا، ربما، إجابة على سؤال طرح سابقاً للأسف الشديد، لم يكن هناك تمعن، ولا قراءة، ولا عقل استراتيجي، يقرأ إمكانية وصول حركة المقاومة إلى السلطة. وهنا أعتقد أنه كان يجب التعامل وفق مستويين، أحدهما استراتيجي، والآخر تكتيكي، الاستراتيجي له علاقة بأن السلطة هي وليدة اتفاق أوسلو، وحتى لو أن الاتفاق مات، وهذا كلام فيه جدل كثير؛ فالذي "خلّف ما مات" فالسلطة هي بنت اتفاق أوسلو، والسلطة موجودة نتيجة اتفاق أوسلو، ناهيك عن المنظومة الإقليمية والدولية التي تنظر إلى السلطة من منظار أوسلو. ويمكنك أن تتخيل ما الذي يعنيه أن تصل حركة مقاومة إلى السلطة من خلال أوسلو.

النقطة الأخيرة التي تعرض لها الأستاذ صقر أبو فخر، وتتعلق بروح الدستور والقانون الأساسي الفلسطيني، والعقد الوطني الموجود في الميثاق، حتى الذي تمّ تعليقه، على الرغم من أن تياراً مهماً في حماس كان مستعداً لأن يتعاطى مع هذا الأمر إيجابياً، لكن التيار الآخر الذي بدأ صغيراً في الحركة، وتحول إلى تيار كبير جداً، لم يكن مستعداً لأكثر من البحث عن دولة إسلامية، وإذا لم نصل إليها فإننا

لن نصبر حتى نصل، بل نقيم مجتمعاً إسلامياً وهو يوصلنا إلى الدولة الإسلامية. شكّلت حماس حكومتها على المستوى التكتيكي، وبعد شهرين تقريباً من المعاناة والعثرات والقراءة التكتيكية الخاطئة؛ ففي هذين الشهرين كان التصريح الشهير: "إذا أقفلت أبواب الغرب تفتح أبواب الشرق". والتصريح الشهير أيضاً أو خطاب "الشاي والسكر" الذي فتح هلالاً كبيراً في الشارع الفلسطيني، أخشى أن يكون أغلق بخطاب "القبر والظفر" الذي كان منذ أيام. كان هناك تصريح أيضاً لوزير الخارجية آنذاك، في نهاية شهر أيار/ مايو على ما أعتقد مفاده أن حماس لن تشكل حكومة وحدة وطنية إلا عندما تنجح، على الرغم من أن التيار الذي كان مستعداً للقراءة الاستراتيجية في حركة حماس ما زال معافى حتى اليوم، وقد وصل بعد مائة يوم إلى القناعة بضرورة تشكيل وحدة حكومة وحدة وطنية.

في يوم توقيع الوثيقة أو قبلها بيوم، نفذت عملية كرم أبو سالم التي أُسر فيها الجندي جلعاد شاليط. أنا متأكد تماماً أنه طوال الانتفاضة وحتى قبل ذلك، لم يكن هناك نقاش ذو طابع سياسي استراتيجي لأي عملية تقوم بها المقاومة الفلسطينية، حتى لو كانت هذه العملية ذات طابع استراتيجي، لكنني لا أعرف إذا ما طرح تأثير هذه العملية على أعضاء لحركة حماس موجودين في المجلس التشريعي، الذي يفترض أن يشكل نواة منظومة سياسية جديدة ومعافاة.

الآن في الأداء التكتيكي يمكن الحديث عن أداء معقول بعد التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، كانت حماس منفتحة على توقيع اتفاق مكة وتنفيذه، وهي ربما انتظرت هذه الفرصة لكي تؤكد ما نعرفه جميعاً، أو يعرفه بعضنا، بأن حماس أبداً ما كانت ولن تكون جزءاً من محور، أو جزءاً عضوياً من المحور الإيراني السوري، فلا بيئتها الطبيعية، ولا نشأتها، ولا عقلها السياسي، ولا قراراتها الجيوسياسية تسمح لها بأن تكون عضواً في المحور السوري الإيراني. وتمّ توقيع اتفاق مكة وقدمت حماس تنازلات على الرغم من أنني هنا ضدّ ما يقال عن عدم استلام حماس لوزارات سيادية، ولكن الحركة تنازلت على الخارجية والمالية والإعلام. وحتى أكون دقيقاً، فإن الجزء الأكبر من حماس تعاطى بشكل جيد وكان مستعداً لإنجاح اتفاق مكة.

في هذا الوقت، تدخلت أمريكا مرة أخرى لكي تحاول أن تعيد ترتيب ما "أفسدته" لحظة الانتخابات. تدخل الجنرال كيث دايتون، وبدأ الحديث عن ملايين، وبدأ الحديث عن تدريب حرس رئاسي، واستفزاز مستمر لحركة حماس من تيار، أياً كانت رؤيتنا له، فهو تيار يتمتع بحماية الرئيس محمود عباس وتغطيته؛ وهو الرئيس الشرعي

المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني. وأنا أعتقد أن دايتون لو صرف، كما يقال في "إسرائيل"، ثمانين مليون دولار، وليس ثمانية ملايين ما كان ليستطيع، لا هو ولا المرتزقة أن يهزموا حركة حماس؛ فالحركة قبل ذلك بوقت قصير، أوقفت قافلة حرس رئاسي قادمة من مصر بتغطية عربية، وجنرالات حماس لم يوقفهم شيء، فتشوا القافلة، وأخذوا ما أرادوا، أياً كان ما سيقوم به دايتون، لم يكن ليهزم حماس في غزة. لكن في ذلك الوقت، كان الجنرالات على الأرض يتعاملون مع الموضوع بشكل ضيق، ولا يرون أن العالم يمتد من فنزويلا حتى طنجة، بل يرون العالم من رفح حتى بيت لاهيا، ويقولون نحن أقوى من دحلان، ومن دايتون، ومن الحرس الرئاسي، ومن الأمن الوقائي، ونحن نملك الشرعية، فلِمَ نصبر على ما يقوم به هذا التيار؟.

وللأسف الشديد في رأيي أنه لم يكُن هناك قراءة استراتيجية، ويجب أن نتذكر أننا ما زلنا نتحدث عن الجزء الأكثر عافية في الجسم الفلسطيني المعتلّ. وهنا حصل جنون هروبي إلى الأمام أيضاً، في مكتب تشيني، إذ كان الأمريكان يقولون، إذا نحن لم نستطع أن نزيح حماس بالحصار والمجاعة والحرب الأهلية، إذن نسلمها السلطة كلها في غزة، ونوجد نموذجاً آخر في الضفة الغربية، فإذا نجح، تكون حماس في مأزق مع الناس في غزة، وإذا فشل، تكون هناك تصفية حقيقية للقضية الفلسطينية. وهناك من حماس من يقول إن هذا المخطط كان موجوداً، السؤال، هل الردّ على المخطط كان بحجم المخطط نفسه؟ أنا أعتقد أن الذي ردّ على المخطط هم العسكر، واعتقدوا، للأسف الشديد، أن عملية تحرير السلطة سياسياً في آذار/ مارس 2006، لا بدّ أن تكتمل بعملية تحرير عسكري في حزيران/ يونيو 2007. أنا أعتقد أن هناك شيء مهم جداً، أن نناقش لِمَ وصلنا إلى ما وصلنا إليه في خطط، هناك خطط أمريكية، وأخرى إسرائيلية، لكن هناك غياب للمؤسسات السياسية الفلسطينية، وحالة اهتراء تعيشها هذه المؤسسات. هناك اهتراء عند حركة فتح وانقسام في داخلها.

وأنا أودّ أن أتحدث عن نقطة لا يتحدث عنه الكثيرون هناك عسكرة غير معقولة في قطاع غزة، هناك شباب في عمر الورود يعيشون منذ ست سنوات وهم لا يحتكمون إلا إلى السلاح، يعرفون التصرف فقط من خلال السلاح، هناك تقديس للسلاح والكفاح المسلح، بغياب أي تقديس لثقافة المقاومة. أنا استغربت جداً عندما رأيت أطفالاً في غزة، حديثهم عن السلاح، فقط، ليس هناك حديث عن ثقافة أو علم أو الذهاب إلى المدرسة، وهي كلها جزء مهم من المعركة الوطنية، وهي ما تربينا عليه، ولكنها لم تعد موجودة. وعندما يكون في حوزة آلاف الشباب في العشرينات، بنادق وأسلحة، يكون

هناك أزمة ذات طابع سياسي، أو دستوري، وعليه فمن الواضح، كيف ستكون طريقة الحكم، هناك الحصار، والضعف العربي، والتقاعس الدولي.

القاعدة التي تحكم العالم العربي والإسلامي، ما زالت صالحة، من لا يريد حماس، ولا يريد الإخوان، كتيار رئيس في العالم العربي والإسلامي، سيحصل على "تنظيم القاعدة"، والقاعدة خطر جدي في فلسطين، وأنا سأحكي عن قصة نقلها أحد القيادات في حماس، حيث التقى مع قادة وكوادر من كتائب القسام، وكان أحدهم يرتدي قلنسوة زرقاء، سأله القيادي عنها، فقال له "مزرّق". لم يفهم القيادي ما معناها. فقال له أي اقتداء بالزرقاوي. إذا لم يكن هناك تعاط حكيم من قبل حركة حماس، وإذا لم يكن هناك تدخل عربي حقيقي، فستكون القاعدة قوية في غزة وفلسطين، وقد تصل إلى مرحلة يحصل فيها ما حصل في العراق، أي يكون هناك تسليح إسرائيلي أو أمريكي لمناضلين فلسطينيين لكي يقاوموا القاعدة.

المداخلات

شفيق الحوت:

أود أن أتعرّض إلى ما لم يقل، وليس إلى ما قيل، فما قيل، قد نتفق وقد نختلف حوله، ولكل منا قناعاته. الأزمة يا إخوان ليست أزمة حماس ولا أزمة فتح، الأزمة هي أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية كلها، وأي فصيل يزعم أنه ليس أمام مأزق هو إما مختل عقلياً، أو أنه إنسان يفتري على الحقيقة بوقاحة. نحن لا عرفنا كيف نحارب، ولا كيف نفاوض.

فتح محتارة، وقائد فتح أبو مازن، لا يعرف ماذا يفعل غداً، إلا إذا جاءه اتصال من تل أبيب أو من واشنطن، لينظمّ له جدول أعمال الأسبوع القادم. ليس هناك استراتيجية تفاوضية واضحة لدى الشعب الفلسطيني. صائب عريقات أصبح يظهر على الشاشة مبتسماً، وهو كبير المفاوضين، لمجرد أنه سمع من سكرتيرة أولمرت أنه هناك احتمال أن يعطي أولمرت موعداً لأبي مازن؛ للقاء بعد أسبوعين، وهذا اللقاء ميزته عن اللقاءات السابقة أنه ذو أفق سياسي!

الكفاح المسلح أيضاً موضوع يحتاج إلى بحث، أنا لا ألغي أيّ بعد من أبعاد النضال، ولكن الكفاح المسلح أسير للقيادة، وليس القائد أسيراً للكفاح المسلح. أسمع بألوية (...)، وألوية (...)، والآن ألوية فتح الإسلام، أي أن أيّ صعلوك فلسطيني أو منتحل صفة تقربه من مخيم فلسطيني صار نجماً من نجوم الشرق الأوسط. مضى 90 يوماً على أزمة نهر البارد، ولا أدري ما الذي استفاده الشعب الفلسطيني والإسلام مما جرى في الـ 90 يوماً الماضية في نهر البارد، غير أنه يوجد 50 ألف فلسطيني تجددت مأساتهم، واختفى مخيم بأكمله من الوجود.

كل تفكيري في موضوع فلسطين، كل مسؤول فلسطيني ينطق بكلمة وليس في ذهنه العرب الموجودون في الأراضي المحتلة سنة 1948، وأهلنا في الضفة والقطاع، وأهلنا في الشتات، إن لم يكونوا جميعاً في ذهنه عندما يتكلم فهو معرّض للوقوع في الخطأ. أصحبنا بأولويات مختلفة، وغداً في غزة، قد تختلف أولوياتنا بعد كل ما جرى، فيصبح إدخال كمية من المازوت إلى القطاع انتصاراً. أزمة العمل الوطني الفلسطيني لم تظهر بصعود حماس، بل كان هناك حديث عن دولة فلسطينية قبل

أن توجد حماس، وكسينجر كان يقول، هذه دولة لن نسمح بها؛ لأنها ستكون دويلة عميلة للاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت، الآن هي عميلة لإيران، ودائماً الغرب والعدو سيجدون لنا بديلاً.

الآن فيما يتعلق بأطروحات البعض، يجب أن نتكلم أين نجحت وأين فشلت حماس، أولاً ما هو المعيار؟ نجاح بماذا؟ وفشل بماذا؟ صلب المأساة يا إخوان، وكم هي إغريقية هذه المأساة، أننا كلنا مهزومون، المنتصر مهزوم، وحماس ازداد همّها الآن بعد أن انتصرت عسكرياً في قطاع غزة، وأبو مازن أصبح في مأزق أكبر، إلا إذا كان سينتهزها فرصة لمزيد من الانطلاق نحو أي تسوية من أي نوع كان. وها أنتم ترون المعادلة الآن "الولد الشاطر ماذا سنعطيه في الضفة؟ والولد الشقي ما سيحلّ به في غزة؟" الآن أصبح شغل توني بلير الشاغل الاقتصاد في الضفة الغربية، حيث "الولد الشاطر"، أما الولد الشقي في غزة "فسوف نلعن والد والده"، وأخشى أن تفكر القيادات بعقلية ميدانية، إخواننا في الضفة والقطاع نسوا الخارج، نسوا أن الثورة الفلسطينية قامت لإعادة اللاجئ الفلسطيني، الذي شُرِّد سنة 1948. نحن منسيون، أصبحنا نعدّ صفراً، ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني في الخارج، وإن لم تحلّ مشكلتنا، فلن تحل مشكلة الداخل، سنكون قد حللنا مشكلة "إسرائيل" وليس مشكلة الشعب الفلسطيني.

نقطة أخيرة، ما هي أولوياتنا الآن؟ لا أعرف، أنا رجل أعمل قليلاً في المجال الإعلامي هذه الأيام، وأنا لا أعرف ما هي أولوياتنا، قولوا لي ماذا أقول؟ ما هي أولويات الشعب الفلسطيني وقياداته؟ ضاعت البوصلة والأجندة عندي كفلسطيني، لم أعد أعرف ما هو برنامجي اليومي ولا برنامجي السياسي طويل المدى، لذلك يا إخوان نحن في سياق هذا البحث الجادّ، يجب أن نستفيد منه؛ لإعطاء جرعة لكل إخوتنا العاملين في الساحة الفلسطينية.

وأتساءل إلى متى ستظلّ الفصائل الأخرى تعيش على حساب فتح؟ ألا يأخذ هؤلاء مخصصاتهم من المنظمة، أين هي منظمة التحرير؟ إلى متى سيستمر ياسر عبد ربه، وعلي إسحق، وأبو إسماعيل، وأبو فلان يدّعون أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير؟ أتحدى الفلسطينيين الموجودين هنا أن يسموا لي خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية، من يمثل هؤلاء؟ والفصائل كلها ساكتة ومتواطئة؛ لأنه حتى المغالين من فتح، عندما يحشرون في زاوية النقاش يقولون، فتح لم توقع على اتفاق أوسلو، منظمة التحرير هي التي وقعت، وبالتالي أكون أنا في منظمة التحرير الخائن المنحرف.

يا أخي صقر أبو فخر، صحيح أن أبا مازن أخذ 60% من الأصوات، ولكن أين؟ هناك، هو يمثل السلطة، وهنا يجب أن ننتبه، وها نحن نعود للحديث عن المصطلحات، السلطة بلدية أو مجلس بلدي بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما القضية الوطنية فهي منظمة التحرير، ولكن للأسف قيادة السلطة، ومن يعمل معها، طغوا على المنظمة.

تيسير الخطيب:

بات من لوازم الحديث أن نتكلم دائماً عن مرحلة الاستحقاقات، ولكن يبدو أن الوضع الفلسطيني دائماً أمام استحقاقات، الآن نستطيع أن نقول إنه لا بدّ لنا ونحن في مجلس يضمّ باحثين ومفكرين أن ننظر إلى أنه لا بدّ بعد فشل أوسلو، أصبح من الضروري إعادة تقييم تجربة المقاومة، ما لها وما عليها، وكذلك بعد فشل ما سمي بالمزاوجة بين المقاومة والسلطة، والتي أسالت دماء كثيرة في الشارع الفلسطيني. لا بدّ أن نتلمس رغبة الشعب الفلسطيني الذي يتمنى إعادة النظر في مجموعة من الرؤى التي حكمت الساحة الفلسطينية لفترة طويلة. لعل الوقت مناسب الآن لأن تولد تجربة ورؤية فلسطينية جديدة، دون أن يتمسّك كل طرف بما تمسّك به لفترات طويلة، وبما أثبت الواقع خطأه في مرات كثيرة.

هناك اعتقاد عن حماس وتجربتها، وما زال هذا الاعتقاد موجوداً في الشارع الفلسطيني، وهو أن حماس يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الساحة الفلسطينية، على الرغم من بعض الأخطاء الاستراتيجية. وعلى الإخوة في حماس أن يستفيدوا من هذه القناعة من أجل الخروج أمام الشعب بنقد ذاتي موضوعي واضح وشفاف، سيكون في مصلحة حماس وفي مصلحة الشعب الفلسطيني. وأنا أقول بكل محبة أن التبرير لا يصنع سياسة، وأن السياسة الذكية لا تحتاج إلى مشروع ودفاع وتبرير واستدلالات، وأتمنى في المرحلة المقبلة أن نفكر معاً كفلسطينيين مع إخواننا العرب المهتمين في قضيتنا، وأن نعيد النظر في كل شيء. لا بدّ من إعادة النظر في كل شيء، ولا بدّ من التوقف على المسائل التي تصورناها صحيحة، في رؤيتنا الوطنية والسياسية، وإعادة النظر في أوسلو، وفي تجربة المقاومة، والمزاوجة بين المقاومة والسلطة.

في النهاية أتمنى من مراكز الدراسات، ومركز الزيتونة الذي يلقى الكثير من الاحترام والتقدير، أن يشرع في تخصيص ندوات ولقاءات متعددة ومستمرة من

أجل بلورة رؤية فلسطينية جديدة، لا تتقيد بالوقائع السابقة في الفكر والممارسة في الساحة الفلسطينية. ولعلنا نهتدي إلى شيء يكون من ضمن الاحتمالات، لعله يكون التفكير في حلّ السلطة، أو التفكير في كيفية المقاومة. لا بدّ من تغيير لأن هذه المرحلة التي وصلنا إليها، على الرغم من أهمية المراحل السابقة، تمتاز بأن الشعب الفلسطيني اشتبك ببعضه في قتال ودموية وتشويه للصورة، كان من المفترض أن نبذل جهداً كبيراً حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليها.

العميد (م) وليد سكرية:

سأترك الانتقادات التي وجهت إلى حماس بأن المقاومة والسلطة لا يلتقيان، والأفضل لها لو أنها بقيت مقاومَة ولم تستلم السلطة، كما سأترك الانتقادات حول أدائها في السلطة ونظامها، وكلام آخر أرى أنها أقدر في أن تردّ عليه، لكن الانقسام في الشرق الأوسط ليس في الساحة الفلسطينية وحدها، الانقسام في كل موضع، أرادت أمريكا أن تجعل منه منطلقاً لدفع مشروعها في السيطرة على الشرق الأوسط. الانقسام موجود في العراق ولبنان وعلى الساحة الفلسطينية، وموجود على الساحة القومية للأمة العربية جميعاً.

أما فيما يتعلق بما ما ذكر حول الانقسام الذي حصل نتيجة صعود حماس إلى السلطة، أريد أن أضيف إلى ما تفضل به الأستاذ أسامة حمدان حول ظروف مجيء حماس إلى السلطة، أن أمريكا تبنت السلام المنفرد بالشروط الإسرائيلية كلها. ونتذكر جيداً أنه في عهد نتنياهو كانت المفاوضات مع عرفات على 30% فقط من أرض الضفة الغربية، وكان الموقف الأمريكي إلى جانب "إسرائيل". وبفعل قوى الممانعة الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية، وبفعل تحرير جنوب لبنان، وبفعل الانتفاضة التي قامت، انعقد مؤتمر القمة العربية في بيروت، وأجمع العرب على المبادرة العربية، أي الانسحاب حتى خطّ الرابع من حزيران/ يونيو، فكان اجتياح الضفة الغربية، ومجزرة جنين، وكان احتلال العراق. أمريكا احتلت العراق لتفرض على العرب التنازل عن المبادرة العربية والقبول بالتسوية التي ترضى بها "إسرائيل"؛ لأن أمريكا لا تستطيع أن تفرض تسوية بالشروط العربية على الكيان الصهيوني. فكانت نتيجة التسوية أن أمريكا وجدت نفسها بعد حين أنها وقعت في مستنقع في العراق، ولم تجد مدخلاً لدفع مشروعها في المنطقة سوى تسوية المسار الفلسطيني. وجاء وفد من الكونجرس وأبلغ ذلك لشارون وناقش الموضوع. ومن أجل دفع المشروع

قدماً، كان لا بدّ من إضعاف الساحة الفلسطينية لتقبل بالشروط التي ترضى بها "إسرائيل"، والتي تمثلت أخيراً برسائل الضمانات التي أرسلها بوش إلى شارون، والتي حدد فيها أن لا عودة للاجئين، ولا عودة لخطّ الرابع من حزيران/ يونيو، وأن الكتل الاستيطانية أمر واقع، وتحدث عن ترتيبات أمنية على نهر الأردن يبقى الجيش الإسرائيلي بموجبها منتشراً على ضفته، وعلى وضمانات أمنية أمريكية. هذا هو إطار الحل الذي ارتضى بوش بعد تعثره في العراق أن يمون به على الإسرائيليين، ولكن بشرط أن يقبل الفلسطينيون، ولكي يقبل الفلسطينيون، كان من المفترض إسقاط الانتفاضة وضربها، فكان القرار 1559 لإخراج السوريين من لبنان، ونزع السلاح من الساحة الفلسطينية بشكل كليّ. وأعلن الأردن أنه على استعداد لإرسال لواء بدر إلى الضفة الغربية لدعم السلطة بفرض النظام، وهذا يعني أنه لن يكون لقتال "إسرائيل" وتحرير القدس، بل لضرب من سيقول لا للتسوية السلمية. في هذه الظروف جاءت حماس إلى السلطة بعد ما حصل كل ذلك، وبعد اغتيال عرفات، والمجيء بأبي مازن إلى السلطة لينفذ المشروع. عندما أتت حماس إلى السلطة، ولا أعرف إذا كانت قد صعدت إلى السلطة نتيجة تخطيطها ودراستها أو أن الصدف أتت بها، ولكن بكل الأحوال، لولا صعودها إلى السلطة، كان محمود عباس سيدخل في التسوية، وبالشروط التي رسمها جورج بوش في رسائل الضمانات مع أريل شارون. كان الجيش الأردني سيدخل الضفة، وكان على حماس وقوى الانتفاضة حتى تقول لا للتسوية أن تدخل في معركة عسكرية مع قوات السلطة والجيش الأردني في الضفة الغربية. مجيء حماس إلى السلطة أجهض ذلك؛ فكانت رمية صائبة، سواء كان مخططاً لها أم جاءت بالصدفة، كانت نتائجها جيدة لأنها أجهضت مشروع الدخول في التسوية بهذه الشروط الإسرائيلية، وأجهض مشروع دخول القوات الأمنية إلى الضفة الغربية لضرب الانتفاضة.

في ظلّ هذا الانقسام، ليس على الساحة الفلسطينية فحسب، بل حتى في لبنان، حيث الانقسام بين حكم أتت به الإدارة الأمريكية لتنفيذ المشروع الأمريكي، وبين قوى ممانعة واقفة في وجه المشروع الأمريكي، لا يوجد له حلّ ولا يوجد له تسوية، كذلك في فلسطين أستبعد أن يكون هناك تسوية بين حكم أتت به الإدارة الأمريكية لدفع المشروع الأمريكي للسلام بالشروط الإسرائيلية، وبين انتفاضة ترفض ذلك. وبالتالي، المأزق ليس فلسطينياً فقط، بل مأزق الأمة العربية في كل مكان. ما هي خياراتنا للسلام؟ أقول بأن التوازن بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني لا يعيد للشعب

الفلسطيني من أرض فلسطين شيئاً، التوازن الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقّه في فلسطين، هو تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وتوازن الرعب بالسلاح النووي مع هذا الكيان، وإفشال المخطط الأمريكي في الشرق الأوسط، وإجباره على تقديم التنازلات لقوى الممانعة، وأن لا يرى الشرق الأوسط بالعين الإسرائيلية، بل أن يراه بعين أخرى، بحيث يراعي حقوق شعوب المنطقة. والتعاون يجب أن يكون مع قوى الممانعة في وجه هذا المشروع، وقد تتغير الأوضاع في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة، مع تغير الوضع الأمريكي، أو بعد حرب إقليمية ثانية، قد لا تكون بعيدة.

جواد الحمد:

أولاً: النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاماً مختلطاً إطلاقاً كما ذُكر. النصوص واضحة، فهو نظام برلماني ديموقراطي وليس نظاماً رئاسياً، وهو صيَغة من صيغ النظام السياسي التركي، على سبيل المثال، هناك فصل دستوري بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات الحكومة، وصلاحيات الرئيس هي المحدودة وذلك وفق نصّ القانون الأساسي، في حين أن صلاحيات الحكومة هي المفتوحة بنصّ القانون الأساسي.

ثانياً: التحليل لإدارة علاقات حماس الداخلية الفلسطينية من منطلق أيديولوجي، مع عدم فهم أيديولوجية حماس الدينية والإسلامية، ودون تحليل الوقائع على الأرض، أعتقد أنه سيسبب عمى في التحليل السياسي. وأنا أنصح أن لا نلجأ لهذا. الأخ ماجد عزام مارس دور خلط الأوراق والمعلومات، حيث خلط بين التحليل والإشاعات المبالغ فيها، فرسم مشهداً سريالياً مرعباً للمستقبل لا أؤيده إطلاقاً.

حول ورقة الأستاذ أسامة حمدان، أقول إن حماس لم تستطع كسب فصائل منظمة التحرير لجانبها في مواجهة فتح، ولا أعادت بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تستثمر في اختراقات أحدثتها في الدول العربية وفي الموقف العربي وفي الموقف الدولي تجاهها.

صلاح صلاح:

سأحاول الإيجاز بنقاط محددة، أولاً: أعتقد أن جوهر أزمتنا الأساسي في هذه المرحلة هو فقدان المرجعية الفلسطينية، ليس عندنا قيادة فلسطينية، فمنظمة التحرير، التي كانت مرجعية في السابق، لم تعد موجودة، والآن السلطة لم تعد مرجعية، بل

أصبح لدينا سلطتين، وهناك قيادات في الداخل وقيادات في الخارج. وبالتالي، قبل الخروج من هذه الأزمة لن نستطيع أن نعالج أي مشكلة. أنا أعتقد أنه يجب السعي لإيجاد إطار وطني موحد، يجمع كل مواقع الشعب الفلسطيني.

ثانياً: أنا أشارك الأستاذ سامي خاطر، والأستاذ أسامة حمدان، بأن المرحلة هي مرحلة تحرر وطني، نعم، لكن يا إخوان، عندما تقولون إن هذه مرحلة تحرر وطني، يجب أن تلتزموا بمتطلبات مرحلة التحرر الوطني. مرحلة التحرر الوطني أولويتها المقاومة، ثم إنشاء جبهة وطنية تجمع كل القوى الفاعلة في إطار المقاومة، بالاهتمام بجماهيرها وتوعيتهم وتأطيرهم واستقطابهم؛ لدعم هذه المرحلة، وإيجاد تحالفات تقوم على أساس دعم هذه المقاومة في مرحلة القرار الوطني. كل ما يجري الآن خارج هذا الإطار تماماً.

ثالثاً: نعم، إن فتح قد بَنَت مؤسسات، وأنتم أيضاً في غزة تبنون مؤسسات لحماس، وبالتالي أنتم متساوون مع فتح في الخطأ نفسه الذي ارتكبته. أخيراً سألني أحد الإخوة في الاستراحة هل تعتقد أن حماس تستفيد من كل هذه الجلسات التي عقدت وما عقد قبلها، وما قيل فيها وطرح؟ أقول إذا لم تستفد حماس سأشعر بمرارة شديدة جداً؛ لأنها ستسهم في إنهاء مرحلة طويلة جداً من العمل الوطني الفلسطيني، لتبدأ مرحلة جديدة لا أعرف كيف ستكون معالمها.

وليد محمد علي:

في موضوع العقد الاجتماعي أتفق مع الأستاذ صقر أبو فخر أن العقد الاجتماعي هو الأساس، لكن ما هو العقد الاجتماعي في الساحة الفلسطينية؟ العقد الاجتماعي في الساحة الفلسطينية أن هناك فلسطين محتلة ويجب أن نحررها. من الذي خرج على هذا العقد الاجتماعي؟ هذا هو السؤال، الانقلاب على العقد الاجتماعي كان عندما أسقط برنامج التحرير، ودخلنا في وهم التسوية التي لم تجلب شيئاً سوى دولة شارون المؤقتة.

محمد أبو يحيى:

أريد أن أعلق أيضاً على موضوع العقد الاجتماعي، وأتساءل، لماذا نضحك على أنفسنا في الكثير من الأحيان ونتبنى قضايا غير واقعية؟ في المجتمع الفلسطيني لا يوجد لدينا حتى الآن حركة واضحة المعالم يمكن أن تسمى حركة دينية، فحركة

حماس، كما تقول أدبياتها هي حركة تحرر وطني ذات مرجعية دينية، ويحقّ لأي تنظيم سياسي أن يكون له مرجعيات دينية. والعالم الغربي الذي يتغنى بالديموقراطية بعض أحزابه السياسية دينية، وهناك حالياً قسّ يشغل منصب رئيس حكومة في أحد الدول الغربية. أنا أستغرب، لماذا لا نتحدث عن تغير العقد الاجتماعي عندما تتولى العلمانية السلطة. وأريد أن أقول إن هناك أنظمة سياسية غيّرت في الاقتصاد والاجتماع والدين والسياسة ضمن الديموقراطية، فلماذا ننكر ذلك على أنفسنا، في حين يفعل غيرنا ذلك دون حرج.

تعقيبات مقدمي الأوراق

أسامة حمدان:

أنا عندي بعض الملاحظات السريعة، أبدأ من سؤال مهم، لماذا عندما لا تتحرك حماس سياسياً يقال يا حماس يجب أن تشتغلي في السياسة؟ وإذا تحركت حماس سياسياً يجري مهاجمتها على أساس أنها حركة أيديولوجية؟ ولماذا إذا طورت الحركة برنامجها يجري شتمها بأنها تغيرت، وإذا تمسكت بهذا البرنامج يقال إنها خشبية اللغة والسلوك؟ عندما يكون هناك محتكر للسلطة نشتمه، وعندما يتدخل من يرفض الاحتكار ويتكلم عن الشراكة يُشْتَم؛ لأن الشراكة تسبب أزمة!! نحن نتحدث عن أن انتخاب أبي مازن كان صحيحاً، لكن لماذا يُخِّول الانتخاب أبا مازن أن يفعل كل شيء، بينما من غير المسموح لحماس وحكومة حماس أن تفعل شيئاً إذا ما انتخبت؟ وإذا كان أبو مازن رئيساً منتخباً للسلطة، فما الذي ركّبه على منظمة التحرير؟ أعتقد أننا في مشكلة حقيقية، حتى الآن لا نريد أن نتقبل أن هناك تغيراً حقيقياً يجري في الواقع السياسي الفلسطيني، وأن هذا التغيير يجب أن ينضج ويكتمل في أفضل ظرف طبيعي، وهذا التغيير لا يعني شطب أحد، ولا حذف أحد، وإنما يعني استكمال المشروع الوطني الفلسطيني. أنا أنزعج كثيراً عندما يشكو أحد في فتح بأن حركة حماس اليوم تحمل ما حمله قبل أربعين سنة، لماذا؟.

في موضوع بعض المصطلحات التي تستخدم كالدولة الإسلامية، نحن أيضاً يمكننا أن نردّ فنقول: دولة دايتون. أرجو أن لا تُقذف حماس بعبارات لم تقلها وقضايا لم تفعلها، ومسائل لم تتكلم عنها، في محاولة لخلط الأوراق وفي محاولة لإرباك الموقف. نحن هنا نقيّم، وهنا أَصلُ للكلام الذي قاله الأستاذ صلاح صلاح، وأقول له بصراحة، نعم نحن نستفيد، ولَولا رغبتنا بالاستفادة لما جئنا إلى هنا. وفيما مضى من ندوات استفدنا وأرجو أن نستفيد هنا أيضاً.

المسألة الثانية، أريد أن أروي لكم مشهداً: آلاف الناس يهتفون: "يا أبو مازن ويا دحلان، يا عملاء الأمريكان" هذا الهتاف لم تطلقه حركة حماس، ولم يطلقه شخص متحمس لحماس، هذا الهتاف أطلقته حركة فتح، وآلاف المتظاهرين في الشتات الفلسطيني، وفي مخيمات لبنان على وجه التحديد. هذا كان عندما تولى أبو مازن

رئاسة الحكومة، وعندما حاول دحلان الانقلاب على أبي عمار. السؤال، لماذا قيل إنهم عملاء في تلك المرحلة، واليوم يبكي البعض عندما نجحت حماس في إزاحة بعضهم عن صدر الشعب الفلسطيني؟

في موضوع الاقتتال الفلسطيني، هل فعلاً كان هناك اقتتال فلسطيني في غزة، ماذا عن زكريا الآغا، وذياب اللوح، وأحمد حلس، وهشام عبد الرازق، كلهم كانوا في غزة، والباقون في غزة لم يتعرض لهم أحد، ولم تطلق عليهم النار، ولا توجد مؤسسة لفتح جرى التعرض لها، مقابل أكثر من 180 مؤسسة لحماس أُحرقت في الضفة الغربية. ولا يوجد شخص من فتح جرت محاسبته لأنه من فتح، لماذا لا يرى الناس هذا الجزء الآخر من المشهد بطريقة حقيقية؟

العقد الاجتماعي، ما هو العقد الاجتماعي الفلسطيني؟ تحرير الأرض الفلسطينية، ومن الذي خرج عليه؟ من خرج عليه هو من خرج ببرنامج التسوية مع "إسرائيل". اليوم نحن نستعيد العقد الاجتماعي الفلسطيني، والبعض لا يريد ذلك، كان لا بدّ من شيء يحدث على الأرض.

المسألة ما قبل الأخيرة، لماذا شاركنا سنة 2006 وقاطعنا سنة 1996؟ المسألة أنه لا يريد أحد أن يقتنع أن الأمر لا علاقة له بالأيديولوجيا، نحن لم نحرّم المشاركة سنة 1996، ولم نحلّل المشاركة سنة 2006، ولا أصدرنا فتوى بالتحليل والتحريم، لا هنا ولا هناك. المسألة كانت قراراً سياسياً ناتجاً عن قراءة للواقع السياسي، وتقدير موقف سياسي معيّن، وبنينا على هذا الأساس موقفاً محدداً وواضحاً اقتضى أن نقاطع سنة 1996، وأن نشارك سنة 2006. وأنا أقول بصراحة، نحن حتى اللحظة ما زلنا مقتنعين أن قرار المقاطعة سنة 1996، خدم القضية الوطنية الفلسطينية، ولم يخدم حماس لأننا دخلنا السجون، وعُذّبنا واغتيل عدد من قياداتنا ورجالنا، وربما لو كنا في المجلس التشريعي لكان وضعنا أقل سوءاً. وفي سنة 2006، كان قرارنا يهدف أيضاً إلى خدمة المشروع الوطني الفلسطيني، وإلى الآن نعتقد ذلك. أما أن هناك أخطاء وقعت، أقول بصراحة، في الممارسة لا يوجد أحد لا يخطئ، ونحن لم ندّعِ يوماً أننا معصومون أو لا نخطئ، نحن مستعدون لسماع النصيحة والنقد، ومحاولة تصويب المسار؛ لأنه في النهاية أي شيء يصوب المسار الوطني الفلسطيني يخدمنا جميعاً.

أخيراً في موضوع الأزمة، أتفق مع الأستاذ شفيق الحوت، أن الأزمة هي أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أعتقد أنها أولاً أزمة تحديد الهدف، هل نريد إنشاء دولة، أم نريد أن نحرر، هل سيعود اللاجئون في ظلّ وجود "إسرائيل"

أم بعد التحرير، هناك ضياع للهدف، وهناك أزمة اختراق فلسطيني، حيث هناك من الفلسطينيين من يحمل شيئاً يتناقض مع المشروع الوطني الفلسطيني العام. وهناك أزمة قيادة لهذا المشروع، هذه المسائل يجب فعلاً أن نتحدث فيها، إذا أردنا أن نحلّ المسألة، لأن القضايا الأخرى من نتاج هذه الأزمة، وهي ناتج طبيعي، إذا لم يجرِ حلّها بشكل جذري فإنها ستتضاعف، وأعتقد أن الخروج منها يتمّ فعلاً بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني مرة أخرى، سواء بإصلاح المنظمة، وإذا تمترس وراءها أحد، أعتقد أنه يجب أن يكون لدينا الجرأة لنبحث كيف نبني نظاماً سياسياً، كما بنيت منظمة التحرير متجاوزة نظاماً سبقها قبل ذلك.

المحور الثالث

آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

مقدمة مدير الجلسة

نافذ أبو حسنة[33]

اسمحوا لي بكلمة قصيرة، قبل أن أبدأ بتقديم الزملاء المداخلين، ربما لأن العنوان الذي سنتحدث فيه الآن يبدو لافتاً، وهو الحديث عن آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني، ما يلفت المرء أن تحويل الارتجال إلى برنامج لطالما سيطر على مجرى النضال الوطني الفلسطيني. ولعلي لا أضيف كثيراً على ما قاله الأستاذ شفيق الحوت حول الافتقار إلى الخطة والبرنامج، ولكني ربما أستطيع الزعم أن السمة الأبرز للعمل الوطني الفلسطيني كانت غياب الخطة الواضحة، سواء إذا اتصل الأمر بالعمل السياسي أم حتى في العمل العسكري، وربما تبرز هذه السمة بشكل أوضح، حيث إنه لم تكن هناك أجندة توضحها ولا خطط واضحة، ومن يتذكر ما كان يسمى بغرف العمليات المركزية، يتذكر مجموعة من الموظفين الكسالى الذين لم يكن أمامهم تلك الخرائط المفرودة؛ لتحريك الوحدات المقاتلة من مكان إلى مكان، هذا الافتقار للخطط الأمثلة عليه أكثر من أن تعدّ أو تحصى. آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني آمل أن تتوفر له نوايا صادقة؛ من أجل تبين ملامح خطة أو برنامج تفتح تلك الآفاق، التي تبدو وللأسف موصدة على نحو مفجع، ولعل مقياس الوطنية الحقة، يكمن في التوجه نحو الحوار بنيّة صادقة.

[33] باحث وإعلامي فلسطيني.

الورقة الأولى:

آفاق الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني

جواد الحمد[34]

بسم اللّه الرحمن الرحيم، بداية أشكر مركز الزيتونة للدراسات على هذه الندوة وعلى دعوتي للمشاركة فيها، كما أشكر الدكتور محسن، وأشكر مدير الجلسة على التقييم. الموضوع الذي بين يدي أيها الإخوة كما قال وتفضل الأستاذ نافذ، يتعلق بالآفاق المتاحة للخروج من المأزق الفلسطيني، وهل ثمة اقتراحات أو اتجاهات أو فلسفات أو سياسات يمكن تبنيها من قبل أي من فصائل العمل الوطني، أو منها مجتمعة من أجل الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني القائم الآن، لا يمكن الولوج في هذا الموضوع إلا بأن نربط الماضي بالحاضر، الماضي القريب أقصد، حتى نتمكن من أن نستشرف بعض من ملامح المرحلة القادمة، وكيف يمكن التعامل معها.

منذ توقيع اتفاق أوسلو والقضية الفلسطينية تدخل في مآزق متلاحقة، ودخلت معها الوحدة الوطنية في مراحل الخطر الكبير، وشكّلت تبعات أوسلو والتزاماته سبباً دائماً للشقاق في الساحة الفلسطينية، وذلك منذ سنة 1994، وبعد اغتيال الرئيس ياسر عرفات في سنة 2004، تفاقمت أزمة الساحة الفلسطينية في ظلّ الضعف، الذي أصاب قيادة حركة فتح من جهة وقيادة منظمة التحرير من جهة أخرى، وكان لمشاركة حماس في الانتخابات البلدية والنتائج التي حققتها دوراً مهماً في تفاقم خلافات المحيط الفلسطيني السياسي مع مواقف الحركة واتجاهاتها، خصوصاً حركة فتح التي عانت من خسائر فادحة في هذه الانتخابات في معاقلها الأساسية، أمام حركة حماس التي نالت أكثر من 42% من أصوات الناخبين، في الضفة والقطاع، في البلديات التي تمّ إجراء الانتخابات فيها حتى نهاية سنة 2005.

---

[34] مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

وعلى الرغم من التوصل إلى إطار سياسي ناظم للعلاقات الفلسطينية في آذار/ مارس 2005 في القاهرة، إلا أن تردد قيادة حركة فتح في تقديم التنازلات إزاء إعادة بناء منظمة التحرير لصالح حركة حماس والجهاد الإسلامي، أفقد الاتفاق معناه الواقعي، حيث إن إعادة البناء سوف تُفْقد فتح الميزة النسبية القاضية بالهيمنة والتفرد في قيادة الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وبسبب الإشكال الذي سببته نتائج الانتخابات البلدية، انتاب الجو الفتحاوي، وبعض الأطراف المتحالفة معها، هلع كبير من تواصل تقدم حركة حماس على الصعيد السياسي على حساب حركة فتح، في خطوة ربما تكون مفصلية في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، وبالفعل ومع قرار حماس في المشاركة في الانتخابات التشريعية تزايد الخطر الأكبر، وكانت نتائج الانتخابات أكثر مفاجأة من كل التوقعات الإحصائية والسياسية والاستطلاعية، مما أدخل الساحة الفلسطينية في أزمة ومأزق جديد؛ بسبب رفض حركة فتح التسليم الواقعي بنتائج الانتخابات، وذلك على الرغم من تسليمها الرسمي بذلك، عبر تكليف الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، ومن ثم نيل الثقة لحكومة بقيادة حماس والشروع بالعمل.

استمرت الجهود والتفاعلات المتعددة المنابع والأهداف والاتجاهات، والمتقاطعة مع أطراف ومصالح خارجية؛ في محاولة لإفشال حماس، وعزلها عن الحكم من قبَل حركة فتح بشكل أو بآخر، وهو ما زاد من عمق المأزق، ووسّع دائرة الأزمة الفلسطينية إلى حدّ استخدام السلاح، والتمرد العسكري، والعصيان المدني المدمر للحياة الفلسطينية، بل وحسب المعلومات، تمّ التواطؤ مع مخططات أمريكية وإسرائيلية للإطاحة بحكومة حماس على مراحل متعددة من قبَل البعض، ولما انفجرت الأوضاع في وجه حركة حماس في أيار/ مايو 2007، في قطاع غزة، واتخذت حماس قراراها بحسم المواجهة الأمنية مع تيار محدد، تمّ تشخيصه بدقة على ما يبدو، حسب النتائج التي وقعت بدقة متناهية، إذ قادت إلى تصفية التيار وتحجيمه في قطاع غزة وإسقاطه كخيار فتحاوي أساسي في الضفة الغربية أيضاً، وهو ما تسبب بتفاعلات كبيرة ما تزال نتائجها تتواصل في صفوف حركة فتح، الأمر الذي يقود حركة فتح إلى واقع جديد ربما يفضي إلى تراجع مكانتها الفلسطينية من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثالثة، خصوصاً وأن بعض القوى قد تكون مؤهلة أو تعدّ نفسها لتأخذ الموقع الثاني.

وعلى الرغم من أن الصدمة الكبرى المتمثلة في نجاح حماس في استئصال تيار

الفلتان الأمني داخل الأجهزة الأمنية بأقل الخسائر المتوقعة، إلا أن السلوك السياسي لحركة فتح بمجموعها ولقيادتها الأولى – وبالذات الرئيس محمود عباس – كان أكثر مفاجأة عندما نحى منحى المقاطعة والحرب والحصار والعقاب الجماعي لكل من يؤيد خطوة حماس أو يعيش في قطاع غزة، ناهيك عن تخلي الرئيس عن مسؤولياته إزاء السلطة في القطاع؛ بحجة أن حماس خطفته، ورفضه إدارة الشؤون العامة في غزة من مقرّه فيها، حتى إن الكثير من حلفاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس استهجنوا التطرف الذي بدى فيه موقفه، وخصوصاً استخدام مؤسسات منظمة التحرير المتبقية، وبما هي عليه، للاستقواء على السلطة في قطاع غزة، وعلى المجلس التشريعي وبشكل خارج عن القانون.

بذلك تراكمت المآزق الفلسطينية؛ لتشكّل حالة من الأزمة المتفاقمة متعددة الأبعاد والأجنحة، وهو ما أعطى الفرصة لدخول الأمريكيين والإسرائيليين بقوة على الخطّ في محاولة لعزل محمود عباس عن قوته الطبيعية، بقيادة السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح في الضفة والقطاع، والسعي للضغط عليه لتقديم المزيد من التنازلات، في ذلك الوقت الذي يُعمّق فيه الشرخ الفلسطيني ويزيد من أزماته الداخلية لإضعاف الكل الفلسطيني أمام الاحتلال الإسرائيلي، ضعيف الحكومة ومهزوم الجيش، وهو ما وفّر الأجواء لممارسات بقايا تيار الفلتان الأمني في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، مع بعض العصابات المسلحة؛ لتقوم بجرائم كثيرة ومتواصلة ومتصاعدة ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك اقتحام الجامعات والمساجد والمؤسسات المدنية والاستيلاء على البلديات، وليعيش الشعب الفلسطيني في رعب وخوف وفقدان تامٍّ للأمن، حيث لم تفلح جهود رشّ الأموال المحدودة على قطاعات متعددة، ووعود الازدهار التي حملها سلام فياض لتشكّل شبكة أمان لا يحميها الأمن، ولا تشكل الحرية أداة أساسية فيها.

إن التشخيص الموضوعي للأحداث، بل وصفها كما هي، يثير حفيظة الأطراف على المحللين وربما يتهمهم بالانحياز، وهو ما نضطر كباحثين إلى تجاوزه، حيث إن الاعتداء على القانون، وسلب الصلاحيات، وسحب المؤسسات التنفيذية، وقيادة التمرد العسكري، والعصيان المدني وقصف مقرات السلطة المركزية في الضفة وغزة وحرقها، وإشهار السلاح في وجه الوزراء والنواب وخطفهم وإطلاق النار على بيوتهم وأهلهم، وكذلك استخدام القوة المسلحة لحسم الخلافات الداخلية، هي أمور لا يمكن تجاوزها عند تناول المأزق الفلسطيني والأزمة الفلسطينية، ولكن المهم في هذه المرحلة

هو القدرة على تقديم رؤية واقعية وعملية، يمكن لها أن تفرج عن جزء من الأزمة، أو تفتح الباب أمام حراك وطني لبلورة واقع فلسطيني جديد يعتبر من التجربة الصعبة، ويخرج الشعب من الأزمة بأقل الخسائر، ودون الرجوع إلى الوراء عن اتفاقات تمّ التوصل إليها بصعوبة بالغة.

ولذلك ترى الورقة بعض ملامح للخروج من المأزق الفلسطيني القائم اليوم، وهي تنطلق من نظرية تفاؤلية، تعتقد بأن الخروج من المأزق أمر حتمي لا مفرّ منه، ولكن الزمن جزء من العلاج كما يقولون، وأهم هذه الملامح:

1. الشروع بالحوار بين فتح وحماس للتوافق على الخروج من المأزق الحالي وفق رؤية وطنية مشتركة، ويمكن أن يتمّ ذلك برعاية سعودية بالتعاون مع مصر وسورية.
2. اعتماد مرجعيات أساسية في الحوار للتعامل مع الحالة القائمة، ومعالجة المأزق الحالي بناء على الآليات والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بعد معاناة طويلة وأهمها: القانون الأساسي للسلطة، ووثيقة الوفاق الوطني في 2006، واتفاق القاهرة في 2005، واتفاق مكة في 2007.
3. وقف أعمال الانتقام، والتخريب، والفلتان الأمني، وانتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وأي مثيل لها في قطاع غزة.
4. تحييد الخدمات الإنسانية والأمن والمؤسسات المدنية من أي خلافات تؤثّر على مصالح المواطن الفلسطيني.
5. إلغاء حالة الطوارئ، واستئناف الحياة المدنية والسياسية المعتادة، والابتعاد عن المسّ بالمؤسسة التشريعية تحت أي ذريعة.
6. العمل على تفعيل دور المجلس التشريعي، بطريقة مبتكرة تراعي الحالة الفلسطينية وتتناسب مع واقع الاعتقال والاحتلال، كما تتناسب مع توزع الجغرافيا والحواجز... إلخ؛ ليأخذ المجلس دوره الطبيعي وليمارس صلاحياته كاملة؛ والسعي في الوقت نفسه للإفراج عن النواب والوزراء السابقين المعتقلين لدى سلطات الاحتلال بأسرع وقت ممكن.
7. السعي لتشكيل حكومة توافقية جديدة، خلافاً للحكومتين القائمتين وفق اتفاق مكة، وعلى أساس وثيقة الوفاق الوطني.
8. استكمال تطبيق اتفاق مكة، وتفاصيله المتعلقة بالبنود التي لم تستكمل بعد تشكيل الحكومة.

9. إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق ما يلي:

- بناء جهاز "الشرطة والأمن العام" وتقويته، وضمّ مختلف الأقسام التي تلزم الأمن الوطني والاستخباري الفلسطيني، فيما يخصّ ضبط الأمن والنظام الداخلي وخدمة المواطنين، بوصفه جهازاً للأمن الداخلي، وتدمج فيه القوة التنفيذية تماماً مع إلغاء مسماها الحالي.
- إنشاء "قوات الدفاع الوطني" المختصة بمواجهة عدوان الاحتلال على الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتتشكل نواتها أساساً من فصائل المقاومة، ويفتح فيها باب التجنيد التطوعي الدوري لبقية أبناء الشعب الفلسطيني، خصوصاً لأبناء الشهداء.
- إلغاء كافة الأجهزة الأمنية الأخرى وفي أي مستوى.
- تتبع الأجهزة الأمنية لوزير الداخلية، والأمن الوطني مباشرة.
- تعديل القوانين النافذة المتعلقة بذلك، وفق هذه الرؤية.

إن مسؤولية السعي لتحقيق جزء من هذه الرؤية أو بديل أفضل منها، إنما يقع أساساً على النخب الفلسطينية؛ السياسية والأكاديمية والإعلامية، وخصوصاً الفصائلية منها، وإن ما تبدّى من تحيزات غير واقعية ومضرّة من قبَل البعض لطرف ضدّ طرف آخر، لا يخدم اتجاهات الحوار والمصالحة الوطنية البنّاءة، بل يعمِّق الأزمة ويزيد من دائرة المأزق، ويجعل الجميع طرفاً في المأزق والأزمة، والورقة بذلك لا تدعو إلى الحياد المطلق أو الكلي أو السلبي من قبل هذه الفصائل والشخصيات، بل تدعو إلى الحياد الإيجابي الذي يتعامل مع الحقائق، ويسعى إلى الصالح العام، ولا يقف عند الجزئيات والأخطاء الصغيرة التي تعدّ من التداعيات البديهية في مثل الحالة التي وصلت إليها العلاقات الفلسطينية الداخلية اليوم، ولذلك فإن الخطوة الأولى نحو نجاح مثل هذه التوجهات، هي إعادة التموضع الفصائلي والشخصي في الساحة الفلسطينية بتعريف وطني واسع، وبعيداً عن الإغراءات أو التهديدات من قبَل أي طرف، ومن ثم السعي لإيجاد حاضنة عربية من النوع الشعبي نفسه وعلى الأسس نفسها لجمع الفرقاء، والشروع بحوار مسؤول بينهم، وهو أمر لا يتعارض مع جهود الدول العربية؛ القائمة على توفير الغطاء العربي لأي اتفاق يتمّ التوصل إليه في مواجهة "إسرائيل" وبعض أطراف المجتمع الدولي، وتوفير مستلزمات نجاح هذه الاتفاقات، ولعل بعض المواقف العربية تقدّمت على مواقف أطراف فلسطينية في هذا

السياق، خصوصاً موقف البرلمان العربي، ومواقف عدد من الحكومات العربية ذات الصلة، كما يشار إلى أن بناء مشروع وطني متكامل، هو مسؤولية الحوار المتواصل، وليس مجرد ورقة يطرحها البعض لتُقْبل أو تُرفض. وتشير هذه الورقة بالتحذير من الخطر الذي تحمله فكرة إعادة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه، حيث يعني ذلك العودة إلى حالة الفوضى والفلتان الأمني، وفقدان الأمن للمواطنين، ولكن المطلوب هو إعادة توحيد السلطة برئيسها ومجلسها التشريعي وحكومتها، وفي الوقت نفسه، القبول المبدئي بإعادة الهيكلة والبناء للأجهزة الأمنية التي كانت مصدر الخلاف الكبير، وإعادة تنظيم الصلاحيات بين السلطات وتفسيرها، التي كانت مصدراً للأزمة السياسية أيضاً، ومن هنا فإن اللجوء إلى تحكيم العقل والمصلحة الوطنية، هو الأساس في وضع جدول أعمال الحوار المفترض؛ لتتوفر له أسباب النجاح على مستوييه؛ الشعبي والرسمي، ووفق الملامح التي أوردتها هذه الورقة آنفاً.

الورقة الثانية:

لنعمل لتحويل المأزق الراهن ليصبح فرصة

وليد محمد علي[35]

ما أسعى لطرحه في هذه الورقة، خطوط عامة لا تنطلق من وهم سهولة تجاوز الأزمة الراهنة، ولا سهولة الاتفاق على مشروع وطني جامع لطاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته؛ لاستكمال معركة التحرر الوطني، بل تنطلق من خشية كبيرة على منجزات صمود شعبنا، ومقاومته التي امتدت لأكثر من قرن من الزمان، وعلى رأسها الحفاظ على هويته من التبديد. وتنطلق أيضاً من قلق عميق على مستقبل القضية الفلسطينية، جراء ما حدث في قطاع غزة، وما تلاه في الضفة الغربية أواسط حزيران/ يونيو 2007، وما ترتب عليه وما أسّس له. فما جرى كان بسبب تعارضات عميقة في البرامج السياسية والأجندات العملية في الساحة الفلسطينية، مع غياب القواسم المشتركة والاحتكام إليها.

كما تنطلق الورقة من وجود إمكانية واقعية؛ لتحويل المأزق الراهن إلى فرصة تاريخية تعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها عند أبناء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم. فلا خيار أمامنا إلا خيار استمرار العمل المتراكم؛ لتجاوز المطبّات، وتصويب المسار، والتقدم معاً في معركة الحرية والتحرير.

من نافل القول إن القضية الفلسطينية تمرّ في مخاض عسير. ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من طرفي الصراع لكسب نتيجته. فالحلف الصهيو – أمريكي يريد الاستفادة من التطورات لفرض تصفية/ تسوية ظالمة للقضية الفلسطينية، تعوّضه عن فشل مشاريعه في أجزاء أخرى من العالم، خصوصاً في العالم العربي والإسلامي، ولكن المشروع العنصري الصهيوني كمشروع اقتلاعي إحلالي لا يمكن أن يعطي للشعب الفلسطيني "تسوية" تشكل الحدّ الأدنى المقبول من أبناء فلسطين، أو حتى

[35] مدير عام مركز باحث للدراسات.

من جزء معتبر منه، الأمر الذي يضع أصحاب المشروع والمتساوقين معه في مأزق يتعمق باستمرار.

في الطرف الآخر، فإن أهل خيار المقاومة؛ فلسطينيين وعرب ومسلمين وسواهم من أحرار العالم، لم يتمكنوا من التغلب على تعارضاتهم وخلافاتهم، والاتفاق على قواسم مشتركة تمكّنهم من توحيد إمكاناتهم وطاقاتهم في مواجهة العدو المشترك.

إن الأفكار الواردة في السطور التالية، تهدف للإسهام في الخروج من المأزق الراهن، وتحويله إلى فرصة لصياغة برنامج وطني موحّد، وفق آلية مفتوحة على أفق استراتيجي، يلبي طموحات الشعب الفلسطيني والدول العربية والإسلامية وأحرار العالم وأهدافهم.

أفكار للنقاش والتطوير:

أولاً: قضايا إجرائية:

الابتعاد عن المهاترات الإعلامية، ووقف الحملات الإعلامية الداخلية... مع التركيز على التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني، وعلى القضايا الجوهرية: القدس، واللاجئين، وحق العودة، وجدار الضمّ والعزل العنصري... إلخ؛ والعمل على كشف طبيعة المخطط الصهيو – أمريكي الهادف إلى تزييف طبيعة الصراع، والتأكيد على حقيقة كونه صراع تحرّر، وتحرير بين المُحتل ومن وقع عليه الاحتلال.

- إنزال الأعلام الحزبية عن المؤسسات الرسمية والعامة كافة، ورفع علم فلسطين.
- وقف التصرف في كافة الممتلكات، التي تخصّ السلطة والقطاع العام، وإعادة ما تمّ التصرف به، وصونه والحفاظ عليه، والاستعداد لتسليمه إلى هيئة وطنية متفق عليها.
- الإعلان عن الاستعداد للتعاون مع لجان التحقيق وإحالة كل مدانٍ بممارسات وجرائم أو التحريض عليها خلال الأحداث الأخيرة، أو ما أسّس لها، إلى محاكمة علنية عادلة لينال جزاءه.
- الاعتذار عن كل الممارسات المدانة، والاستعداد لتعويض كل الضحايا عن الإصابات والأضرار المادية والمعنوية.
- العمل على إنجاز المصالحات العائلية والأسرية.

ثانياً: القواسم المشتركة التي تؤسّس لصياغة برنامج سياسي موحّد:

- إن فلسطين من بحرها إلى نهرها ما زالت خاضعة للاحتلال، والقضية الفلسطينية، كقضية تحرر وطني بحاجة موضوعية لحشد كافة القوى والهيئات والكفاءات الحية المستعدة للعمل، والإسهام في صياغة البرامج العلمية، والتضحية في سبيل إنجازها.
- إن تحرير فلسطين واجب قومي وديني وإنساني، الأمر الذي يستدعي أن تكون البرامج وآليات العمل كافة، منسجمة مع تلك القناعة.
- التوافق على برنامج سياسي موحد قائم على أساس الدعوة لتنفيذ القرارات الدولية، الأمر الذي سيزيد في كشف الطبيعة العدوانية العنصرية للمشروع الصهيوني، وفي حشد التأييد العالمي إلى جانب الهدف الذي حددته القوى الفلسطينية لانتفاضة الأقصى منذ انطلاقها (دحر الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 عاصمتها القدس، وعودة اللاجئين)؛ مع احتفاظ كل طرف برؤيته الاستراتيجية لطبيعة الصراع.
- إطلاق حملات من النقاش والحوار حول حلٍّ إنساني للصراع تكون قائمة على فكرة دولة فلسطين الواحدة – لكل أبنائها من مسلمين ومسيحيين ويهود وسواهم كما كانت عليه قبل المشروع الصهيوني (كنقيض للطرح العنصري الصهيوني – الدولة اليهودية الديموقراطية). تلك الرؤية ستجد قبولاً ودعماً واسعاً من تيارات عالمية معادية للعنصرية، ومؤيدة لحقوق الإنسان، ورافضة للعولمة الأمريكية المتوحشة.

ثالثاً: تأسيس الشراكة الوطنية:

لا شكّ أن تأسيس شراكة سياسية بين قوى سياسية تنتمي إلى تيارات فكرية متعددة، يجب أن ينطلق أولاً من تغليب عوامل الوحدة المتمثلة في مرحلة التحرر الوطني بقبول التعددية الفكرية والسياسية، وتذليل كافة التعارضات والخلافات الثانوية لمواجهة التناقض الأساسي مع المُحتل. للأسف الشديد، فإن التطورات المأساوية الأخيرة أشّرت إلى العكس تماماً؛ فالتعصب التنظيمي الأعمى فاق كل خيال (نحن على حقّ، وكل ما عدانا باطل)، وهو الأمر الذي سهل تحويل التعارضات والخلافات الثانوية إلى تناقضات تناحرية، لا تحلّ إلا بشطب الآخر (حتى لو كان

الآخر شقيقاً أو ابناً أو والداً) هذه القضية بالغة الحساسية والخطورة، وهي تحتاج إلى جهد مركب وممتد، ولكنه جراحي باتر، لا بدّ من القيام به بالتوازي مع:

- المبادرة بشكل حيوي وبتضحية من قِبَل حركة حماس؛ لاستعادة الثقة والتعاون مع أبناء حركة فتح، الذين كان لرفضهم المشاركة في الاحتراب الداخلي دور حاسم في سرعة وقف الاحتراب، وعدم تحويله إلى حرب أهلية مدمرة.
- وضع تصور لتفعيل هياكل السلطة الفلسطينية وإعادة بنائها، بشكل يتناسب مع كونها معنية فقط بإدارة شؤون أبناء المناطق التي انكفأ عنها الاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع استمرار تحكّم المحتل في الكثير من مفاصلها، الأمر الذي يزيد من أهمية اعتماد الديموقراطية والشفافية، في إدارة شؤون الموظفين، والعمل لتكون السلطة القائمة في خدمتهم لا عبئاً عليهم.
- الإعلان عن برنامج إعادة المؤسسة الأمنية على أسس و طنية، بعيدة عن الاستئثار والتجيير والتعصب التنظيمي، وبناء نظرية أمنية تقوم على أساس أن ما تحتاجه، مدن الضفة والقطاع وأريافها والمخيمات، لا يعدو عن تشكيلات شرطية، وأمن عام لحفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون. أما الدفاع عن المناطق التي انكفأ عنها الاحتلال فهو مهمة المقاومة كونها الوحيدة القادرة على ذلك (ويكفي أن نذكّر بحزيران/ يونيو 1967، وتموز/ يوليو 2006).
- العمل بالتعاون مع ممثلي فصائل المقاومة كافة، على تأسيس قيادة موحدة لأجنحة المقاومة، من أجل تنسيق العمل وتنظيمه مع أخذ خصوصيات كل فصيل بعين الاعتبار. مع الفصل الواضح بين العمل المقاوم السري جداً بطبيعته، وكل عمل استعراضي عبثي.
- العمل الجادّ لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، عبر إعادة بناء هياكلها ومؤسساتها، كصيغة جبهوية تحررية تمثّل الفلسطينيين جميعهم، وتشكل حاضنة لمشروع وطني جامع تصبّ فيه كافة الطاقات والإمكانات. وهناك العديد من الصيغ التي تمّ التوافق المبدئي حولها (غزة، ودمشق، والقاهرة، ومكة). إذ يمكن التأسيس عليها والانطلاق منها.

إن المبادرة بقبول المقترحات السابقة (القابلة للتطوير والإغناء)؛ سيسهّل تشكيل قوة ضغط تعمل على إطلاق الحوار، وتحقيق المصالحة الوطنية، من أجل تشكيل كتلة تاريخية توحّد جهود قوى المقاومة، وهيئات المجتمع الأهلي، والمثقفين الملتزمين بقضايا شعبهم. وتطلق ورشة وطنية شاملة تخدم تجديد المشروع الوطني الفلسطيني، انطلاقاً

من بناء السلطة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة وطنية متّحدة على أسس ديموقراطية ثورية، بعيداً عن الاستئثار والكوتا، والعصبيات التنظيمية، على طريق بناء المجتمع الفلسطيني المقاوم. فقدر شعب فلسطين وطريقه الإجباري، إدامة المقاومة وتطويرها، ليحرر وطنه ويستعيد حقوقه.

مُعقّب أول:

د. محسن صالح[36]

أظن أن الأستاذين الكريمين قدما ورقتين جيدتين يمكن الاستفادة منهما، والبناء عليهما للخروج من المأزق الوطني الفلسطيني، إن كان هناك إرادة جادة وفعلية لذلك. كنت أتساءل قبل فترة عندما وقعت بين يدي وثيقة تعود تقريباً إلى سنة 1920، أي قبل حوالي 87 سنة، وثيقة محتواها أن بعض القيادات الفلسطينية ترفع عريضة تقول فيها إن هناك في فلسطين سنة 1920 نحو ألف خريج جامعي؛ فإذا كان تقديرهم صحيحاً لعدد الخريجين الجامعيين في تلك الفترة، فربما تكون هذه واحدة من أفضل النسب في العالم كله، بالنسبة لعدد الفلسطينيين في ذلك الوقت. وبالكاد مع بداية الاحتلال البريطاني، تخيلوا أيها الزملاء والزميلات هذا. إذن هل لدى الفلسطينيين مشكلة ثقافة؟ هل لديهم مشكلة علم وتعلّم؟ لقد كان الشعب الفلسطيني شعباً متعلماً ومثقفاً منذ وقت طويل. ومع الزمن، وطوال السنوات التي تلت ذلك، حافظ الفلسطينيون، حتى في أقسى أوضاعهم وتحت أصعب الظروف وفي أجواء التشرد، على كونهم يحملون أفضل نسب التعليم في العالم العربي، بل ضاهوا مستويات أوروبية عالية، وهذا على الأقل في بعض الدراسات التي تتحدث عن سنوات الستينيات والسبعينيات. لا توجد إحصائيات في الفترة الحالية، لكن على الأقل ربما استطيع أن أدّعي أنه ليس لدينا مشكلة في وجود المتعلمين والمثقفين أو أنه يوجد لدينا مشكلة في المعلومات.

إذن أين المشكلة؟ هل المشكلة هي في التضحية، انظروا إلى تاريخ الشعب الفلسطيني، أول حركة مقاومة أو أول عمل مقاوم، مع احترامي الشديد لجهد فتح الكبير والهائل في قيادة العمل الوطني الفلسطيني لسنوات طويلة منذ سنة 1965، لم تكن رصاصته الأولى سنة 1965 بل أول عمل مقاوم كان في سنة 1886، قبل أن تنشأ فتح بـ 80 سنة، عندما هاجم الفلاحون الذين اغتصبت أراضيهم، في منطقة الخضيرة، تجمعات

[36] مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

استيطانية يهودية أخذت حقوقهم، وأرادوا أن يستردوها. عندما نتكلم عن المقاومة نجد أن المقاومة والتضحيات أصيلة في شعبنا، فأول حركة فدائية سرية ومقاوِمَة تعود إلى سنة 1919، حركة "الفدائية" كان قائدها السريّ الحاج أمين الحسيني، قبل أن يكون مفتياً لفلسطين، وقبل أن يضع العمامة على رأسه. إذن الدماء تسيل، والثورات تلْو الثورات، والجهود تلْو الجهود. ويُشرّد الشعب، وتغتصب الأرض، وتُهوَّد، وتبنى المستوطنات، ويظن العدوَ أن الأمر قد انتهى وأغلق الملف، وتفتح ملفات التسوية. ثم بعد ذلك تأتي موجة أخرى تعيده إلى المربع الأول، وتبدأ المقاومة من جديد. كان هناك موجة ما بعد سنة 1967 في العصر الذهبي للثورة الفلسطينية، ما بين 1967–1970، وموجة الانتفاضة المباركة ما بين 1987–1990، وموجة انتفاضة الأقصى، كل مرة يُعاد العدو إلى المربع الأول، والشعب الفلسطيني يعود إلى تألقه، ويقدم التضحيات والدماء وكأنه بدأ من جديد. إذن ليست عندنا مشكلة، أيضاً، في التضحيات، أين المشكلة؟ إذا لم يكن لدينا مشكلة في التعليم، ولا في الثقافة، وليست عندنا مشكلة في التضحيات، كما أن قدرة هذا الشعب على البذل والعطاء المتجدد والكبير والهائل دون حساب.

إذن أين مشكلتنا، يفترض بنا أن نسأل هذه السؤال. بعض الكتاب والباحثين يقولون ربما تكون المشكلة في القيادة. وكان أحمد الشقيري يقول: إن الشعب الفلسطيني هو شعبٌ يقود قيادته؛ دائماً هو الذي يتقدم على القيادة، هو الذي يفرض عليها واقعاً على الأرض، فتأتي وتلحقه. حدث هذا في ثورة 1936 وما بعدها، يقدم التضحيات ويفرض عليها واقعاً جديداً؛ فتأتي وتصدر القرارات بناء على التوجهات الشعبية التي فرضت نفسها فرضاً على القيادة.

هذا هو تساؤلي في موضوع الخروج من المأزق، إذا لم نضع أيدينا على الجروح، ونضع أيدينا على مواضع الألم فسوف نظلّ نتكلم في البرامج، وأنا أرى أن هناك مشكلات حقيقية في الموضوع المتعلق بجدية تطبيق البرامج على الأرض؛ لأن الأفكار كثيرة وموجودة، ولأن الإمكانات والطاقات كثيرة وموجودة، ولأن العلم والوعي كبير وموجود، ولأن الاستعداد للتضحية أيضاً هائل وموجود. لكن هناك عجزاً كبيراً في إرادة إدارة الصراع، وفق منظومة وطنية متكاملة. هناك مشكلة أيضاً في قدرنا على فرز حالة شعبية ناضجة، تؤدي إلى إفراز دائم ومتجدد لحالة قيادية وطنية، تستطيع أن تقود البرنامج دون أن تتنازل عنه. عندنا مشكلة بأن الذي يصعد للأعلى لا ينزل للأسفل، هذا يعني أن السلم يصعد للأعلى فقط، أي أنه عندنا مشكلة في تداول وتبادل السلطة.

بالنسبة للأفكار التي تكلم فيها الإخوة، فأظن أننا دائماً نتكلم في أربعة قواسم أساسية في موضوع الخروج من الأزمة، وهي؛ أولاً: فكرة الحوار. ثانياً: فكرة الالتقاء على القواسم الوطنية المشتركة وعلى البرنامج الوطني المشترك. أما الفكرة الثالثة: فهي إعادة بناء منظمة التحرير، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس سليمة وصحيحة. والفكرة الرابعة: هي قضية القيادة؛ أي الوصول إلى شكل قيادي فلسطيني فاعل وناضج، ويقبل موضوع التداول السلمي للسلطة، وفق عقد اجتماعي سليم وصحيح. أنا أظن أن كل الأفكار تتحرك حول هذه النقاط الأربع، لكن كل هذا الكلام سيبقى في الإطار العام إذا لم يكن هناك إرادات جادة، ولم تكن هناك جهود حقيقية على الأرض؛ من المؤسسات ومن المفكرين ومن الفاعلين والمفكرين، وحتى من أفراد المنظمات والتنظيمات، بحيث يفرضوا هذا على منظماتهم وتنظيماتهم، ويخرج الإنسان من إطاره التنظيمي الذاتي، أو من مصلحته الذاتية الشخصية، أو من حساباته الشخصية الذاتية إلى المشروع الوطني الأكبر، الذي يخدم القضايا الكبرى للوطن وللأمة.

أنا أظن أيضاً أن هناك مشكلة يجب أن نخرج منها في التعامل مع الأزمة الوطنية؛ موضوع الاحتكار، احتكار الوطنية يجب أن ينتهي، الوطنية ليست حكراً على أحد، والموضوع الوطني يجب أن يفتح للجميع وأن يكون التنافس في مقاومة المحتل. فمثلاً الشرعية الشعبية يمكن أن تختلف بالانتخابات من فترة إلى أخرى، تعطي أنت الشعبية لجهة معيّنة في هذه السنة وبعد أربع سنوات يمكن أن تسقط، يجب أن تكون عندك قابلية حقيقية بأنك ربما تستبدل بغيرك، فالشرعية الشعبية هي عملية متغيرة. الشرعية النضالية أيضاً على العين والرأس، كل الفصائل الفلسطينية قدّمت وأعطت وضحّت، ويجب أن يُحترم نضالها ويُقدّر ويُعطى مكانته، لكن ليس باسم الشرعية النضالية يمكن أن يتمّ التنازل عن فلسطين أو عن جزء من فلسطين. الشرعية النضالية لها قيمتها في ذاتها، عندما كنت أنت تضحي كان هذا من خلال العمل لقضية مقدسة، وهو واجب قبل أن يكون ميزة لأي إنسان؛ فالشرعية النضالية ميزة لكنها لا تعطي حقاً في تقديم التنازلات. الشرعيات التاريخية يجب أن نطبّق عليها المعايير نفسها، ولذلك فسواء كانت شرعيات مؤسسات أم شرعية نضالية أو شرعية تاريخية أم شرعية شعبية أم أي شرعية من الشرعيات، فيفترض أن تكون في إطار خدمة قضية فلسطين باعتبارها قضية مقدسة، وباعتبارها مشروع تحرر وطني يجب أن ينتهي بتحرير هذه الأرض المقدسة من العدو المحتل. ولا يجوز أن تستخدم

أي شرعية من تلك الشرعيات ضدّ المشروع ذاته أو لعرقلته أو لتأخيره أو لتعويقه.

النقطة التي أيضاً أريد أن أنبّه لها أننا ونحن نذكر موضوع الخروج من الأزمة الوطنية الفلسطينية، في كثير من الأحيان ما نخلط بين قدراتنا وإمكاناتنا الذاتية في موضوع التغيير، وبين العوامل الأخرى المفروضة علينا. مهما وضعنا برامج ممتازة، أيها الإخوة، في الداخل الفلسطيني سيبقى الداخل الفلسطيني في سجن، فمهما كانت القدرة الإبداعية للفلسطيني في الضفة والقطاع سوف يبقى هو رهين السجن الموضوع فيه؛ فهي عملية مبدعة لكن ضمن سجن، والذي وضع المعايير والشروط هو الآخر، أي العدو. وبالتالي، يجب أن ندرك ونحن نقوم بعملية الإصلاح مجموعة أو منظومة التحديات الخارجية الأخرى، التي يجب أن نضعها في الاعتبار، وأن نقلل قدر الإمكان من تأثيرها في قرارنا الذاتي، فالعامل الإسرائيلي، والعوامل الأمريكية والغربية السلبية، حتى العوامل العربية في جانبها السلبي، يجب أن يتمّ التعامل معها والتنبه لها؛ بحيث لا تكون هي المعطى الأساسي الذي يحرك القرار الذاتي. ثم بعد ذلك نضع في اعتباراتنا كيف يمكن أن نتعامل مع إمكاناتنا الذاتية ونتحاسب عليها، حيث نأتي للعوامل الذاتية ونقول نحن قصرنا هنا، ويجب أن نعمل كذا هنا، وبإمكاننا أن نعمل كذا. وعلى ذلك فيجب أن نفصل بين جانبين؛ الجانب الأول: إمكاناتنا الذاتية وما الذي يمكن أن نبنيه عليها، ثم نرى العوامل الخارجية وكيف تؤثر علينا، وبالتالي نخفف قدر الإمكان من تأثيرها بحيث نستطيع أن نتجاوزها. وشكراً.

المداخلات

سهيل الناطور:

سأورد عدداً من النقاط السريعة: النقطة الأولى: إنه حتى الآن، وأنوّه إلى أنني أنظر إلى الموضوع بالوقائع التي على الأرض، هناك قطاع غزة، تحكمه سلطة رئيسية اسمها حماس، وهناك ضفة تحكمها سلطة أخرى تقول إنها الشرعية، ولا أريد أن أناقش موضوع القانونية والشرعية، وهناك القدس التي يجري تهويدها، وطرد العرب منها وليس فقط قضية البناء فيها. إن المشروع الفلسطيني لدولة وطنية مستقلة، أجده الآن مقسماً. ونحن كما قلت ذات مرة كنا نقول إن العولمة تفتت الدول ونحن قبل أن نصبح دولة وصلنا إلى التفتيت. إذا كان مشروعنا الوطني هو دولة وعودة لاجئين، وهذا كما رأيناه في الجلسات الصباحية يحتاج إلى حركة تحرر، وإن حركة التحرر تمثلت لدينا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي بحاجة في الوضع الداخلي الفلسطيني، إلى جبهة وطنية موحدة تجمع كل القوى. أنا أعتقد أن الإجراءات التي تجري، والكلمات، أحياناً، والمواقف والمصطلحات المستخدمة تؤشر إلى شيء لا يبشر بخير، دعونا نقول ببعض المرارة الواقعية إن حماس عندما تقول لبلير إنه "لا أحد يتجاوزني"، ألا تسوق نفسها على أنها مفاوض لا يجب على أحد أن يتجاوزه؟ إذن لا يجب أن نبرر لأنفسنا بعض الكلمات والتلاعب بها، أنا برأيي يوجد لدينا تعريف تعلمناه في المدرسة وهو "إن كل حزب يجب أن يسعى إلى السلطة"، فمكابرة وكذب إن ادّعينا أن أي حزب لا يسعى إلى السلطة. يستخدم الحزب هذه الحجج أو يستخدم تلك الحجج، يستخدم هذه الوسائل لذهابه للسلطة وتلك الوسائل، الكلام الجميل علينا أن نضعه جانباً.

ثمة شيء، نحن لدينا قدرة فلسطينية محدودة ذات أثر محدد، وكل التجارب ترينا أنه يجب التنبه إلى ما كنا نقوله حول العظمة الكبيرة للقضية الفلسطينية، وبأنها مركز الشرق الأوسط. هذا صحيح، ولكن القرار الفلسطيني والقدرة الفلسطينية ليسا مركز الشرق الأوسط، بل نحن الفلسطينيين نتلقى التأثيرات العربية ونتلقى التأثيرات الإقليمية ونتلقى التأثيرات الدولية، وندفع الثمن. لنأخذ كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، والكثير من الذين كانوا يناقشون يقولون، والآن حماس ربما تكون

هي أكثر من يقول، إعادة إصلاح وبناء منظمة التحرير الفلسطينية. أي منظمة تحرير فلسطينية؟ أوليس إعادة الإصلاح والبناء قرار ذاتي فلسطيني؟ هل تضاءلت منظمة التحرير وأفرغت من مضمونها الفلسطيني لقرار ذاتي فلسطيني حتى الآن، نصحو على أنه الخلاص؟ ثمة شيء اسمه منظمة التحرير أفرغت بأداء فلسطيني وبتأثيرات إقليمية وباتفاق أوسلو وبتأثيرات دولية، لأنه كان يوجد دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة التحرر، وعندما رسم أوسلو رسم لها دور آخر، مثل ما تُشير إليه إحدى الكتابات بأن ميزانيتها أصبحت من جملة ميزانية السلطة. الآن عندما نقول البديل؛ أنت كيف ستقنعني بأنك تعمل لبديل توحيدي، وإعادة بناء وإنهاض مشروع فلسطيني، عندما تقول لي إن 700 مليون دولار دخلوا إلى فلسطين، ولم تدخلهم حماس إلى الخزينة المركزية. ثم يقال بعد ذلك، منظمة التحرير الفلسطينية نريد أن نحييها، ومنظمة التحرير الفلسطينية غير موجودة إلا بالعنوان الأدائي للتوقيع. وأنت تقول يا أيها الذين تفاوضون لا تذهبوا إلى المفاوضات وتعبروا عني. ماذا تريد حماس؟ هذا هو السؤال الجوهري، وصلت حماس إلى السلطة، وصارت مسؤولة أمام شعبها أن تقدم برنامجاً واضحاً، ماذا تريد؟ أي سلطة تريد؟ أي أفق للقضية تريد، ألا يحقّ لي أن أسأل نفسي وأنا أمام هذا المأزق الوطني للخروج منه. لماذا تريد حماس أن تتواضع، وهي التي حققت أول نقطة إذ دخلت الانتخابات، وثاني نقطة أخذت غزة، لماذا تريد أن تقول أريد أن أترك الضفة الغربية لهذا النمط من العبث الأمني لجماعات فتح وغيرها في السلطة، لماذا لا تعمل من جديد بالطريقة نفسها التي عملت بها في غزة؟ أنا الفلسطيني ألا أقلق على مصير الضفة أن يعاد اللعب الأمني فيه مرة ثانية، ولو بوجود الاحتلال ليكون الخراب أكثر؟ ماذا يُطمْئِن؟ إذا لم تقدم حماس مشروعاً تقول فيه أنا هنا مسؤولة عن كذا، ومشروعي كذا، لتَقل لي كيف؟.

أنا سأردّ على ملاحظة مرّت صباحاً، ولنخرج من لغة المجاملات مع بعضنا بعضاً، ولنخرج من لغة التلاعب على بعض. عندما يقال، وتُذكر بعض الأسماء قيادات فتحاوية، أنها ما تزال موجودة في غزة مثل حلس وغيره وأنها لم تُمسّ، ما هذا التلاعب؟ هل هذه هي العلاقات السياسية التي تضع حدوداً للمأزق والخروج منه؟ لماذا لا ننظر للأمر بالوجه الآخر؟ يا أيها الذين حكمتم غزة قبلاً، كلكم، من فتح إلى حماس وغيره، لقد نزعتم كل جذور الوطنية الفلسطينية العامة وتراجع الوضع إلى العائلية والتخلف الرجعي، وإلى الأسرية والعشائرية إلى درجة أنكم لم تستطيعوا أن

تتجاوزوا بعض الرموز الفتحاوية؛ خوفاً من أن هذه العشائر التي أنتم سلحتموها، يوجد لها في المقابل عشائر أخرى سلحتها فتح، والآن الأمر يعدّ توازناً عشائرياً أكثر منه توازناً وطنياً. لماذا لا نعترف أن هذه هي المشكلات الكبرى.

أنا أقول هذه الكلمات لأنه في المقابل لدينا الضفة. إلغاء المشروع الوطني الفلسطيني يتمّ بقضيتين، حتى الآن لأنه لا توجد بدائل، إلغاء مشروع إقامة الدولة لا يوجد بديل اسمه دولة ديموقراطية موحدة في "إسرائيل"، هذا غير صحيح، ولا حتى جدار الفصل العنصري، نحن ما نزال في أول خطوة انشقاقية فلسطينية ما بين الشقين، وصعوبتها تكمن في وجود جغرافيا تفصلها، أي أننا نحن في فلسطين مهما فعلنا بالضفة الغربية وغزة لسنا قادرين أن نوصلهم ببعض. إذن، إذا كنا غير قادرين على إعادة هذه اللحمة، فحتى نستكمل التحرير ستكون الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية هي العنوان للأفق المستقبلي أمامنا، ويا ويلنا إذا لم نطرح هذا السؤال على أنفسنا في كثير من القضايا، وشكراً.

صقر أبو فخر:

في الحقيقة سأطرح نوعاً من الاستفسار من الأخ وليد محمد علي، ففي ورقته أنا أوافقه مائة بالمائة على النقاط الخمس الإجرائية، وحبذا لو أنه لم يذكر وقف التصرف في الممتلكات وتسليمها إلى هيئة وطنية متفق عليها، فطالما ستُلغي كل ما جرى من تصرفات، فيجب أن تسلم الممتلكات إلى أصحابها في إطار توافق وطني، ولكن هذه ملاحظة عابرة. الملاحظة الأصلية: أنت تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 عاصمتها القدس وعودة اللاجئين، طبعاً هذه هي الأهداف المرحلية للشعب الفلسطيني، أي حلّ الدولة الفلسطينية المستقلة، أي حلّ الدولتين. وبعد سطر واحد مباشرة، تطرح فكرة دولة فلسطين الواحدة، وهنا وقعنا في حيرة، فإما فكرة فلسطين الدولة الواحدة، أو فكرة حلّ الدولتين، وبحسب ما أعرف، فإن فكرة الدولة الواحدة الذي طرحها هو الأخ خالد الحسن في بداية التسعينيات، أي منذ حوالي 15 عاماً، وهي قامت على أساس محدد، وهو أن حلّ الدولتين غير ممكن، لأنه لا الإسرائيلي مستعد أن يتخلى عن الاستيطان، ولا الفلسطيني مستعد أن يتخلى عن حقّ العودة، وبالتالي، لا يوجد قائد فلسطيني يستطيع أن يتخلى عن حقّ العودة، ولا يوجد قائد إسرائيلي يستطيع أن يتخلى عن الاستيطان. ولحلّ هذه المعضلة طرح خالد الحسن فكرة الدولة الواحدة، يبقى الاستيطان في مكانه، ويحقّ لليهودي في

الدولة الواحدة أن يسكن أينما شاء، حتى في القدس أو على حدود الأردن، وأيضاً يتمّ تطبيق حقّ العودة للفلسطينيين، ويعود الفلسطيني إلى دولته ويسكن أينما شاء، حتى ولو في تل أبيب، وهو على أي حال اقتراح غير ممكن. طالما أن حلّ الدولتين غير ممكن، فإن حلّ الدولة الواحدة هو نوع من التمرين الذهني، مثل الدولة الثنائية القومية، التي طرحها الأستاذ عزمي بشارة، وغير ذلك غير ممكن، إلا إذا كنت تقصد بحلّ الدولة الواحدة أمراً آخر، عند ذلك فإنه يتوجب عليك أن تغير المصطلح حتى لا يلتبس المعنى وشكراً.

عاطف الجولاني:

لا خلاف على أن الخروج من المأزق الحالي الراهن، على الأقل، هو بالحوار؛ فالكل يتحدث عن الحوار، ولكن يبرز تساؤلان ما هي المعوقات التي تقف في وجه هذا الحوار؟ وإذا حصل، ما هي الضمانات الموجودة لأن يختلف عن الحوارات السابقة، وأن يكتب لأي اتفاق قادم النجاح والاستمرارية ضدّ المعوقات، ولا يكون مصيره كمصير الحوارات والاتفاقات السابقة؟ في ظني أن هناك ثلاثة معوقات أساسية تعيق الحوار بين الأطراف الفلسطينية، وبالتحديد بين فتح وحماس، وحين نتحدث عن فتح وحماس، فهو ليس من قبيل إلغاء الأطراف الأخرى، ولكن هناك أمر واقع، قائم وموجود، إذا لم يحصل التوافق بين هذين الطرفين، من الصعب أن يكون هناك حالة توافق فلسطيني. المعوق الأول: هو معوق نفسي، يتعلق بنتيجة الحسم الذي حصل في غزة، فمن الواضح أن هناك طرفاً يشعر أنه تعرض إلى هزيمة عسكرية، كان من الصعب عليه في ظلّ هذه الصدمة التي حصلت أن يقبل أن يعود إلى طاولة الحوار، وهذه المسألة الزمن كفيل بحلها، وربما يكون هذا أسهل المعوقات. المعوق الثاني: يتعلق بالجانب الأمريكي أو الإسرائيلي وكلا الطرفين يرفضان ويضعان الشروط، حتى بوادر حسن النية المحدودة التي قدمت في قمة شرم الشيخ من قبل الجانب الإسرائيلي، كانت مشروطة بأن لا يكون هناك توافق فلسطيني – فلسطيني بين حماس وفتح مستقبلاً. المعوق الثالث: وهو كذلك معوق مهم يتعلق بموازين القوى الجديدة التي نشأت بعد الحسم في غزة، في الساحة الفلسطينية هناك ميزان قوى مختلف عن السابق، وأظن أن الرئاسة وحركة فتح لا يحبذان في هذا الوقت حواراً في إطار موازين قوى، لم تعد تعمل لصالحهم، وربما يكون هذا المعوق الضمانة أو ما يدفع إلى التفاؤل بأن أي حوار جديد، ربما يكون

مختلفاً عما سبق. ميزان القوى الجديد هو معوّق وعامل نجاح في الوقت نفسه. وفي تقديري إن أي حوار جديد بين الطرفين سيقوم على قواعد جديدة، حيث سيقوم على الندّية، وعلى قناعة كل طرف بعدم قدرته على التفرد وإلغاء الآخر، وبالتالي، في ظني، إذا حصل أي حوار وتوافق جديد، ربما يكتب له النجاح والاستمرارية لفترة أطول مما مضى.

حركة فتح أعتقد أن عليها أن تتنبه إلى مسألة في غاية الخطورة، قبل الحسم، أنا تابعت نتائج الانتخابات في الجامعات الثلاثة الكبرى في الضفة الغربية، بير زيت، والنجاح، والخليل، وبعد سنة وثلاثة شهور من الحصار الذي أريد أن تتحمل حركة حماس مسؤوليته، كانت حماس في الترتيب الأول، أي أنها تقدمت في الجامعات الثلاثة، بمعنى أن الشعب الفلسطيني لم يحمِّل حماس وحكومتها مسؤولية الحصار والوضع الاقتصادي الضاغط والصعب، وإنما كان يدرك أن هناك مخطط ومؤامرة لإسقاط حكومة حماس. وبالتالي، حين عُبِّر في صناديق الاقتراع، وأعتقد أن الطبقة الطلابية تعبر بشكل واع عن توجهات الشارع الفلسطيني، وهذا يجب أن يكون بمثابة جرس إنذار، بأن ما حدث لم يحقق ما كان مرجواً منه. الآن نلاحظ عملية تبني من قبل الجانب الأمريكي والإسرائيلي لعباس، وبالمحصلة لحركة فتح، وهذا تبني في ظني نتائجه لن تكون في صالحهم، المبالغة في التبني، والمبالغة بالدعم سيضع الحركة في موقف لا تريده.

كيف سنصل إلى الحوار، هذه مهمة صعبة لكن بالنسبة لحركة حماس؛ فهي مطالبة بالإصرار ليس فقط على قبول الحوار بل إلى السعي نحو الحوار، يحاول البعض تصوير هذا الحرص على أنه حالة ضعف، وهذا ليس صحيحاً، ورغم هذه الإشكالية، أعتقد أنها مطالبة بالتوجه نحو الحوار. أما حركة فتح، فلا أعول عليها، للأسف، فهي الجانب الذي ما زال خاضعاً للعامل النفسي وللضغوط الخارجية، وإنما أعتقد أن الأغلبية الصامتة في حركة فتح مطالبة بأن تخرج عن صمتها، وأن يكون لها رأي باتجاه أن يكون هناك حوار. بالنسبة للفصائل والمثقفين ما زال الموقف في خانة السلبية والحياد السلبي، ولا أعتقد أن هناك حياد إيجابي في هذا الموضوع، المطلوب أن تضغط هذه الأطراف باتجاه الحوار، وليس تأييداً لطرف على حساب آخر. الدول العربية مطلوب منها أيضاً في ظلّ وجود ضغوط أمريكية أن تحدث نوعاً من التوازن؛ من خلال ضغط عربي رسمي للضغط على الأطراف الفلسطينية، وإلا فإننا سنكون في مأزق حقيقي.

علي بركة:

ما ورد في المداخلة بخصوص العودة إلى الاتفاقيات، المشكلة ليست في الاتفاقات، ولا في التفاهمات الفلسطينية؛ فقد حصلت تفاهمات سابقة، من اتفاق القاهرة إلى وثيقة الوفاق الوطني إلى اتفاق مكة، المشكلة هي في عدم التنفيذ وعدم الالتزام. السؤال هنا يجب أن نشخّص من هو المسؤول عن عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات، خصوصاً البند الذي يُعطّل دائماً، وهو بند المنظمة. ففي اتفاق القاهرة، تمّ الالتزام بالتهدئة وتركت المنظمة، وفي اتفاق مكة وصلنا إلى الحكومة، وتركت المنظمة. واضح أن هناك جهات لا تريد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. السؤال هنا هل يوجد فعلاً قرار مستقل لدى رئاسة السلطة وقيادة فتح في لملمة الوضع، والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، وعلى وحدة العمل الفلسطيني المشترك. أم أصبح قرار فتح مرتهناً بيد الإدارة الأمريكية وبيد "إسرائيل"؟ الحل اليوم لا يكون فقط بالحوار والتوصل إلى اتفاقات جديدة، الحلّ يبدأ من داخل حركة فتح، وباعتبار أن حركة فتح تمسك بزمام رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير. يجب أن تتحرر فتح من فريق التسوية الذي يأسرها الآن، وإلا فإن الحديث عن آفاق للحوار بين فتح وحماس أو بين الفصائل كافة؛ للخروج من المأزق، لن يكون أفضل من التفاهمات والاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها؛ لأن الأزمة أزمة سياسية بامتياز. هناك انقسام في الساحة الفلسطينية؛ فهناك فريق تسوية، وهناك فريق مقاومة، ولا بدّ أن يسود فريق على فريق في النهاية، حتى يقود المشروع الوطني الفلسطيني، وأنا آمل أن يأخذ الشعب الفلسطيني قراره، وأن يسود مشروع المقاومة، وأن يقود المشروع الوطني الفلسطيني، ويحقق الأهداف الفلسطينية المتمثلة بالتحرير والعودة.

محمود حيدر:

أحبّ أن أغادر التفاصيل وأتكلم بالمفاهيم والمفاتيح، التي يمكن من خلالها الإضاءة على الخريطة الإجمالية اللازمة، نحن الآن بصدد المأزق الوطني الفلسطيني. إذا كان لي أن أرسم صورة إجمالية لهذه الندوة المطولة، فستكون النتيجة أننا وثّقنا التجربة، بمعنى أننا قطعنا النصف الأول من مهمة هذه الندوة، وبقي النصف الثاني، ربما إلى أجل غير مسمى غير قابل للتوصيف والتحليل، وأتحدث هنا عن آفاق الخروج من المأزق، ربما السبب في ذلك أن الدكتور محسن صالح طرح مجموعة من التساؤلات تأخذ الطابع الرومانسي، إلا أنها في عمقها وفي جوهرها تلامس

الحقائق الواقعية والتاريخية للتجربة الفلسطينية المديدة. دائماً نبدأ من البديهيات وعندما نبدأ بالتفاصيل ننسى البديهيات، كما وكأننا في وعاء مثقوب، هناك بديهيات نتحدث عنها دائماً؛ إن "إسرائيل" هي صنيعة استعمارية، وإنها ظاهرة استثنائية في القرن العشرين، وإنها بنت الحداثة الغربية، وهي التجلي الأعظم للحداثة في بلاد العرب والمسلمين، وعندما نناقش حدثاً مثل هذا الحدث الذي نعيشه اليوم، نستغرق في التفاصيل، ولا نرى البديهيات، وأنا لم أستطع أن أفصّل ما أردت تفصيله في تعقيبي، من أن الحدث الفلسطيني إذا طُرِح بمعزل عما حوله فقراءته قراءة باطلة. إذا كنا عقلانيين وواقعيين يجب أن ننظر إلى الخريطة من داخلها ومن خارجها، لا شكّ أن كل المخارج التفصيلية التي طرحت جيدة، ولكنها أقرب إلى العظات منها إلى إيجاد المخرج الحقيقي الواقعي والمتلائم مع المحيط الجغرافي السياسي، أو المحيط الإقليمي والدولي.

أتصور أن هناك قضاء وقدراً يعيشه الشعب الفلسطيني منذ النكبة الثانية، هذا القضاء والقدر يبدو أنه ينبغي أن ينطلق من التكيف مع هذا الوضع، لأن صعود المشروع الوطني الفلسطيني متلازم منطقياً وجوهرياً مع هبوط المشروع الإسرائيلي، واستطراداً مع هبوط المشروع الاستعماري في المنطقة. هذا أمر لا يمكن الفكاك منه على الإطلاق. وإذا أدركنا هذه الحقائق، نستطيع أن نمسك بالخيوط ونتعامل بكثير من الواقعية مع هذه العواصف التي تعيشها القضية الوطنية الفلسطينية، كما لم تعشها أي قضية سياسية في العصر الحديث. لنغادر التفاصيل؛ لأن التفاصيل يمكن أن تحلّ بفترة قصيرة جداً، ربما باشتباك إيجابي إقليمي أو دولي تحلّ هذه المسائل بشكل آلي عملياً، ويتحقق وفاق قد يظن أنه جاء عن طريق الصدفة، ولكن شبكة العلاقات الدولية والإقليمية المستحكمة في هذه المنطقة هي التي ستقرر الخطّ السياسي العام للاتجاه الفلسطيني المقبل، وما على القيادات الفلسطينية إلا أن تتجنب الحرب الأهلية.

أسامة حمدان:

تعليقاً على مسألة الإعلام: هناك من شطب فلسطين كلها، ذهب إلى أوسلو ووقع بالتنازل عن 77 % من فلسطين، ذهب إلى جنيف وتنازل عن حقّ العودة، ذهب مع بيلين وتنازل عن ثلاثة أرباع القدس، وأخذ يفاوض، "السطح لنا أم القبو؟" ثم يأتي عندما ينزل علم فلسطين عن أحد المقرّات، فيملأ الدنيا ضجيجاً بدعوى أنهم أنزلوا رمز

السيادة الفلسطينية، ولكن هل أبقيت أنت شيئاً اسمه سيادة؟.

لماذا أتكلم عن هذا الجانب؟ موقف حماس الذي أعلنته رسمياً هو أنها ضدّ إنزال العلم الفلسطيني، ولكنني أتكلم بهذه الطريقة، لأن الناس أحياناً لا ترى من الجمل إلا أذنه، وتختفي حقائق كثيرة، من ضمنها ما يجري اليوم على أرض فلسطين. نحن نتكلم عن إعادة بناء منظمة التحرير، نعم، نحن عندنا إطار لبناء المؤسسة، وليس لتفعيلها. فما معنى أن لا يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة 1991 وحتى سنة 2007 إلا مرة واحدة سنة 1996؛ وكانت لإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني أو إلغاء أهم بنود فيه؟ ما معنى أن لا يستدعى المجلس المركزي إلا عندما نريد تطبيق قرار لا يمكن تمريره من خلال مؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي، وهي المؤسسة التي أقمنا الدنيا ولم نقعدها من أجلها؟ ما معنى مصطلح القيادة الفلسطينية الذي سوقه لنا أبو عمار؟ لجنة تنفيذية، والأمناء العامين في الفصائل، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والوزراء في أي حكومة، ورؤساء الكتل النيابية، ثم يقول هذه هي القيادة الفلسطينية، ثم لا نعرف من صوّت ومن تكلم ومن اتخذ القرار. هذا هو لبّ الأزمة، أبو عمار كان ممسكاً بكل الخيوط، اغتيل أبو عمار، جاء من بعده من لا يستطيع الإمساك بالخيوط، من لا يعرف ثلاثة أرباع الخيوط، ويريد أن يمارس الممارسة ذاتها التي مارسها أبو عمار.

بصراحة ووضوح، هذا الأمر غير ممكن بعد اليوم. وأريد أن أكون أكثر صراحة، فأقول: إذا لم يحصل اتفاق، فأنا أقول لكم إن أبا مازن سيكون آخر رئيس للسلطة الفلسطينية بالمطلق، وآخر رئيس لمنظمة التحرير من حركة فتح، إن بقيت منظمة التحرير. إذن، المسألة في أن نشخّص الذي جرى حقيقة، وهذا ليس هروباً مما جرى في غزة، ولا محاولة للتغطية على بعض الأخطاء التي وقعت، وقد كان عندنا جرأة أدبية في أن نقرّ بأي خطأ وقع، وليس عندنا مانع أن نفتح صفحتنا للمحاسبة، لكن الذي يريد أن يحاسبنا نقول له، فلتفتح كل الدفاتر ولنحاسب بعضنا.

هل فعلاً هناك أفق للخروج من الأزمة؟ أعتقد أن الأفق المتاح هو أن يفشل فعلاً الرهان الذي يحمله فريق أبي مازن على "إسرائيل" وأمريكا؛ لإخراجهم من المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه منذ سنة 2004، بعد استشهاد أبي عمار وحتى الآن. حتى الآن يظنون أن أمريكا قادرة على فعل ذلك، أو أن "إسرائيل" يمكن أن تعطي ذلك. لكن راقبوا المشهد، كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يرى أبا مازن وفريقه عندما يقرر الكونجرس ميزانيات فقط لأبي مازن وأجهزته الأمنية؟ وعندما يكون المهنئ ومانح

الشرعية الوحيد هو رايس وبوش، وعندما يكون المنظِّر لآلية إعادة هيكلة فتح هو دنيس روس، وليس أي قيادي في فتح، ولا رئيس مجلس وطني أو تشريعي فلسطيني. هل يمكن بعد ذلك كله أن يقال إن أبا مازن وفريقه هم فريق يقود الشعب الفلسطيني، وأنهم يشكلون فريقاً قراره مستقل؟ لا أعتقد ذلك. ولذلك فإن الخروج من الأزمة يكون بأن يدرك هذا الفريق أن الذي يمنحه الشرعية هو الشعب الفلسطيني، وأن الذي يمكن أن يراهن عليه هو الشعب الفلسطيني، وأن أي خيار آخر وأي رهان آخر هو رهان فاشل. عندها سينفتح الأفق للخروج من المأزق. ودون ذلك أعتقد أننا سنستمر لفترة ما في الأزمة. نحن بحاجة للتسليم بأن هناك تغيراً فعلياً في الواقع الفلسطيني، وهذا ليس عيباً، وليس خطأً، لأن التغير سيفرض نفسه في النهاية. وأرجو أن لا يفهم هذا على أنه نوع من التهديد، هذا واقع، هذا التغيير الطبيعي سيفرض نفسه، وخير لنا أن نتفاهم على آليات ترتيب وضعنا، بدل أن نتعسف في استخدام هذه الآليات، ويجد فريق نفسه خارج المعادلة الوطنية بشكل كامل.

في موضوع الدعوة إلى الحوار، أنا لا أتحدث عن حوار على طريقة الحوارات التي كانت تتمّ سابقاً. نحن نتحدث عن حوار استراتيجي معمق يحدد ما هو الهدف الوطني الفلسطيني العام، وليس البرنامج السياسي المرحلي، وكيف نبني النظام السياسي الفلسطيني كله، وكيف يمكن ملأ هذا النظام وتشكيله، وعند ذلك نستطيع أن نقول إننا خطونا خطوات بالاتجاه الصحيح. ما قيمة النظام السياسي؟ إن النظام هو الذي يحدد المسار والبرنامج والخيارات السياسية، وهو وحده يؤكد جدية العمل دون البحث عن ضمانات خارجية.

أخيراً، عندما نقول في حماس لا أحد يمكنه أن يتجاوزنا، فهذا لأنه كانت هناك محاولات لتجاوز الشعب الفلسطيني كله منذ أوسلو. هذا ليس تكبراً على شعبنا، ولا على أهلنا، لأننا أيضاً لا نرفض نقداً يوجه إلينا. ما الذي تريده حماس؟ أرجو أن يكون جوابي قد أصبح واضحاً.

تعقيبات مقدمي الأوراق

جواد الحمد:

لا شكّ أن بناء الدولة الفلسطينية في بدايتها كان بناء لكيانية فلسطينية أولية، تصل إلى إقامة دولة مستقلة، نواة كما كان يحلم ياسر عرفات رحمه اللّه، كان هذا هو المشروع الأساسي لها، ولذلك كان وضع منظمة التحرير صالحاً للسلطة على قاعدة أن الدولة قادمة. في موضوع إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لا أرى هناك نية لدى حركة فتح والمجلس التنفيذي والمجلس الثوري بأن تعيد بناء منظمة التحرير من جديد على أي أسس، بل ستظل "هي كما هي"، كما قال أبو مازن مؤخراً، وكما كان يقول دائماً. ولذلك يجب البحث بطريقة أخرى في الموضوع، ولا تعلقوا كل القصة، وكل الحلّ على مشجب إعادة بناء المنظمة، الذي لن يتمّ لا اليوم ولا غداً، لأن القرار بذلك ليس فلسطينياً ولا فتحاوياً. أما في موضوع الحلّ الفلسطيني وارتباطاته الخارجية، فإن التفكير المنهجي يقول؛ في التحليل السياسي نلجأ إلى معطيات ووقائع، ولا نحلم ولا نتخيل ولا نشكك ولا نلجأ إلى الميتافيزيقيا؛ فنفرضها على الواقع بشكل غير منهجي. ليس كل ما يحدث في الساحة الفلسطينية، وراءه الناس من الخارج، هناك أحداث فلسطينية – فلسطينية وهناك أحداث مرتبطة بالآخرين.

وليد محمد علي:

سوف أركّز على موضوع الدولة الفلسطينية، أقول إن هذا برنامج مرحلي للعمل السياسي، ولكن مع الجدار والمستوطنات ومع المشروع الصهيوني؛ فالدولة الفلسطينية غير ممكنة إلا بهزيمة المشروع الصهيوني. إن طرح مشروع الدولة الواحدة هدفه متعلق بإطار إدارة المعركة، في إطار مشروع مقاوم يحتاج إلى معسكر أصدقاء على المستوى الدولي، من قِبَل أولئك المعادين للعنصرية وللعولمة الأمريكية، بحاجة إلى معسكر يدعم توجهي ويحتضن مشروعي. وهذا الأمر ينسجم تماماً مع عقيدتنا وحضارتنا ولم يكن يوماً لنا مشكلة مع اليهود في فلسطين أو

غير فلسطين قبل المشروع العنصر الصهيوني، مشكلتنا هي مع هذا المشروع، ونـحن لا نخترع هذا؛ فهذا أمر أصيل كان في دولتنا عبر مئات السنين. طرح هذا الأمر يستدعي فعلاً الاصطفاف وبناء جبهة عالمية، حيث تبلور جزء منها الآن، تكون مناهضة للعنصرية وللعولمة الأمريكية.

الجزء الثاني

قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها
2007-2006

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تمهيد

حماس من المعارضة إلى السلطة: أسئلة برسم الإجابة

مقدمة:

منذ أن ظهرت حركة حماس في كانون الأول/ ديسمبر 1987 وهي تقوم بفعالياتها النضالية والسياسية، دون أن تشارك في أُطر القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني. غير أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006، وفوزها فيها بأغلبية كبيرة، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، جعلها شريكاً في إدارة السلطة الفلسطينية. وقد تطلب وجودها في الموقع الجديد أن تتخذ سلسلة من الإجراءات والمواقف التي تستحق الرصد والتحليل في ضوء أيديولوجية الحركة وفكرها، وفي ضوء برنامجها للإصلاح والتغيير، الذي فازت في الانتخابات على أساسه.

تكمن أهمية هذه الدراسات في أنها تحاول أن ترصد حالة التغيّر التي تحدث مع الأحزاب والاتجاهات (وتحديداً حركات المقاومة) عندما تنتقل من المعارضة إلى السلطة. كما تحاول أن ترصد الحالة الخاصة التي وجدت حماس فيها نفسها، من حيث العمل في إدارة سلطة تحت الاحتلال وفي أجواء الحصار، ومن حيث مواجهة التوترات الداخلية، ومحاولات الإسقاط والإفشال. وإلى أي حدٍّ نجحت في التعامل مع هذه التعقيدات، وهل يستحق البقاء في الحكومة الأثمان السياسية التي دفعتها، وهل من الأجدى لحماس أن تترك السلطة وتعود للتركيز على خطها المقاوم؟.

المحاور:

تغطّي هذه الدراسات والمقالات عدداً من المحاور، والتي يشارك في كتابتها مجموعة من الخبراء والباحثين والمتخصصين في الشأن الفلسطيني. وتستهدف القيام بدراسة تقييمية ونقدية جادة لتجربة حماس منذ فوزها في الانتخابات وحتى الآن (منتصف سنة 2007).

وفيما يلي المحاور التي ستتمّ دراستها، مع بعض الأفكار التي يمكن أن تناقش تحت كل محور:

1. البرنامج السياسي:

- ما هو الثابت والمتغير في البرنامج السياسي لحماس، وفي فكرها ومواقفها؟.
- ما الذي تغيّر في برنامج حماس السياسي؟.
- وهل كان التغيُّر موضوعياً تسوّغه الظروف والتطورات، أم فرضته الشروط والإملاءات والخوف من العزلة، والرغبة في الاستمرار في الحكومة؟.
- وإلى أيّ حد اقتربت حماس في طرحها من خصومها ومنافسيها؟.
- وإلى أي حد يخدم ذلك برنامج حماس؟ أو المشروع الوطني الفلسطيني؟.
- وإلى أين تسير حماس إذا ما استمرت في سلوكها بالطريقة نفسها؟.

... وغير ذلك.

2. الأداء الحكومي (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير):

- تشكيل الحكومة، وطبيعة الكفاءات المشاركة، وإمكاناتها وخبراتها.
- الشفافية في الممارسة والتعيين ومحاربة الفساد.
- توفير الرواتب، وحلّ مشكلة الموظفين.
- الأداء في بعض القطاعات وخصوصاً:
  - الاقتصاد
  - الصحة
  - التعليم
  - الإعلام

3. إدارة حماس لعلاقاتها الفلسطينية الداخلية، وخصوصاً مع فتح:

- هل لدى حماس استراتيجية واضحة في إدارة علاقاتها الداخلية؟.
- ما هي المشاكل والعقبات الذاتية والموضوعية التي تعترض إقامة حماس لعلاقات داخلية صحية ومتطورة؟.
- ما هي الأسباب الحقيقية لأزمة العلاقات مع فتح؟ أو إلى أي مدى تتحمل حماس المسؤولية؟.
- ما هو التقييم العام لإدارة حماس علاقاتها الداخلية؟.
- وكيف يمكن الخروج من المأزق الداخلي؟.

4. برنامج المقاومة:

- هل من المصلحة الاستمرار في "التهدئة"؟.
- وما هو تقييم العمل المقاوم لحماس وفتح والجهاد وغيرها منذ مطلع 2006؟.
- هل هناك إمكانية عملية للجمع بين برنامجي السلطة والمقاومة؟.
- وهل يمكن تطوير السلطة إلى "سلطة مقاومة"؟.
- وهل يمكن تطوير برنامج المقاومة في ظل المشاركة في السلطة؟ أم أنه يستوجب الخروج منها؟.

5. العلاقة وتسوية الصراع مع "إسرائيل":

- ما هو تصور حماس لأقصى تنازل يمكن أن تقدمه بشأن مشروع الدولتين؟.
- وهل حماس ما زالت قابلة للضغط لتحصيل المزيد من التنازلات منها؟.
- وهل التنازلات الشكلية أو الفعلية التي قدّمتها حماس خدمت برنامجها أو حسّنت من صورتها أو أسهمت في رفع السقف الوطني الفلسطيني؟.
- هل من مصلحة حماس الاستمرار في لعبة طرح التصورات والحلول؟ أم أنها تحتاج استراتيجية سياسية مختلفة في طرح رؤاها؟.

6. إدارة الملف الأمني الداخلي:

- إلى أي مدى نجحت حماس في إدارة الملف الأمني الداخلي؟.
- وهل تصرفت بشكل منطقي ومعقول؟ أم كانت فعلاً ضحية استفزازات الآخرين؟. أم أنها وقعت في الفخ الذي نُصب لها؟.
- وإلى أي حدّ شوّه ذلك صورة حماس؟.
- أين أخطأت حماس في هذا الملف؟.
- وهل هناك احتمال لنجاحها في إدارة هذا الملف طالما استمر الاحتلال؟ وطالما استمرت في منافستها مع فتح؟.
- وأين تقع قاعدة أهون الضررين، وحرمة الدم الفلسطيني، إذا ما خرجت حماس من السلطة، وكانت هي نفسها ضحية محتملة للملاحقة الأمنية والتصفيات؟.

7. السعي لفك الحصار:

- الحصار وخلفياته وآثاره...
- ما هو تقييم جهود حماس في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني؟.
- وهل يمكن عملياً كسر الحصار في حال استمرار حماس في السلطة؟.
- وما هي انعكاسات الحصار على شعبية حماس ونظرة الناس إليها؟.
- وهل المصلحة الوطنية تقتضي خروج حماس من السلطة أو الحكومة لفك الحصار؟.

8. الأداء الإعلامي:

- ما هو تقييم الأداء الإعلامي لحماس وحكومتها؟ محلياً، وعربياً، وإسلامياً، ودولياً؟.
- ما هي جوانب النقص والقصور؟ وما هي المجالات التي لم يتم استغلالها بشكل مناسب؟.
- هل هناك تغيُّر في الخطاب الإعلامي لحماس؟ وما هي معالمه؟.
- وهل اللغة المستخدمة في الخطاب مناسبة: محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً؟.

9. العلاقات العربية والإسلامية:

- ما هو تقييم التطور في علاقات حماس وحكومتها مع البلدان العربية والإسلامية؟.
- ما هو تقييم التطور في صلات حماس على المستويات الشعبية، ومع الأحزاب، والجمعيات، والشخصيات العربية والإسلامية؟.
- هل كان تطور علاقات حماس الرسمية على حساب شعبيتها ومكانتها بين الناس؟.

10. العلاقات الدولية:

- ما هو تقييم التطور في علاقات حماس وحكومتها على المستوى الدولي؟.
- وهل تعاملت حماس بكفاءة مع الفرص المُتاحة (إن وُجدت)؟.
- وإلى أي حد تُعدّ حماس مؤهلة لبناء علاقات دولية ترفع السقف الوطني الفلسطيني؟.

- وهل اللغة السياسية التي تستخدمها حماس مناسبة للتعامل الدولي؟.
- وما الذي يجب تغييره أو الحفاظ عليه من هذه اللغة؟.

إن النقاط والتساؤلات الموجودة تحت العناوين هي مجرد أفكار مساعدة أرسلت للزملاء المشاركين، للاسترشاد بها عند الكتابة، غير أنهم كانوا أحراراً في كتابة مقالاتهم بالشكل الذي يرونه مناسباً.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المقالات التي كان موضعها أصلاً في هذا الجزء، تمّ نقلها إلى الجزء الأول، لأنها عُرضت في حلقة النقاش، وتتضمن مقالات الأساتذة صقر أبو فخر، وحسين أبو النمل، ومحمد جمعة. هذه الدراسات والمقالات مهمة بالتأكيد، لأنها تتميز بالموضوعية، والمنهجية العلمية، والصراحة. وتتجاوز في مجملها الأطر الحزبية، لتقدم رؤيتها من منظور علمي. غير أن هذه الدراسات الأكاديمية تظلّ تعبّر عن نظرة خارجية؛ وبالتالي فإن جانباً لا بأس به من الأسئلة هو برسم الإجابة لدى حماس نفسها؛ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بشؤونها الداخلية والخاصة.

المحرر
د. محسن صالح

تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية[37]

ماجد أبو دياك[38]

تقييم عام للتجربة:

نجحت حركة حماس لأول مرة في تاريخها، في تشكيل حكومة فلسطينية إثر فوزها بالانتخابات التشريعية سنة 2006 التي حققت فيها نصراً أقصى حركة فتح عن الجزء الأهم من دورها في السلطة الفلسطينية.

وجاء الفوز الكاسح لحماس مفاجئاً للجميع، بما فيها قيادة الحركة التي سعت من وراء دخول الانتخابات إلى تشكيل معارضة سياسية قوية في المجلس التشريعي، تحمي من خلالها برنامج المقاومة الذي أنهى الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وتعزز مكانتها ودورها السياسي في الساحة الفلسطينية وصولاً إلى قيادة الشعب الفلسطيني.

ولكن ضغط الانتصار الكاسح والمفاجئ رتب على حماس أن تدخل المشاركة السياسية من أوسع أبوابها، وحرمها من فرصة التدرج الطبيعي في هذا العمل، الذي يتميز في فلسطين عنه في أي بلد آخر بأنه محدود بسقف اتفاقات لم تسهم حماس في بلورتها بل وكانت معارضاً شرساً لها.

كما أن واقع الاحتلال الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يضيِّق إلى حدٍّ بعيد من مساحة أي عمل سياسي، ذلك أن الاحتلال يسيطر على المعابر والحدود، ويخنق الأراضي الفلسطينية في غزة، ويسيطر على كل شيء في الضفة الغربية باستثناء بعض الصلاحيات المدنية.

ومنذ اليوم الأول حرم الاحتلالُ السلطةَ الجديدة من نفوذها في الضفة الغربية، من خلال منعه سفر أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي من غزة إلى الضفة وبالعكس،

---

[37] ملاحظة: كُتب هذا المقال قُبيل سيطرة حماس على قطاع غزة.

[38] كاتب فلسطيني، الجزيرة نت.

قبل أن يقدم على اعتقال عدد كبير من نواب التشريعي ووزراء الحكومة.

كما واجهت سلطة حماس الجديدة تحدياً جديداً تمثل بتوسيع الرئاسة الفلسطينية لصلاحياتها؛ لتشمل الإعلام والخارجية والسفارات والأمن وغيرها، مما كبل يد الحكومة وحرمها من تنفيذ الكثير من برامجها.

وزاد على هذا كله فرض حصار سياسي واقتصادي، قادته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على حكومة حماس والشعب الفلسطيني، وشاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية.

وهكذا واجهت الحكومة الجديدة حصاراً داخلياً وخارجياً شاركت فيه كل الأطراف الرسمية، بدءاً بالرئاسة وحركة فتح، ومروراً بمعظم الأنظمة العربية، وليس انتهاء بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وحتى تلك اللحظة لم تتأثر شعبية حماس سلباً، إذ رأى الشعب الفلسطيني حجم المعوقات التي وضعت في وجهة الحركة، ورأى لأول مرة في تاريخه حكومة نظيفة تناضل من أجل تأمين حياة كريمة له، ويتحمل وزراؤها عبء جمع الأموال وإدخالها بالحقائب لرفع الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك فلم يكن من المتوقع أن يتحمل الشعب الفلسطيني الضغوط إلى ما لا نهاية، كما لم تتوقف الأطراف التي أسهمت في الحصار على الشعب الفلسطيني عند هذا الحدّ، بل بدأت بوضع المزيد من العقبات أمام الحكومة.

وكان من أصعب هذه العقبات وأثقلها على الإطلاق تلك المتعلقة منها بجرِّ الحركة إلى صراع داخلي مع حركة فتح، وهو ما نجحت فيه هذه الأطراف إلى حدٍّ ما، ومع استمرار المواجهات التي قتل وجرح فيها المئات من الطرفين، إضافة إلى مواطنين أبرياء بدأت صورة حماس تهتز في الشارع الفلسطيني.

وحتى ما قبل توقيع ما أطلق عليه اسم وثيقة الأسرى، كانت حماس بتشكيلها حكومة فلسطينية وحدها غير مضطرة إلى تقديم تنازلات في برنامجها السياسي تتطلبها المشاركة مع الآخرين في تشكيل الحكومة، ولكن الوثيقة التي احتوت احترام الاتفاقات جرّت حركة حماس إلى مربع لم تكن تقبل به سابقاً، وأمضت سنين طويلة في رفض اتفاقيات أوسلو ومقاومتها سياسياً. ووجدت حماس نفسها في موقف تدافع فيه عن الوثيقة، في الوقت الذي بدأت فتح بالتملص منها، الأمر الذي رتّب موقفاً جديداً على حماس تكرس مع الوقت، وتمّ تضمينه في اتفاق مكة باعتماد عربي، فضلاً

عن إضافة موقف جديد بالاعتراف بالشرعية العربية "أي مبادة السلام العربية التي تدعو للسلام والتطبيع".

وهكذا فقد كان أكبر التنازلات التي قدمتها حماس في تاريخها، تلك المتعلقة باحترام اتفاقات تسوية سياسية انتقصت من حقّ الشعب الفلسطيني وكرست الاعتراف بالاحتلال.

صحيح أن حماس استمرت في الدفاع عن حقّ المقاومة، وبررت اتفاق حكومة الوحدة وبيانها الوزاري بحقن الدم الفلسطيني، وقالت إن الاحترام لا يعني الاعتراف، كما أنه لا يحمل أية دلالات أو مسؤوليات قانونية. ولكن ذلك يبقى خطوة تنازلية في موقف الحركة الذي أمضت سنين طويلة في التمسك به، وتحملت أذى السلطة الفلسطينية وبطش "إسرائيل" من أجله. وهي من جهة أخرى، خطوة ما كان لحماس أن تُقدم عليها لولا أنها وجدت نفسها في وضع المضطر، في سبيل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية، وفكّ الحصار، وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

أثر المشاركة على البرنامج السياسي لحماس:

يستند البرنامج السياسي لحماس على تحقيق هدف أساسي، يتمثل بالسعي نحو قيادة الشعب الفلسطيني والحفاظ على ثوابته.

وبصرف النظر عن سلبيات المشاركة في الانتخابات التشريعية وقيادة الحكومة، فإن هاتين الخطوتين، جنباً إلى جنب مع المقاومة المسلحة، كان يفترض أن تقدما الحركة، نظرياً على الأقل، خطوة كبيرة نحو هدف قيادة الشعب الفلسطيني.

وبالانتخابات التشريعية، توفرت لحماس فرصة تاريخية لاستثمار برنامجها، نحو تحقيق مكاسب سياسية وغيرها.

وبالفعل انتقلت حماس فجأة من المعارضة إلى السلطة، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لحمل عبء السلطة وحدها بعد أن اعتذر حلفاؤها السياسيون، فضلاً عن المستقلين نسبياً عن مشاركتها، وهذا شكّل واحداً من عوائق قيادة الشعب الفلسطيني، إذ لا يمكن لتنظيم واحد قيادة هذه الساحة ما لم يملك ائتلافاً سياسياً، أو على الأقل توافقاً على برنامج سياسي مع مجموعة قوى فاعلة.

وفي الإطار العربي والإسلامي كان هناك تأكيد على احترام الديموقراطية ونتائجها، ولقيت حماس ترحيباً ظاهراً في سورية وقطر واليمن والسودان، كما لقيت

دعماً إيرانياً كبيراً. غير أن سقف الدعم الذي كان يمكن أن تقدمه البلدان العربية كان محدوداً بحساباتها الداخلية والخارجية المختلفة، وتحديداً بالضغوط الأمريكية، والمخاوف المتعلقة بصعود الإسلاميين إلى السلطة... وغير ذلك. ولم تكن مصر سعيدة بانتصار حماس، غير أنها حاولت التوفيق بين الأطراف الفلسطينية، وسعت للدفع باتجاه مسيرة التسوية. ومارست السعودية سياسة حيادية، ووصل دورها الإيجابي إلى قمته في اتفاق مكة. أما الأردن فاتخذ موقفاً سلبياً تجاه حماس وقيادتها.

وحتى مع تشكيل حكومة الوحدة، فإن برنامج حماس السياسي لم يتقدم باتجاه قيادة الشعب الفلسطيني، إذ إن الحركة، وفي سبيل المحافظة على الحكومة، خفّضت سقف مواقفها لتتلاقى مع مواقف فتح والدول العربية، وهي مواقف لا تحظى بشعبية فلسطينية.

وجاء اتفاق مكة ليخفف التدهور الأمني في الداخل؛ وليضع حدّاً بالتالي، بشكل مؤقت، لتراجع رصيد الحركة الشعبي، ولكنه في المقابل أسهم في تقديم برنامج السلام العربي، وزاد من شرعيته.

ودولياً لم يختلف الموقف الأوروبي عن الأمريكي في الحصار، ولم تنفع كل الصياغات اللفظية في برنامج الحكومة في إقناع الغرب بحدوث تغيير كبير على صعيد برنامج الحركة ما لم تعترف صراحة بـ"إسرائيل".

واستغلت تلك الدول حكومة الوحدة لتقنين حوارها، الذي كان يتمّ من أبواب خلفية، مع فتح ومستقلين يدعون للتسوية، متجاهلة وزراء الحكومة من حماس دون أن تقنع "إسرائيل" بتخفيف حصارها على الحكومة، ودون أن تخفف من حصارها هي الاقتصادي على الحكومة، باستثناء السماح بمرور المساعدات عبر وزير المالية الفلسطيني سلام فياض.

ويسجل على هذا الصعيد أن دولاً مثل روسيا والنرويج وتركيا وجنوب أفريقيا شذّت عن الموقف الدولي المحاصر للحركة بزعامة أمريكية، ولكن هذه المواقف بقيت غير قادرة على إخراج السلطة من عزلتها، كما أنها استندت إلى التعامل مع السلطة لدفعها لتقديم تنازلات أخرى وليس قبولاً بتنازلاتها الحالية.

وهكذا لم يمكِّن الحصار السياسي والمالي، إضافة إلى الخزائن الفارغة التي تسلمتها الحكومة، حركة حماس من تطبيق برنامج إصلاحي واقتصادي كان يشكل أحد أولويات عملها، في ضوء عدم قدرتها على فرض رؤيتها السياسية في الصراع مع "إسرائيل".

وواجهت حماس في الحكومتين الأولى والثانية حصاراً دولياً حرمها من إمكانية استخدام الأموال لصالح الشعب الفلسطيني، وأوقعها في أزمة دفع الرواتب لموظفي السلطة الذين ينتمون في غالبية لحركة فتح.

واستغلت فتح الأزمة المالية للتحشيد ضدّ الحكومة، فيما واصلت في مساعيها لمفاقمة الأزمة الداخلية للساحة الفلسطينية وإلقاء اللوم في ذلك على حماس.

على صعيد آخر، عزز فوز حماس بالانتخابات مطالبها بأن يكون لها تمثيل حقيقي ووازن في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن فتح بالمقابل التي أعادت استخدام بعض مواقعها في م.ت.ف. لإضعاف دور الحكومة، لم تكن لتقبل خسارة معقل مهم لها دون أن يفرض عليها بانتخابات.

كما أن الدول العربية وخصوصاً مصر لم تشأ تكرار تجربة انتخابات الداخل الفلسطيني على م.ت.ف، لأنها قد تجازف بإضعاف نفوذها على قيادة المنظمة، من خلال السماح بالسيطرة لقوة (حماس) ترفض اتفاقات التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني.

وبغض النظر عن التصريحات الإعلامية لقادة فتح، فإن فتح ترفض عملياً دخول حماس في م.ت.ف. وفق وزنها الحقيقي، كما تتجنب عملياً أية إعادة بناء أو تفعيل حقيقية لـ م.ت.ف، وذلك بسبب خوفها على نفوذها، أما مصر فيهمها قبول حماس باتفاقات التسوية، قبل أن يتمّ الحديث عن تفاصيل مشاركتها في منظمة التحرير.

ولا يتوقع في ظلّ هذين الموقفين أن تنجح أي حوارات بين فتح وحماس لإعادة تشكيل المنظمة، وفق أسس جديدة على الرغم من أن ذلك تمّ الاتفاق عليه في القاهرة ومكة.

وبهذا تكون حماس قد فقدت أحد عناصر التأثير المهمة في القرار الفلسطيني، ومتطلباً أساسياً من متطلبات قيادة الشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الأمني تمكنت الحكومة من تشكيل قوة أمنية بديلة عن تلك التي تسيطر عليها فتح. وكان تشكيل القوة التنفيذية من عناصر مقاومة سابقة، وأفراد لهم تاريخ نضالي جيد، وهذا هو أهم مكسب لحماس وللشعب الفلسطيني من خلال تشكيل الحكومة الجديدة. فقد شكّل هذا الجهاز بديلاً نظيفاً عن فساد الأجهزة الأمنية، ومدخلاً مهماً لحماس لمعادلة نفوذ الأجهزة الأمنية المتخمة بعناصر فتح.

وسريعاً عمدت فتح إلى ضرب الجهاز، وافتعال المعارك معه، والسعي إلى تشويه سمعته، كما رفض محمود عباس دمجه بالأجهزة الأمنية للسلطة.

وكان يمكن لحماس من خلال هذا الجهاز أن تضع حدّاً للفلتان الأمني في غزة، وأن تستخدمه لاحقاً كقوة مدربة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ودعم عناصر المقاومة، ولكن هذا الجهاز حيل بينه وبين هذه المهمة لأنه انشغل بالردّ على اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الأخرى. (كُتب هذا المقال قبل سيطرة حماس على قطاع غزة).

ويمكن القول إن حماس لم تتمكن من جعل هذه القوة نظامية عبر استخدام قوة الاعتقال وليس المواجهة بالسلاح، إذ انساقت هذه القوة وراء إغراء السلاح، والردّ المباشر على النيران دون أن تنجح محاولات قيادتها السياسية لامتصاص محاولات جرّها لمعركة تؤدي إلى إضعاف الحكومة بالدرجة الأولى.

إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنه من الصعب استخدام سياسة الاعتقال ضدّ أفراد أجهزة أمنية أخرى على نطاق واسع، ما لم يكن ذلك ضمن تفاهم داخلي مع فتح، وهو أمر مستحيل في ظلّ الوضع الحالي.

وهكذا غرقت الساحة الفلسطينية في اشتباكات داخلية كانت في أغلب الأحيان تجبر حماس وقوات الحكومة على المشاركة فيها رداً على اعتداءات تتعرض لها.

ودخلت الساحة الفلسطينية في ثنائية جديدة بين فتح وحماس، مما أدى إلى اختلاط الأوراق على الفلسطينيين الذين لم يفهموا ذلك إلا بالإطار السلبي. ويلاحظ أن الجماهير لم تنحز بالضرورة في المواجهات إلى حماس، كما أن الدم الفلسطيني استدرج ثارات عائلية سيكون لها وبال وخيم على الطرفين، خصوصاً على حماس التي تعدّ التأييد الشعبي رأسمالها الأهم.

وأدّت مشاركة حماس في الاشتباكات، إلى تآكل في شعبية حماس في الداخل والخارج، إذ لا يستطيع رجل الشارع العادي أن يميز في هذه الحالة من الفوضى بين المعتدي والمعتدى عليه.

صحيح أنه ليس بالإمكان قراءة موقف الشارع بدقة في ضوء تلاحق الأحداث واختلاط الأوراق، وصحيح أن الجمهور الفلسطيني ما يزال يتعاطف مع الحركة من خلال استمرار خدمتها له على الصعيد الشعبي، إلا أن ثنائية الحصار والتأزم الداخلي تركت أثارها السلبية على الحركة.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت القوة التنفيذية المكشوفة أمام العدو هدفاً مفضلاً لضرباته الجوية، محاولاً بذلك أن يمنع حركة حماس من تطوير قوتها العسكرية والأمنية، سواء لتنفيذ هجمات مستقبلية ضدّ الاحتلال أو في الهيمنة على قطاع غزة وإضعاف قوة فتح فيه.

كما أن هذه القوة لم تتمكن من مدّ نفوذها إلى الضفة الغربية بسبب العقبات التي وضعت في وجهها من قبل الرئاسة وفتح، فضلاً عن ثقل الوجود الأمني والعسكري للاحتلال هناك.

وكان للتدخل المباشر للاحتلال عبر توجيه ضربات متتالية للقوة التنفيذية، واعتقال وزراء ونواب الحركة وقياداتها السياسية والميدانية في الضفة أثره الواضح على الحركة.

فعلى الرغم من الثمن السياسي الذي دفعته الحركة بالمشاركة في الحكومة، إلا أن ذلك لم يخفف من الضرر الأمني الشديد عليها، سواء بتصفية قياداتها العسكرية في غزة بالاقتتال، أو باعتقال رموزها السياسية وقياداتها وكوادرها التنظيمية والعسكرية بالضفة.

وبذلك فإن دخول الحكومة لم يحقق الحماية لرموز الحركة وقياداتها من البطش الإسرائيلي كما كان يعتقد زعماء الحركة، وما تهديدات "إسرائيل" المتواصلة وآخرها تهديدات أولمرت إلا دليل على ما نقول.

وجاء أسر الجندي الإسرائيلي كمكسب مهم للحركة، عبر المطالبة بمبادلتها بالأسرى في سجون الاحتلال، ولكن إعطاء دور كبير لمصر لإدارة التفاوض بشأنه، والسماح للرئاسة الفلسطينية بالتدخل فيه دون حتى الحصول على مقابل، سيقلل من حجم المكاسب التي ستجنيها الحركة، وسيعطي الطرف الآخر فرصة للاستفادة منه دون أن يكون لها أي دور إيجابي تجاه القوة التنفيذية، أو صلاحيات الحكومة المنتزعة منها.

من ناحية ثانية فإنّ ضَعْفَ الدور المقاوم للحركة في الضفة تساوق مع الطبيعة السياسية للمرحلة، وغابت طوال أكثر من سنة عمليات حماس، فيما استمرت حركة الجهاد الإسلامي وبعض أجنحة كتائب الأقصى في مناوشة العدو، وهذا دفع الناس للتساؤل عن برنامج مقاومة الحركة، وما إذا كان ذلك نتيجة قرار سياسي أم لا.

ومن الملفت، أن حماس التزمت بالتهدئة في غزة، فيما استمر العدوان الإسرائيلي على الضفة، وكأن مقاومة الحركة اختزلت في الردّ على الاعتداءات على غزة قبل أن تتدارك قيادة الحركة ذلك مؤقتاً، وتعلن إصرارها على تهدئة شاملة ومتبادلة. ولكن حتى الآن لا يعرف ما إذا كانت قيادة الحركة ستثبت على هذا الموقف أم لا.

وعلى الصعيد الداخلي انغمست الحركة بأكملها في برنامج السلطة، وأصبحت الحركة السياسية منشغلة بها مع أنه كان يفترض أن تكون أحد برامج الحركة.

ويبدو أن حجم الحكومة ومتطلباتها كان أكبر بكثير من حجم الحركة التي لم تستعد لهذا الخيار، فوجدت القيادة السياسية نفسها في سباق مع الزمن، لملاحقة قضايا الحكومة وفكّ الحصار عنها، بدلاً من أن تتصدى للقضايا الكلية للشعب الفلسطيني متمثلة بالاحتلال والاستيطان والمقاومة.

كما لم نلمس وجود تيار معارض داخل الحركة لتوجهات قيادتها السياسية، بما يسهم في تعزيز وتصويب المسيرة، فكانت حماس ترمي عن قوس واحدة وعن بكرة أبيها لدعم برنامج الحكومة ومواقفها دون أن نسمع صوتاً واحداً معارضاً أو انتقاداً علنياً يحرّك مياه الحركة الداخلية.

وإذا كان هذا يحتمل في وجهه الإيجابي قوة الحركة وتماسكها وحسم أمورها وقراراتها داخلياً، دونما حاجة لنشر خلافاتها في الخارج؛ غير أنه من المهم وجود أصوات أخرى في أي حركة، ترى الأمور من زوايا مختلفة، بحيث تسهم في تصويب المواقف وترشيدها، وتمنع وجود نظرات أحادية.

المشاركة وإدارة العلاقات الداخلية:

عززت نتائج الانتخابات ضعف تنظيم فتح وتفتيته، ولكن المجموعة التي ارتبطت بالاحتلال ومصالحه كانت الأقوى تنظيمياً ومالياً، وهذه هي التي تصدت لحماس بكل ما تملك من إمكانيات لمنعها من تنفيذ برنامجها على الساحة الفلسطينية من خلال الحكومة فيما رفضت قيادة الحركة المشاركة في الحكومة الأولى سعياً منها لإفشالها.

وسعت الحركة قبل الفوز بالانتخابات إلى استقطاب عناصر شريفة من فتح لصالحها، ولكن عناصر قليلة مرتبطة بكتائب شهداء الأقصى هي التي تجاوبت مع هذه المساعي. ولذلك لم تجد حماس سنداً من قيادات في فتح تكون قادرة على كسر قرار القيادة بعدم المشاركة في الحكومة.

أما بالنسبة لبقية التنظيمات الفلسطينية، فعلى الرغم من التوافق الاستراتيجي والأيديولوجي مع حركة الجهاد الإسلامي، إلا أن حركة الجهاد رفضت التجاوب مع التهدئة مع "إسرائيل"، التي تجاوبت فيها حماس مع الرئاسة الفلسطينية وكمحاولة لحماية الحكومة الجديدة، وتوفير الأجواء المناسبة لنجاحها.

كما لم تقبل الجهاد المشاركة في الحكومتين الأولى والثانية لأنهما جاءتا تحت سقف أوسلو.

أما الجبهة الشعبية التي كان لها ثقل نسبي في الداخل؛ فقد رفضت أيضاً المشاركة في الحكومتين للسبب نفسه، فيما رفضت الجبهة الديموقراطية المشاركة بسبب عدم رضاها عن برنامج حماس السياسي في الحكومة الأولى، ولكنها عادت وشاركت في الحكومة الثانية.

وهكذا لم تتمكن حماس من إقناع حلفائها في الجهاد والشعبية في المشاركة في الحكومة. وبالمقابل شارك في الحكومة الثانية (حكومة الوحدة) تنظيمات تتبنى المشاركة السياسية ولا تتبنى المقاومة في برامجها العملية. وهذا ليس مكسباً كما يظهر للوهلة الأولى، لأن المشاركة لم تتمّ إلا ببرنامج سياسي لا يتناسب مع ثوابت حماس، كما أن هذه المشاركة حسبت على الطرف الثاني وهي حركة فتح فلولاها ما شارك هؤلاء.

وبالنسبة للمستقلين غير المرتبطين بأي تنظيم أو أجندة خارجية، فلم تجدهم حماس حينما لبت ما كان ينادي به بعضهم من التعامل الواقعي.

وهكذا مضت حماس بالحكومة إما وحيدة أو في تنافس ثنائي مع فتح. ومع أن هذا وضع لا تلام عليه حماس وحدها، كما أنه موجود حتى في الدول الأكثر ديموقراطية في العالم، إلا أن خصوصية الوضع الفلسطيني جعل من ذلك عائقاً، في الوقت الذي يحتاج فيه الفلسطينيون إلى تكتل وطني يخوض معركة التحرر من الاحتلال، ويوفر الحماية السياسية لبرنامج المقاومة ويحمي الساحة الفلسطينية من الانزلاق نحو اقتتال داخلي.

إن أي تنظيم فلسطيني غير قادر وحده على قيادة الساحة بأي برنامج كان، التسوية أو المقاومة، كما أن تعايش البرنامجين معاً ممكن، لكن مع أعراف ديموقراطية تلتزم بها كل الأطراف. وحتى لو توفرت هذه الأعراف، فإن وجود تنظيمات مسلحة يظلّ يشكل تهديداً لذلك. وعلى الرغم من أن حماس تجنبت في أثناء معارضتها لأوسلو استخدام السلاح ضدّ السلطة، إلا أنها تواجه الآن تحدياً حقيقياً يتمثل بعدم التزام فتح بهذا المبدأ مما يهدد الساحة بالانجرار لحرب أهلية.

والأخطر من هذا أن فتح تخوض المعركة ضدّ الشرعية الفلسطينية ليس بسبب الخلاف في البرنامج السياسي فقط، ولكن الأهم من ذلك، هو رغبتها في استعادة السلطة بكل ما أوتيت من قوة، وبدفع وتحريض من الولايات المتحدة و"إسرائيل".

ومن هنا فإن نجاح حماس في علاقاتها الفلسطينية لتحقيق الوحدة والمقاومة معاً، واجهت عقبات حقيقية كانت أصعب من تلك التي واجهتها عندما كانت في المعارضة.

وإذا اعتبرنا أن تحقيق توافق وطني حول المزج بين المشاركة في السلطة، والاستمرار في برنامج المقاومة غير ممكن الآن بسبب عوامل داخلية وخارجية كما أشرنا، فإن الحفاظ على وحدة الشعب ومنع انزلاقه نحو حرب أهلية أصبح هو الآخر هدفاً لا يقل صعوبة.

وقد حاولت وثيقة الأسرى المزج بين السلطة والمقاومة من خلال الغموض في الصياغات، ولكنها ومع تطبيقها كبرنامج لحكومة الوحدة، لم تمنع من الاقتتال الداخلي، كما لم تفلح في فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني.

خلاصات:

1. أثبتت التجربة العملية خلال أكثر من عامٍ على عمر حماس في الحكومة، ومن المشاركة في السلطة التي جاءت وفقاً لأوسلو، وتحت سطوة الاحتلال، أنه من غير الممكن عملياً المزج بين المشاركة في السلطة والاستمرار في المقاومة على الأرض.
2. ومن هنا فإن الفرضية التي بنت عليها قيادة حماس في المشاركة، عبرت عن قصور في إدراك حجم التناقض الذي ينطوي عليه هذا القرار، أو مبالغة في تقدير استيعاب برنامج الحركة لهذه المعادلة شبه المستحيلة أو حتى قبول الأطراف الأخرى بها.
3. إن المشاركة في الحكومة حققت للحركة إيجابيات أهمها تكريس دورها كحركة فلسطينية قائدة للمشروع الوطني الفلسطيني، وليست مجرد حركة معارضة قوية للسلطة ومقاومة لـ"إسرائيل"، ولكن في المقابل قدمت حماس تنازلات في خطها السياسي، وظهرت بصورة مشوهة عبر الدخول في مواجهات دموية مع فتح مما أسهم في التأثير سلباً على شعبيتها في الداخل والخارج.
4. إن المشاركة السياسية في ظلّ استمرار الاحتلال تشكل منزلقاً خطيراً نحو الاعتراف به، لا سيّما وأن المشاركة جاءت ضمن أشكال، وارتباطات سياسية، وأمنية فرضتها اتفاقات ظالمة بحقّ الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن المشاركة الحقيقية يجب أن تتمّ في إطار تكتل وطني غير مرتبط باتفاقات مع العدو، ويسعى هذا التكتل لتشكيل غطاء سياسي للمقاومة، ويعمل على فرض مؤسسات تجبر العدو على الاعتراف بها أو القبول بها

كأمر واقع وصولاً إلى تحقيق الخلاص من الاحتلال ولو تدريجياً.

5. إن استمرار المقاومة ممكن دون توافق وطني شامل مع ثمن أغلى مما لو كانت ضمنه، ولكنه في النهاية محتمل، كما أنه يضعف بالضرورة برنامج التسوية الذي لم يحصل من العدو إلا على الأوهام، فضلاً عن أن رغبة البرنامج الحاكم في الحفاظ على سلطته، في حال امتلك زمامها، تمنعه من إشعال اقتتال داخلي.
6. وفي المقابل فإن مشاركة المقاومة في الحكومة سيؤدي حتماً إلى صدام مع فتح التي تضاعفت لديها مبررات إسقاط الحكومة عبر افتعال المواجهات معها (مثل: الرغبة في استعادة حكمها ولو بالقوة، وليس لديها سلطة لتخسرها، والتجاوب أو التناغم مع الضغوط والمطالب الخارجية) في الوقت الذي غيّرت فيه حماس أولوياتها لضمان استمرارية المشاركة والحفاظ على الحكومة.
7. إن الولايات المتحدة و"إسرائيل" تفرضان واقعاً في الساحة الفلسطينية من خلال شبكة مصالح تربطهما مع أطراف فلسطينية، لم يعد يهمها نجاح التسوية بقدر بقاء هذه الأطراف مهيمنة ومسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن التعامل مع هذا الواقع يجب أن يتمّ بعزله تدريجياً عن التأثير في الشعب الفلسطيني، وجعل بقائه في السلطة مكلفاً شعبياً له، تمهيداً لعزله بالكامل.
8. ضرورة إعادة النظر في فلسفة الجمع بين السلطة والمقاومة كخيار ثبت فشله على أرض الواقع، وتبني خيار بناء تجمع وطني للمقاومة يتولى إدارة مشروع المقاومة بمعناها الواسع وتمثيل الشعب الفلسطيني من خلال مؤسسات مقاومة، وليس من خلال سلطة لا تملك شيئاً على أرض الواقع.

توصيات:

للخروج من الأزمة الحالية نقترح عقد صفقة تبادلية مع فتح برعاية عربية مصرية سورية على وجه الخصوص تتضمن خروج حماس من الحكومة، والبقاء كمعارضة لحكومة تكنوقراط ينزع منها أي دور سياسي أو أمني (تعطى الثقة على أساس برنامج داخلي بحت) مقابل مشاركة فاعلة للحركة في منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً للأساس العددي، على أن يترك الاتفاق على البرنامج السياسي لاحقاً شريطة

خضوع الرئيس والسلطة لهذه المرجعية.

وبهذه الحالة:

- تحافظ الحركة على شرعية تمثيلها في المجلس التشريعي دون المساس بها.
- تحتفظ من داخل المجلس بقوة تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي وغيره.
- تستمر ببرنامج المقاومة ضمن إطار وطني.
- تتمكن من إيجاد تمثيل سياسي حرمت منه لسنوات عدة في المنظمة، ويتيح لها مستقبلاً إعادة بناء المنظمة على الأساس السياسي الذي تؤمن به.
- تعلن الحركة مبادرة للانسحاب من الحكومة حقناً لدماء الشعب الفلسطيني، مع تأكيد تمسكها بتمثيل الشعب الفلسطيني وتحمل الطرف الآخر مسؤولية فشل هذا الخيار في حال رفضه.

أما البديل عن هذه الصفقة بعد استنفاد كل الوسائل الممكنة لتحقيقها؛ هو عدم إبراز ممانعة عنيفة لإقصاء الحركة من الحكومة، مع الاستمرار في التأكيد على أن أي وضع ينشأ خارج إطار شرعية المجلس التشريعي، هو إطار باطل وانقلابي لا تعترف به الحركة. وفي هذه الحالة يجب أن تستعد الحركة جيداً لتفعيل خيار المقاومة للاحتلال، والمعارضة للسلطة وفق قواعد تستفيد من سلبيات الماضي وتبني على إيجابياته.

تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006

د. جاسم سلطان[39]

في إطار الدعوة التي وجهت إلينا من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لإعداد ورقة حول دراسة علمية نقدية لتجربة لحماس منذ فوزها في الانتخابات التشريعية وتكوينها للحكومة، فإننا نتقدم بهذه الورقة حول محور "البرنامج السياسي" المطروح للحركة.

وقد تم إعداد هذه الورقة وفق العناصر التالية:

التمهيد:

ويشمل:

- مقدمة عن السلطة الفلسطينية
- مقدمة عن البرنامج السياسي لحركة حماس

تحليل الأفكار الأساسية في البرنامج الانتخابي:

وتشمل:

- المقدمة
- الثوابت
- السياسة الداخلية
- العلاقات الخارجية
- الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد
- السياسة التربوية والتعليمية
- المواصلات والمعابر

[39] كاتب قطري، ورئيس مجلس إدارة بيت الخبرة للتدريب والتطوير، الدوحة.

تقييم عام للبرنامج:

الخلاصة:

وقد تحدثنا عن تقييم الأداء العام لحماس في بند "تقييم عام للبرنامج".

التمهيد:

إننا في هذه الورقة نجد أننا مشتبكين مع عنوانين أساسيين:

- الحكومة "السلطة الوطنية الفلسطينية"
- البرنامج الانتخابي

لذلك نبدأ بمقدمة عن الحكومة "السلطة الفلسطينية" وملابسات تكونها، ثم البرنامج الانتخابي وأهم النقاط التي يراعى كتابتها في أي برنامج انتخابي.

مقدمة حول السلطة:

تكونت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993؛ لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والسلطة الوطنية هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق لحكم ذاتي محدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب اتفاق 1995 بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" قسمت الضفة إلى ثلاث مناطق:

مناطق (أ): وتخضع أمنياً وإدارياً بالكامل للسلطة الفلسطينية.

مناطق (ب): وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً لـ"إسرائيل".

مناطق (ج): وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط.

وقد احتفظت "إسرائيل" بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات.

أي أن إجمالي السيطرة للسلطة الوطنية على مناطق (أ) من الضفة.

وقد أنشئت السلطة لمهام محددة بموجب اتفاقية أسلو، حيث تنص الوثيقة على أن للسلطة حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة.

التمويل:

- وتتلقى السلطة التمويل عبر مساعدات دولية تصل إلى 800 مليون دولار سنوياً. وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2005 أن نحو 7% من إجمالي المساعدات الدولية منذ سنة 1994 وحتى سنة 2000 أسهمت به الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وازدادت مساهمة الدول العربية لتصل إلى 63.5% خلال سنوات الانتفاضة (2000–2005). واللافت أن المساعدات الأمريكية التي لا تتعدى 10% من إجمالي المساعدات الدولية كانت مشروطة في تمويل مشاريع أمريكية تحت مسميات تنشيط الديموقراطية ومشاركة المرأة[40].
- المملكة المتحدة تسهم بمبلغ 33 مليون جنيه إسترليني سنوياً بشكل مباشر، وحوالي 49 مليون يورو ضمن الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية البالغ 280 مليون يورو سنوياً. وتعدّ من أكبر الجهات المتبرعة للفلسطينيين، إلى جانب كونها ثاني أكبر متبرع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وقد أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني في 2006/4/25 عن تقديم مبلغ إضافي 15 مليون جنيه إسترليني لهذه الوكالة[41].

تطورات تعامل "إسرائيل" مع السلطة:

في أيلول/ سبتمبر 2000 تعرضت بنية السلطة الفلسطينية للتدمير وقصفت المقار الأمنية التابعة لها في محاولة من الحكومة الإسرائيلية لوقف الخسائر التي تتعرض لها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعتقد أن عرفات مسؤول بشكل مباشر عن العمليات الاستشهادية التي تتم. ولم يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون في الموقف العربي أو الدولي رادعاً يثنيه عن الاستمرار في مخططه لإنهاء السلطة الفلسطينية.

وكانت أخطر عمليات القصف ما تعرض له مقرّ رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 2002/3/29، فقد أعلن شارون أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر

---

40 http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=619&a=29569

41 http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1099137505648

عرفات "عدو" لـ"إسرائيل"، ومن ثم فرض عليه حصاراً، وأعاد الجيش الإسرائيلي احتلال كل مناطق السلطة، ومنعت القوات الإسرائيلية الصحفيين من دخول مدينة رام اللّه التي تعدّ حالياً العاصمة السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

من هذه النبذة السريعة لملابسات نشأة السلطة ومهامها وتطور التعامل الإسرائيلي معها نخرج بالنقاط التالية:

- السلطة الوطنية يمكن أن نطلق عليها أنها مؤسسة لإدارة شؤون الفلسطينين في مناطق محددة ولا يملك السيادة الكاملة على هذه الأراضي، أو استقلالية كاملة في القرار. حتى أن وثيقة أوسلو تقول بأنه "لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها".
- أنشأت السلطة لمهام محددة ليست منها مقاومة المحتل، بل هي أحد منتجات أوسلو في سبيل التسوية السلمية، والتداول السلمي لها يعني أن يأتي من يستطيع إدارتها وفق ما صممت من أجله بكامل أشكال التعامل والتعاون والتنسيق مع "إسرائيل". ومن ثم فهي ليست الأداة التي يمكن استخدامها في غير ما صنعت من أجله، وهي ليست أداة للمقاومة، وعلى من يتقدم للالتحاق بها أو العمل من خلالها أن يدرك ما هو سقفها وما الأسباب التي وجدت من أجلها.
- تعتمد السلطة بشكل كامل على التمويل الأجنبي، لذلك فهي خاضعة سياسياً للأطراف الأجنبية سواء العربية أم الأوروبية والأمريكية. ومن يحاول العمل من خلالها عليه أن يصوغ برنامجاً يناسب الأطراف الداعمة، وإلا فليبحث عن أداة أخرى وجهازاً آخر يعمل من خلاله، لأن مالك هذه المؤسسة "السلطة" هو رأس المال الأجنبي. أي أنها مؤسسة تتكون من رأس المال الأجنبي والعمالة الفلسطينية، ولا شك أن رأس المال هو المتحكم في القرار.
- الدخول في السلطة الفلسطينية يعني بالضرورة التعامل المباشر مع "إسرائيل"، فقرارات فتح الممرات وإغلاقها كلها قرارات إسرائيلية، كما أن وصول رأس المال وتسليح قوى الأمن يتمّ عبر الحكومة الإسرائيلية، كما أن هناك بعض المناطق تخضع إدارياً للسطة وأمنياً لـ"إسرائيل"، وهذا يؤدي إلى استحالة استمرار النبرة الإستعلائية ضد "إسرائيل" لمن سيدير السلطة، وإلا يتعرض للحصار كما تمّ حصار ياسر عرفات من قبل.

مقدمة حول صياغة البرنامج السياسي:

حتى يمكننا أن نقيم أهم ما جاء في البرنامج السياسي لحركة حماس نحتاج أن نذكر ابتداء عدة نقاط أساسية عند صياغة رؤية سياسية تتبلور في شكل برنامج سياسي.

- البرنامج السياسي لا يتحدث عن شعارات، وإنما يتحدث عن نقاط محددة جداً سيتم تطبيقها في فترة الفعل السياسي في حالة الفوز.
- البرنامج السياسي ينطلق مما يمكن تطبيقه في الفترة المطروح فيها، وليس مما يؤمل ويرجى.
- لغة صياغة البرنامج يجب أن تتماشى مع روح العصر ومفرداته لتعكس عقلية ناضجة متطورة.

تحليل الأفكار الأساسية في البرنامج:

أولاً: المقدمة:

الرؤية الشاملة:

جاء في مقدمة البرنامج:

> إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظلّ الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال.

سنلحظ هنا في المقدمة حديثاً عن وجود برنامج شامل لتحرير فلسطين كانت المشاركة الانتخابية جزءاً منه. ترى ما هو هذا البرنامج الشامل لتحرير فلسطين؟ فهل تمتلك حركة حماس برنامجاً شاملاً لتحرير فلسطين؟ وإن كان موجوداً فمتى تمت برمجته؟ ومتى عرض هذا البرنامج على الشعب الفلسطيني حتى يمكن القول إن هذا البرنامج التحرير الشامل تم دعمه من قبل الشعب الفلسطيني؟

فإن كانت أجوبة الأسئلة السابقة بالنفي، نفي أن تكون لحركة حماس رؤية متكاملة وبرنامجاً شاملاً للتحرير متضح المعالم والمراحل، حينها فإن مبرر المشاركة الانتخابية فقد مرتكزه الأساس الذي ذكر في المقدمة "إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن

مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت... **تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين**".

الأهداف:

تمّ تحديد الأهداف من البرنامج السياسي ابتداء في المقدمة، والتي تتلخص في:

- تخفيف المعاناة
- تعزيز الصمود
- الحماية من الفساد
- تعزيز الوحدة الوطنية

كما ذكر في مقدمة البرنامج كذلك السعي لإقامة مجتمع مدني فلسطيني متطور يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة.

وانطلاقاً من المقدمة التي ذكرناها حول صياغة البرنامج السياسي، فإن الأهداف هنا مطاطة، فما الأدوات التي ستمكن حماس من تخفيف المعاناة في ظلّ رفض دولي "للمقاومة المسلحة"، وكيف ستتمّ الحماية من الفساد، أو بناء مجتمع مدني متطور، وما هي الشروط الموضوعية لقيام هذا المجتمع المدني المتطور؟ وهل يمكن أن يوجد مجتمع مدني متطور في ظلّ احتلال؟ خصوصاً وأن الحكومة لا تمتلك سيادة فعلية وإنما هي حكومة منتدبة من قبل الاحتلال.

إننا نلحظ هنا طغيان الجانب الشعاراتي في الأهداف، فهي كلها أهداف مشروعة لا ينكرها عاقل، لكن يبقى سؤال إمكانية أن تكون هذه الأهداف واقعاً وأن تترجم إلى فعل في ظلّ مجتمع دولي داعم لـ"إسرائيل".

الاستدعاء الديني:

ثم انتهت المقدمة بقول اللّه تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون﴾ (الأنعام: 153).

وتأتي هنا إشكالية الاستدعاء الديني وأن هذا هو الصراط المستقيم الواجب الاتباع، فبقية السبل تضل عن سبيل اللّه، ترى.. ماذا لو لم يعمل البرنامج كما تصورت حماس – هذا ما حدث بالفعل؟ هل المشكلة في هذا الصراط المستقيم المستلهم من القرآن؟ أم المشكلة في المجتمع الدولي والعملاء، وهل هذا الصراط المستقيم عاجز أن يضع تصوراً للتعامل مع الأطراف المختلفة.

إن استدعاء الدين هنا، وهذه الآية تحديداً التي تمايز بين السبل، وتوحي بقدسية خيار حماس المنزل من السماء، لا يعكس للقارئ أن عقلية من صاغ البرنامج تؤمن أن اجتهادها هو اجتهاد بشري محض، لا بأس أن ينطلق حزب أو حركة من منطلق إسلامي، لكنه يحسن اختيار الآية مثل ﴿وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون﴾، كما جاء في آخر البرنامج، أو ﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾، كان من الممكن اختيار آية لا تعكس أحادية القطب المستحوذ على الحق، بل تعكس ضرورة العمل والتنافس في الحياة الدنيا، فلغة الخطاب ضرورية جداً لأنها تعكس جزءاً مهماً جداً ومستبطن في البرنامج ربما لم يكتب مباشرة.

ثانياً: الثوابت:

إذا ألقينا نظرة على ما كتب في برنامج الحركة تحت عنوان "أولاً: ثوابتنا" بعد المقدمة سنجد التالي:

فلسطين التاريخية (البند 2): أي الأرض كل الأرض للفلسطينين، فما الدافع الإسرائيلي لأن يتعامل مع حكومة تطالب بحدود فلسطين التاريخية جملة واحدة. وما مبرر أن تدعم هذه الحكومة وتسمح لها بتسيير شؤون الشعب، هل يعقل أن يترك الإسرائيليون حماس لتزداد قوتها ثم تعمل على إقامة الدولة التاريخية. هنا يظهر أن البرنامج هو برنامج حركة مقاومة وفقط، وليس حركة سياسية تتقدم بأهداف مرحلية.

المقاومة المسلحة (البند 4): تحدث البند عن أن من الثوابت إنهاء الاحتلال بكافة الوسائل متضمنة المقاومة المسلحة، ولم يحدد البرنامج ما هو دور هذا السلاح؟ هل هو:

سلاح تحرير: قادر بالفعل على تحرير الأرض كما يذكر البرنامج.

سلاح تحريك: يستخدم للضغط لتحسين الوضع التفاوضي كلما لزم الأمر.

سلاح مشاغلة: لإشغال العدو عن تجهيزات وإعدادات وفق البرنامج.

سلاح إنهاك: لإنهاك قدرة العدو واستنزافه.

أم كل ذلك... وفي هذا ما لا يخفى من التناقض... فلكل خيار توابعه من الفعل تختلف عن الآخر... وبالتالي:

لم يتحدد أي دور سيمارسه السلاح الذي ستتبناه المقاومة.

التمسك بكامل الحقوق (البند 6): تحدث البند عن التمسك بكامل حقوق الشعب،

والأرض، والقدس، والمقدسات، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس. فهذا هو حقّ الفلسطينين... لكن ترى ما هو حقّ الطرف الآخر من وجهة نظر المجتمع الدولي... أم أنه قد تمّ إهماله في مثل هذا الطرح عمداً مما يعيدنا لسؤال هل البرنامج للدخول في عملية سياسية أم للخروج منها؟ وأي الأطراف أقوى حتى يفرض شروطه؟.

تعزيز وحماية الوحدة الفلسطينية (البند 7): كيف يحدث ذلك في ظل اختلاف البرامج.

يظهر لنا في البرنامج أزمة الثوابت وعدم تحديد حزمة التبادلات الممكنة مع العالم، فإن لم يكن لدى حماس فكرة عن برنامج تفاوضي تتقدم به فما مبرر تبنيها لبرنامج سياسي، أليس العمل السياسي يعني فن تقديم التنازلات بحسب موازين القوى؟ فما هي حزمة التبادلات الممكنة في هذه الحالة؟.

ثالثاً: السياسة الداخلية:

تحدث البرنامج في النقاط السياسة الداخلية عن:

المحافظة على الثوابت الوطنية (بند 1): تحدثنا عن الثوابت سابقاً وأن كتابتها بهذه الطريقة لم توجد مبرراً لممارسة فعل سياسي من خلال الحكومة.

الحريات السياسية والتعددية وتشكيل الأحزاب (بند 3): الوقوع في وهم وجود دولة حقيقية أو حكومة سيادية، فكيف لهذه الأمور أن تطبق في مجتمع تحت الاحتلال، تحدثنا عن دور الحكومة الفلسطينية فيه سابقاً في التميهد كمندوب يدير شؤون الشعب.

تعميق أواصر الوحدة الوطنية ولغة الحوار (بند 4): كيف يحدث هذا في ظلّ انشطار عمودي لمعسكرين يرون العالم بصورة مختلفة تماماً، وكل يشد القضية في اتجاه مضاد للآخر.

تصويب وترشيد دور الأجهزة الأمنية لحماية المواطنين (بند 9): وهل توجد بالأساس دولة قادرة على حماية مواطنيها أمام الاجتياحات والقصف الجوي؟؟!!.

اعتبار التعاون الأمني أو ما يسمى "التنسيق الأمني" مع الاحتلال جريمة وطنية ودينية كبرى (بند 10): ألا يوجد تمييز بين التعاون أو التنسيق كحاجة والتمييز بينه وبين الخيانة، فعندما ردّ الرسول أبا بصير إلى معسكر الكفر في الحديبية وفق اتفاق أمني يبشترط ذلك، هل كان هذا تنسيق أم تعاون أم خيانة أم حاجة.

كما عادت الحركة في خطابها لتستدعي الدين في قضية اجتهادية ليصبح التعاون

أو التنسيق "**جريمة دينية كبرى**"، وماذا عن التنسيق في صرف الرواتب، وفي تسليح الأمن، وفي دخول الإغاثات والخدمات، وفي إصدار تصريحات للصحفيين ووكالات الأنباء، هل هذا يعد جريمة دينية؟؟!!

الأموال العامة حق لجميع الشعب (بند 15): فأين هي هذه الأموال التي ستأتي بعد حزمة الثوابت السالفة، فمن أين ستأتي وكيف ستمر؟ ووفق أي شروط؟

رابعاً: العلاقات الخارجية:

بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية (بند 4): إن البرنامج المطروح وفق الثوابت لا يفتح أي مساحة للحوار مع الأسرة الدولية الداعمة سلفاً للكيان الصهيوني، والمهيمنة على السياسة العالمية وعمق الدعم العربي.

رفض المنح المشروطة بتنازلات عن الثوابت الوطنية (بند 10): ولم ستقدم المنح إذن، وإن لم تكن مشروطة فنحن نتحدث عن منح عربية أو من دول معادية للهيمنة الأمريكية، وهنا تظل فكرة تأمين مرور هذه المنح وتفعيلها وفق رفض إسرئيل وحلفائها هي المعضلة الكبرى أمام تفعيل هذا البند عملياً.

خامساً: الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

الحديث عن محاربة الفساد بكل أشكاله وتعزيز الشفافية والرقابة وتحديث التشريعات والنظم... والفساد في فلسطين جزء بنيوي تغلغل عبر عقود في بنية منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح هدمه هو عين هدم السلطة ومؤسساتها وبالتالي ينطرح عدد من الاسئلة على هذا الموضوع مثل الواقعية وتوفر الامكانية للقيام به دون التضحية بالمشروع الأكبر وهو المشروع الفلسطيني وإدخاله في نفق جديد... ليس من الصعب الحديث عن أي شعار ولكن الأهم إمكانية تنزيله على أرض الواقع دون مضاعفات تقتل المريض.

سادساً: السياسة التربوية والتعليمية:

استقطاب الكفاءات المهاجرة (بند 11): ما عملية هذا الطرح، وما إمكانية تطبيقه لتعود الكفاءات المهاجرة لخدمة حكومة لا تمتلك سيادة وفي ظلّ أوضاع لا يسودها الحدّ الأدنى من الشروط الموضوعية للاستقرار... اللّهم إلا إذا كنا نتكلم عن قوى ذات هم وطني نضالي وبالتالي فهي قادمة قادمة مهما كثرت العقبات، وهم ليسوا موضع

السؤال هنا حيث الحديث عن مهاجرين دفعت بهم الظروف غير المستقرة للخروج، وشرط عودتهم هو الاستقرار... ولا يخفى ما في ذلك من تناقض مع فكرة حمل السلاح والمقاومة والتي جوهرها خلق حالة عدم استقرار للاحتلال، وبالتالي تتوقع الاستجابة نفسها وأقوى من العدو!.

سابعاً: المواصلات والمعابر:

فتح المعابر الحرة والميناء والمطار ورفض أي تدخل خارجي (بند 4 و5): ما قيمة هذا البند في وجود الاحتلال، ومن الذي يملك فتح المعابر أو غلقها، وهل دول الجوار ستتجاوب بفاعلية مع قرارات مخالفة للإرادة الصهيونية، وهل ستتفرج "إسرائيل" على المعابر وهي تفتح لدخول المال والسلاح دون أي تدخل (رفض أي تدخل أجنبي). وماذا يعني الرفض هنا في حالة التدخل، كيف سيترجم عملياً؟؟.

تقييم عام للبرنامج:

في ضوء القراءة الكلية للبرنامج يمكن تقييم البرنامج السياسي كالتالي:

عدم نضج نظرية العمل:

من حيث الحديث عن برنامج التحرير الشامل، وعدم وضوح المراحل المتتابعة التي تؤدي إلى هذا التحرير.

الدخول المبكر:

إن البرنامج الانتخابي شمل مفردات المقاومة والتحرير، وعدم التنازل عن فلسطين التاريخية، إذن فالبرنامج الأساسي هو برنامج مقاومة وليس برنامج سياسي، فما هي الإضافة التي سيضيفها دخول حماس في الحكومة على برنامج المقاومة، خصوصاً وأن أي حكومة "منتدبة" يجب أن تتعامل مع الاحتلال، حيث أنها ليست موجودة من باب سيادة، وإنما كأجير يدير شؤون الشعب.

وهذا يدفعنا للوقوف أمام مهام الحكومة بغض النظر عن الطرف الذي سيفوز بها. فنحن هنا لسنا في دولة مستقلة لها سيادة قادرة على اتخاذ القرار، وإنما نحن أمام مؤسسة فلسطينية تدير شؤون الشعب وفق البرنامج الإسرائيلي، إنه انتداب إسرائيلي لحزب أو مجموعة فلسطينية تتولى إدارة شؤون العباد، فالممول للحكومة

هو "إسرائيل"، والذي يوفر مقومات الحياة هو "إسرائيل"، ورغم إدراك جميع القوى لذلك ظاهرياً إلا أن هناك خلط وتوهم لوجود حكومة يمكن محاربة الفساد فيها، بل يمكن لطرف يعلن عن فلسطين التاريخية ليأتي في السلطة ثم تدعمه "إسرائيل"؛ ليدير شؤون المجتمع، وهو أمر يصعب للعقل تخيله، أن تترك "إسرائيل" طرفاً يسعى بإزالتها ليقوم بدور المندوب، فالمال الذي تدار به الحكومة يأتي من "إسرائيل"، ومقومات قيام المجتمع من بنى تحتية أو رواتب أو خدمات إنسانية تمررها "إسرائيل"، فكيف يعقل سياسياً أن تأتي حكومة مقاومة تنادي بالحق التاريخي لإدارة شؤون الشعب، كوسيط بين "إسرائيل" والشعب الفلسطيني.

ضعف التمييز بين الأيديولوجية والعمل السياسي:

أكثرت الحركة تاريخياً من الحديث عن الثوابت حتى اختلط الهدف بالعقيدة، والثابت بالمتغير مرحلياً، وامتداداً لأزمة الاستدعاء الديني فإن "لا يجوز" كانت هي الطاغية تاريخياً على خطوات ومراحل يمكن القبول بها مرحلياً، والشرع تعامل بواقعية مع الأحداث، فلا يجوز شرب الخمر إلا من اضطر لذلك، ولا يجوز القتال في الشهر الحرام لكن أيد اللّه موقف من قاتلوا فيه، وهنا تميز الحركات السياسية بين ما هو حكم وما هو من باب الضرورة، فالقاعدة الأصولية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدرها. لذلك وجد في السياسة ما يمكن أن نسميه **الطاولة السياسية.**

ففكرة العمل السياسي أقرب ما تكون إلى الطاولة، التي ربما تتحمل 100 كغ، لكننا إذا حاولنا تحميلها 200 كغ فإنها ستنكسر.

ووظيفة رجل السياسة أن يحسن صناعة الطاولات، ولا يُحَمِّل أي طاولة أكثر مما تحتمل، فليست براعته في أن يحمل أوزاناً ثقيلة، بل براعته أن تصمد طاولته تحت وزنه حتى يتمكن من الوصول إلى غيرها.

ونلحظ حضور الطاولة السياسية في الحديبية، حين لم يتوقف الرسول عند الأيديولوجية، بل تحرك من الممكن نحو هدفه، وراعى ما تحتمله المرحلة، فوافق أن تشطب التسمية في العقد وتظل صيغة الجاهلية "باسمك اللّهم"، ثم وافق أن يحذف لقبه كرسول ليكون العقد من محمد بن عبد اللّه، وليس من محمد رسول اللّه، ثم وضع على طاولته ما تتحمله، فوافق أن يرد الكافر إذا أتاه من مكة، ووافق ألا ترد له قريش مسلماً أتاها، ثم كان اختبار الطاولة حين أتاه أبا بصير فرده الرسول وأمره أن يرجع مع الكفار، فقال أبو بصير:

"يا رسول اللّه تردني إلى المشركين يفتنونني في ديني، فقال: يا أبا بصير إنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت، ولا يصلح لنا في ديننا الغدر..."

فقد رأى الرسول أن نبذ العهد لا تتحمله طاولة الأهداف الآنية، فالتحرك هنا يكون في ضوء الممكن، من أجل تحريك الأوضاع خطوة للأمام، وليس إنجاز الحل على شكله المثالي، فالشكل المثالي يقول إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ويقول أن رد شخص إلى الكفار ليفتنوه ليس مقبولاً عقلاً، خصوصاً وقد أتى الدين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين للّه.

هنا نجد أن ما يتنزل من الأيديلوجيا الصلبة الحالمة على الواقع يكون بالقدر الذي تحتمله الطاولة، بعيداً عن الشعارات والخطابة التي لا تنجز نصراً، ولا تبني قدرة الفاعل السياسي على أن يزيد من قوة تحمل طاولته لتتحمل أوزاناً أقوى.

إن رجل السياسة عادة ما يبدأ – إن كان يصارع خصماً قوياً – من ضعف استراتيجي، ثم ينتقل إلى مرحلة التعادل الاستراتيجي، ثم مرحلة التفوق الاستراتيجي، والأيديولوجية تتنزل على الواقع بحسب المرحلة، فكلما زادت قوة الفاعل السياسي الاستراتيجية، زادت قدرته على تحميل طاولته مزيداً من الأيديولوجية.

لقد رأينا جورج بوش عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر يتحدث عن حرب صليبية، مستنداً إلى الخطاب الديني ليحشد العواطف والدعم، وهو هنا يتحدث من منطلق المتفوق استراتيجياً، القادر على مخالفة الأمم المتحدة، وتحميل طاولته بالأهداف السياسية الثقيلة.

بينما نرى الأتراك بقيادة "أردوغان" وهم يحاولون التخفيف من هيمنة العسكر، لا يتحدثون مطلقاً عن أيديولوجية دينية، على الرغم من أنهم يفترض أن يفكروا أنهم بالأساس دولة الخلافة الإسلامية. أو على الأقل دولة تطبق الإسلام، لكنهم راعوا طاولاتهم الاستراتيجية، فصمموا سلم الأهداف على اعتبار أن الهدف الأول هو التحول من دولة علمانية معادية للدين إلى دولة علمانية غير معادية للدين. فإن لم يكن فالدولة العادلة، والعدل من أسمى ما جاءت به الشريعة، ولو لم يقل من يطبقه أنه يطبق الشريعة.

وبذلك صمم طاولته على هذا الأساس، وحاول قدر الإمكان ألا يحرق المراحل، أو يحمل طاولته ما لا تتحمل. فالمنطق يقول إنه ربما ينجح لو فعل ذلك، لكنه بالتأكيد خاسر إن لوّح بالأيديوجيا مثلما فعل من قبل "أربكان".

عدم التمييز بين الثوابت ومتطلبات المرحلة:

إن التأكيد الدائم على الثوابت لا يعني استردادها، وكتابتها في برنامج سياسي يفترض أن يسعى لتحسين شروط التفاوض لاحقاً يغلق الباب أمام الفاعل السياسي ليناور، أليس من الثوابت أن محمداً رسول اللّه لكن الرسول قبل بشطب لقب النبوة في الحديبية ليستبدله بمحمد بن عبد اللّه، إنه لم ينكر الثابت قلبياً، ولكنه أمام قضية عملية، ويريد الانتقال من الضعف الاستراتيجي إلى التعادل الاستراتيجي إلى التفوق الاستراتيجي، وهذا لا يتأتى بتكرار الثوابت، بل بوضع خطة عمل ممنهجة لجعلها واقعاً.

عدم انضباط الرسائل الموجهة للأطراف المختلفة:

فالبرنامج صمم لينال رضا قواعد الحركة وجماهير الشعب الفلسطيني، لكنه لم يراع الرسائل الموجهة من خلال هذا البرنامج إلى شركاء الوطن وعلى رأسهم حركة فتح، إلى "إسرائيل"، إلى المجتمع الدولي، والدول العربية.

فالرسائل الموجهة للأطرف الأخرى تبدو مخيفة، عازمة "في المرحلة الحالية" على التحرير الكامل، ترى ما الذي كان متوقعاً من مثل هذا البرنامج تجاه حكومة لا تملك سيادة، ويعتقل أفرادها من قبل الاحتلال.

وإذا كانت الرسالة الأساسية هي سنظل نقاوم، فما جدوى الدخول في لعبة سياسية عدمية الممول فيها هو "إسرائيل" والمجتمع الدولي، فكيف تقول لهم سأقاومكم وحقكم علي أن تمولوني؟.

عدم التمييز بين الروافع الحقيقية والروافع المحتملة لتحقيق الأهداف:

يجب أن يتأكد رجل السياسة أن هدفه سياسي، وإن كان يشك في أن تحصيل الهدف لا يتم إلا عبر ممارسة السياسة فعليه أن يتمهل، ويقطع شكوكه باليقين، فاللعبة السياسية، خصوصاً في العالم الثالث عادة ما تكون صفرية، إما منتصر أو مهزوم، فالخاسر يخرج من اللعبة السياسية، وقد يتطلب عودته إلى المشهد السياسي جهداً كبيراً وسنوات مديدة.

فإذا تحقق رجل السياسة من أنه جاد في دخول اللعبة، فعليه أن يحدد الهدف بدقة، وعندما يصمم رجل السياسة سلم الأهداف فإنه لا يتحرك بشكل ارتجالي أو عاطفي، أو ينطلق بناء على ما ينبغي أن يكون، بل يصممه على اعتبار الروافع المتوفرة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، أو الروافع التي يتوقع أنه قادر على إيجادها وفق دراسات، ونعني بالروافع هنا الأرجل والدعامات القادرة على حمل هذه الأهداف

والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرصة وقدرة على التخطيط... إلخ. فعندما تريد أن تشتري عمارة بمليون دولار، بينما لا تمتلك سوى عشرة دولارات، حينها يجب أن يكون لديك تصور عن الطريقة التي ستحصل بها على المبلغ، وإلا فأنت واهم.

لذلك على رجل السياسة أن ينتبه ويميز بين الروافع الحقيقية والروافع المتوهمة. ترى ما هي الروافع الحقيقية التي كانت نصب عين حركة حماس وهي تتحدث عن إقامة وحدة وطنية، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الصمود، والحماية من الفساد، ما هي روافعها للتعامل مع المجتمع الدولي، ما هي روافعها للتعامل مع فتح، ما هي روافعها لتطهير بؤر الفساد؟ كلها أسئلة إن لم تتوفر إجابة عليها يصبح البرنامج أمنية وليس برنامجاً سياسياً.

ربما ارتكبت خطأً فادحاً عندما بنت أهدافها على روافع محتملة، كأن يدعمها العرب أو الروس. إن الفاعل السياسي لا يخطط على رافعة محتملة، ولكنه يخطط على رافعة حاضرة بين يديه، أو يوقن بإمكانية إحضارها.

سقف الأهداف أعلى من سقف الممكن:

فهل كان يتوقع أن يغير المجتمع الدولي موقفه إزاء حركة تنادي بحقها التاريخي، وإن كانت الحركة لا تعبأ بالمجتمع الدولي– وهذا غير مرجح، ألم يتم التفكير في كيفية تعامله مع حكومة تحمل هذا السقف المرتفع من الأهداف؟ وإذا كان هناك تصور أن العرب هم الذين سيدعمون تطبيق البرنامج فما هي مؤشرات هذا الاستعداد... وتاريخ التعاطي مع هذا الملف، وهل كان للحركة دراية بآلية نقل الأموال على مستوى الدول حتى تفاجئت بعجز الدول العربية مجتمعة عن كسر الحصار المالي وذلك هو الحدّ الأدنى في الدعم؟.

الخلاصة:

إن على حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تعي عدة أمور وهي في مسارها على طريق التحرير.

ماذا تريد من السياسة؟

إذا كان برنامج الحركة بالأساس هو برنامج مقاومة، وهو برنامج قائم على التمسك بالثوابت في أقصى حدودها، فما الذي تريده تحديداً من دخول لعبة سياسية قائمة على تقديم التنازلات حتى يمكن التفاوض؟!.

وإذا كان الهدف هو محاربة الفساد، وإن كان ولا بدّ من الدخول في الحكومة فهذا سيتطلب تخفيف الأهداف الكبرى بشكل كبير. فلن يحصل لاعب سياسي على كل ما يريد دون أن يقدم للأطراف الأخرى شيئاً ثميناً يتركه، خصوصاً وإن كانت هذه الأطراف هي المالكة لرأس المال.

فعلى حركة حماس أن تبدأ في صياغة مشروع حقيقي له مراحلة وسلم أهدافه التي تبدأ من الممكن، ومن الروافع الحقيقية وليست المحتملة.

النجاح التكتيكي لا قيمة له في ظل الفشل الاستراتيجي:

فإذا كانت الرؤية الاستراتيجية لرجل السياسة لا توصل إلى الأهداف التي ينادي بها، فإن النجاح على مستوى التكتيكات من أنشطة ووسائل يصبح عديم القيمة، والانشغال بتطوير الاستراتيجية الناجحة أهم من التصفيق والاحتفال بأنشطة لا توصل إلى الهدف المطلوب.

مثال:

يعدّ نجاح حماس في الانتخابات هو نجاح تكتيكي، لكنه جاء في إطار ضبابية في الرؤية الاستراتيجية الأكبر، مما قاد إلى الأوضاع التي رأيناها، حيث لم تجب في الرؤية الاستراتيجية على الأسئلة الحرجة مثل:

ما هو البرنامج الشامل للتحرير الذي تتحدث عنه حماس وما مراحله؟.

ما إمكانية الجمع بين المقاومة والسياسة، خصوصاً وأن الطرف الممول لنجاح العملية السياسية (السلطة الفلسطينية) داعم بالأساس للخصم؟.

ما دور السلاح المقاومة؟ هل هو سلاح تحرير أم تحريك أم مشاغلة أم إنهاك؟.

السياسي المحنك لا يشكو تعقيد الواقع:

فالوضع السياسي عادة ما يكون معقداً، حيث يشتبك الوضع المحلي بالإقليمي بالدولي، وعادة ما تتحرك أطراف أخرى لتلقي بثقلها في الصراع غير الخصم المباشر، لذلك فرجل السياسة لا يتذرع ويبرر فشله بتعقيد الوضع، ولو أن الفعل السياسي – في حالات الصراع – يتم وفق ظروف مثالية لما احتاج الأمر إلى قيادات قوية واعية لديها رؤية، فدور القيادة هي أن تحسن المرور والتحرك بأهدافها عبر هذا التعقيد، والتعقيد ليس مفاجأة بالنسبة لها، بل أن تسير الأمور بدون أي تعقيد هو الأمر الذي يبدو معجزة لا تحدث.

فها هو ماوتسي تونج في الصين يخترق الأوضاع المعقدة داخلياً وخارجياً، وينجح في ثورته، دون أن يعزي إخفاقه في محاولته الأولى لتعقيد الأوضاع، بل غير استراتيجيته وأعد جيش الحفاة لتحرير الصين.

إن القادة لا يطالبون الواقع أن يتغير، بل يطورون استراتيجيات كفيلة بتغييره على الرغم من تعقيده البالغ، ويرون أن في برامجهم قدرة عملية لفعل ذلك.

قصة للتأمل:

العقيدة أم رجلي الناقة:

يروى أن رجلاً أراد أن ينقل أغراض منزله القديم إلى المنزل الجديد، وجاءه الشخص الذي سينقل الأغراض على ناقته، ففوجئ بوزن الأغراض التي سيتم حملها على ظهر الناقة. حينها اعتذر عن أداء المهمة، فألح عليه صاحب الأغراض قائلاً له: توكل على اللّه واحمل الأغراض، حينها رد عليه صاحب الناقة، ليست عندي مشكلة في التوكل، ولكن المشكلة في قدمي الناقة التي لن تتحمل.

وهذا هو عين المشكلة المطروحة على أرض الواقع اليوم... والتي تلخص تقويم البرنامج.

مراجع مختارة:

- إعداد محمد عبد العاطي، المعرفة، الجزيرة، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B089B62-AA97-4C3B-9622-9FAAB582C4F1.htm#TOP
- اتفاقية أوسلو، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CD86FF37-A086-4B2B-802E-C04EDB850AF0.htm
- http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_9.html
- http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1099137505648
- http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=619&a=29569

الأداء الحكومي لحركة حماس: تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير

د. رائد نعيرات[42]

المقدمة:

إن تحليل تجربة الأداء الحكومي لحركة حماس في الحكم، يشوبه العديد من الإشكاليات، مما يشوش على قدرة الباحث والمراقب في تقييم التجربة، وذلك لعدة أسباب: التداخل الذي حدث بُعيد تشكيل الحكومة بشهرين بين الحكومة والحركة، ففي البداية حاولت الحركة أن تفصل بين جسمها التنظيمي، وجسم الحكومة إلا أنها عادت ودمجت بين الجسمين، هذا أولاً.

ثانياً: لم يكن موضوع إدارة السلطة بالكامل مناطاً بالحكومة حيث أن هناك تقاسم صلاحيات بين الرئيس والحكومة، وهذا كذلك أضعف من قدرة الحكومة على تطبيق برنامجها، حيث أن الملف لم يكن بيد الحكومة بالكامل. ثالثاً: الاعتمادية الكاملة للنظام السياسي الفلسطيني على "إسرائيل" والدعم الخارجي، خصوصاً إذا أخذ بعين الاعتبار أن برنامج حماس قائم على رفض هذه الصفة ومحاولة تغييرها.

رابعاً: حماس لم تكن موجودة في مؤسسات إدارة السلطة السياسية، علاوة على ما يعانيه تنظيم فتح من عدم رتابة تنظيمية، شكلت انعكاساً على عدم رتابة العلاقة الحزبية الفلسطينية بمجموعها لاحقاً، سواء في إدارة الحكم كون فتح تُعدّ القابض الأساسي على المؤسسات، وكونها أصلاً التنظيم الثاني من ناحية الوزن السياسي[43].

خامساً: البيئة الجغرافية المقسمة ما بين قطاع غزة؛ الخالي من التواجد الاحتلالي

---

[42] رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس.

[43] للمزيد حول إشكاليات حركة فتح، انظر: جبريل الرجوب، "فتح: أمجاد الماضي وآلام الحاضر وآمال المستقبل،" **الحياة**، 2007/1/5؛ وتيسير نصر الله، "حركة فتح إلى أين؟،" الجزيرة نت، 2006/5/17؛ وعبد الإله بلقزيز، "العوامل التنظيمية في أزمة فتح،" مجلة **المحرر**، العدد 238، في: http://www.al-moharer.net/moh238/belqzizi238b.htm

على الأرض، والضفة الغربية التي ما زال الاحتلال موجوداً فيها على الأرض.

لذا فإن تحليل تجربة حركة المقاومة الإسلامية حماس في الحكم من جانبها الإداري والخدماتي، لا يأتي منفصلاً عن نصفه المكمِّل المتمثل بالبيئة السياسية العامة، سواء النظام السياسي الفلسطيني بهيكليته المزدوجة كنظام، أو بازدواجية الواقع الجغرافي وتمايزه، علاوة على البعد السياسي وفلسفة الحكم التي شكلت الناظم الأساسي للإدارة الحكومية في عهد حماس، سواء في تقديم حماس نفسها للجماهير والعالم باعتبارها نقيضاً لاتفاق أوسلو، أو في تعامل العالم مع حماس وحكومتها[44].

ومن هنا فإن الأداء الحكومي وإدارة السلطة في ظلّ حكومة حماس أتى متأثراً بالفلسفة والسلوك السياسي للحركة بشكل عام، بل إنه أحياناً غلبت السياسات الاستراتيجية على الأداء الخدماتي لظروف موضوعية تارة ولأسباب ذاتية تارة أخرى؛ فالفصل الرقمي بين ما هو سياسي وما هو متعلق بإدارة الشؤون اليومية للمواطنين أمر أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيقه في الواقع.

وتأسيساً على عدم إمكانية الفصل بين شقي الحكم، فإن لتوضيح الأداء السياسي للحكومة والبيئة السياسية التي تعمل فيها، دوراً مهماً في جلاء الصورة، لكن لدواعي تحديد الدراسة، وانطلاقاً من أن الجانب السياسي تمّ تغطيته في دراسات سابقة، فإن الباحث سيكتفي إيضاح الملامح العامة للوضع السياسي الذي سمته الأساسية هي أن حصاراً سياسياً فرض على الحكومة الفلسطينية الأولى بقيادة حماس، تلاه حصار جزئي على حكومة الوحدة، في ظلّ احتقان سياسي داخلي، وتوتر سياسي لدى الجانب الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الحكومة العاشرة جاءت نتاجاً لفوز كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسة لذلك الفوز تتعلق باقتناع الشارع ببرنامج تلك الكتلة، إلا أن سبباً لا يمكن إنكاره دفع بالعديد من أبناء الشعب الفلسطيني ليدلي بصوته للخيار الأخضر، وخصوصاً ممن عرفوا بأنهم أغلبية صامتة في الشارع، ذلك السبب كان الاقتناع الداخلي بأن حماس نقيضاً للفساد، وحليفاً لإدارة جديدة شفافة عادلة.

الاقتناع الداخلي بكون حماس ستؤسس لمرحلة جديدة خالية من الفساد، لم يكن

---

[44] علاء لحلوح، "فوز حماس في الانتخابات التشريعية – الأسباب والنتائج،" خليل الشقاقي وجهاد حرب (محرران)، **الانتخابات الفلسطينية الثانية – الرئاسية والتشريعي والحكم المحلي 2005-2006** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 177.

مجرد طموح شعبي، أو تمنٍّ غير واقعي؛ فقد كانت بنود برنامج حماس الانتخابي معززة لفرضية الشارع، وجازمة بأن معيار النجاح سيكون رضى الشارع عن حياة اجتماعية واقتصادية وتعليمية، ركزت بنود البرنامج على إيلائها أهمية. والصورة هكذا تمّ الضغط على حكومة حماس من أجل إفشالها في تحقيق هذه الجزئيات، التي يراها الشارع جزئية مهمة باتت تشكل ثقل تفكيره، وتوجهاته حيال النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهنا عملت حماس جاهدة كي توجه النظر إليها من زاوية إخفاقاتها في تحقيق ديمومة التطور في أداءها الخدماتي إلى زاوية إنجازاتها السياسية الاستراتيجية، التي لا تدرك معالمها إلا لفترات بعيدة المدى، أطول بكثير من عمر دورة انتخابية قد يعني انتهاؤها ميلاداً لتجربة حكم جديدة.

وعلى الرغم من أن تحليل التجربة من شقها الآخر غير السياسي، وانطلاقاً من الصورة العامة للمجتمع الفلسطيني، سيكون الأقسى على حماس، وربما يكون عاملاً آخر من عوامل الضغط عليها، حيث أن الممارسات التي وجهت للحركة، كانت تأتي في هذا السياق، ضغط في الدعم المالي من الخارج، وضغط داخلي قام على عدم السماح للحركة بأن تحكم بشكل رتيب ومنتظم، إلا أن الحرص على تقييم التجربة، ومحاولة الوقوف على طبيعة المسارات السياسية للحكومة، يتطلب من الباحث دراسة التجربة ضمن الواقع البيئي وقدرة الحكومة على التعامل معه، وكذلك العامل الذاتي وإبراز معالم القوة والإخفاقات.

التشكيلة الحكومية والتشريعية:

قبل البدء في معالجة الأداء الحكومي للقطاعات المكونة لحياة المواطن الفلسطيني، فإن المرور على طبيعة العناصر المشكلة للحكومة والتشريعي؛ من حيث كفاءتها وخبرتها ومدى اختصاصها، سيكون عاملاً مهماً ومحدداً لمدى نجاح أو إخفاق تلك الحكومة، في إدارة الحياة اليومية للمواطن، وبشكل عام يمكن الوقوف على هذه القضية من خلال الآتي:

1. الاختصاص الأكاديمي.
2. الخلفية الفكرية والسياسية.
3. الخبرة في العمل العام.

وبالعودة إلى المعلومات الدقيقة عن أعضاء الحكومة، وأعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح الذين يمثلون الظهير القانوني للحكومة، استنتج الباحث

مايلي:

أولاً: قدمت حماس في حكومتها العاشرة شخصيات تكنوقراطية من الدرجة الأولى، وعلى مختلف المستويات، إلا أن جزء واسعاً من الشخصيات طغت صفتهم الحزبية على كفاءتهم العلمية، نتيجة لمواقعهم القيادية في الحركة وهذا ما ظهر جلياً في قطاع غزة[45].

ثانياً: شعبوية الوزراء بشكل عام، حيث كان الوزراء حتى بعد ممارستهم للحكم ملتصقين بالشارع، ولم يحدث هناك انفصام بين الشارع والوزراء، إلا أن هذا أثّر بشكل سلبي لاحقاً، نتيجة للوضع الأمني غير المستقر، حيث أصبح الوزراء عرضة للاستهداف نتيجة غياب صفة القدسية عن مواقعهم.

ثالثاً: اعتمدت حركة حماس منذ البداية على رموز حركية ساطعة، أدرجتها ضمن العمل البرلماني الفلسطيني، والعمل الحكومي وهذا أثّر باتجاهين على الحركة والمؤسسات الرسمية؛ حيث يصعب الفصل مع مثل هذه الشخصيات بين ما هو حزبي وما هو حكومي، وهذا شكّل استحالة الفصل بين الحكومة والحركة لاحقاً، وبالذات إذا أخذ بعين الاعتبار الشخصيات المركزية التي دمجت بين العمل التشريعي والعمل الحكومي[46].

رابعاً: وباعتبار التشريعي هو الأساس الذي تستند عليه الحكومة، فإن طبيعة أعضاء التشريعي وخلفياتهم ستؤثر على طبيعة الأداء الحكومي، وفي حالة الدورة الحالية للمجلس التشريعي، نجد أن حركة حماس كان لها النصيب الأعلى من بين الحاصلين على الدرجات العلمية العليا، بالمقارنة مع الكتل الأخرى المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أن 61 % من الأعضاء الحاصلين على شهادة الدكتوراة في المجلس التشريعي، هم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس، فيما 61 % من الحاصلين على الماجستير، و55 % من الحاصلين على البكالوريوس هم من حركة حماس أيضاً[47].

---

[45] ومن الأمثلة على هذه الشخصيات: رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير الخارجية محمود الزهار، ووزير الداخلية سعيد صيام. حيث شكلت هذه الشخصيات الوجوه الأساسية للحركة قبل دخولها للحكومة وبعدها.

[46] للاطلاع على تشكيلة الحكومة الفلسطينية العاشرة، انظر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/ministry2.asp?option=2&gover=10

[47] جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني،" خليل الشقاقي وجهاد حرب (محرران)، **الانتخابات الفلسطينية الثانية – الرئاسية والتشريعي والحكم المحلي 2005-2006** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 213-214.

وفي هذا الأمر ما يوحي بإيجابية لحركة حماس، لكن إذا ما تمّ قياس ذلك من منظور النوعيات الأكاديمية، سنجد أن الأمر بدأ يأخذ منحىً آخر نحو جانب سلبي، وهو مدى تنوع الخلفيات الأكاديمية للأعضاء بما يخدم عملهم في المجلس، بحيث توفر سنداً قوياً للحكومة، خصوصاً في قضية توزيع الأعضاء على لجان المجلس، التي تحتاج إلى تخصصات تتواءم مع طبيعة عمل تلك اللجان، وبما يجعل من أعضاء حماس، وهم جدد في المجلس على قدر من الكفاءة تسهم في تعزيز دورهم أمام كتلة فتح صاحبة الخبرة في ذلك.

وللتأشير على هذه القضية بلغة رقمية يمكن الإضافة على ما ذكرناه سابقاً من أمثلة، أن من أصل 22 نائباً يحملون شهادات علمية في مجال العلوم السياسية لا يوجد سوى أربعة نواب من حماس، مقارنة بـ 14 نائباً من فتح. بينما لا يوجد مثلاً سوى نائب واحد من حماس يحمل شهادة علمية في الحقوق، في حين أن جميع المختصين في العلوم الدينية هم من حركة حماس ونسبتهم 26%[48].

أما بالنسبة لخبرة أعضاء المجلس التشريعي في العمل العام، وهي عامل مهم في تعزيز كفاءة الأعضاء في تواصلهم مع الجمهور، بما يضمن تجديد الثقة لهم بشكل دوري، ولعب دورهم التمثيلي بشكل حقيقي. يلاحظ أن نسبة من كان لهم خبرة في العمل العام من أعضاء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس أقل من فصيلها المنافس حيث لا تتجاوز نسبتهم 38 %، بينما حركة فتح لديها 59 % من أعضائها أصحاب خبرة في العمل العام[49].

هذه الأرقام، إذا ما حولناها إلى واقع عملي في ضوء حداثة التجربة لحركة حماس في المجلس التشريعي، مقابل الخبرة عند الفصيل المنافس، سنجد أنها تعطي دلالات لا تقع تحت قبة التشريعي فقط، وإنما تتسع لتشمل مجلس الوزراء، وما يتفرع عنها من عمل رسمي داخل مؤسسات السلطة.

إضافة لطبيعة أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة فإن جملة أخرى من العوامل التي مثلت البيئة، التي عملت بها الحكومة وتعدّ محددات للأداء الحكومي، من أهمها الحصار السياسي والاقتصادي، والسياسات الإسرائيلية؛ خصوصاً اعتقال الوزراء،

---

[48] **المرجع نفسه.**

[49] **المرجع نفسه**، ص 215.

[50] للمزيد من المعلومات، انظر: وائل سعد، **الحصار: دراسة حول معاناة الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط قانون حماس** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات 2006).

والحسابات الداخلية، وبالذات العلاقات مع حركة فتح إلى جانب ضغط الشارع[50].

بعد هذه الخلفية العامة يمكن التوجه نحو دراسة الأداء الحكومي لحركة حماس في المجالات التالية:

1. الشفافية في الممارسة والتعيين ومحاربة الفساد:

على الرغم من حالة الفوضى التي تعيشها الساحة الفلسطينية الآن، وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن جانباً مهماً من جوانب الأداء الحكومي بدأ في التحسن قياساً بحكومات ما قبل العاشرة منها، أي ما قبل دخول حماس إلى المؤسسة الرسمية في السلطة. هذا الجانب متعلق بمدى شفافية النشاط الإداري والمالي لمؤسسات السلطة، لكن عدم إظهاره صدى قوياً في الشارع، متعلق بعدم الاهتمام الإعلامي بهذه القضايا قياساً بالشؤون السياسية، إضافة لضعف الأداء الإعلامي للحكومة الذي لم يروج لإنجازه في هذا المجال، وهو ما سيناقش لاحقاً ضمن الأداء الإعلامي. فبالعودة إلى تقرير أكبر منظمة دولية، الأمم المتحدة، نجد أنها أشارت في تقريرها الخاص بالشفافية لسنة 2006، إلى التطور الكبير على ذلك الصعيد[51].

وفي الإطار نفسه، أي التقدم على صعيد الشفافية ومحاربة الفساد، فإن الأداء الحكومي وعلى الرغم من تعثره بسبب العوامل السياسية والاقتصادية غير الاعتيادية، إلا أنها حققت بعض الخطوات غير المعتادة في التحقيق في قضايا الفساد، والمحاسبة، وهذا ما ظهر أيضاً في تقرير الأمم المتحدة ذاته، حيث أورد عدة أمثلة على مثل هذه الخطوات؛ من بينها تقديم العديد من مديري المؤسسات الاحتكارية كهيئة البترول للتحقيق الجنائي[52]. ومثل هذه الخطوات حديثة العهد في مؤسسات السلطة.

التقارير الأممية التي أشارت بوضوح إلى مجالات محاربة الفساد في مؤسسات السلطة بعد قدوم حماس للحكم، لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تعدّته للجوانب الأمنية والإدارية، ومنها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2006، المختص

---

[51] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية، فلسطين، في:
http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14

[52] المرجع نفسه.

بحقوق الإنسان، الذي أشار إلى التقدم في إصلاح مختلف أجهزة السلطة، معتبراً أن الضغوط التي تواجهها السلطة هي التي لا توفر بيئة لظهور تلك الإنجازات[53].

ليست المنظمات الدولية وحدها التي أشارت إلى ما أورده الباحث، فالعديد من مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات غير الحكومية المحلية، ألقت الضوء على بعض الخطوات التي أقدمت عليها السلطة في مجال محاربة الفساد، وخصوصاً قضية التحقيق في 50 ملف فساد من قبل النائب العام، واعتقال المشتبه بهم[54].

كما أن النيابة العامة شهدت منذ تسلم حماس الحكومة الفلسطينية حراكاً ملحوظاً وتقدماً غير مألوف في طبيعة عملها، حيث أشار المدعي العام إلى أنه جرى التنسيق مع "الإنتربول" للقبض على المتهمين بقضايا فساد في مؤسسات السلطة، وذكر أنهم نجحوا في القبض على العديد منهم، مشيراً إلى أن جزءاً منهم من أصحاب النفوذ والمواقع المتقدمة، ومن بين القضايا التي تمّت إثارتها فور استلام حماس الحكومة الفلسطينية، ملف الإسمنت المستخدم في بناء الجدار الفاصل، إضافة إلى شركة الأنابيب، وهي شركة وهمية تبيّن أن للسلطة حصة فيها بمبلغ أربعة ملايين دولار، كذلك بدأ التحقيق في قضية الهيئة العامة للبترول، والهيئة العامة للتبغ. وهذا الملفات ظلّت لسنوات سابقة في طيّ الكتمان[55].

وضمن ملفات الفساد التي حاولت حماس فتحها منذ وصولها إلى الحكم، قضية الامتيازات الشخصية لأصحاب المناصب العليا في مؤسسات السلطة، ومنها تقرير أصدرته حول السيارات الحكومية التي يمتلكها المسؤولين، حيث يتمتع كل مسؤول بأكثر من سيارة حكومية ينتفع منها أفراد أسرته، وتحسب مصاريف تلك السيارات من صيانة ووقود بشكل شهري من ميزانية السلطة، حيث بلغ عددها سبع آلاف سيارة بتكلفة 700 دولار شهرياً[56]. بمعنى أن السيارات المسجلة حكومياً تستهلك ما يقارب راتب 14 ألف موظف شهرياً.

---

[53] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان، فلسطين، في:
http://www.pogar.org/arabic/countries/humanrights.asp?cid=14

[54] جهاد حرب، مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، نيسان/ أبريل 2006، ص 4.

[55] **الحياة**، 2006/2/6.

[56] **الحياة**، 2006/3/25.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل ما ذكر، وإن كان يؤشر ايجابياً على مستويات الإصلاح قياساً بما قبل دخول حكومة حماس إلى الحكم، إلا أنه يبقى تطوراً محدوداً وفي إطار ضيّق، مقارنة بما طمح له الشعب أو بما أشارت إليه حماس سواء في برنامجها الانتخابي أو الحكومي؛ فملفات الفساد في مؤسسات السلطة تتعدى قضية بعض الاختلاسات المالية، أو غموض الأنشطة الداخلية، فهي قضية بنيوية وهيكلية في المؤسسات الرسمية بحاجة إلى إعادة تنسيق بما يضمن استيعابها لمتطلبات الإصلاح، وهذا غير متاح تماماً في ظل وضع سياسي متوتر، على الصعيدين: الداخلي والخارجي[57].

فيما يخصّ قضايا التعيين في الوظيفة العمومية، فإن الأنظار كانت موجهة إلى حماس منذ تسلمها السلطة، لمراقبة كيفية إدراج مؤيديها إلى المؤسسة الرسمية كاستحقاق طبيعي لانضمام حماس إلى العمل الرسمي. فمن المعلوم أن أعضاء حركة حماس يكادون لا يتواجدون في أي مؤسسة رسمية في السلطة، عدا وزارة التعليم والصحة والأوقاف، وحتى هذه المؤسسات كانت تخلوا من التواجد في المناصب العليا، في حين كانت الوزارات السيادية فارغة من أي تواجد لهم.

شكلت سياسة التعيين معضلة كبرى أمام الحكومة العاشرة، وذلك على عدة أصعدة، أولاً: أن مؤسسات السلطة متخمة بالبطالة المقنعة؛ فهي لا تستوعب أي طواقم جديدة، وفي الوقت نفسه الحكومة لا يمكنها أن تعمل فقط بوزرائها بدون طواقم مساندة لهم، ثانياً: قانون الخدمة المدنية، وبالذات منحه صلاحيات للرئيس في التعيين في المناصب العليا بإصدار المراسيم، أوجد مشكلة كبرى أمام الحكومة العاشرة لمن صدر بحقهم قرارات مجلس وزراء ولم يصدر لهم مرسوم رئاسي؛ حيث قامت الحكومة بتعيين أشخاص بعقود خاصة، ولغاية الآن لم يتمّ تثبيتهم في وظائفهم[58]. ثالثاً: الإضراب العام.

إن القراءة الموضوعية للسياسة التي انتهجتها حماس في هذا المجال، تقود إلى ما يلي:

- عدم وجود خطة مدروسة لدمج عناصر حماس في المؤسسة الرسمية، بشكل

---

[57] الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، معيار نزاهة المرشح وأثره في سلوك الناخب الفلسطيني، في:
http://www.aman-palestine.org/Arabic/Documents/Election/VoterTrans.doc

[58] مقابلة مع سمير أبو عيشة، وزير التخطيط الفلسطيني.

تدريجي ومتوازن.

- سعت حماس وخاصة في المجال الأمني إلى الاستقلال بعناصرها في جسم جديد، بدلاً من دمجهم في المؤسسات القائمة، وهذا يتناقض مع الدعوة لإصلاح الأجهزة الأمنية بتقليص عددها، وأقسامها[59].
- دفع الإضراب العام الحكومة إلى الاعتماد على الشخصيات التي تمّ تعيينها بعقود خاصة، والتي تتمتع بدرجات علمية ومؤهلة، إلا أن العامل الموضوعي، ونتيجة للأحداث تم الاستعانة بالكادر التنظيمي، وهذا ولد جملة من المشاكل ومن أبرزها شعور الموظفين بتكرار تجربة حركة فتح في التعيينات، مما ولّد نوعا من الازدواجية، وخلق حالة من التوتر داخل المؤسسات لانعدام الأمان الوظيفي[60].

ورغم ما تمّ الإشارة إليه حول سياسات التعيين عند حركة حماس، إلا أنها لم تنجح في عكس الموازنات الحقيقية للشارع داخل المؤسسات، بما يضمن تمثيلية تلك المؤسسات للكل الفلسطيني، ويصبغها بطابع وطني، كي تخرج من الدائرة الحزبية لأي فصيل عامل على الساحة، وهذا يؤكد وجهة نظر الباحث، من أن خللاً واضحاً انتاب قضية التعيينات.

هذه المثالب لا تعني غياباً كاملاً لما هو إيجابي في هذا المجال، فيمكن استنباط قضيتين أساسيتين شكلتا سمة مهمة لسياسة التوظيف التي اتبعتها حماس في الحكم، وهما:

- رغم البعد السياسي في قضايا التوظيف، إلا أن شريحة لا يستهان بها منهم كانوا من حملة الشهادات العليا، وأصحاب الاختصاص.
- تخفيف حدّة البعد العشائري كأساس للتوظيف في كثير من المناطق.

2. الاقتصاد، توفير الرواتب، والقضايا الخدماتية:

الحركات الإسلامية عموماً، تبدو غير محددة الملامح فيما يخصّ النظام الاقتصادي

---

[59] "أضواء على القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية،" جريدة **التجديد**، الرباط، 2007/1/15، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.attajdid.ma/def.asp?codelangue=6&infoun=31083

[60] تقرير حول سياسة التوظيف التي انتهجتها حركة حماس، في:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=3394

الذي تتبناه، فما زال الحديث العام عن نظام مختلط يجمع الرأسمالية والاشتراكية هو السائد. حركة حماس بدت مختلفة نوعاً ما في هذا الجانب، وأعلنت منذ لحظة فوزها أنها ستدعم اقتصاد السوق الحر، وأعلنت أن من سلم أولوياتها في مرحلة حكمها، الآتي[61]:

1. دعم القطاع الخاص باعتباره عماد التنمية.
2. تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، وزيادة الاستثمارات فيه.
3. توفير الحماية للقطاع الخاص، من خلال التشريعات، والأنظمة، والقضاء.
4. تشجيع المستثمرين العرب والمسلمين؛ لإقامة مشاريع ضخمة في الأراضي الفلسطينية.

كما اتضح من أن الحركة تطمح إلى توفير الاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي، وإقامة علاقات مع الأطراف العربية والإسلامية، ويستشف من برنامجها الانتخابي، أنها ركزت على قضايا الإدارة الرشيدة والاقتصاد المقاوم، وتوزيع القوى العاملة وفق الكفاءة.

هذه التصريحات من حماس أو هذه الخطط، لم تلقَ طريقها للتنفيذ، لعدة عوامل أهمها؛ الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرض عليها، على الرغم من أنها أكدت كحكومة أن أموال المانحين لن تذهب لحماس، وأنها مستعدة لقبول رقابة دولية على أموال السلطة كما أشار ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء حينها[62].

التأثير تمثل في إخفاق حماس في ظلّ وجودها في الحكم أن توفر رواتب موظفي السلطة بشكل منتظم وكامل، وهذا ما أعلنته الحكومة العاشرة في نهاية سنة 2006، حيث تبين أن 30 % من مستحقات الموظفين المدنيين لذلك العام لم تدفع بعد، فيما لم يحصل العسكريون على 50% تقريباً من رواتبهم[63]. هذا من وجهة نظر اقتصادية، لكن بمنطق السياسة فإن بقاء الحكومة لمدة عام دون دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، هو تأسيس لفكرة الاقتصاد المقاوم التي أشارت إليها حماس في برنامجها الانتخابي. وفي هذا الإطار، وفي محاولة لفكّ الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي اتفقت السلطة في عهد الحكومة العاشرة مع مصر على استبدال السلع المصرية بالإسرائيلية، حيث

---

[61] غازي بني عودة، "حماس تؤكد التمسك بالنظام الاقتصادي السائد،" شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2006/1/30.

[62] **الحياة**، 2006/3/29.

[63] نشرة وزارة الإعلام الإخبارية، العدد 43، 2006/12/23، نقلاً عن وزير التخطيط د. سمير أبو عيشة.

[64] **الحياة**، 2006/3/13.

بلغ حجم الواردات في قطاع غزة من "إسرائيل" 1.2 مليار دولار[64].

كما تجدر الإشارة هنا إلى جزء من المشكلة الاقتصادية الفلسطينية، سابقة لوجود حماس في الحكم، ظهرت جلياً في تصريحات وزير الاقتصاد في الحكومة التاسعة، وقبيل انتهاء ولاية حكومته؛ حيث أشار إلى أن أزمة مالية خانقة تنتظر أي حكومة مقبلة، حيث يبلغ العجز التراكمي ما يصل إلى 700 مليون دولار، وأشار إلى أن من أصل 1.2 مليار دولار كان مؤتمر لندن للمانحين قد أقرّها للسلطة لم يصل منها سوى 350 مليون دولار، مشيراً إلى مشكلة العمالة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية، والتي كانت تستوعب 130 ألف عامل قررت "إسرائيل" وقفهم عن العمل في ظلّ انتفاضة الأقصى[65].

3. الوضع الأمني:

يشكل الوضع الأمني الداخلي على المستوى الفلسطيني أزمة واضحة، عانت منها مؤسسات السلطة بمستويات مختلفة، وبروز حالات الفلتان الأمني هي ليست ظاهرة مرتبطة بقدوم حكومة أو زوال أخرى، فهي بنيوية في هيكلة الأجهزة الأمنية، وطبيعة الفصائل العسكرية العاملة على الساحة الفلسطينية. فقبل وصول حماس إلى الحكم كان ملف الفلتان الأمني هو أحد القضايا المطروحة كإشكاليات تعاني منها السلطة الفلسطينية، والذي تمّ إلقاء الضوء عليه في أكثر من تقرير لمؤسسات المجتمع المدني، أهمّها الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التي أشارت سنة 2005، إلى تزايد حالات الفلتان الأمني وضحاياه[66].

الأمر تعدى دائرة النقاش لدى المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث انتقلت هذه المسألة إلى المجلس التشريعي في دورته السابقة، حيث قدّمت مقترحات بسحب الثقة عن حكومة أحمد قريع بسبب إخفاقها في معالجة الفلتان الأمني، الذي ظهر في تقرير أحد لجان المجلس التشريعي المختصة بالأمن والحكم المحلي[67].

هذا الأمر ورثته حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتفاقم أكثر

---

[65] **الحياة**، 2006/2/11.

[66] بيان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن "قانون" حول الفلتان الأمني، 2005/3/7.

[67] للمزيد من المعلومات، انظر جلسات المجلس التشريعي من موقع المجلس على الانترنت:
http://www.pal-plc.org

حين أصبح هناك توتر سياسي داخلي شكّل بيئة خصبة لنمو ظاهرة الفلتان الأمني. بمعنى أن الشكل الحالي للفلتان الأمني ليس قضية أمنية أو عسكرية فحسب؛ وإنما هو عامل تابع لخلاف سياسي لم يجد القائمون عليه سبلاً توافقية لحله، أو الخروج بصيغة تقارب بين التوجهات السياسية المتعارضة على الساحة.

وفي هذه الجزئية فقد تطور الفلتان الأمني في عهد الحكومة العاشرة إلى اقتتال سياسي، ومن أهمّ العوامل التي أسهمت في ذلك ما يلي:

أ. حالة الترهل التي تعيشها الأجهزة الأمنية منذ فترة طويلة، وعدم الانضباط بحيث تعددت مرجعيات تلك الأجهزة بحسب القيادات التي ترأسها، وتعاظمت المشكلة بعد مجيء حماس فيما عرف بأزمة الصلاحيات.

ب. الحياة الديموقراطية الفلسطينية ما زالت مبتورة، فالفلسطينيون نجحوا في تطبيق أحد المظاهر الديموقراطية الإجرائية، وهي الدخول في انتخابات، لكن ما قبلها من ضرورة التأسيس لثقافة ديموقراطية مجتمعية، وما بعدها من ضرورة تكريس العمل الديموقراطي عبر القبول بخيار الشعب وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، ما زالت أمراً نظرياً، ولم يطبقها الفلسطينيون بشكل يتواءم مع قبولهم بالديموقراطية كناظم لحياتهم السياسية.

ج. جزء مهم من أسباب ظهور التطرف في العلاقات الداخلية، يتعلق بسوء الحياة اليومية للمواطن، والتي في أساسها ناجمة عن سياسيات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا عامل سابق لوجود حماس في الحكم، لكن ما جعل منه أمراً أكثر فاعلية في تغذيته للاقتتال الداخلي، هو الحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين، وخاصة الحصار الاقتصادي الذي أسهم في تضييق حياة الفلسطينيين بما يعزز التوجه المتطرف.

4. أداء الحكومة الإعلامي:

يلاحظ المراقب، منذ تشكيل الحكومة العاشرة حتى الآن، تراجعاً في الأداء الإعلامي لحركة حماس، وخاصة أداءها داخل الحكومة، الأمر الذي أحدث إرباكاً لدى المؤسسات الإعلامية، نتيجة غموض بعض التصريحات أو جزئيتها أو طرحها ومن ثم المسارعة بنفيها، وكل ذلك وإن جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها عدم الاستقرار الداخلي مما يجعل من وضوح الصورة أمراً معقداً، إلا أن هذا لا يعفي حماس من

مسؤوليتها تجاه تقديم إعلام متوازن يتلاءم مع الأزمة الحالية، بمعنى أن يتمّ تطوير ما يمكن تسميته "إعلام الأزمة" الذي يقوم على رسائل إعلامية مختصرة وواحدة، وأحادية المصدر.

وبنظرة فاحصة لواقع الأداء الإعلامي للحكومة العاشرة نستنتج الآتي:

- لم يكن لوزراء الضفة الغربية حضور إعلامي متوازن بالمقارنة مع وزراء غزة، وهذا أدى إلى تغييب إنجازات تلك الوزارات عن عامة الناس، خصوصاً أن وزراء الضفة هم من يتولون حقائب الوزارات الخدماتية والملاصقة لشؤون المواطن، مثل وزارة التربية والتعليم والحكم المحلي.
- حزبية الأداة الإعلامية، وهذا اتضح من بقاء المؤسسات الإعلامية التابعة للحركة هي ذاتها منبر الحكومة، وهذا أفقدها جزءاً من المصداقية، في حين لم تعتمد الحكومة بتاتاً على مؤسسات السلطة الإعلامية.
- إعلام الحكومة العاشرة بدا في كثير من الأحيان وكأنه إعلام المعارضة، وليس إعلام الحكومة، واعتماده على نمطية دفاعية في عرضه لأفكاره، بحيث حصر نفسه في موقع ردّ الفعل وابتعد عن إيضاح الصورة للشارع حول الكثير من القضايا الخلافية، أو حتى ما يتعلق بما أنجزته الحكومة ولم يظهر للعيان.
- كان هناك خلط واضح بين خطاب الحكومة، وخطاب الحركة، خصوصاً أن العديد من الناطقين باسم الحركة كانوا يتكلمون نيابة عن الحكومة وباسمها مما أربك المشاهد العام.
- لم يكن هناك سياسة اعلامية واضحة لدى الحكومة، بل على العكس، كان هناك تناقض واضح في التصريحات الإعلامية، وفي التعقيبات على الاحداث السياسية وبالذات عند الدخول في معترك العلاقة مع مؤسسة الرئاسة.

برنامج المقاومة بعد دخول حماس إلى حكومة السلطة

معين مناع[68]

مقدمة:

عدَّت حركة المقاومة الإسلاميَّة حماس المقاومة بكافّة الوسائل، حقاً مشروعاً يهدف إلى دحر الاحتلال وحماية الحقوق والمقدَّسات، ورأت الحركة من خلال برنامج كتلة التغيير والإصلاح أنَّ عمليَّة التَّحرير هي مهمة عربية وإسلامية. وأكَّدت الحركة على أهميَّة التَّفهُّم الدُّولي للحقّ الفلسطيني، ودعم مقاومته لإقامة دولته المستقلَّة، وعودة اللاجئين. وجعلت حماس الوحدة الوطنيَّة وتحصين الجبهة الدَّاخليَّة مقدِّمة ضروريَّة؛ لتمكين الشَّعب الفلسطيني من ممارسة كافَّة أشكال المقاومة بما فيها المقاومة الشَّعبيَّة.

لذلك، فقد استقبلت الحركة مرحلة المشاركة في مؤسسات السُّلطة الفلسطينيَّة، بالموافقة على استمرار التَّهدئة مع "إسرائيل"، مقابل إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينيَّة بصفتها الممثِّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب الفلسطيني، و"دعم الحياة الديموقراطيَّة" على السَّاحة السِّياسيَّة الفلسطينيَّة، وعقد الانتخابات التَّشريعيَّة.

المقاومة خياراً وحيداً:

تلحظ حركة حماس في أدبياتها تغيّر الظروف والواقع، وتراعي المرحلية التي تقتضي تغييراً في الأساليب والآليات؛ فقد طرح مؤسسها الشيخ أحمد ياسين في سنة 1988، "إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة" مقابل هدنة مع "إسرائيل"، وقبل برنامج الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، "النظر في آلية التفاوض" مع "دولة الإحتلال"، في حال انسحبت بشكل

[68] كاتب فلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت.

شامل "من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في سنة 1967".

لذلك لجأت حماس إلى تغيير وسائلها وتكتيكاتها، بعد أن رأت أن فوزها في الانتخابات التشريعية يمثل مرحلة جديدة تستدعي تطوير خطابها المقاوم. فبعد أن كانت تطرح في ميثاقها خطاباً مبدئياً ترى فيه أن "لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد"، أي المقاومة المسلحة، وترى في المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية "مضيعة للوقت، وعبث"، بدأت تبحث عن القواسم المشتركة مع الداخل الفلسطيني، وسكتت عن بعض استراتيجياتها، من غير تنازل، مراعاة لضرورات المرحلية واحتياجاتها.

وبما أن حماس تسعى بجدية إلى تحقيق الإجماع الوطني، فقد أبدت مرونة في التعامل مع استراتيجيتي: "المقاومة" و"السياسة"؛ لتحرير الأرض، وحماية المقدَّسات، وإطلاق الأسرى، وإقامة الدولة. وبما أن استراتيجيَّة التَّفاوض مطلب دولي وعربي وفلسطيني، فقد استجابت حماس لهذا المطلب؛ وقد تجلّى ذلك عندما وافقت على استمرار التَّهدئة مع الاحتلال "مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافَّة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا،... وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين" وهذه الالتزامات تعدّ أهدافاً جوهرية للمقاومة المسلحة.

ثم صاغت حماس هذه النظرة بلغة تبحث عن القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق، وتبدو أكثر قبولاً في التعبيرات السياسية الفلسطينية والعربية. وكان اتفاق القاهرة في 2005/3/17، إحدى تجلياتها. ثم ظهرت في برنامج كتلة التغيير والإصلاح للانتخابات التشريعية، حيث أكّدت على شرعية المقاومة بالوسائل السياسية والجهادية كافة.

المقاومة بحدود الـ 1948:

تلاشت الشعارات التي كانت تدعو فيها حركة حماس إلى "إزالة إسرائيل من الوجود"، من خلال اعتماد استراتيجية المقاومة المسلحة لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، من تصريحات قادتها وبرامجها الانتخابية، أو برامج الحكومات التي شكلتها وقادتها، فضلاً عن أدبياتها الراهنة. وحلّت محلها عبارة "إزالة الاحتلال" عن كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. وأخذ هذا الخطاب يتطور شيئاً فشيئاً، لدواعي الوحدة الوطنية وضروراتها، وبسبب الموقف الدولي الذي يرفض العمل العسكري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وخاصة العمليات الاستشهادية، لأنه يعتبرها أراضٍ إسرائيلية، ولأن معظم ضحايا تلك العمليات كانوا ممن يعدُّهم المجتمع الدولي "مدنيين"؛ فوافقت حركة حماس، في وثيقة الوفاق الوطني،

على تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة سنة 1967.

المقاومة بكافة الوسائل المشروعة:

إن نظرة حركة حماس لمهمة العالم العربي والإسلامي في عملية التحرير، والدور الذي يجب أن يؤديه المجتمع الدولي في دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الوطنية، وتمكينه من إقامة دولته المستقلة، جعلها تتقبل إضافة كافة الوسائل المشروعة، والمقاومة بجميع أشكالها وصورها لتحقيق غاياتها الوطنية. فكانت النتيجة أن تبنّت حركة حماس التعامل مع أشكال متعددة للمقاومة، منها:

أ. التهدئة: التي أقرّها مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة، لإلزام "إسرائيل" بوقف العدوان على الأرض والشعب، والإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين. وهذه كلها أهداف كانت تسعى حركة حماس لتحقيقها بالمقاومة المسلحة.

ب. التفاوض: على الرغم من أن موقف حركة حماس المبدئي يرفض التفاوض على أساس استراتيجية التسوية، وعدم قناعتها بجدوى العملية السياسية القائمة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، إلا أنها تقبلت فكرة اعتماد الأسلوب التفاوضي خياراً وطنياً مكمِّلاً، يتناوب مع مهمة النضال بالمقاومة المسلحة، ولهذا، دعت وثيقة الوفاق الوطني، التي وقعتها كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني وفي مقدمتها حركتا حماس وفتح، إلى "التمسك بخيار المقاومة إلى جانب التفاوض".

ج. المقاومة الشعبية: إن شمولية فكر حركة حماس جعلها تؤمن بالمقاومة المسلحة خياراً استراتيجياً تقف إلى جانبها باقي أشكال المقاومة؛ السياسية، والدبلوماسية، والجماهيرية، والإعلامية، والإجتماعية. هذا الفهم الذي أطلقه رئيس المكتب السياسي للحركة، عكسته حماس في مختلف الوثائق والإتفاقات التي وقعتها مع رئيس السلطة وفتح وباقي القوى والفصائل الفلسطينية.

فأقرت وثيقة الوفاق الوطني، بأن الشعب الفلسطيني ما يزال يمر في مرحلة "التحرر"، الأمر الذي يقتضي أن تكون الأولوية للمقاومة المسلحة على غيرها من المقاومات. أكدّ هذا المذهب ورود قرينة "إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي" بعد الإشارة إلى أن المقاومة حق يجب أن تتركز في الأراضي المحتلة سنة 1967.

تجدر الإشارة إلى أن ضرورات العمل الفلسطيني المشترك، وسعي حماس

لتجسيد الوحدة الوطنية من جهة، واصرار فتح على جلب حماس إلى مربعها من جهة ثانية، هما وراء اعتماد الصياغات اللغوية العامة التي تثير الالتباس وتفسح المجال للتفسير والتأويل.

وتضع حماس المقاومة الشعبية كأحد أشكال المقاومة وهي تدرك بأنها قد تقدمت أشواطاً في طريق المقاومة المسلحة، وبات يتوفر لدى جناحها العسكري التجهيزات والقدرات التي مكنتها من إلحاق ضرر بالغ في العدو خلال انتفاضة الأقصى، وقد رأى الشعب الفلسطيني آثار هذا الخيار على العدو، ونتائجه في هروب قوات جيش الاحتلال ومستوطنيه عن قطاع غزة.

بين أولويات الحكومة وكتائب القسام:

منذ أن تسلمت حركة حماس مفاتيح حكومة السلطة العاشرة، تزايدت التساؤلات عن الطبيعة التي سوف تدير بها هذه الحركة ملفاتها، وكيف سترتب أولوياتها؟ وماذا سيكون مصير جناحها العسكري؟ فبرنامج الحكومة يعجّ بالأولويات الخارجية، والإصلاحية، والسياسية، والداخلية، إضافة إلى أن الحركة باتت تدرك بأنها ستكون بحاجة إلى فسحة، غير قصيرة، من الوقت لكي تنجز جملة ترتيبات وتفاهمات مع رئاسة السلطة، ولكي تتمكن من التموضع داخل الأجهزة والمؤسسات التابعة للحكومة.

أ. القسام... مرحلة جديدة:

تعاملت قيادة حماس السياسيَّة مع وصولها إلى سدَّة الحكومة على أنَّها مرحلة جديدة، تُملي عليها رسم وجهة لجناحها العسكري تتفادى فيها دخوله حالة "استراحة المحارب"، التي غالباً ما تؤدِّي إلى فتور الهمَّة وضياع "البوصلة".

فتمَّ الإعلان عن أنَّ كتائب القسَّام قد دخلت مرحلة "التَّطوير، وصقل قدرات العناصر بالعلوم والتَّدريبات العسكريَّة والأمنيَّة وفق أحدث الأساليب"، وذلك بحسب ما أعلنه أبو حذيفة أحد القادة العسكريين في غزة. بذلك تكون حماس قد حدَّدت هدفاً لقوَّاتها لا يؤثِّر على أولويَّات حكومتها، ويسمح لها بالاستفادة من بعض الوقت، الذي تحتاجه لمخاطبة الخارج الدِّولي والعربي والداخل الفلسطيني.

ب. صلاحيات القسام وحدود مهمَّته:

اتضح منذ الأيَّام الأولى من عمر الحكومة الفلسطينيَّة التي شكَّلتها حركة حماس،

أن حالة "الفوضى الأمنيّة" سوف تتفاقم، بل ستكون العائق الحقيقي والهاجس الأوَّل لهذه الحكومة. وحرصاً من كتائب القسام على عدم تضييع البوصلة واختلاط المهام؛ فقد بيّن أحد قادتها حدود مهام جناح حماس العسكري، فقال: "نحن لن نتدخَّل إطلاقاً في حلِّ مشاكل الفوضى المنتشرة في الأراضي الفلسطينيَّة". ولعلَّ هذا التَّوجُّه الصَّائب هو خلفية قرار وزير داخليَّة الحكومة العاشرة، سعيد صيام، بتشكيل القوَّة التَّنفيذيَّة التَّابعة لوزارته مباشرة، بعد تفاقم الفوضى وانتشارها في قطاع غزة.

ومع ذلك فقد شهدت التَّطوُّرات الأمنيَّة داخل ساحة قطاع غزة بعض التَّدخُّلات التي نفَّذتها كتائب القسَّام، وإن كانت تأتي جميعها بحدود "الدِّفاع عن النَّفس، وملاحقة المتَّهمين في كشف أسرار الكتائب وملاحقة مجاهديها". إلاّ أن الشَّأن الدَّاخلي بقي من اختصاص القوَّة التَّنفيذيَّة والأجهزة الأمنيَّة إلى حدٍّ بعيد.

إن أزمة الصلاحيات وتوزيع المهام لم تبقَ حكراً على المؤسسات السياسية أو الإدارية، وإنما امتدت إلى الأجهزة الأمنية، وهذا ما جعل الخوف كبيراً من تدخل كتائب القسام في صلاحيات أجهزة أمن السلطة، والخوف عليها من أن تضّيع بوصلتها وتستنزف جهدها في شأن داخلي، أو يتمّ الخلط بين ما هو لحماس وما هو للحكومة. لذلك أجاب أحد القادة العسكريين بالنفي عندما سُئل عن إمكانية قيام كتائب القسام بدور في الشأن الداخلي، قائلاً "إن هذه من مهَام الأجهزة الأمنية الرسمية"، بل أشار إلى ما هو أبعد من ذلك عندما بيّن بأن كتائب القسام سوف تعمل على "توفير الجو المناسب لهم للقيام بمهامهم".

شهدت السنة 2006 عدة جولات من التوترات الأمنية الداخلية، انجرّت كتائب القسام إلى بعضها بشكل جزئي وآني، إلا أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عاد وأكدَّ بأن مهمة سلاح المقاومة هي "الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني" فقط. أما الحكومة التي تتولى الشأن الداخلي فإن لها "أجهزتها الأمنية"، وعلّق ضمناً على انجرار كتائب القسام، وبيّن أنه "في المرحلة القادمة سنكون قادرين على إيجاد التناغم بين التشكيلات بحيث يخدم كل منها مساحته الطبيعية".

ج. عودة القسام إلى المقاومة:

أعلنت كتائب المقاومة الفلسطينية انتهاء مرحلة التهدئة بشكل رسمي بتاريخ 2005/12/31، إلا أن فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، حال دون استئناف

القسام عملياتها العسكرية ضد الاحتلال، وذلك بالنظر إلى حاجة الحكومة لفترة هدوء حتى تتمكن خلالها من تشكيل نفسها، وإطلاق برامجها الداخلية، وإجلاء صورتها الخارجية. ومن جهة أخرى باعد الحصار السياسي والاقتصادي، الذي تعرضت له الحكومة بشكل مبكر، من إمكانية استئناف جناح حماس العسكري لأي عمل عسكري ذي بال.

ثم اعتمدت "إسرائيل" سياسة إسقاط الحكومة بكافة الوسائل بما فيها استخدام القوة العسكرية؛ بالقصف والتدمير والتوغلات والاغتيالات، لم تسلم منها الضفة الغربية ولا قطاع غزة، ولم يجد النواب والوزراء وأعضاء المجالس البلدية في صفتهم الديموقراطية شفاعةً تحميهم من الاعتقال والاختطاف، الذي مارسته أجهزة الأمن الإسرائيلية بمختلف تشكيلاتها، وهذا أيضاً أخّر من إمكانية استئناف كتائب القسام العمل العسكري إلى وقت بعيد نسبياً.

وعلى الرغم من كل ذلك، بقيت كتائب القسام ملتزمة بالتهدئة الفعلية، واستمرت في ذلك لغاية اغتيال المشرف العام على القوة التنفيذية جمال أبو سمهدانة، واستشهاد 14 فلسطينيًّاً بينهم سبعة من عائلة غالية (مجزرة الشاطئ) بقذائف الاحتلال بتاريخ 2006/6/9، حيث أعلنت القسَّام انتهاء التَّهدئة فعليًّاً. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت تظهر مشاركة كتائب عز الدين القسام العسكرية من خلال القصف الصاروخي، والدوريات، والمواجهات، على حدود القطاع مع القوات الصهيونية المتمركزة هناك، يضاف إليها قيام الاستشهادية فاطمة عمر النجار بتنفيذ عملية بتاريخ 2006/11/23 باسم حماس.

إلا أن أهم ردّ عسكري تمثل في عملية "الوهم المتبدد"، التي نفذتها كتائب القسام مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، والتي ردّ عليها الجيش الإسرائيلي بعملية "أمطار الصيف"، إذ قام بإمطار قطاع غزة بوابل من القصف المدفعي، وقصف الطيران الحربي، وقام بتوغلات محدودة نفذتها الدبابات الإسرائيلية، في شمالي القطاع وشرقيه. وكان لكتائب القسام دور أساسي في التصدي، واستخدام القصف الصاروخي، الذي استهدف عدة بلدات ومستوطنات صهيونية أبرزها سديروت.

المقاومة في أجندة حماس وحكومتها:

أ. في الاتفاقات السياسية:

كرر قادة حركة حماس هدفهم الرئيس من وراء اتخاذ حركتهم قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية؛ فقد صرّح أكثر من مسؤول في حماس بأنهم قرروا المشاركة

من أجل تحصين شرعية المقاومة بالشرعية الانتخابية أو الشرعية الديموقراطية.

ومع أن رئيس السلطة محمود عباس يُعدّ من أكبر المناهضين لفكرة المقاومة المسلحة، ولطالما سعى إلى إنهاء حالة "العسكرة"، وكثيراً ما استخدم عبارات القدح والذم بحقّ المقاومين والعمليات الاستشهادية، إلا أن بند المقاومة بقي ثابتاً في برنامج الحكومة التي كلف عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتشكيلها، مع وجود وقفات أساسية أعاقت التكليف، بل كادت تعطله.

ومع كل ذلك، فقد أكدت وثيقة الوفاق الوطني بأننا "[ما] زلنا في مرحلة التحرر"، وهذا الإقرار يعطي عمقاً وطنياً وشرعية ميثاقية للمقاومة، خصوصاً أن كافة المواثيق الدولية تؤكد شرعية المقاومة ضدّ الاحتلال، وتقرّ بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وأكدت الوثيقة "تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة"، مع أنها ركّزت هذه المقاومة ضمن أراضي الـ1967، ولكن يمكن إخراج هذا الالتباس من خلال فهمه على قاعدة الأهداف المرحلية، لكون استراتيجية المقاومة بقيت محل توافق وطني.

ثم تعزز هذا التوافق بالدعوة إلى تشكيل "جبهة مقاومة موحدة"، يكون اسمها "جبهة المقاومة الوطنية". جاء الإتفاق على التسمية للتأكيد بأن التوافق الوطني على تشكيل مرجعية تتولى قيادة المقاومة المسلحة سياسياً وميدانياً أمر محتم، تنقصه فقط الإجراءات الإدارية حتى تأخذ هذه الجبهة دورها بين باقي مؤسسات العمل الوطني القائمة.

وبسبب تداعيات التطورات الأمنية بين فتح وحماس، خصوصاً تلك التي حدثت في قطاع غزة خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2007، وقّع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ورئيس الحكومة إسماعيل هنية مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، اتفاق مكة في 2007/2/8، واتفقوا على المضي قدماً في إجراءات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها؛ فهي عنوان التحرر، والبيت الوطني الذي يضمّ تحت سقفه فصائل المقاومة فيعطيها الشرعية ويحميها.

وما لبث أن انبثق عن اتفاق مكة حكومة الوحدة الوطنية، التي أكدت على شرعية المقاومة المسلحة وجعلتها مرهونة بانتهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة المستقلة. وفي ذلك أيضاً ضمانة مبدئية وتكتيكية للمقاومة الفلسطينية.

ب. في السياسة الرسمية:

بيّن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الطريقة التي سوف تدير بها حركته المقاومة، فصرح في حوار مع مجلة الأهرام العربي بتاريخ 2006/2/11،

قائلاً "إن حماس ستدير المقاومة بقرارنا الذاتي انطلاقاً من مراعاة مصالح شعبنا وإمكاناته على الأرض وفي ظل الإحتلال"، فجاء هذا الموقف بمثابة السياسة العامة التي نظمت أداء كل من "الحركة والحكومة".

تعاملت حركة حماس مع المقاومة على مرحلتين، تمت خلال المرحلة الأولى عملية تشكيل الحكومة، واستمرار جناح حماس العسكري بإلتزام التهدئة فعلياً. في حين استأنفت باقي الأجنحة العسكرية فعاليات المقاومة المسلحة؛ نفذت كتائب سرايا القدس خلال هذه المرحلة ثلاث عمليات استشهادية، وكان لها ولكتائب شهداء الأقصى وغيرهما من أجنحة المقاومة المسلحة، عدد من عمليات إطلاق صواريخ. كانت الحكومة تبارك كل رد عسكري، وتعدّه في خانة الدفاع المشروع عن النفس أمام العدوان الإسرائيلي المتكرر على الأرض والإنسان والمقدسات، وتتهم الاعتداءات الإسرائيلية بالمسؤولية.

وبقي الموقف الفلسطيني الرسمي منقسماً تجاه المقاومة المسلحة، ففي الوقت الذي كان رئيس السلطة محمود عباس ينعت العمليات الاستشهادية بـ"الحقيرة" ويدين عمليات إطلاق الصواريخ ويراها "عبثية"، وكان يطالب بملاحقة مطلقيها ويدعو لإجراء التحقيقات للكشف عنهم. كانت الحكومة الفلسطينية كثيراً ما تكرر بأننا لن نعتقل المقاومين.

يستثنى من توجه الحكومة هذا، موقف الناطق الرسمي باسمها غازي حمد، الذي أدان بتاريخ 2006/11/26، إطلاق الصواريخ على "إسرائيل". جاء هذا الإعلان بعد اتفاق كافة الفصائل الفلسطينية الالتزام بتهدئة، ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ولكن حمد أبقى إدانته اليتيمة بحدود التصريح الإعلامي بينما انحصر ردّ الحكومة على كل فصيل ينتهك هذا الاتفاق الموقف بحدود "المناقشة".

ونظراً لعدم تكرار مثل هذا الموقف من قبل أي من قيادات حركة حماس أو المسؤولين في الحكومة، يظهر بأن هذا التصريح لم يكن معتمداً، أو على الأقل لم تتبناه السياسات المرسومة سواء في أطر حماس القيادية أو في مؤسسات الحكومة.

وفي المرحلة الثانية، التي بدأت بتاريخ 2006/6/9، عندما أعلنت كتائب القسام انتهاء التهدئة فعلياً، ليكون قد اكتمل بذلك عقد فصائل المقاومة المنخرطة في فعاليات الرد على مجازر وانتهاكات الاحتلال. الجدير ذكره في هذه المرحلة هو أن عملية "الوهم المتبدد"، باكورة عمليات القسام، نُفذت عشية توقيع وثيقة الوفاق الوطني، التي تعدّ الأساس السياسي لأي وحدة وطنية قادمة، وكانت هذه الوثيقة قد أكدت في أحد بنودها "التمسك في خيار المقاومة بمختلف الوسائل".

وبما أن رئيس السلطة محمود عباس ومن خلفه حركة فتح قد وقعا على هذه الوثيقة بعد

تنفيذ العملية، فإن حماس والقسام يكونان قد أعطيا معنىً عملياً لهذه "الوسيلة" وأكسباها الشرعية الوطنية عبر أهم وأحدث وثيقة "إجماع وطني"، وبالممارسة السياسية.

خلاصة واستنتاج:

أدى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، إلى حصول الكثير من الإحتكاكات السياسية والميدانية مع فتح، الأمر الذي عكر صفو العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، وأوقع الساحة الداخلية في مخاض سياسي وأمني عسير، جعل حماس تسعى إلى إيجاد الحد المشترك لتحقيق لحمة الصف الوطني، فلجأت إلى تبني صياغات مقبولة فلسطينياً ومُتفهمة عربياً ودولياً. وبعد تجربة عام تقريباً، يمكن تلخيص نتيجتها بما يلي:

أ. تم التأكيد على أن المقاومة المسلحة ليست هي الخيار الوطني الوحيد لتحرير الأرض واستعادة الحقوق، بل أصبحت أحد الخيارات الوطنية، تشاركها في ذلك "التسوية السياسية"، والتفاوض، والمقاومة الشعبية، مما يعني بأن الإجماع الوطني الفلسطيني قد انعقد على مقاومة العدو المحتل من أجل إقامة "دولتنا المحتلة"، كما لم تعد المقاومة المسلحة مطلقة اليد في كامل التراب الوطني المحتل، بل انحصرت ضمن حدود الأراضي المحتلة سنة 1967.

ب. وفي المقابل، حصل التوافق الوطني على إعادة الاعتبار إلى المقاومة المسلحة واعتبارها "حقاً مشروعاً" لمواجهة العدوان. وتكرست هذه المشروعية من خلال "وثيقة الوفاق الوطني" و"برنامج حكومة الوحدة الوطنية"، مما يعني بأن المقاومة لم تعد خياراً فصائلياً، بل أصبحت خياراً وطنياً تبنّته مؤسسات السلطة، مع أن هذه السلطة قامت على أساس أن تكون "التسوية" خياراً استراتيجياً وحيداً.

وتمّ الاتفاق على إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، لتأخذ دورها في النضال الوطني؛ فتعيد الاعتبار إلى وحدة الشعب الفلسطيني، وإلى استراتيجية المقاومة لازمة "التحرير" ليتمّ الارتقاء من حالة الاتفاق على خيار المقاومة إلى مأسسته عبر أعلى مؤسسة فلسطينية؛ حيث أن المنظمة هي مرجعية السلطة. ومن ثم تمت الدعوة إلى العمل على تشكيل "جبهة مقاومة موحدة" تكون المرجعية السياسية والعملياتية للمقاومة المسلحة، في خطوة متقدمة للتأكيد على أن المقاومة المسلحة برنامج وطني، يسير جنباً إلى جنب مع برنامج "الوحدة" السياسي.

حماس والسلطة: من يغيّر من؟؟

محمد داود[69]

شكّل دخول حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وفوزها الساحق فيها مطلع سنة 2006 نقلة نوعية كبيرة في مسار الحركة.

فالفوز غير المتوقع كما أعلن عدد من قادة حماس مراراً، وضع الحركة أمام مرحلة جديدة وفرض عليها تحديات مختلفة، وهي تحديات أخذت تتصاعد بعد أن شكلت حكومتها الأولى، والحكومة العاشرة لسلطة الحكم الذاتي.

مقاعد المعارضة أكثر راحة أحياناً:

قبل المشاركة في الحياة السياسية نجحت حماس في احتلال دور القوة الفلسطينية الثانية غير الرسمية وهو دور استفادت منه أحياناً، لكنه ضرّها غالباً.

منحها موقع القوة الثانية دوراً غير رسمي في الحالة الفلسطينية، وإن كان هذا الدور عرضة لمدٍّ وجزر تبعاً لطبيعة المرحلة وعلاقات أطرافها.

كما منحها شرعية شعبية لكونها فصيلاً أساسياً من مكونات الخريطة الفلسطينية. وفرض على صناع القرار في منظمة التحرير سماع صوت آخر بنبرة إسلامية، وهو صوت غاب عن ساحات الفعل الفلسطينية سنين عديدة، لكنه في الوقت نفسه لم يفرض على تلك القيادة الاستجابة لاعتراضات حركة حماس أو تصوراتها؛ فقد جوبهت مراراً بحجة أنها تعمل خارج الشرعية الفلسطينية الممثلة آنذاك بمنظمة التحرير ومؤسساتها، وخارج إطار السلطة، بعد أن رفضت المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الأولى، وقاطعت كل مكوناتها باعتبارها إفرازاً لاتفاقات أوسلو وما تلاها، وهي اتفاقات رفضتها الحركة بشدة.

ذلك الموقع منح خطاب حماس أيضاً، طهرانية ثورية افتقدتها معظم الفصائل التي شاركت في لعبة السياسة، وظلّ خطابها مستنداً على الثوابت الفلسطينية في

---

[69] كاتب فلسطيني، ومدير الجزيرة نت.

صورتها الأقرب للشعارات منها لبرامج العمل؛ فمثلاً ظلّ خطاب حماس يتحدث عن تحرير فلسطين التاريخية، ورفض التفاوض مع "إسرائيل"، ورفض قرارات المنظمات الدولية، دون أن يعرض بديلاً سوى المقاومة المسلحة. وهو بديل لم تنتظمه برامج مرحلية، ولا بدا أن له أفقاً في ظلّ ظروف غربية وعربية ضاغطة وخلل كبير في ميزان القوة بين المنادين به و"إسرائيل".

غير أن موقع القوة الثانية ومقاطعة العملية السياسية سلب حماس أشياء عدة؛ فعلى سبيل المثال: سلبها الحقّ في المشاركة بتوجيه المسار السياسي والقانوني للصراع مع "إسرائيل"، كما سلبها أي غطاء شرعي؛ سواء لأطروحاتها السياسية أو لتحركها الميداني، وسلبها أيضاً الاعتراف بها كقوة فلسطينية شرعية.

ظلت حماس قبل الانتخابات قوة مقاومة، بخطاب ثوري، وتضحيات مقدرة لا تُنْكر، ذات أثر فاعل في الردّ على الممارسات الإسرائيلية، وبقيت حركة معارضة بنقاء ثوري يستند إلى ثوابت الحقّ الفلسطيني، كما كانت حماس قبل الانتخابات شبكة خدمات اجتماعية تطوعية، إن قدمت شكرت وإن أحجمت لم تنتقد؛ فالعمل الاجتماعي بطبيعته تطوعي يقع على قدر الاستطاعة، وليس للمستفيدين منه أي حقوق ثابتة على الجهة المانحة.

قلب الفوز في الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية معادلات كثيرة؛ منها ما أصاب حماس نفسها، التي شكلت أول حكومة لها برئاسة إسماعيل هنية، وضمت وزراء من حماس وبعض المستقلين. بعد أن رفضت كل القوى الفلسطينية بمن فيها تلك المتحالفة مع حماس في الخارج؛ مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة الجهاد الإسلامي المشاركة في الحكومة، تحت ذرائع مختلفة تراوحت بين ضرورة قبول حماس منظمة التحرير ممثلاً شرعياً لجميع الفلسطينيين، والاعتراف باتفاقاتها مع الإسرائيليين كما كانت الجبهة الشعبية تقول في تبرير رفضها المشاركة بالحكومة. وبين رفض المشاركة في سلطة تستند إلى مرجعية اتفاقات أوسلو كما بررت الجهاد موقفها.

وباختصار تركت جميع القوى الفلسطينية حماس لتغرق في نجاحها، ولم تضع في اعتبارها أن في غرق حماس إضعافاً للمشروع الوطني الفلسطيني برمته، ولعل حسابات الفصيل تغلبت لدى جميع من رفضوا المشاركة على حساب الشعب وقضيته.

بقيت حماس وحيدة دون أي سند حقيقي، وغدت حركة المعارضة المقاومة سلطةً

مطالبةً بعرض برنامج، وتبرير المسار، وحمل أعباء شعب محتل. وهكذا لم يعد خطاب الشعارات كاف؛ فالشعارات تبدو أقرب لإجابات معلبة على أسئلة سابقة، أما البرامج فهي ردود آنية تثير تساؤلات مع كل خطوة.

وحركة المقاومة غدت مطالبة بالمزاوجة بين مقاومتها وحياة الناس ومسار السلطة. في السابق لم تكن النتائج الاقتصادية للهجمات العسكرية ضدّ "إسرائيل" تعني مقاتلي حماس كثيراً؛ فهناك سلطة يجب عليها البحث عن حلول للأزمات المعيشية، لكن في ظلّ وجود قادة الحركة في الحكومة كان لا بدّ من تغيير في الحسابات أو على الأقل إعادة النظر للمعادلة من زاوية جديدة.

أما اجتماعياً؛ فالحركة التي استندت على الدوام إلى شبكة الدعم الاجتماعي لم تعد متطوعة بل صارت مكلفة، ومطالبة بالاهتمام باحتياجات الناس اليومية؛ من تعليم وعلاج ومعيشة، في ظلّ بنية تحتية متداعية، وحصار إسرائيلي، ومعونات غربية لا تقدم إلا بعد دفع أثمانٍ سياسية، وهي تدفع بالأقساط لضمان إبقاء القرار الفلسطيني مرتهناً لها. وفي الدائرة الأقرب إطار عربي يراوح بين العجز والانخراط في مشروع التسوية بأي ثمن.

بعد عام من البداية... كان السؤال الأقوى عندما شكلت حماس حكومتها: هل ستنجح رغم الظروف؟

كانت الظروف دائماً حاضرة في خلفية المشهد، بل في خلفية كل مشهد، كانت الظروف حاضرة في المشهد الاقتصادي، وفي المشهد السياسي، وبالطبع في مشهد المقاومة الفلسطينية، التي صار لها خاصرة طرية يمكن ممارسة الضغط عليها كلما امتدت ذراع المقاومة لتضرب.

توقع كثيرون أن تسقط الحكومة وتنهار تحت وطأة الحصار الاقتصادي، لكنها لم تفعل. وكان من المتوقع أن تسقط في ظلّ انفلات أمني يستند لقوى محلية، وزعامات تنظيمية خسرت الانتخابات، ورفضت أن ترخي قبضتها عن السلطة؛ فانخرطت لاعتبارات شخصية وإقليمية في مشروع صدامات محدودة، تفضي لزيادة معاناة الحكومة وإفشال تجربتها، لكن الحكومة عبرت تلك الأزمة في كل مرة بالحوارات والاتفاقات، التي كان أبرزها اتفاقيتي القاهرة ومكة المكرمة.

وعبرتها في المرة الأخيرة، أي في حزيران/ يونيو 2007، بحسم الصراع مع المحور المتورط في الانفلات الأمني، والمدعوم من أطراف عربية أهمها الأردن ومصر،

وكذلك من "إسرائيل" والولايات المتحدة.

عانت حماس، طوال عام وشهور ظلت تقود بها الحكومة الفلسطينية المعترف بها فلسطينياً وعربياً ودولياً، من الحصار الاقتصادي والسياسي؛ فلم تُدعَ لاجتماعات، ولم يشارك وزراؤها في معظم المؤتمرات العربية التي عقدت للبحث في المواضيع الفلسطينية، وظلّ محمود عباس ومستشاروه، وغالبيتهم وزراء في الحكومات السابقة أو أعضاء في تنفيذية منظمة التحرير، يمثلون الفلسطينيين في الاجتماعات العربية والدولية، مع استثناءات قليلة لا تذكر، بحجة أن الحكومة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية تقوم بإدارة شؤون الفلسطينيين في تلك المناطق، لكن القرار السياسي هو قرار منظمة التحرير دون غيرها، والتمثيل مهمة مؤسسة الرئاسة، التي عادت لتنتفش بأكثر مما كانت عليه أيام الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، واستند عباس ومستشاروه في تبرير دورهم الذي أسهم في تهميش الحكومة وعزلها سياسياً، إلى حجة القبول الدولي للتعامل معه ومع مستشاريه.

وجدت حماس باختصار نفسها محشورة في مجموعة مآزق أبرزها:

1. المأزق الاقتصادي: إذ عجزت عن تأمين الرواتب اللازمة؛ لإدارة دفة الحياة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ناهيك عن تأمين الأموال اللازمة للاستثمار ومشاريع البنية التحتية.
2. المأزق السياسي: وجدت الحكومة التي تقودها الحركة نفسها مهمشة عربياً ودولياً، ومن ذلك رفض الأردن ومصر، وهما طرفان على صلة يومية ومباشرة بالوضع الفلسطيني، استقبال رئيس الوزراء إسماعيل هنية، كما أصرت الدول الغربية على التعامل مع عباس مباشرة دون المرور بالحكومة.
3. المأزق الأمني: إذ لم تستطع الحكومة فرض الأمن في مناطقها، وظلت أجهزة الأمن التابعة لحركة فتح، التي يسيطر عليها، تحديداً، محمد دحلان ورجاله، مصدراً من مصادر الاضطراب في مناطق الحكم الذاتي. كما لم تستطع توفير الحماية للفلسطينيين من الهجمات الإسرائيلية المتكررة.

لكن الحركة في المقابل حققت عبر المشاركة في الانتخابات، ثم الفوز فيها، وتشكيل الحكومة جملة نجاحات لعل أبرزها:

1. نجحت في نقل رأيها السياسي ومشروعها من مرحلة مشروع معارض، إلى

مشروع يحكم أو على الأقل يحاول أن يحكم.

2. مكنّ الفوز الساحق الحركة من الحصول على شرعية قانونية، حاول المجتمع الغربي المسمى بالمجتمع الدولي وأطراف عربية عدة الالتفاف عليه، غير أنهم فشلوا بسبب حجم الفوز الذي منح الحركة أقل بقليل من أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.
3. قطعت الطريق على أي محاولة لمواصلة عملية التسوية على القواعد، التي استقرت عليها منذ إنشائها.
4. قطعت الطريق على أي قرارات من شأنها تجريم المقاومة، وتمهد لنزع سلاحها، تحت حجة وقف الانفلات الأمني.
5. من بين ثمار صعود حماس واستلام السلطة، عودة الروح لمنظمة التحرير، إذ لم يعد مطلوباً تصفيتها في المرحلة الراهنة. بل باتت مظلة، تستمد شرعيتها من التاريخ، تحمي من انكشف عنهم الغطاء الشعبي في الانتخابات، وهي ثمرة قد لا تؤتي أكلها قريباً، لكن نصب أشرعة المنظمة في بحر الأحداث المتلاطمة سيفضي على الأرجح إلى إحدى نتيجتين؛ إما إصلاح المنظمة على قاعدة التغييرات الكبيرة، التي شهدها المجتمع الفلسطيني منذ تمّ تحنيط المنظمة وحفظها بعهدة حركة فتح، أو تحطيم آخر أصنام شرعيات تاريخية، ماتت في الواقع، وظلت منتصبة في الخيال تقاوم الجديد وتمنع ميلاده.
6. أفضى فوز حماس إلى حثّ الإدارة الأمريكية على استنفار كل حلفائها في المنطقة، ومنهم دول عربية دأبت منذ سنين عدة على التأكيد أنها تقبل بما يقبل به الفلسطينيون، في وقت كانت القيادة الفلسطينية تطحن تحت وطأة فسادها، وتصلّب خيالها السياسي، وفي ظلّ ضغوط أمريكية وإسرائيلية وأوروبية لا ترحم، وكان الشعب محشوراً بين قيادة شاخت وتقاوم الموت، ومعارضات عاجزة إلا عن رفع العقيرة مع ضغوط الاحتلال. لكن فوز حماس أعاد الروح للموقف العربي فقد بدا لزاماً على الجميع المشاركة بقوة في تدجين حماس، ودفعها لتمرير ما سبق لمنظمة التحرير أن مررته، وربما داعبت نسائم الخيال الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" بأن تلك فرصة سانحة لتدجين الحركة بعد أن سقطت في فخّ السلطة الذي لا يرحم.

صحيح أن البوابة التي عاد منها العرب لفلسطين وقضيتها هي بوابة أمريكية، تبحث عن مزيد من الأسلحة في مواجهة حماس، وصحيح أن مواقف معظم الأطراف العربية وخصوصاً مصر والأردن والمملكة العربية السعودية بدرجة أقل، ركزت على محاولات احتواء حماس، وحماية ما تبقى من شرعية لرئاسة عباس؛ إلا أن عودة العرب للساحة الفلسطينية أعاد للقضية زخماً إقليمياً فقدته حتى قبل اتفاقات أوسلو. وإن كانت هذه إعلاناً رسمياً بأن الصراع مع "إسرائيل" تقزّم؛ ليصبح مجرد خلاف بين جارين لا صلة للعرب به.

عودة العرب لفلسطين ثمرة، لم تنضج، من ثمار سيطرة حماس على جزء من القرار الفلسطيني، لكنها ثمرة واعدة؛ إن نجحت حماس في الصمود حينها سيجد العرب أنفسهم أمام أسئلة أكبر من مجرد دعم السلام، أو الحفاظ على محمود عباس وبقايا حركة فتح طافيين بين أمواج الأحداث المتلاطمة في المنطقة.

مقاومة تحت مظلة السلطة:

قبل أي تقييم لتأثير مشاركة المقاومة في السلطة، ودراسة أثر الانتقال من مرحلة الطهرانية الثورية المتحفزة في صفوف المعارضة إلى مرحلة المشاركة السياسية، لا بدّ من استعراض سريع (يأمل الكاتب أن لا يكون مخلاً) لموقع المقاومة الفلسطينية من القرار الوطني، منذ تحولت مشاريع التسوية السياسية من أفكار محلقة في سماوات الخيال والوعود البراقة، إلى واقع منتصب في عالم الحقائق القاسية.

غدت المقاومة الفلسطينية عرضة لمساومات الساسة في إطار السعي للبحث عن تسوية للصراع، حتى قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وعمقت مسيرة التسوية من مدريد وحتى أوسلو جراح المقاومة، حتى أضحت إرهاباً في العرف الفلسطيني الرسمي وبالتالي العربي.

ومع توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، أصرّت فيها "إسرائيل" على تضمينها جميعاً عبارات تدين المقاومة وتجرّمها، رُفع غطاء الشرعية الفلسطينية عن هجمات المقاومة ضدّ الإسرائيليين، وغدت مكشوفةً للنقد والإدانة العربية والدولية، وأضحت المقاومة في مواجهة السلطة الفلسطينية.

وعلى مدى سنوات ستة امتدت من سنة 1994 وحتى سنة 2000 (وهو عام تَفَجُّر انتفاضة الأقصى)، بات الخطاب الرسمي الفلسطيني يرى في هجمات فصائل

المقاومة الفلسطينية ضدّ "إسرائيل"، مجرد محاولات لإعاقة عملية التسوية؛ نتيجة تدخلات إقليمية بأيد فلسطينية، لضرب المشروع الوطني الفلسطيني.

بل إن حركة حماس دفعت ثمناً باهظاً لعمليات الثأر، التي نفذتها خلايا تابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام، انتقاماً لاغتيال المهندس يحيى عياش، ففي سنة 1996 وبعد سلسلة تفجيرات أودت بحياة نحو 70 إسرائيلياً، عقدت الولايات المتحدة وبقية رعاة مسيرة التسوية اجتماعاً في شرم الشيخ، خُصص للبحث في سبل تصدي أطراف التسوية لما عُدّ إرهاباً حينها. وشاركت السلطة الفلسطينية، والأردن، ومصر، وأطراف عربية أخرى في اجتماعات كانت الأولى من نوعها، التي حشدت أطرافاً عربية مع "إسرائيل" تحت مظلة أمريكية، لمواجهة فصيل فلسطيني مقاوم عدّه المشاركون إرهابياً. تلت تلك الاجتماعات التي ترأسها الرئيس المصري حسني مبارك، رئيس أكبر دولة عربية، سلسلة إجراءات أمنية ضدّ حماس ومصادر تمويلها.

لم تفلح الحركة بعد الحملة، التي شملت اعتقالات وعمليات تعذيب لنشطائها في سجون السلطة الفلسطينية، في تنفيذ هجمات كبيرة، باستثناء محاولات محدودة، كان أبرزها عمليتي تفجير؛ إحداهما مزدوجة، والثانية ثلاثية لم تتسببا على الرغم من التخطيط الظاهر فيهما في خسائر كبيرة، وأمكن امتصاص أثرهما سريعاً من جانب "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بل بدا أن المزاج الفلسطيني العام يميل للتهدئة، بانتظار ما ستسفر عنه محادثات الحلّ النهائي، ولتجنب العقوبات الجماعية والحصار الاقتصادي، الذي كان يلي كل هجوم، ويدفع السلطة الفلسطينية الرسمية لتحميل المقاومة الفلسطينية مسؤولية الآثار الناجمة عنه، واتهامها بتخريب المشروع الوطني الفلسطيني.

ومع تراجع أثرها العسكري وحصارها السياسي بدت حماس في السنة 1999 مكشوفة تماماً، ومرشحة لمزيد من الضغوط لتغييرها أو إنهاكها أكثر، وبلغ التضييق مداه عندما أقدمت السلطات الأردنية على اعتقال غالبية أعضاء المكتب السياسي المقيمين فوق الأراضي الأردنية في آب/ أغسطس 1999 وداهمت مقارّ الحركة، منهية اتفاقاً غير معلن بين الجانبين، يقضي بممارسة الحركة أنشطة سياسية وإعلامية على الساحة الأردنية مقابل تجنب حشد سكان المخيمات فوق الأراضي الأردنية، أو شن هجمات انطلاقاً من الأراضي الأردنية باتجاه أهداف إسرائيلية.

وعشية إبعاد رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، وعدد من أقرب

مساعديه من حملة الجنسية الأردنية عن الأردن، بدت الحركة مكشوفة وعرضة لمزيد من الضغوط، وعاجزة عن الردّ، ناهيك عن التأثير على مجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية.

استمر وضع الحركة غير شرعي (رسمياً) وغير قانوني وغير قادر على تحقيق اختراق على الرغم من تعثر المسار السياسي، حتى جاءت قمة كامب ديفيد التي حضرها الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وهي قمة علّق عليها المشاركون في التسوية أمالاً عريضة، باعتبارها بوابة كلينتون نحو المجد والخلود وجائزة نوبل، وبالتالي، ختاماً مدوياً لرئاسة صاخبة، وباعتبار الوضع الفلسطيني قد نضج وبات الفلسطينيون محاصرون سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومنقسمون على أنفسهم، وهو وضع من شأنه أن يقنع أو يرغم عرفات على تقديم آخر أوراقه حول القدس واللاجئين، ويفتت بالتالي أي ممانعة فلسطينية للوصول إلى تسوية نهائية خطط لها الإسرائيليون والأمريكيون طويلاً.

خيّب عرفات آمال معارضيه، ورهانات شركائه، ورفض التنازل عن آخر أوراقه؛ لتفشل القمة المرتقبة ويخرج كلينتون من بوابات البيت الأبيض دون مجده المنشود، ولتفتح ثغرة في جدار الحصار المفروض على المقاومة الفلسطينية باعتبارها من يعرقل المسيرة، ويخرب المشروع الوطني الفلسطيني المستند لمرجعيات اتفاقات أوسلو، وما اصطلح على تسميته بالشرعية الدولية.

الثغرة التالية في جدار الحصار صنعها زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك أريل شارون حين قرر دخول المسجد الأقصى متحدٍّ الفلسطينيين ونداءات الحكومة الإسرائيلية بزعامة باراك، أثار شارون موجة غضب فجّرت في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000 الانتفاضة الثانية، التي عرفت بانتفاضة الأقصى.

ومع تَفَجُّر الانتفاضة عاد الغطاء الفلسطيني الرسمي للمقاومة، فقد أدرك عرفات في كامب ديفيد أنه بحاجة لتحسين شروطه التفاوضية، وفتح أفق جديد لمسيرة التسوية، فانخرطت فتح التي ظلّت حزب السلطة ستة أعوام في المقاومة المسلحة، بل تقدمت أجهزة الشرطة والأمن للدفاع عن الجماهير في مراحل معينة من الانتفاضة بعد أن فشلت في صدّ موجاتها الأولى.

وفي ظلّ أجواء الصدام والقمع الإسرائيلي، عاد الزخم الشعبي لدعم المقاومة

الفلسطينية، ولم يستطع حتى أشدّ العرب تطرفاً في "واقعيته"، وإصراراً على "السلام" كاستراتيجية للعلاقة مع "إسرائيل"، أن يمتنع عن تأييد هجمات المقاومة، بل إن العمليات الاستشهادية، التي تمّ النظر لها باعتبارها واحدة من أبشع جرائم الإرهاب بحقّ المدنيين، حظيت بدعم فتاوى علماء رسميين مثل شيخ الأزهر المُعيَّن من قبل السلطات المصرية، وهيئة كبار العلماء في العربية السعودية. وحمّل الجميع "إسرائيل" مسؤولية ما يجري، حتى أن دولاً غربية باتت أكثر حذراً عند انتقاد تلك الهجمات وغيرها، وباتت تدعو الجانبين لضبط النفس مما شكّل نقلة نوعية في التعاطي مع المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة.

في السنوات الأولى للانتفاضة بدا الفلسطينيون أقرب للوحدة، وإن ظلّت الأهداف المختلفة بارزة في خلفية المشهد الموحد من الانتفاضة؛ فبينما سعت حركة فتح لاستثمار الانتفاضة والدعم الدولي الناجم عنها لتحسين ظروف التفاوض، بدت حماس مصرّة على استثمار الانتفاضة باعتبارها خياراً استراتيجياً، وللمشاركة كذلك في توجيه مسار المشروع الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع تصوراتها.

بعد مرور السنوات الأولى بدا الإجماع الفلسطيني حول الانتفاضة آخذاً بالتصدع، خصوصاً في صفوف فتح التي انقسمت إلى قسمين؛ الأول: مؤيد لمواصلة الانتفاضة، وفي مقدمتهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي عاد ليُصنَّف أمريكياً وإسرائيلياً باعتباره داعماً للإرهاب، بعد سنوات قليلة من منحه جائزة نوبل للسلام، بالتشارك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيريز، أما القسم الثاني: داعٍ لوقف الانتفاضة وتمهيد الأجواء لاستئناف المفاوضات، وعلى رأس هؤلاء كان محمودً عباس، الرجل الثاني في السلطة وموقّع اتفاق أوسلو، ومعه رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة محمد دحلان، الذي عدّه كثيرون رجل السلطة القادم وزعيم الفلسطينيين القوي والشاب.

اتسع الشرخ الفتحاوي ووصل شارون إلى قمة السلطة في "إسرائيل"، وغاب عرفات عن المشهد السياسي بعد أن غُيِّب عن الحركة محاصراً داخل مقرّ المقاطعة، وبغيابه اختفى زعيم قوي، ورجل سعى لاحتواء الجميع، لكنه تجنب تغييب أي طرف نهائياً، على أمل استثماره مستقبلاً. فقد صادم عرفات حماس مراراً، لكنه لم يسعَ لتصفيتها نهائياً، وفي فترات مختلفة أفسح لها ولغيرها المجال للحركة، كي يعود لاحقاً فيستثمر تلك الحركة في تحقيق المشروع الوطني كما رآه هو.

استثمر عرفات حركة حماس بطريقته، فإن قوي نفوذها استخدمها لتخويف شركاء السلام، وإن تراجع أعلن أن مشروعه هو من كبح جماح الحركة، وحدّ من قدرتها على تنفيذ برنامجها الرامي لتدمير "إسرائيل".

تلك البراجماتية التي ميزت عرفات على الدوام وإصراره على أن يكون زعيماً لكل الفلسطينيين، حالت دون المضي قدماً في خيارات الصدام مع حماس، على الرغم من الضغوط الإسرائيلية والدعوات الأمريكية.

سبق غياب عرفات هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وتحول المزاج الأمريكي والأوروبي تجاه الهجمات المسلحة والانتفاضة عموماً، وتزايدت الضغوط الأمريكية على العرب والفلسطينيين؛ مما أضعف الدعم العربي للمقاومة، وأعاد وضعها في دائرة الاستهداف الإسرائيلي والأمريكي، وسط صمت عربي في أحسن الأحوال.

ومع انسداد الأفق السياسي، وتضعضع التعاطف الدولي والدعم العربي للانتفاضة، وصل أبو مازن لسدة القيادة الفلسطينية خلفاً لعرفات. صعد الرجل إلى قمة السلطة متسلحاً بوعود إصلاحية، وتعاطف طال حتى الفصائل الإسلامية، ومنها حماس، التي أكدت مراراً اختلافها مع عباس، لكنها أبدت مرونة كبيرة لتوفير مظلة إجماع فلسطيني تمكنه من إصلاح السلطة المترهلة والفاسدة ومنظمة التحرير المهمشة.

على الرغم من وعود الإصلاح ظلّ عباس متمسكاً بخياراته السياسية، وعلى رأسها التسوية السياسية للصراع، ووقف الهجمات ضدّ "إسرائيل" مهما كان الثمن، ويمكن القول إن الحوارات التي خاضتها الفصائل مع عباس، كانت تعبر ضمناً عن رغبة بالإصلاح ومحاولة لتصديق وعود القيادة الجديد، لكنها أيضاً كانت تخفي قلقاً من خطوات قد يقدم عليها الرئيس الفلسطيني مدفوعاً بضغوط خارجية، وبعض المحيطين به وتفضي لصراع داخلي. ولعل سبب هذا القلق قناعة الفصائل الفلسطينية أن أبا مازن غير قادر، وربما أيضاً غير راغب، بتكرار مناورات عرفات لتجنب الصدام الداخلي مع الفصائل الفلسطينية المصرّة على خيار المقاومة.

فقد رأى أبو مازن منذ زمن بعيد، ولم يخف قناعته تلك أبداً ولم يتنكر لها، أن المفاوضات وليست المقاومة هي القادرة على إنجاز حلّ، وهي قناعة عبّر عنها مثلاً حين رفض أكثر من مرة عسكرة الانتفاضة حتى في أوج تفجرها، وعلى الرغم من

قسوة القمع الإسرائيلي، ومرة بالتهوين من آثار الهجمات على "إسرائيل" والتهويل من ردود الفعل الإسرائيلية، ولعل عبارات من قبيل "عملية حقيرة" و"صواريخ عبثية"، والتي استخدمها لوصف هجمات المقاومة، تعكس قناعات راسخة لدى عباس أكثر مما تعدّ تعبيرات آنية مرتبطة بالظرف السياسي، أو بالمناورة للخروج من تحت الضغوط الخارجية.

وأثناء حملته للفوز بالرئاسة الفلسطينية أكّد عباس على وحدة السلاح الفلسطيني، في إشارة واضحة لعزمه نزع سلاح المقاومة؛ ولأن نزع الأسلحة بدا غير منطقي لشعب تحت الاحتلال، فقد ربطه عباس بالانفلات الأمني، وتلبية شروط الرباعية الدولية، التي غدت أساس التحرك السياسي الفلسطيني الرسمي، وقاعدة الارتكاز في فكر القيادة الفلسطينية في حقبة عباس.

على الرغم من مطالبه تلك ودعواته الصريحة لتسوية تتجاوز حتى السقف، الذي تحرك ياسر عرفات تحته في إطار مساعيه للبحث عن حلٍّ سياسي؛ فإن الفصائل الفلسطينية بدت ميالة لتجنب الصدام مع عباس الذي وصل سدة الحكم بدعم خارجي كبير، وتعاطف شعبي مع الرجل الذي خلف رمزاً وطنياً غدا محلّ إجماع الفلسطينيين في سنوات الحصار، الذي تلا رفضه التنازل عن آخر خطوط دفاعه في كامب ديفيد.

وتعبيراً عن رغبتها تلك، وافقت حماس وبقية الفصائل الفلسطينية في آذار/ مارس 2005 على إعادة العمل بالتهدئة، التي كانت منحتها لعباس، إبان رئاسته الأولى لوزراء السلطة في 2003، والتي لم تصمد أمام الانتهاكات الإسرائيلية.

في حوارات عباس مع الفصائل في القاهرة، بدا عباس متمسكاً بإرغام الفصائل على الالتزام بالتهدئة رغم عجزه الواضح عن الحصول على قرار إسرائيلي بتهدئة متبادلة، ومقابل تعهده بالتمسك بالحقوق الفلسطينية الثابتة، ومنها حقّ العودة للاجئين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وحقّ الشعب في مقاومة المحتل. وافقت حماس على تهدئة حتى نهاية العام، مقابل وقف الاعتداءات الإسرائيلية، وفي تلك الحوارات التي جرت برعاية مصرية تعهد أبو مازن بإجراء انتخابات تشريعية عامة، وإصلاح منظمة التحرير لتضمّ جميع الفصائل الفلسطينية.

في المرحلة التي سبقت الانتخابات، كان الإسرائيليون يعيشون أفضل فتراتهم منذ سنين فقد تمكن رئيس الوزراء آنذاك أريل شارون من حشد دعم دولي كبير، بحجة

مشاركته إلى جانب الأمريكيين والأوروبيين في مكافحة الإرهاب، واستثمر التمزق العربي الشديد لفرض تصوراته؛ القائمة على إلغاء "الشريك الفلسطيني" في عملية التسوية وإضعافه، وهو ما برز في الانسحاب الإسرائيلي من غزة.

ولئن شكّل الانسحاب من غزة انتصاراً لنهج المقاومة، فإن الزخم الإعلامي الإسرائيلي، وانقسام الفلسطينيين، وصمت العرب المطبق أظهره وكأنه مجرد إجراء إسرائيلي لتصفية الصراع والتخلص من التعهدات السابقة، التي نصت عليها اتفاقات سرية ومعلنة، شهد على بعضها العالم بأسره، وتمّ ترسيخها باعتبارها مرجعية سياسية لتسوية الصراع بين الفلسطينيين (بعد أن استقال العرب من المواجهة أو معظمهم تحت شعار نقبل ما يقبل به الفلسطينيون) و"إسرائيل".

في ظلّ محاولات "إسرائيل" تهميش السلطة بذريعة ضعفها وتشرذم الفلسطينيين، أبدى عباس وفريقه القيادي الجديد استجابة أكبر للشروط الإسرائيلية المدعومة أمريكياً وأوروبياً، والتي تمحورت حول نزع سلاح المقاومة، تلك الاستجابة دفعت الساحة الفلسطينية لتوتر بلغ حدّ الصدام أحياناً، فبحجة "وحدانية السلطة"، ومنع الانفلات الأمني، وضرورة الاستجابة لشروط الرباعية الدولية، أدان عباس وحكومته الهجمات المسلحة على الرغم من استمرار الهجمات الإسرائيلية التي أحبطت اتفاق التهدئة الثاني. وقد أمكن بواسطة المصريين ووفدهم الاستخباري، المقيم في غزة بعد انسحاب "إسرائيل"، ضبط التوتر الأمني ومنع تفاقمه، إلا أن التوتر السياسي كان يشي بأن الانتخابات التشريعية المقررة، ستكون استفتاء غير مباشر على نهج المقاومة وسلاحها المشرع في وجه "إسرائيل".

وقد راهن فريق القيادة كما يبدو على أن شظايا الانفلات الأمني، التي أصابت الفلسطينيين أنفسهم، والانقسام السياسي، الذي استحال جدراناً تعوق الاتفاق على رؤية مشتركة للمسيرة الوطنية ومستقبل الصراع، سيتيح لمرشحي حركة فتح انتصاراً شعبياً يمكّن فريق عباس من المضي قدماً في مشروع نزع السلاح، وإثبات مصداقيته أمام "الشريك الإسرائيلي" وأنصاره الدوليين.

قررت حماس المشاركة في الانتخابات، وكانت تسعى لحضور مقنع في المجلس التشريعي، يحول دون اتخاذ قرارات وطنية كبرى في غيابها عن ساحة القرار الرسمي الفلسطيني. لم تكن حماس تطمع بانتزاع القيادة أو حتى جزء معتبر منها كما جرى لاحقاً، لكنها كانت تأمل لو أنها استطاعت أن تحظى بتمثيل مقنع لقوتها

الشعبية في المجلس التشريعي، يشكل غطاء لأطروحاتها من مواقع المعارضة المكينة في المجلس التشريعي، وقد تسلحت الحركة في قرارها خوض انتخابات مجلس أنشئ على قاعدة اتفاق أوسلو بموت غير معلن، لكنه ظاهر لعملية التسوية، على قاعدة الاتفاق ومضي الإسرائيليين بقيادة شارون في إلغاء الشريك الفلسطيني ممثلاً في قيادة السلطة، وتراجعهم عن جميع التزاماتهم تجاه الاتفاق وأطرافه.

لا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن حماس في سنة 2005، الذي سبق الانتخابات كانت تسعى عبر صواريخها لاستحضار تجربة حزب اللّه في تحويل الصواريخ البدائية، التي تمكنت من تطويرها ببطء ولكن بحزم وإصرار إلى سلاح للردع؛ للوصول إلى توازن رعب من نوع ما مع "إسرائيل"، مع محاولات دؤوبة لتعزيز حضورها السياسي في المشهد الفلسطيني، عبر الانتخابات البلدية ثم التشريعية، ولعل هذا يفسر تراجع عدد عملياتها المسلحة مقارنة بكتائب شهداء الأقصى، وحركة الجهاد الإسلامي في ذلك العام (خمسة لشهداء الأقصى والجهاد، مقابل هجومين استشهاديين فقط لحماس).

تصعيد أم تهدئة:

قبل الردّ على أي استفسار بشأن الأجدى، لصراع كبير وممتد ومتشعب في ثنايا التاريخ والحاضر يرسم معالم المستقبل، لا بدّ من التنبه إلى صوت اللحظة التاريخية التي يعبرها، فالمقاومة في جوهرها ليست إلا ممارسة قوية للسياسة، وليست عنفاً عشوائياً مطلوباً لذاته، ولضمان نجاحها واستمرارها لا بدّ من التنبه لمعطيات الواقع القائم، والآليات القادرة على التأثير فيه.

في مطلع سنة 2005 أي قبل عام على الانتخابات التشريعية بدا المشهد الفلسطيني محكوماً بجهود إسرائيلية وأمريكية، تسعى لاستثمار الضعف الكبير في القيادة الفلسطينية بعد وصول دروب التسوية إلى طريق مسدود، وغياب عرفات، الذي جمع بين يديه وحده جميع الأوراق الفلسطينية أو معظمها على مدى أربعة عقود.

في مواجهة تلك الضغوط ومساعي التخلص من عبء القضية الفلسطينية، وصل محمود عباس رئيساً جديداً لقيادة الشعب الفلسطيني، وصل عباس متسلحاً بشرعية شعبية وقبول غربي وإسرائيلي يصل حدّ الرضا عما آل إليه الوضع الفلسطيني بعد عرفات، لكن عباس كان يفتقد كاريزما الزعيم الراحل، وقدراته على المناورة، ويفتقد

لصبره أيضاً. وعلى الرغم من الوعود والأمنيات التي نثرها في حملته الانتخابية، وحواراته التي لم تنقطع مع الفصائل؛ فإن عباس سرعان ما تكشف عن رئيس عاجز عن السيطرة على تنظيمه، ناهيك عن السيطرة على الفصائل الأخرى، ومصرّ في الوقت ذاته على إثبات قدراته أمام الأمريكيين باعتبارهم من يملك كل أوراق اللعبة، تبعاً لفهمه، وكذلك أمام الإسرائيليين وهم طرف لا يمكن التصدي له، في رأيه أيضاً.

أما الساحة الدولية فبدت محكومة لهيمنة أمريكية تعيش مأزقاً عسكرياً في العراق وأفغانستان، وهو مأزق لتحولات كبيرة ستترك بصمات لا تنمحي على الصراع مع المشروع الصهيوني ووجود "إسرائيل" ذاته.

ربما كان هذا الفهم إلى جانب عوامل أخرى؛ من قبيل حجم القمع الإسرائيلي، الذي طال جميع قادة الصف الأول في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقريباً، ما بين الاغتيال أو الاعتقال، والقلق من الدخول في متاهة الصراع الداخلي مع سلطة مرتبكة تسعى للبرهنة على قوتها وجدارتها تبعاً لمعايير الآخرين، وليس معايير شعبها، هو ما دفع حركة حماس للموافقة على إعلان هدنة في محاولة لامتصاص أي خطوات متسرعة من قبل القيادة الجديدة، وربما لجسّ مقدار جدية دعواتها للتوافق والبحث عن مشروع وطني يحفظ الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية، وهي حدود أدركت الفصائل الفلسطينية بالتجربة العملية الممتدة، منذ أوسلو، أنها لن تتحقق في ظلّ انعدام أوراق الضغط من يد المفاوض الفلسطيني.

ويبدو للمراقب أن حماس مالت مع تجربة الانتفاضة إلى استثمار قوتها العسكرية بطريقة تحقق قدراً من توازن الرعب مع "إسرائيل"، بينما سعت سياسياً، وقد أغرتها التحولات في المحيط الفلسطيني والتغيرات المرتبكة في الساحة الدولية مع حالة انعدام وزن عربية، للبحث عن مسار لمشروعها في الوسط الرسمي الفلسطيني والعربي، واستثمار رصيدها الجماهيري في حلبة السياسة. وكان ثمن هذه الرغبات والتوقعات أن رضيت بإعلان هدنتين ظهرتا وكأنهما هدية لعباس أو دعم له.

ولم يظهر أن قبول الحركة إعلان هدنة في المرتين قد شكّل تحولاً عن نظرية المقاومة ولا شرعيتها، ولا قيمتها العالية في فكر الحركة وممارستها، بل إن استلام الحركة للسلطة أظهر اعتماد الحركة أكثر وأكثر على سلاحها؛ فقد أنشأت حكومتها القوة التنفيذية لتكون جهاز أمن رسمي يحفظ الأمن في مواجهة تراخي أجهزة الأمن

التي تسيطر عليها حركة فتح.

وفي خضم معركتها في مواجهة الانفلات الأمني كانت قوتها المسلحة هي من حسم الصراع، ولا شكّ أن حماس باتت أكثر ثقة من أي وقت مضى بجهازها العسكري، وأكثر اعتماداً عليه في مواجهة محاولات تجاوزها أو تهميشها أو الالتفاف عليها.

السياسة ترسم مسارات الرصاص:

ومن الواضح أن حماس اتجهت، خلال العام الأول من تجربتها في السلطة، لربط العمل العسكري بأهداف سياسية من قبيل الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية لخلق حاجز ردع، وهي تجربة نجحت فيها الحركة ذات يوم، ففي سنة 1996 على الرغم من قمع الحركة الواسع ردّاً على عمليات الثأر ليحيى عياش، إلا أن "إسرائيل" تراجعت عن تقديم طلب لاستلام موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك المعتقل في الولايات المتحدة، وأفضى سحب الطلب لإطلاق سراح أبو مرزوق ونقله للأردن، وكان من الواضح أن قلق "إسرائيل" من ردّ فعل الحركة (الذي بدا أنه لا يمكن التنبؤ به ولا معرفة حجمه)، كان الدافع الأهم للتخلي عن محاولة استلام أبو مرزوق.

ولعل الحركة باتت ترى أن النشاط العسكري مطلوب لتحقيق أهداف من قبيل جعل الاحتلال مكلفاً أو ردعه أو تحقيق أهداف سياسية مختلفة، فالتهدئة أو التصعيد في قرار الحركة سيكون رهن الظرف السياسي الذي يحكم الصراع.

وفي عام حماس الأول في السلطة بدت هجماتها العسكرية محكومة بعدة عوامل أهمها:

1. الصدام مع أجهزة أمن السلطة: فإلى جانب انشغال حماس بالصدام الداخلي مع مجموعات وأجنحة يقودها محمد دحلان، وتحظى برعاية عباس، وهي صدامات أدت لاغتيال عدد من قادة القسام؛ فإن حماس سعت لاستخدام الهجمات ضدّ "إسرائيل" لتخفيف الاحتقان الداخلي، وصرف الأنظار باتجاه العدو الأساسي، وربما لضبط عناصرها في الميدان بدلاً من أن يستهلكهم الصراع مع عناصر الأمن الوقائي وأمن الرئاسة.
2. الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية: وهذا جزء من محاولاتها ببناء توازن رعب مع الإسرائيليين.

3. تخفيف الضغط الخارجي والداخلي عن الحكومة: وربما جاءت عملية "الوهم المتبدد"، التي نفذها مقاتلو الحركة في 2006/6/25 بالتعاون مع جيش الإسلام، الذي يعتقد أنه يسعى لاستنساخ تجربة القاعدة في الأراضي الفلسطينية ولجان المقاومة الشعبية، في سياق التأكيد على مواصلة الحركة نهج المقاومة، وعلى أنها ستلجأ لتلك المقاومة، للردّ على الضغوط التي تستهدفها.

في سنة 2006 أعلنت كتائب القسام وبقية المجموعات الفلسطينية المسلحة انتهاء الهدنة، وجاء ذلك رداً على الاعتداءات الإسرائيلية التي لم تتوقف. وهو ما يؤكد أن الحركة لم تتراجع عن خيار المقاومة بقدر ما سعت لتوظيفه سياسياً، وعندما نفّذت حركة الجهاد الإسلامي في 17 نيسان/ أبريل هجوماً فدائياً رداً على استهداف قادتها الميدانيين، رأى فيه عباس "عملية حقيرة"، لكن رأي عباس لم يكن الرأي الرسمي الفلسطيني الوحيد في الميدان، إذ أعلنت الحكومة أن تلك العملية ردّ طبيعي على جرائم الاحتلال.

موقف الحكومة بقيادة حماس كان يرمي للإعلان أن المقاومة المسلحة ليست مجرد مشاغبات فصائل أو تدخلات إقليمية، بل هي خيار جزء معتبر من الشعب الفلسطيني، وهو غطاء سياسي تحتاج إليه المقاومة.

تركزت غالبية هجمات الحركة سنة 2006، ومعها معظم الفصائل الفلسطينية على عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة رداً على الاعتداءات الإسرائيلية، وهي صواريخ رأى فيها عباس "صواريخ عبثية"، وسعى بقوة لإقناع الفصائل بهدنة مع "إسرائيل" طلبتها الأخيرة في قطاع غزة، لكن الفصائل أصرّت على هدنة تشمل الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن عروض الهدنة ارتبطت بحرب "إسرائيل" على لبنان، إلا أنها شكّلت اعترافاً ضمنياً بقوة المقاومة الفلسطينية، واستعداد "إسرائيل" للتعاطي مع تلك القوة بمنطقها إذا نجحت تلك القوة في الصمود وإثبات فاعليتها.

وفي الطلب الإسرائيلي، وما تلاه من حشود إسرائيلية حول غزة، وتلويح بالعودة للقطاع؛ لوقف صواريخ المقاومة مؤشر على فاعلية الصواريخ، التي شلّت تجمعات يهودية قريبة من القطاع، وباتت تنذر مع تطورها وزيادة مداها بالتحول لشوكة في قلب التجمعات اليهودية، وهي مشاعر قلق لم يستطع محللون إسرائيليون من كتمها.

السلطة والمقاومة... علاقة تكامل:

بداية يجب الاعتراف أن السلطة الفلسطينية ليست سلطة طبيعية ولا عادية؛ فهي سلطة وجدت منذ البداية في الفهم الإسرائيلي على الأقل لتتسلط لا لتحكم، وهو ما يفسر منحها 11 جهازاً أمنياً وسلبها كل وسائل التطور والحياة الطبيعية فلا تواصل جغرافي بين مناطقها، ولا سيطرة على المعابر، ولا أمن يمكّنها من بناء نواة دولتها، وظلّت "إسرائيل" على الدوام تمارس ضغطاً على السلطة حتى في شهور العسل الأولى؛ لإرغامها على الدخول في صدام مع فصائل المقاومة، وحتى لتغيير الرواية الفلسطينية للصراع وتبني رواية محايدة تقترب مع الرواية الصهيونية لما جرى في فلسطين.

الممارسات الإسرائيلية والحصار المالي لم يكن نصيبَ السلطة عندما سيطرت حماس على حكومتها فقط، وإنما في عهد عرفات ومن بعده عباس ودحلان وفي قصة الانسحاب من غزة ما يغني عن الاستشهادات الكثيرة.

وقد سعت فصائل المقاومة في البداية لتجاهل تلك السلطة ومقاطعتها، ثم اضطرت تحت وطأة الضغط اليومي والقمع الأمني للتعاطي معها في محاولة لتخفيف غلوائها، ومع تفجّر الانتفاضة بدا أن للسلطة دوراً أكبر في تأمين احتياجات الناس وحمايتهم، بينما أفضى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، عملياً، وهو تهميش مارسه عرفات وزاد عليه عباس، ولم تكن حماس طرفاً فيه إلى زيادة دور السلطة سياسياً.

فقد همّش عرفات كل مؤسسات المنظمة لما قرر التفرد وتوقيع اتفاقات أوسلو، بل إنه عند شطب ميثاق تلك المنظمة، المنتصبة مثل صنم أو فزاعة ترفع فقط عند محاولات التلطي بظلال الشرعية، لم يسعَ لعقد مؤتمر وطني حقيقي في منطقة محايدة، وإنما جعل التصويت في غزة بمن حضر احتفالياً برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الذي شارك في التصويت ورفع اليد على شطب الميثاق في غزة.

تمّ شطب الميثاق ولم يوضع ميثاق غيره، وتمّ تجاهل منظمة التحرير وانتزعت صلاحيات رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي، ومنحت لوزير خارجية السلطة، وهكذا باتت السلطة يوماً بعد يوم ممثل الفلسطينيين وعنوانهم السياسي، وهو اتجاه يتناسب مع المساعي الإسرائيلية، وتواطؤ أطراف فلسطينية بحذف كل ما يربط بين فلسطينيي الشتات وأي مشروع للتسوية.

وفي سنة 2005، وعلى الرغم من الوعود المتصلة بإصلاح هياكل المنظمة الهرمة،

والتي تعرضت للتخريب على يد أبنائها، كانت السلطة الفلسطينية العنوان السياسي الوحيد للفلسطينيين، وباتت وحدها من يبتّ بقرار الحرب والسلام، ووحدها من يختار الآيات القرآنية والأشعار التي يتعلمها الأطفال الفلسطينيون في الضفة والقطاع، لذا فإن العويل، الذي علا حين دافعت حماس عن حقّها في إدارة السلطة، على دم يراق على أعتاب جيفة اسمها السلطة بدا أقرب لعويل أم ثكلى منه لتحليل سياسي حقيقي.

السلطة الفلسطينية على ضعفها وحصارها أقيمت لتبتّ في مآلات الصراع، وتوقّع باسم الفلسطينيين، وهذه حقيقة لا بدّ من التنبه لها عند تقييم مشاركة حماس في السلطة، أو بالأحرى انتزاعها من بين براثن من تسيدوا باسم شرعيات تاريخية، مضى التاريخ بمكوناتها، وظلت حاضرة لتحكم وتمنع أي تداول حقيقي على القيادة الفلسطينية.

وتلك السلطة من زاوية ثانية هي من يدير شؤون الفلسطينيين، ويوفر لهم التعليم والعلاج ويجني أموال المساعدات ليوظفها كيفما شاء. والسرقات التي أقرّت بها كل لجنة تحقيق أقيمت لتحري مآل أموال المساعدات، دفع الشعب الفلسطيني ثمنها فقراً وعوزاً وحقوقاً سياسية، ولا شكّ أن في تمتين قواعد بنيان المجتمع إسهام كبير في حماية المقاومة وضمان استمرارها.

تلك قواعد لا يجوز التغاضي عنها عند محاولة تقييم مشاركة حماس في السلطة، ولا التهوين منها عند إعمال الفكر في مستقبل المقاومة؛ فالمقاومة حرب استنزاف طويلة يجب تأمين موارد الحياة لها، والمجتمع هو شريان الحياة الرئيسي الذي يمدّها بالحياة، والسلطة للمجتمع مثل العقل للجسد.

ربما كان النموذج، الذي سعى الإسرائيليون وشركاؤهم في مسيرة التسوية، حاضراً بقوة في أذهان الجميع عند تقييم علاقة السلطة بالمقاومة، لكن ذلك ليس أكثر من تجربة إنسانية مرّت أو توشك أن تمرّ، على الرغم من كل محاولات نفخ الروح في بقاياها، أما محاولات حماس لإنشاء سلطة مقاومة فدونه مصاعب وعذابات لكنه متاح وممكن.

ويكفي تأمل خريطة القوى المحيطة، ليصبح حلم إقامة سلطة فلسطينية مقاومة قادرة على إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وحماية المقاومة، وحتى صنع أسس جديدة لأي تفاوض مستقبلي، هدفاً قابلاً للتحقق.

إسرائيلياً:

تمرّ "إسرائيل" بحالة اضطراب غير مسبوق، يظهر بصورة فضائح طالت كل الطبقة السياسية من جهة، وغياب كل شخصيات عصر تأسيس الدولة وصانعي انتصاراتها الكبرى، مع عجز واضح في صناعة قادة جدد قادرين على إثارة مشاعر الإسرائيليين ورصّ صفوفهم خلف أهداف وطنية من جهة أخرى.

يترافق هذا العجز مع ميل المجتمع أكثر وأكثر للانغماس في حياة على النمط الأمريكي والأوروبي، والتخلي عن الأحلام التي داعبت جيل الرواد الأوائل، كما يترافق مع اهتزاز قوي للمؤسسة العسكرية بعد فشلها في حرب لبنان، والفضائح التي أحاطت بقيادتها وأفضت لسلسلة استقالات، لا شكّ أنها تشكل استنزافاً سريعاً لمواردها البشرية وخبراتها الكامنة.

أمريكياً:

تبدو الإدارة الأمريكية اليمينية ضعيفة في عامها الأخير في البيت الأبيض، ومرشحة للانشغال أكثر وأكثر في العراق وأفغانستان، وقد تحاول الفرار من مشاكلها بتصعيد المشكلة مع إيران، لكنها في كل حالاتها لن تكون قادرة على التفرغ للملف الفلسطيني، ولا على حشد تأييد عربي أو غربي للتصدي بقوة كافية لحماس، ويجب القول إن التصدي لنموذج سلطة حماس سيكون بدعم سلطة عباس الملتزمة بالمعايير الإسرائيلية للسلطة، لكن لا مؤشر على أن لدى الأمريكيين والإسرائيليين فائض قوة لدعم عباس بصورة تمكنه من هزيمة نموذج حماس، ولعل في رفضهم الاستجابة لطلبه توفير قوات دولية تعيد له السيطرة على غزة ما ينبئ بحجم الدعم الذي يمكن لهم توفيره.

عربياً:

لا جديد على حالة التمزق والارتباك، وعلى الرغم من الدعم المصري والأردني الظاهر لعباس في مواجهة حماس، إلا أن تصدعات مهمة بدت خلال سنة 2006 في جدار المساندة العربية التقليدية لقادة منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن تلمس بوادر تغيير في مواقف أطراف عربية باتت لا ترى في عباس نموذجاً وحيداً للشرعية الفلسطينية.

وفي كل الحالات فإن الطرف العربي قد يعرقل تغيير السلطة مستجيباً للضغوط الأمريكية، لكنه لن يكون المحرك الأساسي لأي محاولات تغيير للسلطة الفلسطينية وطبيعتها، بل من المتوقع أن تسهم بعض أطرافه في توفير دعم لحماس في إطار مساعيها لتغيير السلطة وطابعها.

فلسطينياً:

إن الوهن بلغ مداه في جسد القيادة التقليدية، والتي باتت محصورة برئيس ضعيف ومتعب لم يخفِ رغبته بالانسحاب من الحياة السياسية، ولولا الضغوط الأمريكية عليه لاستقال فور فوز حماس بالانتخابات التشريعية، ومجموعة من المستشارين الفاقدين لأي شرعية باستثناء شرعية مناصب قلدهم إياها الرئيس لمواجهة حكومة حماس، إن شخصيات مثل ياسر عبد ربه، ونبيل عمرو، وصائب عريقات أعجز من أن تشكّل حالة ممانعة في وجه حركة صاعدة، ثم إن استنادها المكشوف وغير المبالي على الدعم الأمريكي والإسرائيلي في مواجهة حماس، سيلحق بها ضرراً كبيراً إن تواصل.

جملة المعطيات تشير إلى أن حالة الحراك قد تستمر عاماً أو اثنين، لكنها ستفضي إلى تغيير كبير في هرم القيادة الفلسطينية، وتغيير بالتالي في طبيعة السلطة ودورها، لكن شيئاً من ذلك لم يكن ليغدو ممكناً حتى نظرياً، لولا دخول حماس ذاك المعترك وفوزها الكاسح وصمودها على مدى عام ونصف في وجه كل محاولات تهميشها أو سرقة انتصارها، لا شكّ أن القادم أصعب لكن التحولات التي ستنجم عنه سترسم معالم الصراع لعقود.

العلاقات الحمساوية الداخلية بعد الانتخابات

أ. د. عبد الستار قاسم[70]

ساد تفاؤل كبير في أوساط حماس والذين انتخبوها بعد فوزها في الانتخابات، وتوقعوا سياسة فلسطينية جديدة خصوصاً على الصعيد الداخلي، آملين أن يتمّ تصحيح ما أعطبه الفساد وخرّبه. لم ينتخب الناس، بصورة عامة وفي هذا الظروف الصعبة، بناء على متطلبات تحرير فلسطين وطرد اليهود، وإنما انتخبوا بصورة أساسية بناء على رغبتهم في تصحيح الأوضاع الداخلية الفلسطينية، التي أصابتها سياسات الفساد، وألحقت بها دماراً كبيراً. كان يتطلع الناس نحو تحسين أوضاعهم الاجتماعية، والرقي بالمستوى الأخلاقي، وملاحقة الفلتان الأمني، وسارقي السيارات، وترسيخ أخلاقيات حمل السلاح، وتحسين أوضاع التعليم والصحة، الخ.

لم يكن من بين المنتخبين من رفع صوته يطالب حماس بالعمل المباشر والسريع على تحرير فلسطين، بل رفعت جماهير الناس أصواتها مطالبة بالقضاء على الفساد، وتحقيق العدالة من خلال الإجراءات الإدارية، ومن خلال إقامة قضاء محترم. كان الناس على وعي تامّ بأن المجتمع المنهار، أو المتفكك لا يقوى على مواجهة التحديات، وأن مسألة إعادة البناء تأتي أولوية وقبل مسألة التحرير. كيف لمن يقع تحت طائلة الظلم، ويعاني من تردي أوضاع المؤسسات والأفراد أن يحرر وطناً، أو أن يكون قادراً على القيام بأعمال مقاومة فعالة؟ ولهذا الناس يتوقعون أنماطاً جديدة من العلاقات الداخلية، تختلف جذرياً عن تلك التي سادت في عهد سلطة فتح.

المتوقع من حماس:

من المتوقع لأي قائد سياسي يفوز بالانتخابات أن يهتمّ بصورة أولى بهموم الناس، ومعالجة القضايا التي انتخبه الناس وفقها. عادة ما يتمّ تناول هاتين المسألتين في

---

[70] كاتب فلسطيني، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس.

البرنامج الانتخابي الذي يسوّق المرشح نفسه من خلاله، ولا يوجد برنامج انتخابي عاقل لا يخاطب الناس بهمومهم وطرق معالجة هذه الهموم. وعليه كان من المتوقع أن تهتم حماس بداية بالأمور التالية:

1. تحقيق أكبر مشاركة سياسية في الحكومة، بحيث تشمل كل من آزروها على المستويات التنظيمية والشخصية والجماهيرية. بل كان من المتوقع، من الزاوية العلمية التي تقول بضرورة تقليص الأضرار وتمديد المنافع، أن تكتفي حماس بالتشريعي، وأن تطلب من مؤيديها من المستقلين الذين تثق بهم بتشكيل الحكومة. كان من الممكن أن تحقق حماس عدداً من المنافع من هكذا خطوة تتمثل في: زيادة الاحترام الشعبي لها، والهروب من تهمة الإرهاب التي كان من المتوقع أن تُوجّه للحكومة من قبل أطراف عدة، وتوفير معاناة الملاحقة الصهيونية لأقطاب الحكومة.
2. خلال المشاورات لتشكيل الحكومة، كان من المتوقع، كما هي العادة في كل الدول والمجتمعات، أن تلمّ حماس كل الذين دعموها، أي جمع شمل مؤيديها ليكون لها بيت صلب وقوي.
3. أن تهاجم الفساد بقوة وشجاعة، وبلا تردد ودون البحث بمسألة من أين تهاجم. البلاد غارقة تماماً بالفوضى والفساد، وأي خطوة تتخذ ضدّ الفساد تكون موفقة.
4. التركيز بصورة أساسية على الأوضاع الداخلية، والعمل على إلهاء الحكومات العربية بهوامش الأفكار السياسية. الوضع الداخلي له أولوية لأن كل الجهود تضيع سدى في النهاية إذا لم يكن المجتمع متماسكاً.
5. وضع برنامج يقوم على التكافل والتضامن من منطلق إسلامي من أجل توفير العيش الكريم للناس، وللتغلب على الحصار المالي والاقتصادي المتوقع.
6. أن تبحث بشؤون الأعداد الهائلة من الموظفين، الذين لا يقدمون أي خدمات للشعب الفلسطيني، وأن تقوم بإجراء ما للحدّ من سطوة الأجهزة الأمنية وتضخم أعدادها.
7. أن تقدم القدوة الأخلاقية من أجل تطوير قدراتها على قيادة الشارع، ولتقدم الدليل للعالم بأن الحركات الإسلامية رائدة في الفكر والعطاء والتقدم.
8. أن تجعل من قضية اللاجئين قضية عالمية، وأن تركز نشاطها العالمي فقط على قضية اللاجئين، على اعتبار أنها قضية تمسّ جوهر التعاليم الغربية الحالية،

والتي تركز على حقوق الإنسان.

المتوقع من خصوم حماس:

منذ اللحظة الأولى، كان من المتوقع أن تواجه حماس خصوماً عدة، يمكن تصنيفهم كالتالي:

1. الخصوم الفلسطينيون الذين ارتبطوا مع أمريكا و"إسرائيل"، وهم يرون مصالحهم مرتبطة بمصالح الاحتلال. هؤلاء هم أصحاب أوسلو وكل قوى 13 أيلول/ سبتمبر، بمن فيهم الجبهات المرتبطة بمنظمة التحرير. كان من المتوقع أن يقوم هؤلاء بكل المحرمات من أجل إفشال حماس، أو عرقلة جهودها نحو الإصلاح وإعادة البناء.
2. الحكومات العربية الموالية للولايات المتحدة و"إسرائيل"، وهي الكثرة، بحيث تضيِّق الخناق على حركة قادة حماس، وتحاصر الحكومة وتمنع عنها الماء والطعام.
3. "إسرائيل" التي تملك خيارات كثيرة ووسائل متنوعة للتأثير على حماس وحكومتها، وتكبيلها تماماً وإضعافها.
4. الولايات المتحدة وأوروبا اللتان تقدمان الأموال، وتدعمان "إسرائيل" بكل قوة على مختلف الصعد.

من الناحية الجدلية، هذه الفئات تشكل محوراً واحداً أو تحالفاً، ولا بدّ أن تعمل فيما يخصّ شؤون المنطقة العربية الإسلامية كفرقة موسيقية تتوزع فيها الأدوار وفق النغمات المطلوبة. كان من المفهوم أن الفلسطينيين سيكونون الحلقة الأقوى في مواجهة حماس؛ لأنهم أهل البيت وبإمكانهم لعب دور السوس في الخشب.

أداء حماس:

مجالات الأداء كثيرة ومتنوعة، وهنا يقتصر الحديث على أداء حماس فيما يخصّ العلاقات الداخلية، بخاصة في ضوء ما كان متوقعاً منها، وضوء الضغوط التي مورست وما زالت تُمارس ضدّها. لا يفوتني هنا القول بأن المسائل المطروحة أدناه جدلية وهي تحتمل الوزن والتقليب والتمحيص، لكنها بالتأكيد لا تحتمل التبرير. سادت في الساحة الفلسطينية على مدى عقود عقلية التبرير، والتي تتهرب من المسؤولية لتلقيها على آخرين وعلى ظروف خارج الذات الإنسانية، وهي عقلية انهزامية تعزز الخسران والتراجع، وتفقد الإنسان شعوره بدوره وأهميته. لقد

كرست القيادة الفلسطينية عقلية التبرير من أجل تحرير نفسها من المسؤولية، واستعملت المال والإعلام من أجل ترسيخها وتعميمها حتى تبدو نوعاً من الإبداع الإنساني.

أناقش مسألة أداء حماس فيما يخصّ العلاقات الداخلية من الزاويتين الشكلية والعملية؛ من الزاوية العملية أناقش عدة محاور: وهي العلاقة مع كل من الأصدقاء، والمنافسين، ومع جمهور الناس، ومعالجة همومهم، ومع الفصائل الفلسطينية.

الزاوية الشكلية:

صنعت حكومة حماس منذ اليوم الأول لتشكلها، وهو يوم أداء القسم، حاجزاً نفسياً بينها وبين جمهور الناس من ناحية الشكل. إذ اصطف وزراء حماس وهم يرتدون البزات المدنية الفاخرة، وربطات العنق الحمراء والقرمزية. ولوحظ أن السيد رئيس الوزراء قد وصل إلى مكان أداء القسم بسيارة فاخرة.

هذا السلوك كان يتماهى مع رغبات الدول الغربية، وحمل رسائل واضحة إلى أهل الغرب بأن حماس راغبة في خوض العمل البروتوكولي الذي يتطلب دبلوماسية في اللباس والخطاب والسلوك. المعنى أن حماس أعطت مؤشرات لعلاقات خارجية، ولم تأخذ بالحسبان العلاقات الداخلية، وكأنها أرادت القول إنها جاهزة للنشاط الدبلوماسي. تمّ تعزيز هذا الانطباع من قبل السيد خالد مشعل الذي لم يتحلّ بالصبر في إطلاق التصريحات الموجهة إلى عالم الدبلوماسية.

كان يتوقع الفلسطيني رسائل شكلية مختلفة مثل اللباس المتواضع الذي يعبّر عن شعور المنتخبين الجدد تجاه همومه ومشاكله، ومثل السيارات التي تبدو مقبولة ولكن ليست فاخرة. شعب فلسطين لا يحب كثيراً أصحاب اللباس الرسمي الثمين، والسيارات الفاخرة سببت لديه عقدة، لأنها تُعدّ رمزاً للفساد وسرقة أموال الناس. ربما يطور الفلسطيني العادي ردّ فعل غير واع تجاه هذه المسائل، لكن المثقف الذي يسمع الناس آراءه وأقواله يحاول أن يحسب الأمور بدقة.

هذا ما دفعني مثلاً أن أكتب فوراً وعلناً مقالاً بعنوان "ربطة عنق حماس". كان السلوك بالنسبة لي خطيراً جداً، ووجدت أنني يجب أن أنبه حماس علناً حتى لا تضيع المسألة في أحاديث الهواتف. لم يكن الأمر بدافع عدائي وإنما بدافع الدفاع عن صوتي الذي أعطيته لحماس. شعرت أنني غبنت، وربما أحسّ آخرون معي بالشعور ذاته.

كان من المتوقع أيضاً أن يعزف وزراء حماس عن سلوكيات وزراء فتح؛ فيتخلون عن السيارات وعن بعض الامتيازات الخاصة مثل المرافقين، لكن المواطن لاحظ أن السيارات ذاتها قد تغير سائقوها فقط. اشتد الانطباع غير الإيجابي عندما قام رئيس السلطة الفلسطينية بتوزيع نسخ في الشارع الفلسطيني عن كتاب وجهه إليه رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك مطالباً إياه بالسيارة المصفحة.

تشكيل الحكومة:

لم تكن حماس موفقة في محاولاتها لتشكيل الحكومة، وأعطت انطباعاً قوياً بأنها لا تملك معرفة حقيقية بمجمل العلاقات الداخلية والخارجية، التي يتمسك بها الأفراد والقوى السياسية. لقد أشغلت الحركة نفسها كثيراً ومطولاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو تشكيل حكومة مع حركة فتح، وكرست جهوداً كبيرة، واستنزفت كل الوقت القانوني بحثاً عن صيغة تأتي بحركة فتح إلى الحكومة. وفي النهاية لم توافق فتح، وكذلك فعلت الفصائل الأخرى.

الملاحظ في مشاورات حماس لتشكيل الحكومة أنها تجاهلت أصدقاءها، وسعت حثيثاً نحو منافسيها أو أعدائها. هناك فصائل قليلة التواجد في الضفة وغزة، لكنها وقفت مع حماس في الانتخابات مثل فتح – الانتفاضة، والقيادة العامة، وحزب البعث، وهناك أشخاص لهم أثقال في الشارع الفلسطيني أكبر بكثير من ثقل بعض الفصائل مثل بسام الشكعة، وحيدر عبد الشافي، وعبد الجواد صالح لم تتم استشارتهم في أي شيء. لم تدرك حماس أنها لم تفز بجهودها فقط، ولم تعترف بأن هناك من ساندوها ودعموها ووقفوا معها. كنت أنا من الذين تحدثوا مع حماس بهذا الشأن، لكن الحركة لم تقبل الرأي؛ وحسب إحدى ناشطات حماس: "نحن كسبنا الانتخابات، ونحن سنبقى في الصدارة". شكلت حماس حكومة حمساوية، وهي لم تقم فقط بعدم مشورة الذين دعموها، بل تجاهلتهم تماماً. بينما استشارت الشعبية والديموقراطية وفتح، واستشارت الجهاد الإسلامي الذي قاطع الانتخابات. هذا أمر غريب في تاريخ البحث عن القوة؛ إذ أن المرء قوي أولاً بنفسه ثم بأصدقائه، ثم بتحييد أعدائه، ثم بكسب خصومه.

بعد اتفاق مكة، ظنّت حماس أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ستكون قارب نجاة، لكن هذا الظنّ كان يجب أن يأخذ بالحسبان ركائز السياسة الأمريكية

في المنطقة، ونوايا عملاء هذه السياسة، وسياسة "إسرائيل" نحو الفلسطينيين. كان من المتوقع أن يتمّ تهميش رئيس الوزراء الفلسطيني المحسوب على حماس، والتعامل دولياً مع أشخاص في الحكومة يتصرفون بمعزل عنها كمؤسسة. لا يبدو أن النتائج تأتي الآن وفق ما أرادت حماس أو ظنت أنها ستتمخض، وربما وصلت الآن إلى استنتاج بأن العلاقات الدولية لا تقوم على النوايا الحسنة وطيبة القلب.

توقع عدد من قادة حماس بأن الأنظمة العربية ستتخذ قرارات حاسمة بخصوص الحصار، بعد توقيع اتفاق مكة، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. لكن يتضح الآن بأن هذا التوقع ليس إلا مجرد وهم، وأن الأنظمة العربية أعجز من أن تمارس سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة. لقد سبق لوزراء الخارجية العرب أن اتخذوا قراراً برفع الحصار فوراً عن الفلسطينيين، لكن هذا "الفوراً" لم يأت بعد. يرفع الموقف العربي من درجة الإحباط أو الاستياء لدى حماس.

التعيينات الحكومية:

كان هناك مأخذ كبير على حركة فتح بأنها تعيّن عناصرها في الوظائف الحكومية، وتمثل المطلب الجماهيري في ضرورة تقدير الكفاءة والتزام معايير العدالة. لم تقم حماس بتصحيح الوضع، وفاقمت الأمور بأنها وظفت الآلاف من عناصرها في الجهاز الإداري، وكان واضحاً أنها تسابق الزمن من أجل أن تنافس فتح إدارياً. أساء هذا لصورة حماس، وعملت فتح على استغلال الأمر لردّ التهمة عن نفسها وإلصاقها بحماس.

كان من الضروري أن تراعي حماس معيار الكفاءة والعدالة ذلك من أجل تحسين أداء الجهاز الإداري الفاسد، ومن أجل تعزيز إنجازها الانتخابي، وكسب تأييد جماهيري أوسع. معيار القدوة هام في نجاح أي قيادة سياسية، ويبدو أن حماس أغفلت هذا الأمر، وفضلت التصرف فئوياً، مما جعلها تتساوى في نظر الكثيرين في هذا المضمار مع فتح.

الفساد:

توقع الناس أن حماس ستتخذ خطوات جريئة وقوية لمحاربة الفساد وإقامة جهاز إداري نظيف من الوساطات، والمحسوبيات، والرشوات، والاختلاسات، وتعطيل مصالح المواطنين. هذا لم يحصل، إذ لم تقم حماس بتاتاً بأي حرب محدودة أو

شاملة على الفساد. كان من المتوقع مثلاً أن تقوم الحكومة بجمع السيارات الرسمية التي تستهلك المال الفلسطيني لكنها لم تفعل؛ وكان متوقعاً أن تعمل على تقليص الجهاز الإداري وتوسيع الوظائف الإنتاجية، لكنها لم تفعل؛ وكان متوقعاً أن توزع المؤسسات الرسمية على مختلف قرى ومدن الضفة والقطاع بدل تركيزها في غزة ورام اللّه، لكنها لم تفعل، الخ.

جدلية حماس بهذا الشأن تقول بأن محاربة الفساد تقود إلى الفتنة؛ لأن فتح لن تستسلم بسهولة وستحارب من أجل بقاء الفساد. هذه مقولة عجيبة، ولا ترتكز على أي منطق سياسي أو ديني. قال سبحانه وتعالى بأن ﴿الفتنة أشد من القتل﴾ البقرة:191، والشعب الفلسطيني قد فُتن إلى درجة الدمار بسبب الفساد. الأولى أن تُشن الحرب على الفساد لأن وجوده يقود إلى القتل، وواضح أن الساحة الفلسطينية تشهد على الدم الفلسطيني النازف.

الفساد عبارة عن مطلب غربي وإسرائيلي، ذلك لأن الاتفاقيات مع "إسرائيل" لا يوقع عليها عرب أو فلسطينيون أو مسلمون محترمون وأوفياء لأمتهم، ولا ينفذها إلا من كان عديم الضمير، ولا يهمّه سوى مصالحه الشخصية ونزواته وشهواته. لم يكن بالإمكان إقامة السلطة الفلسطينية وفق اتفاقيتي أوسلو وطابا، بأناس غير فاسدين ويرفضون التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وكان من المتوقع أن حماس تستوعب هذه الجدلية تماماً.

هذا بالإضافة إلى أن حماس استندت في برنامجها الانتخابي أساساً على الإصلاح والتغيير، ومن حقّ الناس أن يسألوا عن تطبيق هذا البرنامج. إنني أسمعها باستمرار في الشارع الفلسطيني: "أين هو الإصلاح؟" الوعد من أجل الالتزام، وإذا كان المرء غير قادر على الالتزام فإن عليه ألا يعد أصلاً.

الأمن:

الفلتان الأمني هو من أهم القضايا الصعبة التي تهمّ المواطن الفلسطيني، وقد تصدت لها حماس في برنامجها الانتخابي ووعدت بمعالجتها. الفلتان الأمني يقضّ مضاجع المواطنين، ويشعرهم بالخوف والرعب على النفس والممتلكات والحقوق بصورة عامة، ومواجهته تُعدّ مطلباً حيوياً يجب أن يقوم به صاحب المسؤولية.

الفلتان الأمني هو من اختصاص حركة فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية. ونادر جداً أن نجد فالتاً أمنياً من خارج دائرة حركة فتح، وما انبثق عنها من أجهزة، ومن

المعروف أن القيادة الفلسطينية قد تركت الفوضى تعمّ بالساحة الفلسطينية لأنها إحدى أدوات تركيز السلطة وتهديد المواطن. وقد كان مضحكاً عندما كان يتحدث عرفات عن نيته لمحاصرة الفالتين، ومن المضحك أكثر أن أبا مازن قدم وعوداً كثيرة بشأن هذا الوضع.

من المعروف أن حماس لا تستعمل السلاح ضدّ المواطنين، ولا تجده وسيلة لحل أي نزاعات داخلية، لكن الحكومة ظنّت أنه من الممكن معالجة الفلتان بإنشاء قوة تنفيذية تساعد وزير الداخلية على ضبط الأمن. أخطأت حماس في تشكيل القوة التنفيذية؛ لأنها قدمت هدية لفتح والأجهزة الأمنية لجرّها إلى الاقتتال الداخلي. لم يكن من المتوقع إطلاقاً أن تحترم حركة فتح نتائج الانتخابات، أو أن تحترم أوامر وزير الداخلية، وكان من المتوقع أن تستخدم مواطن نفوذها لعرقلة حماس.

حماس أخطأت لأن فتح مدعومة أمريكياً وإسرائيلياً، وقد أعلن الرئيس الأمريكي مراراً وتكراراً عن دعمه المالي والعسكري للرئاسة الفلسطينية، وأعلنت "إسرائيل" عن تقديم أسلحة لحرس الرئاسة، ولا يخفى أن "إسرائيل" تقدم أسلحة ومساعدات لأشخاص يقولون عن أنفسهم إنهم قادة في حركة فتح. حماس، مهما بلغت من قوة، لا تستطيع مجاراة هذا الدعم، وتبقى معتمدة على تجار السلاح الذين يحصلون على السلاح من المخابرات الإسرائيلية. ذهبت حماس في طريقها، وتورطت في الاقتتال في غزة، وجعلت نفسها مساوية لفتح في الإدانة الجماهيرية.

لا يوجد حلّ داخلي فلسطيني بقوة السلاح، وإنما بقوة الأخلاق. كان من الأفضل لحماس أن تتحمل أذى الاعتداءات الفتحاوية على المؤسسات والأشخاص، وأن تستعمل أعمالهم لحشد الرأي العام ضدّهم، ومن ثم عزلهم مما سيمكن من السيطرة عليهم. لاحظنا مع بداية تشكيل الحكومة تركيز الإعلام على الاعتداءات التي كانت تقوم بها فتح مما أساء لها بالمزيد. الأمور الآن اختلفت، والمواطن العادي لا يخرج إلى الشارع للبحث عمن بدأ الاقتتال، وإنما يكتفي بلعن المقتتلين.

الخلاصة:

لم تتصرف حماس منذ تشكيلها للحكومة بروح قيادية، وإنما بروح المتشكك والمتردد الذي لا يدري تماماً ماذا يفعل، ولهذا بقيت في زاوية تتلقى الضربات من كل القوى المعادية للحقوق الفلسطينية الداخلية والخارجية. الضغوط على حماس كبيرة وهائلة، لكن القائد السياسي لا يقف عند هذا ليكون فقط رادّاً للفعل أو

متلقياً للضربات، بل يجب أن يبادر ويعمل على خلق ظروف التي تجبر الآخرين على ردّ الفعل. رأى الشعب الفلسطيني مع بداية حركة حماس كيف أخذت فتح تتخذ الاحتياطات لإخفاءِ الفساد، لكن هذه الأعمال اختفت بعد حين، وبعد أن أيقنت فتح أنّ حماس لن تصنع شيئاً. أما حرقة المواطن نحو مجتمع أفضل أخذت تخبو تدريجياً ليحلّ يأس مكان الأمل.

ظنت حماس أن أيد خارجية قد تساعد، لكن هذه الأيدي المتمثلة بأنظمة عربية لا يمكن أن تكون ضدّ أمريكا و"إسرائيل"، ولن تكون إلا عوناً ضد حماس وليس مع حماس، وقد ثبت هذا بعد اتفاق مكة. وربما ظنت حماس أنها ترأف بالفلسطينيين من خلال تقديم تنازلات في اتفاق مكة فتأتي الأموال. هذا كان خاطئاً أيضاً لأن الذي يعطي الأموال لن يعطيها لحماس، ولن يعطيها إلا للذي ينزع ملابسه ويسلخ جلده.

فازت حماس بقوة الشعب الفلسطيني على الرغم من وقوف قوى الأرض ضدّها في الانتخابات، وإذا شاءت حماس أن تنجح فما عليها إلا العودة إلى الشعب الفلسطيني. ربما تساعد قوى خارجية أحياناً، لكن الأنظمة العربية ومن لفّ لفّها لن تساعد. ولهذا من المطلوب أن تعود حماس إلى المربع الأول الذي انطلقت منه، وتعيد تقييم سياساتها من أجل تحقيق الالتفاف الجماهيري حولها، ولها في خسران حركة فتح في الانتخابات عبرة.

حركة حماس وتشكيل الحكومة
إدارة الملف الأمني

وليد محمد علي[71]

على الرغم من أن المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مناطق الحكم الذاتي نشأت عن إتفاقيات تنازَلَ من وقعها عن الكثير من الحقوق، ولم تسفر إلا عن تحويل الاحتلال من احتلال مباشر إلى احتلال غير مباشر. وعلى الرغم من أن السلطة تفتقر إلى السيادة، ولا تمارس مسؤوليتها المحدودة إلا على المناطق التي أعاد الاحتلال انتشاره فيها، فإن القائمين عليها سعوا لتصبح البديل الفعلي عن م.ت.ف، التي وعلى الرغم من أنها أصبحت بحاجة ماسه إلى إعادة بناء شاملة، إلا أنها تمثل الكيان المعنوي الممثل رسمياً للفلسطينيين.

وجرت في النهر مياه كثيرة، وقررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات انطلاقاً من رؤيتها للتطورات التالية:

- انتفاضة الأقصى وتفاعلاتها الشعبية والعسكرية تمكنت عملياً من إسقاط الكثير من مفاعيل اتفاقية أوسلو وملحقاتها.
- العدو الصهيوني تجاوز الاتفاقية وفرض وقائع وتحديات جديدة.
- الظروف أصبحت مؤاتية؛ للتخفيف وبشكل كبير من ارتهان السلطة للإرادة الأمريكية والتحكم الصهيوني.
- بالإمكان البناء على ما سبق مع بعض المرونة السياسية، التي لا تضرّ بجوهر القضية الفلسطينية، لكسب تأييد عربي، وإسلامي، ودولي، يعزز عوامل الصمود والبناء لدولة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو مقابل هدنة قد تمتد لسنوات.

كما أن حماس كانت ترى أنها تمتلك من الكوادر المؤهلة في مختلف الحقول

---

[71] كاتب فلسطيني، ومدير مركز باحث للدراسات، بيروت.

والمجالات، ما يؤهلها لقيادة مؤسسات السلطة؛ كيف لا وهي كانت قد أسست مؤسسات مناظرة، بعضها سابق لوجود السلطة، في كافة الحقول والمجالات. وقد اعتقدت قيادة حماس أن مشاركتها الفاعلة في السلطة ستمكنها من المشاركة في إدارة الأجهزة الأمنية، بما يمنع العودة لاستخدامها في ملاحقة وقمع المقاومين.

وفازت حماس في الانتخابات، وشكّلت حكومة، لكن لا تجري الرياح دائماً بما تشتهي السفن، فقيادات السلطة (فتح) لم تستوعب خسارة الانتخابات، وبدأت بسلسلة لا تنتهي من المماحكات والممارسات الكيدية كان أولها؛ إصدار المجلس التشريعي المنتهية ولايته عدة قرارات لحصار المجلس التشريعي الجديد، أو أي حكومة قد يشكلها. وكذلك فعل الرئيس عباس، الذي أصدر سلسلة قرارات جرّدت الحكومة الكثير من صلاحياتها.

الأمر الذي أشعر حركة حماس أنها في موقع المستهدف، الذي لا يجد أمامه إلا البحث عن سبل الحفاظ عن خياراته، وعن خيارات الشعب الذي منح حماس ثقتة، خاصة في ظلّ تصاعد التأييد الشعبي.

ففي دراسة أعدها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ونشرتة صحيفة الحياة في 2006/4/25 سجلت شعبية الحركة أعلى مستوى منذ تأسيسها نهاية سنة 1987، مع انطلاق الانتفاضة الأولى. فقد قال 47% أنهم سيدلون بأصواتهم لصالح حماس، فيما صوت 39% لصالح حركة فتح. وقبل ذلك بأيام 19 نيسان/ أبريل جرت انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت (المعقل التقليدي لحركة فتح)؛ فحقّقت كتلة حماس فوزاً ساحقاً حاصدةً 23 مقعداً، مقابل 18 مقعداً لكتلة فتح، الأمر ذاته تكرر قبل فترة وجيزة في انتخابات جامعة الخليل التي حصلت فيها حماس على 35 مقعداً من 41 مقعداً.

المراقبة الدقيقة للسجال الميداني بين حركتي فتح وحماس كانت توحي أن الوضع يسير نحو التصادم بين الطرفين، فحركة حماس تشعر بأنها مستهدفة، وبأنها قادرة على الدفاع عن نفسها. أما حركة فتح فقد بدأت تخشى على ما تبقى لها من تأثير شعبي مادي ومعنوي نتيجة رهاناتها الخاطئة وممارساتها.

الملف الأمني:

على الرغم من أن اتفاقية القاهرة الموقعة بين م.ت.ف والكيان الصهيوني يوم 1994/5/4، لا تعطي السلطة الفلسطينية الحقّ إلا في إقامة جهاز شرطة قوي

قوامه تسعة آلاف عنصر، توافقت على أسمائهم سلطات الاحتلال من أجل حفظ الأمن الداخلي، وملاحقة الإرهابيين (المقاومين). إلا أنه سرعان ما تكاثرت الأجهزة الأمنية؛ فأصبح يوجد في فلسطين جهاز للمخابرات، والاستخبارات، والأمن الوطني، والأمن الوقائي، والبحرية والقوة 17... إلخ، حيث بلغ عدد تلك الأجهزة 14 جهازاً.

السيطرة على الأجهزة الأمنية كانت أبرز قضايا الخلاف بين فتح وحماس. كيف لا وهذه الأجهزة تستحوذ على 62% من ميزانية السلطة، وتعدّ الركيزة الأساسية لسلطة تشكلت؛ لتتحمل مهام وأعباء أمنية أساساً. فالقوى الدولية والإقليمية التي أشرفت على بناء مؤسسات السلطة وتحديد توجهاتها، ركزت وقبل أي شيء على بناء المؤسسات الأمنية؛ لتشكل الذراع الضارب للسلطة في مواجهة الرافضين لاتفاقية أوسلو، دون التفات للقانون (وأعتقد أن الذاكرة الحية ما زالت تختزن ما تعرض له الموقعون على ما عرف بوثيقة العشرين، وأسماء الذين اعتقلوا وعذبوا من قادة المقاومة).

وكان من فضائل انتفاضة الأقصى أن أطاحت بذلك، خصوصاً وأن رئيس السلطة الراحل ياسر عرفات وصل لقناعة بـ"أن العدو الصهيوني لن يعطي الفلسطينين أي حقوق سيادية، إلا عبر المقاومة ورفع كلفة استمرار الاحتلال". وبدأ الكثير من منتسبي الأجهزة الأمنية يخرجون من حالة الوهم التي سيطرت عليهم، وتأكدوا أن لاخيار مع هذا العدو إلا خيار المقاومة؛ فتعاونوا مع المقاومين وقام بعضهم بعمليات مميزة.

عندها ارتفعت الأصوات والضغوط على الرئيس عرفات مطالبةً بإصلاح الأجهزة الأمنية، واحترام الديموقراطية والحريات، وترافقت تلك الضغوط مع تمرد بعض تلك الأجهزة. ويذكر الجميع أن من ثمار تلك الدعوة للحرية والديموقراطية كان حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات وصولاً إلى تسميمه، وكان تدمير المؤسسات الأمنية ودكّ بنيتها التحتية والتنكيل بمنتسبيها.

بعد اغتيال الرئيس عرفات، وانتخاب أبي مازن لرئاسة السلطة، بدأت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بالعمل لإعادة ترميم المؤسسة الأمنية، وتعزيز قبضة السلطة عليها، لتستأنف الدور الذي شكلت للقيام به.

لكن القرار المفاجئ لحركة حماس بالمشاركة في الإنتخابات وفوزها فيها، أربك تلك المخططات، وكان لا بدّ من التفكير بالسبل الكفيلة بمنع حماس من وضع يدها على المؤسسة الأمنية ومقدراتها، لأن السماح بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية على أسس وطنية ومهنية، بعيداً عن التزامات أوسلو يتناقض كلياً مع مصالح الاحتلال والإدارة الأمريكية ومخططاتهم.

المهيمنون على الأجهزة الأمنية، وخوفاً على مصالحهم بدؤوا باستغلال واقع مؤسف ومزمن في الساحة الفلسطينية؛ وهو "التعصب التنظيمي" – الذي استفحل لأسباب لا مجال لبحثها هنا – لتزييف وتشويه وعي منتسبي الأجهزة الأمنية. فبدل أن تكون غاية الجميع وهدفهم العمل من أجل فلسطين، وأن فتح وحماس كما سواها من التنظيمات ليست أكثر من وسائل للتحرير والعودة؛ قام هؤلاء بالنفخ في العصبيات التنظيمية بل واستغلوا أيضاً العصبيات العائلية والحمائلية.

التحدي الأكبر الذي واجه الحكومة كان في كيفية التعامل مع أجهزة يتربع على رأسها قادة جلهم لا يخفي تركيزه على تضخيم الخلافات مع حركة حماس، والاستعداد لأقصى درجات المرونة مع العدو الصهيوني، والتنسيق والتكامل مع الإدارة الأمريكية؛ بهدف مرحلي محدد كان يتمّ الإعلان عنه جهاراً وهو؛ "إفشال حماس" كحركة ما زالت ملتزمة بخيار المقاومة.

وازداد ذلك التحدي بعد التعديلات التي أُجريت على صلاحيات وزارة الداخلية، فبعد أن كان اسمُها وزارة الداخلية والأمن. أصبحت "وزارة الداخلية" فقط، وقد فسر اللواء يوسف وزير الداخلية الأسبق ذلك بقوله "إن الأمن الوطني لا يتبع وزارة الداخلية، بل يتبع الرئاسة وبالتالي يأخذ صلاحياته ومهامه من الرئيس محمود عباس"، وأضاف "إن مصطلح وزارة الداخلية والأمن الوطني تمّ استحداثه لظروف معينة لأن هذا غير منصوص عليه في القانون الأساسي"[72]. وعلى الرغم من أنه كان واضحاً تماماً للجميع أن الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني تتبع لوزير الداخلية، وهذا ما قال به اللواء يوسف في تصريحه السابق "أن الوزارة تختص بالشرطة، والدفاع المدني والأمن الوقائي"، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس محمود عباس من تعيين مدير عام لها وهو العقيد رشيد أبو شباك، الأمر الذي عدّه الناطق باسم الحكومة؛ "أنه يترك وزير الداخلية بلا صلاحيات". ليس هذا فحسب بل إن مدير عام الشرطة الفلسطينية العميد علاء حسني هدد بـ"قتال حركة حماس إذا قصف جناحها المسلح المواقع الإسرائيلية، انطلاقاً من قطاع غزة"[73]. وبتاريخ 2006/3/18 أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً قضى بأن "الإدارة العامة للمعابر والحدود إدارة مستقلة إدارياً وماليا، ومسؤولة عن خدمات الحدود بما فيها نقاط الحدود والمعابر من النواحي:

---

[72] جريدة **الدستور**، الأردن، 2006/3/31.

[73] جريدة **الغد**، الأردن، 2006/1/30.

الأمنية، والمالية، والإدارية، والتجارية، وترتبط بعلاقة متينة مع المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة الأمنية، وتتبع مباشرة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية".

الحكومة وجدت نفسها أمام تحدي تحديد النقاط التي يجب معالجتها؛ لإنهاء هذا الوضع الأمني الشاذّ والمضرّ بمصلحة الوطن والمواطن، فوجدت:

- تعدد الأجهزة الأمنية وتعدد ولاءاتها، وعدم استعداد قادتها للتنسيق مع وزير الداخلية.
- هذا فضلاً عن قيامها بمناكفته والعمل بشكل مستقل ومعاكس لقراراته، وهذا مناقض للمادة 70 من القانون الأساسي، الذي ينصّ على مسؤولية مجلس الوزراء عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي.
- تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية، والسلطات التنفيذية، والانتشار العشوائي للأسلحة، وغياب الدور الفاعل والنزيه للقضاء.
- استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني.
- مراكز القوى ونفوذها الطاغي على الأجهزة الأمنية، وتدني الروح الوطنية الجامعة والوعي العام لدى منتسبي الأجهزة.

كل ذلك وسواه كان وراء قرار قيادة حماس بتشكيل القوة التنفيذية، كقوة أمنية تنفيذية تتبع وزير الداخلية. انعكاساً للواقع الميداني فقد شكلت كتائب القسام العمود الفقري للقوة، مع مشاركة فعلية من القوى الفلسطينية، فحسب الإحصائية الواردة من المكتب الإعلامي للقوة التنفيذية يبلغ العدد الإجمالي لعناصرها 6,300 عنصراً، منهم 4,300 عنصراً من كتائب القسام، فيما توزع العدد الباقي على باقي الطيف الفلسطيني وذلك حتى أواخر أيار/ مايو 2007، أي بعد مرور عام على تشكيلها[74].

وأكدت حماس أن مهمة القوة، دعم وإسناد الشرطة في مهامها. وكان من الملفت تعيين رمز من رموز المقاومة، وهو المجاهد جمال أبو سمهدانه قائد لجان المقاومة الشعبية مراقباً عاماً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن حفظ النظام العام، والأمن الداخلي أمام رئيس الوزراء، وأمام المجلس التشريعي حسبما ورد بالمادة 74 من القانون الأساسي. ووزير الداخلية هو الذي يصدر القرارات، وينظم عملها بموجب نصّ المادة 10 من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005، ونذكر في هذا السياق سابقة سنة 1999 عندما قام اللواء غازي

[74] وكالة معا، 2007/5/28؛ ودنيا الوطن (صحيفة فلسطينية يومية إلكترونية)، 2007/5/28.

الجبالي بتشكيل قوة الدوريات الخارجية، وأدرجها ضمن إعادة هيكلة الشرطة ولم يعترض الرئيس الراحل ياسر عرفات. كما أن المادة رقم 69 فقرة 4 التي تنصّ على "إعداد الجهاز الإداري" تنيط بالوزير المعني استحداث أي منصب إداري يسهل عليه القيام بمهامه. ومع ذلك فقد سارع الرئيس عباس في إصدار مرسوم رئاسي يلغي بموجبه قرار تشكيل هذه القوة الأمنية، وتعيين مراقب عام للداخلية. وعلى الرغم من ضعف إمكاناتها فقد تمكنت القوة التنفيذية خلال سنتها الأولى من القيام بالكثير من المهام التي تسجل لها.

لكن المتضررين من استتباب الأمن كانوا كثيرين، ومنذ أواسط الشهر الأخير من سنة 2006، بدأت مناطق سيطرة السلطة تشهد تطورات لها دلالات؛ فغداة تعرض موكب رئيس الوزراء هنية لإطلاق النار على معبر رفح، ومنع إدخال أموال كانت قد جمعت بهدف التخفيف من الحصار، شهدت مدينة رام اللّه مواجهات بين أجهزة الأمن وأنصار حماس، إثر منعهم من التوجه للاحتفال في الذكرى التاسعة عشرة لتأسيس حماس.

في مطلع السنة الحالية وبتاريخ 2007/1/10، وجه رئيس الوزراء إسماعيل هنية كتاباً إلى الرئيس أبي مازن تضمن معلومات وصلت له تتحدث عن خطة أمنية تهدف إلى الانقلاب على الحكومة، وعن تشكيل قوات خاصة، توفرت لها الإمكانات لتنفيذ تلك الخطة، وعن إجراءات إقالة لعدد من الضباط واستبدالهم، وكذلك تعيين محمد دحلان شفوياً كقائد عام للأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أن كل ما يجري مخالف للقانون. ودعا هنية الرئيس إلى اتخاذ التدابير اللازمة حمايةً للشعب والقضية.

الهدف من وراء الحصار الدولي والعربي (للأسف) وتلك الممارسات والاستعدادات كان واضحاً وجلياً: وهو "إسقاط حكومة حماس، وتحريض الشعب عليها" لكن ذلك لم يفلح. وجاء اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شهر آذار/ مارس 2007 كمحاولة مفصلية لوقف الفوضى والفلتان الأمني، وبدأت خطوات على طريق فكّ الحصار، ولم يرضِ ذلك البعض، وبدأت العراقيل توضع أمام الحكومة، خصوصاً أمام وزير الداخلية وجهوده؛ لإنهاء حالة الانفلات الأمني، والقضاء على التجاوزات والجرائم التي مارستها أطراف معروفة في الأجهزة الأمنية.

واقع الحال في مناطق سلطة الحكم الذاتي، وتحديداً في قطاع غزة كانت تؤشر بوضوح إلى أنه لا اتفاق مكة ولا أي اتفاق آخر مثل اتفاقات الضرورات الأمنية، يمكن أن يحل الأزمة الداخلية؛ لأن تلك الأزمة نابعة من تناقض عميق في البرامج السياسية

والأجندات العملية للفريقين (الأجهزة الأمنية وحماس). وكل ما عرفناه من تطورات ميدانية، بعد اتفاق مكة كان يؤشر على أن الاتفاق لم يكن أكثر من اتفاق هدنة مؤقت، سيستغله الطرفان لتعزيز استعداداتهما، وتكريس نقاط قوتهما.

ومما زاد الطين بلة هو ما بدأت الصحف ووسائل الإعلام بتداوله؛ فقد حصلت صحيفة المجد الأردنية على وثيقة نشرتها في العدد الذي كان من المقرر توزيعه بتاريخ 30 نيسان/ أبريل، ومُنع من التوزيع، وكانت تشير بوضوح إلى خطة دولية، إقليمية بالتعاون مع أجهزة السلطة بقصد الانقلاب على الحكومة، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتخابات[75]. كما جاء في صحيفة هآرتس في 2007/5/20؛ إن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الكيان الصهيوني للإسراع في تنفيذ خطة دايتون، وتعزيز قوات الأمن التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث التقى المنسق الأمريكي كيت دايتون في الأيام الأخيرة مع شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى، وتحدث معهم في هذا الشأن...، وثمة جدل في الأوساط الإسرائيلية حول ما إذا كان ينبغي الإسراع في تنفيذ خطة دايتون، وتقديم الدعم لقوات عباس ودفع رواتب رجال الأمن أم لا، إذ يؤيدها وزير الدفاع أفرايم سنيه الذي قال في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست": إن "الفكرة هي تغيير ميزان القوى، الذي مال حتى الآن في صالح حماس"، مضيفاً أن "قوات مدربة جيداً يمكنها أن تساعد في تعديل ميزان القوى".

وكان شعور حركة حماس بالاستهداف يتنامى مع تنامي المعلومات حول الأموال التي أرسلتها الولايات المتحدة، والدعم المرسل من أكثر من دولة عربية وغربية، لكن الأهم من كل ذلك هو إصرار الرئاسة وقادة الأجهزة على رفض تسهيل مهمة وزير الداخلية، ورفض سيطرة وزارته على الأجهزة المختصه بها؛ فإضافة لاستمرار رفض رشيد أبو شباك التعاون مع الوزير، جاء رفض علاء حسني مدير عام الشرطة التعاون مع الوزير الجديد فهد القواسمي، الأمر الذي دفعه للاستقالة بعد أن تأكد من استحالة تعاون الأجهزة الأمنية، التي شُكِّلت لتنفيذ اتفاقية أوسلو وملحقاتها، مع أي وزير داخلية يريد الحدّ من الفساد والبلطجة، وإقامة سلم أهلي بعيد عن إملاءات اتفاقية أوسلو واستحقاقاتها. إزاء كل ذلك وترافقه مع المعلومات والوقائع عن تدفق الأسلحة، وبدء عودة العديد من ضباط ومنتسبي الأجهزة ممن أنجزوا دورات في أكثر من دولة وانتظار عودة الباقين، إضافة إلى بلوغ حالة الفوضى والفلتان الأمني

---

[75] يمكن قراءة الوثيقة كاملة على موقع مركز باحث للدراسات في:
http://www.bahethcenter.net/A.W/index.htm

في مناطق السلطة عامة وفي قطاع غزة خاصة مستوى غير مسبوق؛ خصوصاً في ظلّ انتشار الميلشيات العائلية وممارستها المشينة، وعودة عادات وتقاليد كان المجتمع الفلسطيني قد أوشك على التخلص منها مثل الانتقام والثأر، ودخول بعض العادات الغريبة عن فلسطين مثل الخطف بغرض الفدية وفرض الخوات... إلخ. كان لا بدّ من العمل لإيجاد آليه تعيد بناء الأجهزة الأمنية بطريقة مهنية، يشارك فيها كامل الطيف السياسي والاجتماعي. مهمتها خدمة الوطن والمواطن. والحفاظ على الأمن الداخلي، والقبض على العملاء واللصوص، والفاسدين، وضمان سيادة القانون، وذلك لا يحتاج إلى تعدد الأجهزة ولا إلى عشرات الألوف من المسلحين، ولكن المطلوب آلاف قليلة من رجال الشرطة والأمن الداخلي. أما مواجهة العدو فالمقاومة كفيلة بها والتجربة العملية خير برهان؛ فمئات من المقاومين هزموا العدو الذي هزم ثلاثة جيوش عربية في ساعات قليلة (وتجربة الأجهزة في مواجهة الاجتياحات الصهيونية ناطقة ولا تحتاج إلى تعليق).

وكانت المحاولة الأخيرة من قبل رئيس الحكومة لحلّ هذه العقدة المستعصية من خلال طرحه تعيين اللواء الركن سعيد أبو فنونة، قائداً لغرفة العمليات المشتركة، واللواء علاء حسني مساعداً لوزير الداخلية. كان ذلك بهدف تطمين بعض قادة الأجهزة الأمنية بالقول إن حماس لا تطلب تغيير قادة الأجهزة الأمنية، بل تطلب تعاونهم مع الحكومة ووزير داخليتها. بما يضبط الأمن الداخلي ويوقف الفوضى والفلتان الأمني ويؤمن الاستقرار. وبدا للمراقبين أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح.

فأكد اللواء برهان حماد، رئيس الوفد الأمني المصري في قطاع غزة، أن فرص نجاح الخطة الأمنية، التي وضعت لضبط حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة، والمنوي البدء في تطبيقها كبيرة...، وأضاف أن ذلك الأمر سيتمّ من خلال تكوين قوة مركزية مشتركة ستقوم على أساس اندماج قوتين أساسيتين؛ وهما القوة التنفيذية التابعة لحماس، والقوة الأخرى التي شُكِّلت حديثاً والمسماة القوة التنفيذية لفتح، مشيرا إلى أن هاتين القوتين سيكون لهما قائد واحد، وسيحدث انسجام واندماج بينهم بحيث يتكلم الجميع لغة وطنية مشتركة فقط، ليست بنفس حماس أو فتح.

الرئيس عباس صادق على ما طرحه رئيس الحكومة من تعيينات، والحكومة التي اجتمعت مساء الإثنين 2007/6/4 أقرّت الشروع بتنفيذ الخطة الأمنية، التي أعدّتها وزارة الداخلية وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية أن اللواء سعيد أبو فنونة رئيس الغرفة المشتركة المسؤولة عن تطبيق الخطة الأمنية سينتهي الليلة من وضع تصور لآليات تنفيذ هذه الخطة... وأن هذا التصور سيكون جاهزاً خلال

48 ساعة لتقديمه لرئيس الوزراء، الذي بدوره سيجتمع مع الرئيس محمود عباس لإقراره، وبذلك تكون الخطة جاهزة للتطبيق. وأضاف أن الرئيس ورئيس الوزراء أكدا جاهزيتهما لتوفير احتياجات القوة المشتركة المكلفة بتطبيق الخطة الأمنية.

وبتاريخ 2007/6/8 وزعت وكالة فرانس برس مبادرة من خمس نقاط طرحها رئيس الوزراء، إسماعيل هنية، خلاصتها:

1. دعوة الدول العربية إلى الوقوف على مسافة واحدة من كل أطراف الساحة الفلسطينية...، وعدم تزويد السلاح لأي طرف.
2. احترام كل الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها من اتفاق القاهرة (2005)، إلى وثيقة الوفاق الوطني (2006)، إلى اتفاق مكة المكرمة (2007).
3. الإيمان بالشراكة السياسية.
4. إعادة صياغة المؤسسة الأمنية على أساس البعد عن التجاذبات السياسية، وبناء نظرية أمنية تقوم على أساس حماية المواطن والوطن وليس الاحتلال.
5. عدم السماح بالتدخلات الخارجية.

لكن على من تتلو مزاميرك يا داوود؛ فالولايات المتحدة مصرة على إبقاء تشكيل الأجهزة الأمنية، متناسباً مع الهدف الأساسي لتشكيلها، وهو حفظ الأمن الصهيوني، ووقف المقاومة. فوفق تقرير نشرته صحيفة يونجاديفلت الألمانية بتاريخ 2007/6/14:

> إن واشنطن والمخابرات الأمريكية، كانت تلعب دوراً منذ البداية لدعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولإجهاض تجربة حماس في الحكم؛ فواشنطن هي المسؤولة على كل تصعيد للعنف بين فتح وحماس في قطاع غزة، وان كل شيء مخطط له في واشنطن وهو ما تؤكده اعترافات الجنرال الأمريكي (دايتون) أمام لجان الكونجرس[76].

كل تلك التطورات والمعلومات رسخت عند قيادة حماس قناعة: أن كل ما يجري له هدف محدد؛ وهو إبقاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وتصعيدهما، وصولاً إلى إفشال تجربة حماس في السلطة. فمن غير المسموح به أن يشترك في قيادة الأجهزة الأمنية من لا يوافق بوضوح على تنفيذ المطلوب من الفلسطينين في اتفاقية أوسلو وملحقاتها (بغض النظر عن مدى التزام الكيان الصهيوني)، وهو ما شُكّلت الأجهزة الأمنية لتنفيذه.

---

[76] لقراءة التقرير كاملاً انظر موقع مركز باحث.

الولايات المتحدة وآخرون كانوا يعدون العدة للانقلاب على الحكومة، وتفجير حرب أهلية تجسد رؤيتهم في "الفوضى الخلاقة"؟! ولم تجد حماس من خيار أمامها إلا خيار الوقوف في وجه الأجهزة التي تستعد للانقلاب على الحكومة. فانفجر الصراع العسكري في قطاع غزة، وخلال أيام قليلة استفاق من حلموا بالحرب الأهلية على أن غالبية الشعب الفلسطيني (ومنهم غالبية من يحملون السلاح)، غير مستعدة للسقوط في فخّ الحرب الأهلية، أو الدخول في صراع طويل مدمر ودامٍ لا يخدم إلا المخططات الأمريكية والصهيونية.

والسؤال الذي يطرح نفسة بإلحاح، أمام هذا الواقع المعقد جداً، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، ما العمل؟

على الرغم من قناعتي بأن الحكمة عن بعد فيها شيء من عدم الحكمة، وموافقتي على المثل الشعبي القائل "الذي يده في الماء ليس كمن يده في النار" (لا أرى أن يدي خارج تماماً). إلا أنني أجرؤ على القول:

1. إن التجربة العملية أكدت أن كل تضحيات انتفاضة الأقصى وبطولاتها وإنجازاتها، لم تؤد إلى وقف مفاعيل اتفاقية أوسلو، بل إن كامل مفاصل السلطة ومؤسساتَها وآليات عملها خاضعة لذلك الاتفاق، وإن الطرف الفلسطيني الذي وقّع تلك الاتفاقية ليس مستعداً لتجاوز التزاماته الواردة فيها، وهي التزامات أمنية أساساً. أرادت فئة من ذلك الطرف أن تتعاون مع آخرين في سبيل تصحيح المسار وتجاوز مفاعيل الاتفاقية؛ فإن المعادلة التي أوجدتها الاتفاقية جعلت الحاجات اليومية لشعبنا في الضفة والقطاع مرتبطة كلياً بالعدو الصهيوني، الأمر الذي يجعل القدرة على تجاوز الاتفاقية والتخلص منها، لا يتوقف على الرغبة فقط، بل على توازنات جديدة لا بدّ من العمل على توليدها، الأمر الذي يحتاج إلى كثير من الجهد والعمل بدراية وحنكة واستعداد عالٍ للبذل والعطاء.
2. إن الاعتقاد بإمكانية أن تُشكّل سلطة الحكم الذاتي نواة الدولة الفلسطينية العتيدة على الأراضي المحتلة سنة 67، في ظلّ موازين القوى القائمة، لا يعدو أن يكون سراباً، ولا بدّ من استبدال المرحلية السياسية التي اعتمدت من قبل م.ت.ف منذ سنة 1974، واعتماد مرحلية ميدانية تنسجم مع نظرية حرب الشعب[77].

[77] لمزيد من المعلومات انظر: وليد محمد علي، مستقبل التسوية في ظلّ الانتفاضة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2001/1/13.

3. وهذا لا يعني تجاهل حقيقة أن العدو الصهيوني أُجبر نتيجة بطولات وتضحيات المقاومين على الانكفاء عن مناطق يقيم فيها مئات الآلاف من الفلسطينيين، ومن حقهم على القوى السياسية عدم إدارة الظهر لهم، وتركهم نهباً للفساد والمفسدين. بل الاشتراك الفاعل في إدارة شؤونهم بشفافية، والعمل لتكون السلطة القائمة على شؤونهم في خدمتهم لا عبئاً عليهم؛ سلطة تبذل ما تستطيع لتأمين العيش الكريم لذلك الجزء الحبيب من أبناء فلسطين، ليستكمل دوره الريادي كرأس حربة في مقاومة الكيان الصهيوني، وإدامة الاشتباك معه لمنعه من تحقيق الأمن والاستقرار لمستوطنيه.
4. الاعتقاد أن الاشتراك في العملية السياسية في ظروفها القائمة، سيمكن من الاشتراك في إدارة الأجهزة الأمنية، لم يكن أكثر من نظرة مثالية إرادوية، وقد أكدت التجربة العملية ذلك.
5. إن قطاع غزة ما زال تحت الاحتلال غير المباشر سجن كبير مفتوح على بحر محاصر، ومسيطر عليه إلكترونياً وبالنيران وغيره، لذا فإن إقامة معسكرات التدريب والمواقع العسكرية ومنها نقاط تمركز القوة التنفيذية، كانت خطوة خاطئة تماماً فقد سوى العدو 12 موقعاً من أصل 16 من مواقع تلك القوة بالأرض. كما أن تعيين المجاهد جمال أبو سمهدانة في موقع يحتاج المتابعة اليومية، وهو المطلوب والملاحق لقوات الاحتلال كان خطأً؛ فقد تمكن العدو من اغتيال القائد أبو سمهدانه بعد أن فشل في ذلك لسنوات.

أما الصدام الأخير مع الأجهزة الأمنية ونتائجه، فيجب أن يدفع حركة حماس للتفكير العميق بأي خطوة، أو تصريح. كما أنه من الضروري الوقوف أمام الكثير من الممارسات، والتصرفات والجرائم الميلشياوية المدانة والمرفوضة مثل إعدام من استسلم أو أُلقي القبض عليه، لا فرق، دون تقديمه لمحاكمة عادلة، والاعتداء على المؤسسات ونهبها وحرقها، والاعتداء على دور العبادة ورجال الدين مسيحيين ومسلمين، والاعتداء على المؤسسات التعليمية، وكل ما هو بحكم ما سبق. والخطوة الأولى التي يجب اتخاذها للتخفيف من سلبية ذلك، تتمثل في الدعوة لوضع كافة الملفات والمعلومات المتوفرة عن كل الذي جرى أمام لجنة تقصي الحقائق العربية، والدعوة والإعلان عن الاستعداد لإحالة كل من تثبت إدانته باقتراف تلك الممارسات

والجرائم أو التحرض عليها، كائناً من كان وإلى أي جهةٍ انتمى إلى محاكمةٍ علنيةٍ لينال جزاءه.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من الألم والأسى والإدانة الشديدة، فإن ماحدث في فلسطين من اقتتال داخلي أمر تكرر وحدث مثيل له في معظم ثورات العالم، ويأتي في سياق التدافع الطبيعي، خصوصاً في مرحلة مخاض المرحلة الانتقالية التي تمرّ فيها الساحة الفلسطينية.

إن فلسطين من بحرها إلى نهرها ما زالت خاضعة للاحتلال الصهيوني، وما زالت تعيش في مرحلة التحرر الوطني. وبالتالي فإن على حركة حماس أن تبادر إلى طرح مبادرة للعمل المشترك مع بقية الطيف السياسي، والاجتماعي، والثقافي الفلسطيني. وهذا يستدعي أن تبذل حماس جهداً كبيراً لبناء علاقات تعاون وتكامل مع أبناء فتح، المتمسكين بمشروع المقاومة ولم تفسدهم المغريات، ويجب أن تكون تلك العلاقة مع قيادات مشهود لها، ولدورها وتحظى بالاحترام في الساحة الفلسطينية وخصوصاً في أوساط كوادر فتح وقواعدها (أحمد حلس ورفاقه)، وليس من المصلحة الوطنية بشيء الإساءة لتلك العلاقة باستقطاب هذا أو ذاك، والإعلان عن فتح كذا وكذا، على أن يكون هدف كل ذلك واضحاً ومحدداً لبناء المجتمع الفلسطيني المقاوم. فقدر شعب فلسطين وطريقه الإجباري هو: إدامة المقاومة وتطويرها، لتعيد الصراع إلى حقيقته كصراع وجود لا يمكن التعايش بين طرفيه.

وهذا لايعني إطلاقاً إغفال العمل السياسي، بل العكس تماماً فإن مواجهة الحصار، الذي تفرضه قوى الغرب الاستعماري على شعبنا لإخضاعه وإجباره على التكيف مع حاجات المشروع الصهيوني، يزيد من إلحاحية بذل المزيد من الجهد والاهتمام لنغيّر العمل السياسي القائم على الفهلوة والعمل الفردي، إلى عمل علمي تنتجه وتتابع تنفيذه مؤسسات مؤهلة. عمل سياسي تراكمي، لا يتناقض مع المشروع الاستراتيجي لتحرير فلسطين، قائم على أساس الاستفادة من كافة قرارات الشرعية الدولية التي تخدم المصلحة الوطنية، بدل الاندفاع وراء تصورات بعض الأكاديميين الذين لم تعركهم تجربة العمل الثوري، ومواجهة ألاعيبه السياسية، وبالونات بعض الأكاديميين ومراكز البحث الغربية التي تمتهن تسعير الخلافات الثانوية، والحرف عن درب المراكمة الثورية.

فعلى الرغم مما تلحقه تلك القرارات بالشعب الفلسطيني من ظلم، وعلى الرغم من

أن من اتخذ معظم تلك القرارات هو مجلس الأمن، حيث الهيمنة الأمريكية الغربية، إلا أن العمل الجادّ والمتابعة الحثيثة والدعوة الدائمة لإلزام الكيان الصهيوني بتنفيذ تلك القرارات (بعيداً عن الأوهام)، سكيشف طبيعته العدوانية العنصرية التي لا تتيح له تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. فتنفيذ القرار 181 الذي يعطي الشعب الفلسطيني الحقّ في بناء دولته على نحو نصف فلسطين، وكذلك القرار رقم 194 المتعلق بحقّ العودة، يعني إنجاز خطوات هامة على طريق تصفية المشروع العنصري الصهيوني.

كذلك فإن الدعوة – على سبيل المثال – لتفعيل توصية قرار محكمة العدل الدولية، القاضي بهدم جدار الضمّ والعزل العنصري، والتي تتحدث عن بطلان وعدم قانونية كافة الإجراءات التي اتخذتها قوات الاحتلال الصهيوني منذ سنة 1967، ستساعد في حشد التأييد العالمي إلى جانب الهدف، الذي حددته القوى الفلسطينية لانتفاضة الأقصى منذ انطلاقتها، وهو دحر الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين.

كل ذلك يساعد على طرح رؤية للحلّ النهائي للقضية الفلسطينية قائمة على فكرة – دولة فلسطين الواحدة – لكل أبنائها من مسلمين ومسيحيين ويهود، كما كانت عليه قبل المشروع العنصري الصهيوني. تلك الرؤية ستجد قبولاً ودعماً واسعاً من تيارات عالمية معادية للعنصرية، ومؤيدة لحقوق الإنسان ورافضة للهيمنة الأمريكية المتوحشة.

إن القضية الفلسطينية تمرّ في هذه المرحلة التاريخية في وضع حساس ومعقد ومتشابك. وعلى القوى والفصائل والهيئات الأهلية كافة أن تصيغ برامجها انطلاقاً من هذه الحقيقة، وعلى وجه الخصوص منها حركة حماس التي تتحمل مسؤولية قيادية مميزة وكبرى في هذة المرحلة، التي تتيح فرصة ذهبية لقوى المقاومة وللمخلصين كافة من أجل صياغة برنامج ثوري لقيادة المرحلة القادمة. برنامج يشتمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، كصيغة جبهوية تحررية تكون حاضنة لمشروع وطني فلسطيني جامع تصبّ فيه كل طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، ويعيد فلسطين كقضية مركزية للعرب والمسلمين، وذات عمق إنساني شامل[78].

---

[78] للتوسع في هذا الرأي، انظر: وليد محمد علي، "الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 وآفاق المرحلة الجديدة،" ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر الدولي للقدس ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، طهران، 14-2006/4/16.

تجربة حماس والحكومة العاشرة في إدارة الملف الأمني الداخلي

أحمد الحيلة[79]

خاضت حركة المقاومة الإسلامية تجربة الحكم لأول مرة في تاريخها بتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، إثر فوزها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006، بنحو 56% من مقاعد المجلس التشريعي (74 مقعداً من أصل 132).

عُدَّت هذه التجربة بمثابة انعطافة تاريخية في مسار القضية الفلسطينية، عندما تقدم برنامج المقاومة المعارض لاتفاقات أوسلو، وتراجع برنامج التسوية السياسية، الطرف الأساس والأب الشرعي لتلك الاتفاقية، التي جرت في ظلّها الانتخابات التشريعية.

لقد كان لفوز حركة حماس في الانتخابات انعكاسات واستحقاقات سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي؛ فهذا الفوز مثّل في نظر البعض انقلاباً ديموقراطياً على الموروث السياسي الذي عملت العديد من الأطراف المحلية والعربية والدولية على صياغته، وصناعته عبر عشرات السنين، على النحو الذي سبق صعود حركة حماس إلى قمة الهرم السلطوي. ولذلك سارعت تلك الأطراف المتضررة من صعود الحركة (برنامج المقاومة) إلى محاولة تثبيت الواقع السياسي الأوسلوي بإحدى طريقتين أو كليهما معاً:

الطريقة الأولى: محاولة إقناع حركة حماس، ترغيباً وترهيباً، بضرورة تغيير موقفها السياسي بما يتساوق مع شروط الرباعية، الداعية إلى الاعتراف بالاحتلال، الاعتراف بالاتفاقيات السياسية الموقعة، ونبذ العنف (أي التخلي عن المقاومة)، أي دعوة حماس للنزول عن شجرتها لتستظلّ بظلال أوسلو حتى تصبح الحركة طرفاً فلسطينياً مقبولاً من المجتمع الدولي.

الطريقة الثانية: العمل على تشويه الحركة، وإفشال تجربتها من خلال افتعال

---

[79] كاتب فلسطيني مقيم في دمشق.

مجموعة من الأزمات السياسية، والاقتصادية، والأمنية.. لإسقاطها وإقصائها عن الحكم.

هذا الحال أفرز واقعاً معقداً أمام حركة حماس حديثة العهد والتجربة بإدارة السلطة السياسية والحكومة الفلسطينية، ووضعها أمام جملة من الأزمات الموروثة عن الحكومات السابقة، بالإضافة إلى التصدي لأزمات مفتعلة لاحقاً؛ فمنذ اللحظة الأولى لتسلمها السلطة تعرضت الحكومة ووزراؤها للعزلة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتفاقم الوضع الأمني الداخلي المصاحب لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة والقطاع.

ورغم حجم الضغوط تلك، فيمكن القول إن حركة حماس والحكومة الفلسطينية، استطاعتا الصمود وعدم التنازل سياسياً عن الثوابت الوطنية، وبالتالي عدم الاستجابة لشروط الرباعية، إضافة إلى النجاح النسبي في إحداث اختراقات سياسية في جدار العزلة السياسية، من خلال التواصل مع العديد من الدول العربية والإسلامية مثل: مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، والسودان، واليمن، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا.. بالإضافة إلى مدّ جسر العلاقة مع روسيا، وبعض النظم الغربية والأجنبية، وإن بشكل غير مباشر مثل: بريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، والدانمارك، وجنوب إفريقيا..

في الاتجاه ذاته سجلت الحركة والحكومة نجاحاً ضعيفاً في كسر الحصار الاقتصادي، الذي شاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية لم ترغب في نجاح التجربة الإسلامية في فلسطين؛ خوفاً من انتقال التجربة إلى الجوار العربي، هذا ناهيك عن الضغط الأمريكي المباشر الذي حال دون وصول المساعدات العربية (نحو 50 مليون دولار) المقررة في قمة الرياض آذار/ مارس 2007.

ويبدو أن الحكومة الفلسطينية وحركة حماس، قد تفاجأتا بحجم الحصار وقساوته، ولم تتوقعا مدى العجز والوهن العربي، نتيجة سوء تقدير مسبق عوّل كثيراً على العمق العربي والإسلامي الرسمي، في دعم الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة.

أما على مستوى الملف الأمني الداخلي، والذي نحن بصدد الحديث عنه، فالحال كان أسوأ من المتوقع، حيث انزلقت الحركة نفسها في شرك الاضطراب الأمني الداخلي المعدّ لها من قبل أطراف رافضة للتعامل مع نتائج الانتخابات التشريعية.

وقبل الحديث عن التقييم واستشراف مستقبل الوضع الأمني الداخلي في الضفة والقطاع، لا بدّ من الحديث أولاً عن مسار وخط الأحداث، التي أوصلت الساحة

الفلسطينية إلى هذا المستوى المتدني أمنياً، ومن ثم استنباط أسباب تفاقم وتدهور الوضع الأمني الداخلي، في محاولة لتشخيص الظاهرة سعياً للوصول إلى الحقيقة التي تعيننا على استكشاف المستقبل المنظور.

مظاهر الاضطراب الأمني والصدام الداخلي:

ظاهرة الفلتان الأمني، هي ظاهرة لازمت معظم الحكومات الفلسطينية السابقة، وصولاً إلى الحكومة التي شكلتها حركة حماس، أي أن الظاهرة لم تكن وليدة فوز حركة حماس في الانتخابات، ولكن الملاحظ أن هذه الظاهرة قد تفاقمت بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، فقد شهدت الساحة الفلسطينية في الأشهر الأولى من عمر الحكومة الفلسطينية العاشرة إرهاصات ومقدمات سلبية لعظيم ما، يحضّر له من صدامات داخلية أودت فيما بعد، بسقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى من الفلسطينيين على أيد فلسطينية.

ومن المقدمات التي أجّجت التوتر ومهدت للفتنة الداخلية بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة والحكومة، بروز ما عُرف بصراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة منذ الأيام الأولى لفوز حركة حماس في الانتخابات، وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة من القرارات الأمنية والإجراءات السياسية التي رفعت من مستوى التوتر والاضطراب على الساحة الفلسطينية، على النحو التالي:

- في 2006/1/28، أي بعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات، عقد الرئيس أبو مازن اجتماعاً لنقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية من الحكومة إلى الرئاسة. مع العلم أن الأجهزة الأمنية الثلاثة وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني كانت أصلاً من صلاحيات وزارة الداخلية في الحكومة السابقة.
- في 2006/2/13، انعقد المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة استثنائية لنقل مجموعة من الصلاحيات للرئيس أبو مازن، وقد تمّ ذلك بإصدار قانون يمنح الرئيس محمود عباس صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضاتها، وكان الوضع السابق يشترط تصديق البرلمان على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار سلب المجلس التشريعي اختصاصه ووضع الأمر كله بيد الرئيس. كما شملت المراسيم الرئاسية أيضاً، التي صادق عليها المجلس التشريعي، مرسوماً يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين

تابع للرئاسة، وهو ما يمنح الرئيس، ومن خلفه حركة فتح، السيطرة على قطاع الموظفين. ومن المفارقة أن الرئيس محمود عباس خاض صراعاً مع الرئيس الراحل ياسر عرفات سنة 2003 لتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء.

- في 2006/3/24، يقرر الرئيس محمود عباس إنشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة السيد صائب عريقات، بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة.
- في 2006/4/6، يقرر الرئيس محمود عباس تعيين السيد رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينصّ على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا يعطي صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية والحكومة. الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية، التي هي في عمومها مشكّلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة فتح، وذلك حسب سياسة التوظيف التي كانت قائمة سابقاً.
- في 2006/4/21، يصدر الرئيس أبو مازن مرسوماً بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في 2006/4/20، والموافق عليه من الحكومة، والقاضي باستحداث القوة التنفيذية، وهي وحدة أو تشكيل من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات الفلسطينية لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن المنفلت في قطاع غزة. كما ألغى مرسوم الرئاسة قراراً لوزير الداخلية بتعيين الشهيد جمال أبو سمهدانة، قائد المقاومة الشعبية في حينه، مراقباً عاماً في وزارة الداخلية، وذلك بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك من صلاحيات الرئيس فقط. مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية لم يكن من ابتكار الحكومة الحالية، بل إن هذا المنصب كان قد استحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة، وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي، في حكومة شكّلها السيد محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

لقد كان لمرسوم الرئيس عباس القاضي بإلغاء تشكيل القوة التنفيذية، التي شكلها وزير الداخلية سعيد صيام على خلفية تمرد قادة الأجهزة الأمنية، وعدم إنفاذهم لقراراته وتوصياته، أثر كبير في تأزم الوضع الأمني، حيث ازدادت مظاهر

الفلتان الأمني، والقتل، والخطف للضغط على الحكومة لحلّ القوة التنفيذية التي حُمّلت وزر التوتر وتفاقم الاضطراب الأمني، حتى بلغ الأمر ببعض منتسبي الأجهزة الأمنية الاعتداء على مقرّ المجلس التشريعي في غزة، والتهجم على المؤسسات العامة والحكومية، وإطلاق النار، وإحداث أضرار مادية في الممتلكات بداعي المطالبة بصرف الرواتب المتأخرة بسبب الحصار.

وفي هذا السياق نورد بعض الأحداث الدموية التي أعقبت قرار الرئيس إلغاء القوة التنفيذية، واعتبارها قوة غير شرعية، للدلالة على أن هناك أيد خفية كانت تعمل وتستغل الخلافات لتأزيم الوضع الأمني، ولوضع المزيد من العراقيل أمام وزير الداخلية لتعجيزه، ولإفشال خطته في ضبط الأمن بالاستناد إلى القوة التنفيذية، ومن هذه الأحداث نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- خروج مسيرات لبعض الموظفين المحسوبين على حركة فتح، تطالب الحكومة بتوفير الرواتب، رغم إدراك الجميع أن السبب في أزمة الرواتب هو الاحتلال والولايات المتحدة، وتخاذل بعض الأنظمة العربية.
- وقوع اشتباكات مسلحة بتاريخ 2006/5/8 بين عناصر من فتح وحماس، على خلفية اختطاف عناصر من فتح لأعضاء من كتائب القسام شرق مدينة خان يونس، المنطقة التي يحظى فيها العقيد محمد دحلان بنفوذ كبير، راح ضحيتها ثلاثة شهداء، وجرح 11 آخرين.
- استشهاد اثنين من كتائب القسام في غضون عشر ساعات فقط، الأول في غزة بتاريخ 2006/5/16، والآخر في مخيم جباليا بتاريخ 2006/5/17 وإصابة آخرين، على أيدي مسلحين مجهولين.
- محاولة اغتيال مدير المخابرات العامة اللواء طارق أبو رجب في مقره بتاريخ 2006/5/20، عبر عبوة ناسفة وضعت في مصعده الخاص، وخروج أصوات تتهم حماس بالمسؤولية مباشرة وقبل الشروع في التحقيق.
- محاولة اختطاف أخرى لأحد أعضاء حركة حماس، في قرية عبسان شرق مدينة خانيونس بتاريخ 2006/5/22، ومقتل أحد المهاجمين أثناء تصدي مجموعة من كتائب القسام للمهاجمين.

تلك الأحداث وغيرها كانت الممهد لوقوع أحداث أكثر دموية بين حركتي فتح والأجهزة الأمنية من جهة، وبين حركة حماس والقوة التنفيذية من جهة أخرى؛ فمجموعات المصالح، المتضررة من فوز حماس، كانت معنية بتسخين الساحة، وخلط

الأوراق، وممارسة الاستفزاز بحق القوة التنفيذية والحكومة، وذلك بالتقاطع مع الضغط السياسي والاقتصادي الخارجي المتمثل في الحصار. وهذا بدوره خلق أجواءً سلبية تعثرت على إثرها كل المحادثات واللقاءات حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي كان نجاحها معلقاً بشرط قبول حركة حماس لشروط الرباعية، التي تبناها الرئيس عباس أثناء الحوارات مع قيادة حركة حماس، إضافة إلى تعثر المحادثات بين حركتي فتح وحماس حول وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، التي نشرت في صحيفة القدس المقدسية في 2006/5/11، والتي كادت المحادثات حولها، والخلافات حول العديد من نقاطها أن تفتح باب الصدام على مصراعيه، بسبب إصرار الرئيس عباس على قبول الوثيقة كما هي دون تعديل، وإلا التهديد بإجراء استفتاء عامّ لم يحظَ بالإجماع الوطني.

وبعد أن تمّ التوافق الفلسطيني حول صيغة معدلة لوثيقة الوفاق الوطني، ودارت عجلة الحوارات الوطنية مسرعة نحو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومتخطية العديد من المعوقات والعقبات، أعلن الرئيس عباس فجأة ودون مقدمات، عقب لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة كوندوليزا رايس في أريحا في 2006/11/30، عن وصول الحوار الفلسطيني إلى "طريق مسدود"، ومن ثم أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية توصية للرئيس عباس بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، كانت بمثابة الشرارة التي آذنت باندلاع موجة عارمة من الفوضى والأحداث، التي استهدفت المؤسسات والمرافق العامة، والعديد من الوزراء والنواب المنتمين لحركة حماس على النحو التالي:

- خروج مئات من مسلحي ومنتسبي الأجهزة الأمنية، وبعض المندسّين إلى الشوارع يعيثون فساداً بالاعتداء على المقارّ الرسمية والعامة والمجلس التشريعي، وإطلاق النار بدعوى المطالبة بتوفير الرواتب.
- إطلاق النار على وزير الداخلية سعيد صيام في غزة بتاريخ 2006/12/10.
- مهاجمة النائب محمد شهاب النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس أثناء مرور سيارته في جباليا بتاريخ 2006/12/12.
- مقتل ثلاثة أطفال من أبناء العقيد بهاء بعلوشة ومرافقهم أثناء توجههم إلى المدرسة بتاريخ 2006/12/13، واتهام حماس بالمسؤولية مباشرة عن مقتل الأطفال.

- إطلاق النار على وزير شؤون الأسرى والمحررين؛ السيد وصفي قبها في رام اللّه بتاريخ 2006/12/13.
- اغتيال القاضي بسام الفرا بتاريخ 2006/12/13، وهو من أحد الدعاة المعروفين بانتمائهم لحركة حماس، على مدخل المحكمة في قرية بني سهيلا في خانيونس.
- محاولة اغتيال رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية بتاريخ 2006/12/14 أثناء دخوله معبر رفح، بعد عودته من جولة خارجية، أدت إلى استشهاد مرافقه الشخصي، وإصابة ابنه، ومستشاره الدكتور أحمد يوسف.

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث وكثافتها، نلاحظ ملامح انقلاب أو محاولة تصفية للحكومة الفلسطينية بالقوة، الأمر الذي دفع حركة حماس والقوة التنفيذية إلى التصدي لهذه التحركات لوضع حدّ لهذا الانقلاب والفلتان الذي بات يهدد حياة الجميع.

وكان من نتائج هذا التدافع المسلح، والذي أبدت فيه حركة حماس إصراراً على إنهاء مظاهر التمرد والنيل من مثيري الفتنة، أن انبعثت قناعة لدى الرئيس عباس وقيادات الأجهزة الأمنية أن الانقلاب قد فشل، وأن الجمهور الفلسطيني مستاء من الأجهزة الأمنية وتصرفاتها، خاصة بعد أن أقدم حرس الرئيس عباس على حرق مكتبة الجامعة الإسلامية، وتدمير العديد من المرافق التعليمية فيها، إضافة إلى اعتداء بعض عناصر الأمن على مسجد الهداية في منطقة جباليا، وقتل بعض رواده دون سبب يذكر سوى التعبير عن بعض الحقد الذي يحرق صدور البعض.

هذه الأحداث الدموية التي خسر فيها الجميع، ولّدت قناعة ما، لدى الرئيس عباس بأهمية الحوار بدلاً من الاقتتال، خاصة بعد أن أدرك الرئيس، بأن الاحتلال الإسرائيلي يتعامل معه كأداة أمنية دون أفق سياسي يذكر، وهذا ما عبّر عنه لقاء عباس ـ أولمرت الأول بعد اتفاق مكة، عندما خاطب أولمرت عباس بالقول: "لقد خنتني"، فأجابه عباس بأنك "خذلتني ولم تفِ بوعودك".

إذن هذه الأحداث قادت الطرفين حماس وفتح إلى اتفاق مكة، الذي أسس لمرحلة جديدة من العلاقة التي تمثلت في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ما بعد اتفاق مكة:

تفاءل الشعب الفلسطيني باتفاق مكة، الذي أكد على حرمة الدم الفلسطيني وأوقف الاقتتال، وجمع الأطراف في حكومة وحدة وطنية.

لكن هذين الإنجازين على أهميتهما (وقف الاقتتال، وتشكيل حكومة الوحدة) لم يكونا كافيين لتثبيت وقف الاقتتال فيما بعد، لأنهما لم يستطيعا تغيير القناعة، والموقف السياسي لدى الرئيس عباس وبطانته، وقيادات الأجهزة الأمنية، لإخراج حركة حماس من الحكم وإفشال أي حكومة تقودها حتى ولو كانت حكومة الوحدة الوطنية. بمعنى آخر فإن اتفاق مكة لم يكن سوى هدنة مؤقتة في قناعات الرئيس عباس وقيادات الأجهزة الأمنية.

يقودنا لهذا الاستنتاج مجموعة من القرائن التالية:

- عدم توقف وسائل الإعلام الفتحاوية عن مهاجمة حركة حماس، والتشهير بها، وإثارة الجمهور ضدّها بقطع النظر عن اتفاق مكة، الذي من المفترض أن ينهي حملات التشهير الإعلامي.
- مماطلة الرئيس عباس في تعيين وزير الداخلية حيث رفض نحو ثمانية أشخاص رشحتهم حماس، وأخيراً وافق على اسم هاني القواسمي، وبعد الموافقة فاجأ عباس الجميع بقرارين مناقضين لروح اتفاق مكة، الأول: استحداث منصب مدير الأمن الداخلي، وتعيين رشيد أبو شباك في هذا المنصب، على الرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني ينصّ على أن وزير الداخلية هو قائد الأجهزة الأمنية. أما القرار الثاني: فكان إصدار عباس قراراً بتعيين محمد دحلان، المتهم الرئيسي بالمسؤولية عن الفلتان الأمني في قطاع غزة، مستشاراً للأمن القومي، وفي ذلك مخالفة للقانون الأساسي الذي يمنع الجمع بين الوظيفة العامة والنيابة في المجلس التشريعي، حيث أن دحلان ما زال يحتفظ بكلا المنصبين معاً ولم يقدم استقالته من التشريعي. وبسبب ذلك فإن وزير الداخلية هاني القواسمي وجد نفسه مقيد الحركة ومعزولاً في وزارته لا يستطيع أن يوجه جهازاً أو ضابطاً إلا من خلال وبموافقة السيد رشيد أبو شباك، الذي عينه الرئيس عباس في منصب مدير الأمن الداخلي، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع الوزير بالصلاحيات، في الوقت الذي تقوم فيه بعض الأجهزة الأمنية بإدخال السلاح دون علمه. كل هذه الأسباب وغيرها هي التي دفعت وزير الداخلية إلى تقديم استقالته فيما بعد.
- حين جرى التفاهم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية في بداية أيار/

مايو 2007، على تخفيف الحصار الذي تفرضه قيادات الأمن الفتحاوية على وزير الداخلية، وعد الرئيس عباس بالنظر في موقع رشيد أبو شباك وصلاحياته، بالإضافة على الموافقة على إبعاد مدير الشرطة العميد علاء حسني على أن يشغل مكانه محافظ نابلس كمال الشيخ، ولكن أبا مازن ماطل في إنفاذ الاتفاق ولم يحدث أي تغيير.

- أثناء اجتماع عباس وهنية في 2007/5/9، تمّ الاتفاق على تشكيل قيادة مشتركة بإمرة وزير الداخلية، وبمشاركة القوة التنفيذية وحرس الرئاسة؛ لتنفيذ الخطة الأمنية التي قدمها وزير الداخلية القواسمي، ولكن بعد انفضاض المجتمعين فوجئ الجميع بانتشار كثيف للشرطة وقوات الأمن الوطني في شوارع غزة، بأمر من مدير الأمن الداخلي السيد رشيد أبو شباك، دون علم لوزير الداخلية أو رئيس الوزراء الأمر الذي عُدَّ إشارة سيئة تهدف إلى خلط الأوراق وإعاقة للخطة الأمنية الرامية لضبط الوضع الأمني.

وفي يوم الجمعة الموافق 2007/5/11، رفض رشيد أبو شباك إنفاذ الأوامر الموجهة من وزير الداخلية القواسمي إلى ضباط في الأجهزة الأمنية؛ للبدء في تنفيذ ما اتفق عليه في الخطة الأمنية التي لاقت موافقة الجميع بمن فيهم الرئيس عباس. وقد حدث ذلك التمرد على الأوامر من رشيد أبو شباك بموازاة إعطائه أوامر أخرى لبعض الضباط الموالين له بالتصعيد وإشعال نار الفتنة، حيث تمّ إطلاق النار على السيارة التي تُقلّ القيادي في حماس السيد خليل الحية، والذي كان برفقة أحد ضباط الفريق الأَمني المصري المتواجد في غزة، والذي أصيب في يده جراء إطلاق النار الكثيف بالقرب من مقرّ الجوازات، الأمر الذي أدى إلى الاصطدام وعودة موجة المواجهات الدموية من جديد.

ذلك دلّ على أن هناك نية مبيتة لإفشال اتفاق مكة، ولإفشال محاولات ضبط الأمن، والإبقاء على حالة الفلتان الأمني في الشارع، خدمة للفئة تحيط بالرئيس عباس، وخدمة لمجموعات المصالح السياسية والأمنية التي ترى في الاستقرار تهديداً لمستقبلها، ولمستقبل برنامجها المرتبط بقوى خارجية ترفض إفرازات صناديق الاقتراع، التي جلبت برنامج المقاومة إلى الصدارة، عبر آلية ديموقراطية نزيهة مارسها الشعب الفلسطيني، وشهد لها العدو قبل الصديق.

أسباب الفلتان والفوضى الأمنية:

عند النظر في أسباب الفلتان الأمني، وأسباب تصاعد وتيرته في السنة الأخيرة، نجد أنه يعود إلى عدة عوامل سياسية، وبنيوية، واجتماعية.. على النحو التالي:

1. وجود مجموعات مصالح فلسطينية معنية بإثارة الفتنة:

وجود مجموعات سياسية وأمنية فتحاوية مستفيدة ومتنفذة تحيط بالرئيس عباس، وأخرى تقود الأجهزة الأمنية، لم يَرِق لها، ولم ترضَ عن نتائج الانتخابات، مما دفعها لمواجهة الواقع الجديد بأدوات غير ديموقراطية (أداة الفلتان الأمني والاضطراب الداخلي)، سعياً لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، يساعدها في ذلك حجم النفوذ الذي تتمتع به هذه المجموعات، وحجم الدعم السياسي والمادي الذي تتلقاه من جهات خارجية، تلتقي معها على الهدف نفسه. فمن المعلوم أن هناك عدداً كبيراً من الضباط والمسؤولين السياسيين – لا يتيح المقام لذكرهم – ضالعون في ملفات الفساد الإداري والمالي..، وقد استغلوا مواقعهم في التغطية على ممارساتهم ومخالفاتهم القانونية والأخلاقية، وبالتالي فوز حركة حماس في الانتخابات على قاعدة برنامج المقاومة، وشعار التغيير والإصلاح، أثار الخوف لدى تلك المجموعات التي ترى في مشروع حماس السياسي والإصلاحي، سبباً لإغلاق أبواب الفساد المشرعة أبوابها، هذا إن لم يتعرضوا لملاحقة القضاء والمحاسبة القانونية.

ونشير هنا إلى ما أوردته صحيفة الحقائق اللندنية 2006/5/27، نقلاً عن بعض الكوادر الفتحاوية في المكاتب المهنية الحركية في الضفة الغربية بقولها:

"إن هناك قادة في الحركة [فتح]، من أعضاء اللجنة المركزية يسعون بشتى الوسائل لإفشال حركة حماس، وإسقاطها تمهيداً لعودتهم لسدّة الحكم؛ خوفاً من فتح حكومة حماس بعض ملفات الفساد وكشف المتورطين فيها، إلى جانب العودة إلى فرض سيطرتهم على السلطة ومكتسباتها من جديد...".

ومن هنا فإن أداة الفلتان الأمني تستعمل من قبل هذه المجموعات للاحتفاظ بمواقعها وامتيازاتها، من خلال إشغال الحكومة عن فتح ملفات الفساد، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن أداة الفلتان الأمني وسيلة لإفشال تجربة حماس الإسلامية بفضّ الجمهور عنها، بعد تشويهها واتهامها بأنها عاجزة عن توفير الأمن الفردي والاجتماعي، والادعاء بأنها ضالعة في تهديد الأمن بعد النجاح في جرّها إلى شرك الاقتتال الداخلي، وهي الحركة التي اكتسبت شعبيتها بطهر سلاحها المقاوم.

وفي هذا السياق نشير إلى موقف النائب محمد دحلان – الذي تتهمه حماس، وقطاع عريض من الفلسطينيين بالمسؤولية عن إثارة الفوضى والفتنة الداخلية – عقب فوز حماس في الانتخابات، عندما قال بحضور عدد من الصحفيين في غزة: "أنا قاعد لهم لأربع سنوات وسأرقصهم خمسة بلدي... وحيات أبوكو إلّي بيشارك في حكومة حماس سألعن سلسفيل أهله..." وفي تعليقه على مسألة المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس قال، حسبما نقلت عنه صحيفة الحياة 2006/1/30: "من العار على حركة فتح المشاركة في حكومة وحدة ائتلافية مع حركة حماس". وفي معرض تعليقه على محاولة اغتيال رئيس الوزراء هنية بتاريخ 2006/12/14 قال دحلان لتلفزيون فلسطين، عقب اتهامه بالمسؤولية عن محاولة الاغتيال: إن هذه المحاولة "شرف لا أدعيه". وفي تعليق لرئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف السيد فاروق القدومي 2006/12/16، فقد صرح عبر قناة الجزيرة الفضائية على مجرى الأحداث بالقول: "هناك عملاء لديهم مصلحة في تصعيد الخلافات في الساحة الفلسطينية".

2. تدخل جهات خارجية لتأجيج الاختلاف السياسي والاضطراب الأمني:

هناك جهات خارجية، خاصة واشنطن وتل أبيب، تسعى بشكل حثيث لتأجيج نار الفتنة الداخلية بتحريضها، ودعمها طرفاً على طرف. فقد تواترت المعلومات والمواقف المعلنة عن دعم واشنطن وتل أبيب للرئيس عباس والأجهزة الأمنية التابعة له، حتى يتسنى له التصدى لحركة حماس وإضعافها، فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في مساء الجمعة الموافق 2006/12/15 عن عزمها توفير الدعم المالي الكبير لحرس الرئاسة الفلسطيني؛ مؤكدة أنها ستطلب ملايين الدولارات من الكونجرس الأمريكي لدعم حرس عباس، مرجحة أنها ستجد دعماً من الكونجرس لهذه الخطوة[80].

وفي وقت لاحق، صرح السيد شون ماكورماك الناطق باسم الخارجية الأمريكية: "الكونجرس وافق على تحويل 59 مليون دولار للأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة للرئيس عباس"[81].

وفي تصريح للسيد أليستر كروك Alastair Crooke، المندوب الأمني السابق

---

[80] جاء هذا الموقف في ذروة التصعيد والاقتتال بين حركتي فتح وحماس الذي وقع قبل اتفاق مكة.

[81] جريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/4/12.

للاتحاد الأوروبي في القدس، قال: "هناك وثيقة أمريكية أعدّها مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي السيد أبرامز إليوت؛ لإشعال الحرب بين حماس وفتح، ولتقوم فتح بالانقلاب على حماس"[82].

هذا وكانت وسائل إعلام متعددة قد نشرت أن الولايات المتحدة ستدعم الرئيس عباس بنحو 86 مليون دولار لأغراض أمنية، فقد أوضحت وثائق نشرتها وكالة رويترز في شباط/ فبراير 2007:

> أن برنامج المساعدات الذي تبلغ قيمته 86.4 مليون دولار سيوجه لتدريب 13,500 فرد...، وبموجب البرنامج الأمريكي سيخصص مبلغ 35.5 مليون دولار لتقديم معدات لمكافحة الشغب، ومعدات اتصال لنحو 8,500 فرد من قوات الأمن الوطني التابعة مباشرة للرئيس عباس، فيما يخصص مبلغ 15 مليون دولار لإنشاء وحدة جديدة من قوات الأمن الوطني تقدر بنحو 668 فرداً، وسيخصص أيضاً 25.9 مليون دولار لتقديم معدات غير قتالية لحرس الرئاسة التابع لعباس، والذي يتوقع أن يزداد قوامه إلى 4,700 فرداً.

وأكدت الوثائق أن "هذه المشروعات يتمّ تطويرها بالتعاون مع مكتب رئيس السلطة الفلسطينية كما أنها تحظى بتأييد الحكومة الإسرائيلية".

وفي أحدث ما نشر بهذا الصدد، نشير إلى الوثيقة التي مُنعت صحيفة المجد الأردنية من نشرها بأمر من السلطات الأردنية في 2007/4/30 والتي تتحدث عن خطة عربية أمريكية؛ لإشعال حرب أهلية فلسطينية بهدف إضعاف وتهميش دور الحكومة الفلسطينية وحركة حماس في الساحة الفلسطينية، مقابل تقوية مراكز ونفوذ الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، فيما يصار بعد ذلك لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة تضمن الفوز لحركة فتح والرئاسة الفلسطينية.

وفي شهادة للسيد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أثناء اجتماع للجنة المركزية بتاريخ 2007/5/27، قال: "إن الخوف هو من الأموال الأمريكية التي تدفع إلى بعض (عليت) فتح" (مستخدماً كلمة عبرية "عليت" وهي تعني القادة أو رفيعي المستوى)[83].

---

[82] جريدة **السبيل**، الأردن، 2007/1/30، نقلاً عن قناة الجزيرة الفضائية.

[83] موقع أخبارنا الإلكتروني؛ وجريدة **الحقائق**، لندن، 2007/5/27.

3. الولاء السياسي للأجهزة الأمنية:

لقد أُنشئت الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ البدء، وفي عهد الرئيس الراحل أبو عمار، على الولاء المطلق له ولحركة فتح، ولذلك كان التوظيف والتنسيب لهذه الأجهزة يتمّ عبر الفرز السياسي. ففي مقابلة مع السيد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عبر قناة الجزيرة الفضائية، وفي برنامج بلا حدود بتاريخ 2007/1/9، فقد أكّد الحسن أن "95% من تشكيل السلطة الماضي كان فتحاوياً".

وهذا بدوره أحدث خللاً في المؤسسة الأمنية التي أضحت تمثل تياراً سياسياً، وتعبر عن مصالح حزبية ضيقة، وتسبب في تمرد العديد من الضباط على تعليمات وقرارات وزارة الداخلية بقيادة سعيد صيام، ومن ثم الوزير هاني القواسمي الذي لا ينتمي لأي حزب سياسي. أضف إلى ذلك أن الأجهزة الأمنية يتنازعها محاور داخلية تحاول كل منها السيطرة، فلمعت أسماء وأضحت أشهر من أي شخصية سياسية عامة كالسيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي سابقاً، والسيد رشيد أبو شباك مدير الأمن الداخلي، والسيد علاء حسني مدير الشرطة... إلخ، وأصبح لهؤلاء القول الفصل في العديد من القضايا الأمنية والسياسية على حدٍّ سواء، وهذا ما جعل تلك الأجهزة محطّ اهتمام لقوى خارجية مثل تل أبيب، وواشنطن، وبروكسل، وحتى بعض العواصم العربية كالقاهرة، وعمان.

4. استمرار الحصار الاقتصادي:

كان للحصار الاقتصادي المضروب على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أثر كبير في توتير الأجواء الأمنية الداخلية؛ فالعوز والفقر دفع ببعض ضعاف النفوس إلى السرقة، والسطو المسلح، واقتراف جرائم قتل أحياناً، مما عزز ثقافة الثأر العائلي والاجتماعي في ظلّ غياب أو ضعف القضاء. هذا بالإضافة إلى أن بعض المجموعات الصغيرة المسلحة، انحرفت بوصلتها وأصبحت تعمل أحياناً لصالح بعض العائلات، أو بعض الأطراف، أو لصالح جنيها المال في ظلّ انتشار الفوضى والفقر، وذلك كما حدث مع مجموعة ممتاز دغمش (جيش الإسلام) التي اختطفت الصحافي البريطاني آلن جونستون وتطالب بفدية تقدر بملايين الدولارات. الأكثر من ذلك، أن هذا الحصار وفّر الذريعة لمجموعات المصالح والمتنفذين لرفع أصواتهم، واتهام ومهاجمة الحكومة خدمة لأغراض سياسية، إلى درجة التمرد، ودفع بعض مسلحي الأجهزة الأمنية لإثارة الفوضى والفتنة بحجة المطالبة بالرواتب، الأمر الذي مهد لإثارة الفتنة الداخلية.

5. ضعف شخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس:

كان ضعف شخصية الرئيس عباس سبباً غير مباشر في استقواء وتمرد بعض مسؤولي وضباط الأجهزة الأمنية على الأوامر العليا، وتحفيزهم على لعب أدوار مشبوهة؛ فقد ذكرنا سابقاً الاتفاق بين عباس – هنية في أيار/ مايو 2007 على عزل قائد الشرطة علاء حسني استبداله بمحافظ نابلس السيد كمال الشيخ، وعدم التزام علاء حسني بالقرار وبقائه في منصبه على أعين القوم. أضف إلى ذلك أن الرئيس عباس نفسه لجأ إلى الاستقواء ببعض مسؤولي الأجهزة الأمنية ذوي النفوذ القوي، كتعيينه للسيد رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي، وتعيينه للنائب محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي، وإشراكه في العديد من المهام السياسية الأمر الذي أثار حفيظة واستنكار العديد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، ورفضهم لسياسة عباس التي تعطي دحلان أكثر مما يستحق.

6. إنشاء القوة التنفيذية:

بسبب تمرد ضباط الأجهزة الأمنية على أوامر وتعليمات وزير الداخلية السابق سعيد صيام، ومن ثم مشاركة المئات من منتسبي الأجهزة الأمنية في الفلتان الأمني بأوامر وتوجيهات من بعض المسؤولين، اضطر الوزير صيام إلى استحداث وحدة جديدة من كافة فصائل المقاومة (القوة التنفيذية)؛ لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن، وتنفيذ القوانين المرعية. لكن هذه الخطة ووجهت بالرفض من الرئيس عباس، ومسؤولي حركة فتح، والأجهزة الأمنية، إذ عدّوها التفافاً على الأجهزة الأمنية القائمة، فأصدر الرئيس عباس مرسوماً في 2006/4/21 يلغي فيه قرار وزير الداخلية الصادر في 2006/4/20 القاضي بتشكيل القوة التنفيذية والموافق عليه من الحكومة، وبالتالي نشأت أزمة جديدة بين الرئاسة والحكومة وجدل حول الصلاحيات بين الطرفين.

هذا الواقع بدأت تستغله مجموعات المصالح باتجاهين، الأول: تصعيد حجم الفوضى والاعتداءات على المؤسسات العامة والخاصة، وصولاً إلى التصادم مع عناصر القوة التنفيذية، واتهامها بالاعتداء على عناصر الأجهزة الأمنية الأخرى، وتحميلها المسؤولية عن الفوضى عبر وسائل الإعلام الخاصة والرسمية، التي تسيطر عليها حركة فتح، بهدف تشويهها والضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها بتشكيل تلك القوة. الاتجاه الثاني: تحريض الرئاسة الفلسطينية على القوة التنفيذية، وتصويرها

على أنها خطوة ضدّ الرئيس ولسحب البساط من تحت أقدامه بصفته رئيساً لمجلس الأمن القومي. وقد بلغ مستوى التحريض والهجوم على القوة التنفيذية بأن طالب نائب رئيس الوزراء ورئيس كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي النائب عزام الأحمد أثناء الصدامات الأخيرة بغزة في أيار/ مايو 2007 "بحلّ القوة التنفيذية بسبب انتهاكها لأوامر أصدرها الرئيس عباس"، في الوقت الذي تعرض فيه خمسة من القوة التنفيذية للإعدام على أيد قوات الـ 17 التابعة للرئاسة، وتعرض فيه موقع تابع للتنفيذية في رفح بتاريخ 2007/5/18 للقصف من طائرات حربية إسرائيلية أودت بحياة 15 شهيداً من التنفيذية وإصابة العشرات.

7. الموقف الرمادي للفصائل الفلسطينية:

مع أن الفلتان الأمني أصبح ظاهرة مشخّصة من قبل المراقبين، وأضحى معلومةُ أسبابه وأهدافه، ومعلوم من يقف وراءه إلا أن الفصائل الفلسطينية بشكل عام اتخذت موقفاً بين المتفرج أو الوسيط أو الشامت أحياناً، رغم أن لظاهرة الفلتان الأمني انعكاسات كارثية على الجميع، وعلى الشعب الفلسطيني بوجه الخصوص.

هذا الموقف الرمادي للفصائل شجع مجموعات المصالح على المزيد من البغي، واقتراف الحماقات والمضي قدماً بمخططاتهم، مما أضرّ بجميع الأطراف وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، الذي يستحق موقفاً أكثر شجاعة من هذه الفصائل، التي كان من واجبها أن تتوسط لحلّ الإشكال، ولكن عندما يتمادى طرف في غيه، كان عليها أن تقف موقفاً وطنياً في كشف الحقيقة أمام الجمهور، وتحميل المسؤولية لمن يستحق دون خوف أو تردد.

خلاصة وتقييم:

الفلتان الأمني ظاهرة سابقة على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وهي ناتجة عن أسباب بنيوية تتعلق بتركيبة الأجهزة الأمنية، وارتباطها بمجموعات مصالح أمنية وسياسية مرتبطة بأجندات خارجية.

أما الازدياد في مستوى التأزم والتعقيد في الملف الأمني إثر فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة، فهو ناتج عن التحريض الرامي لإثارة الفتنة الداخلية، بغية شلّ عمل وزارة الداخلية وتشويهه، ومن ثم شل عمل الحكومة الفلسطينية وإفشالها؛ فالملف الأمني هو جزء من منظومة معوقات وأزمات تواجهها الحكومة

الفلسطينية، وبالتوازي مع الملف الأمني هناك حصار سياسي للوزراء الذين ينتمون أو ترشحهم حركة حماس، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي المستمر منذ أكثر من 15 شهراً.

ويمكن القول إن الملف الأمني هو ملف مسيّس داخلياً وخارجياً، وهو يتحرك بأجندة مشتركة بين مجموعات مصالح فلسطينية سياسية وأمنية، وأطرافاً عربية، وأخرى دولية اجتمعت على هدف إسقاط الحكومة الفلسطينية، وتغيير قناعات الشعب الفلسطيني، التي عبر عنها ديموقراطياً عبر صناديق الاقتراع باختياره لبرنامج المقاومة.

أما تقييم تجربة حماس كحكومة في إدارتها للملف الأمني الداخلي، فهي مسألة معقدة، لأن التقييم بحاجة إلى معايير علمية تتعلق بالإدارة، والإمكانات المادية، والعنصر البشري، والزمن، والسياسات العامة... إلخ، ومن العسير إسقاط تلك المعايير على الحالة الفلسطينية؛ لأنها حالة استثنائية غير مستقرة لعدة أسباب أهمها:

- أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال.
- أن هناك تدخلات خارجية مباشرة مؤثرة مادياً وسياسياً.
- أن المشهد في فلسطين يمثل فسيفساء فصائلية، وبرامج سياسية متقاربة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى، بالإضافة إلى الموروث الاجتماعي المتأثر بعوامل ضغط الاحتلال عبر عشرات السنين.

لكن ذلك لا يحول دون النظر والتقييم "السياسي" لأداء الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وفي هذا الصدد يمكننا رصد مجموعة من الملاحظات والقرائن المتعلقة بسلوك الحركة والحكومة، التي أثرت سلباً على الملف الأمني الداخلي على النحو التالي:

1. حركة حماس وحكومتها تعاملتا في البدء مع تعقيدات الملف الأمني الداخلي، وخاصة المؤسسة الأمنية بشيء من التبسيط السياسي أو حسن النية إن صحّ التعبير، وهذا عائد إلى حداثة التجربة في السلطة، وعدم الدراية بخفايا المؤسسة الأمنية، الأمر الذي أغرى وساعد العديد من الأطراف لحفر المزيد من المعوقات أمام وزير الداخلية الجديد.
2. إن وزارة الداخلية والحكومة الفلسطينية لم تكن حاسمة في فتح ملفات

الفساد، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام القضاء والمجلس التشريعي، وهذا أعطى زمام المبادرة لمجموعات المصالح بالتصدي للحكومة، وإثارة الأزمات الواحدة تلو الأخرى في وجهها.

3. الأمر الآخر والأهم أن حركة حماس جُرّت، وإن بالإكراه، إلى شرك الاقتتال الداخلي، وهذا ما سعى إليه الطرف الآخر المسؤول عن الفوضى والفلتان الأمني، حيث أصبحت الحركة والحكومة جزءاً من الظاهرة والمشكلة وإن بقراءة سطحية للأزمة العميقة.
4. توقفت حركة حماس عن الفعل العسكري المقاوم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي منذ اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005 حتى الآن (تموز/ يوليو 2007)، في الوقت الذي دخلت فيه الاقتتال الداخلي، الأمر الذي عرّض مصداقية الحركة للخدش، والتشوه في نظر قطاع من الجمهور الفلسطيني، وهذا كان له دور سيكولوجي مؤثر في إدارة الملف الأمني، حيث أصبح التفسير الشائع؛ أن حماس وحكومتها تقاتل من أجل المصالح الحزبية، وليس من أجل أمن المواطن وتحرير الأرض من الاحتلال. وهذا هو السبب الرئيس الذي دفع الاحتلال الإسرائيلي لعدم الردّ في كثير من الأحيان على الصواريخ الفلسطينية التي سقطت على المستوطنات المحاذية لغزة، وذلك حتى يستمر الاقتتال الداخلي ولا يتوحد الفلسطينيون على عدو خارجي.

الآن يقف الفلسطينيون بخوف وحذر مما قد يحمله المستقبل القريب، بعد أن انتُهكت حرمة اتفاق مكة، الذي شقّ اسمه من قداسة المكان وحرمته.

والآن تتداعى الأطراف الفلسطينية، وتتوسط بعض الأطراف العربية كمصر علّها تنجح في لمّ الشمل الوطني للإخوة في حركتي فتح وحماس، فهل تنجح تلك المساعي؟ وهل تتغلب الحكمة ولغة العقل على صوت السلاح؟.

من خلال تتبع مسيرة الأحداث، ومن خلال رصد مواقف الأطراف المعنية فلسطينياً، وعربياً، ودولياً نخلص إلى أن المستقبل المنظور يحمل نذراً وتصورات سلبية لواقع الأمن الداخلي الفلسطيني ولعموم القضية، وليس من المستبعد أن تشهد قادم الأيام صدامات أكثر عنفاً ودموية، لأن هناك أطرافاً فلسطينية وبالتحديد في حركة فتح (مسؤولين سياسيين وأمنيين) ما زالت تراهن على إسقاط الحكومة الفلسطينية، وإقصاء حركة حماس عن الحكم ولو بالقوة المسلحة، في الوقت الذي يلقى فيه هؤلاء

دعماً سياسياً، ومادياً، وعسكرياً من أطراف خارجية عربية وغربية، ما زالت تصرّ على استمرار الحصار السياسي والاقتصادي لإنهاء التجربة السياسية الإسلامية في فلسطين.

في الختام يبقى القول إنه ليس ذنب حماس أنها فازت في الانتخابات التشريعية، وليس ذنبها أنها ورثت حالة أمنية سيئة وأجهزة أمنية مسيّسة تعاني من الفساد، ولكن ذنبها أنها تحولت أو أصبحت "حكومة" فلسطينية مسؤولة تحت الاحتلال، وهذا يقودنا إلى أن مشروع السلطة الفلسطينية بالمواصفات التي هي عليه مسألة فيها نظر...، ويقودنا أيضاً إلى أن النجاح في الجمع بين المقاومة والسلطة تحت الاحتلال مسألة فيها نظر أيضاً.

تجربة حماس في فكّ الحصار

وائل سعد[84]

أولاً: الحصار:

تعرضت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة العاشرة لحصارٍ سياسي واقتصادي شديد، هدف إلى إفشال تجربتها الأولى في الحكم. وعلى خلاف ما كانت تتوقع حركة حماس فقد شاركت أطراف عربية وفلسطينية في حصار الحكومة، إلى جانب الحصار الاسرائيلي والدولي.

على الصعيد الفلسطيني:

ظهرت بوادر الحصار الفلسطيني الداخلي، من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، استهدفت في مجملها إضعاف حماس، ووضع العراقيل في وجهها، وإزالة الشروط الموضوعية المتاحة لإنجاح عمل حكومتها. وقد ظهرت البوادر الأولى لذلك عند رفض فتح المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس، ما لم تعترف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وما لم تلتزم بقرارات الشرعية الدولية وبالمبادرة العربية، وبالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و"إسرائيل"، التي تعترف أصلاً بـ "إسرائيل". وكان هذا يعني من الناحية العملية أن تتنازل حماس عن خطّها السياسي، وتتجاوب مع أحد الشروط الدولية التي وضعتها الرباعية و"إسرائيل"، وهو ما لم يكن ممكناً.

ومن جهة أخرى، تبنت الرئاسة الفلسطينية وفتح إجراءات نزع صلاحيات الحكومة الفلسطينية، فقد قام المجلس التشريعي، المنتهية ولايته، والمسيطر عليه من قِبَل فتح بعقد جلسة صادق فيها على مراسيم رئاسية وتعديلات تمنح الرئيس عباس حقّ تعيين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية، وتعيين رئيس ديوان الموظفين[85]،

---

[84] باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

[85] **الحياة**، 2006/2/14.

وغيرها من الصلاحيات التي اتخذت بطريقة كيدية من مجلس كان يقوم بجلسة وداعية، بعد انتخاب المجلس الجديد، وكان لديه قبل ذلك فرصة عشر سنوات كاملة لاتخاذ ما يشاء من قرارات. كما قام الرئيس عباس بنقل مهمة الشؤون الخارجية من وزارة الخارجية، التابعة للسلطة الفلسطينية، إلى الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن كان هو نفسه قد سلمها للخارجية قبل ذلك بحوالي ثلاثة أشهر، وهو ما حرم حكومة حماس من التواصل مع السفراء وتنفيذ سياستها الخارجية أو بناء علاقات خارجية. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت الإشراف المباشر للرئاسة. وعلى الصعيد الأمني أصدر الرئيس عباس مرسوماً ألحق بموجبه إدارة المعابر بمؤسسة الرئاسة، كما قام بتعيين رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي، والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي تتبع لوزارة الداخلية[86]. وعملياً فإن حكومة حماس مُنعت من ممارسة صلاحياتها في مجال الأمن، وتمّ إغلاق المؤسسات الأمنية في وجهها، سواء من ناحية إصدار الأوامر، أو تنفيذ السياسات، أو التعيينات، أو مكافحة الفساد داخلها، بل وتمّ تحريض الأجهزة الأمنية للقيام بالمظاهرات وخلخلة الأوضاع الأمنية في الساحة. كما يسجل على الرئيس الفلسطيني أنه طوال فترة الحكومة العاشرة، بل حتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لم يقم باصطحاب رئيس وزرائه إسماعيل هنية معه في جولاته العديدة، أو أي من وزراء حماس سواء إلى الدول الأوروبية أو العربية، وهو ما يعني عملياً أنه كان يشارك في حصار وعزل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس. فضلاً عما تسرَّب من توجيهات لكوادر حركة فتح في الوزارات والسفراء في الخارج بعدم التعاون مع الحكومة الجديدة.

على الصعيد الاقتصادي قامت الرئاسة الفلسطينية باستغلال الحصار الاقتصادي المفروض على الحكومة، فعملت على تسييس أزمة الرواتب، وعلى الرغم من الاتفاق بين الحكومة والرئاسة على تحويل أموال المساعدات إلى حساب الرئيس عباس، إلا أن الرئاسة لم تتعاون في صرف رواتب الموظفين على الرغم من تحويل مبالغ ضخمة لحساب الرئاسة الفلسطينية، والتي قدّرها وزير شؤون اللاجئين، في الحكومة العاشرة عاطف عدوان، بنحو 300 مليون دولار[87]، ولكن رئيس ديوان الرئاسة

---

[86] جريدة **السفير**، بيروت، **والحياة**، 15، 22–2006/2/23.

[87] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/24.

د. رفيق الحسيني ردّ على عدوان بأن هذا المبلغ قدّمته الحكومة الكويتية والمملكة العربية السعودية من أجل مشاريع تنموية[88]. لكن الحسيني لم يوضح طبيعة هذه المشاريع، ولماذا لم تحوّل هذه الأموال إلى الحكومة التي هي جهة التنفيذ. كما إن خضوع البنوك الفلسطينية للابتزاز الأمريكي، ووقف التعامل مع الحكومة فرض حصاراً قاسياً على مؤسسات الحكومة الفلسطينية.

وفي مجمل ما تعرضت له حركة حماس من حصار داخلي، وما قامت به حركة فتح من تحالفات داخلية وخارجية؛ لإفشال حكومة حماس، علّق الكاتب اللبناني الكبير صاحب جريدة السفير طلال سلمان في 2007/6/20، بقوله:

> ومن الإنصاف لحماس القول: إن قيادة فتح لم تستطع أن تقبل نتائج الانتخابات، وقد وجدت دول العالم جمعاء تحرّضها على رفض الشراكة مع حماس، فخضعت للابتزاز الإسرائيلي، وقدمت المزيد من التنازلات الجوهرية، حتى لقد بدا في لحظة وكأنها حالفت السفاح أرييل شارون، ومن بعده إيهود أولمرت، ومن خلفهما الإدارة الأميركية، ضدّ حماس... وإلى جهنم الانتخابات والأصوات والديموقراطية!.
>
> كانت الكيدية تحكم مسلك سلطة فتح، ومعها الارتباطات والتعهدات التي تورّط في إعطائها أو اندفع إليها محمود عباس مع الإسرائيليين، أساساً، ومع الإدارة الأميركية التي أغرقته بالمدائح والوعود وإغراء المساعدات، إذا ما قطع مع حماس، وانقلب عليها مستفيداً من التأييد العربي (بالإجماع!!) والدولي (بما يشبه الإجماع)، الذي اتخذ في لحظات محددة شكل التحريض على الحرب الأهلية...
>
> ولعل مقاطعة محمود عباس حكومته، والحجر عليها، وحجب المساعدات، التي كانت تأتي للسلطة عنها، ورفض مطالبتها بالشراكة، سواء بالقرار السياسي أو بالإجراءات والتعيينات الأمنية، قد دفعت بحماس إلى إقامة سلطة ظلّ حيث تقدر، أي في غزة[89].

ويشار إلى أن الكاتب طلال سلمان كان قد انتقد أيضاً بحدّة حركة حماس، إثر سيطرتها على قطاع غزة.

---

[88] **الحياة**، 2006/9/29.

[89] انظر: طلال سلمان، "انقلابان على فلسطين،" في **السفير**، 2007/6/20.

على الصعيد الإسرائيلي:

رفضت "إسرائيل" مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية إلا بعد تطويعها ونزع أسلحتها. وكانت "إسرائيل" تنظر بعين القلق إلى النتائج التي حققتها حماس في الانتخابات البلدية في سنة 2005. وقد شكل فوز حماس في الانتخابات التشريعية زلزالاً هزّ الكيان الإسرائيلي بأسره. فسعت "إسرائيل"، منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس، إلى محاصرتها سياسياً، فقد عدّ الكيان الإسرائيلي حكومة حماس سلطة معادية، كما عدَّ وزراء الحكومة الجديدة أهدافاً شرعية[90]. ومنعت "إسرائيل" انتقال الوزراء والنواب التابعين لحماس من غزة إلى الضفة أو العكس، كما قادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني حملة دبلوماسية لمحاصرة الحكومة الجديدة ولتسويق شروطها، فعممت ليفني على جميع سفرائها، وقالت بأن "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة، طالما لم تعترف [حماس] بإسرائيل، وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة"[91]، هذه الشروط الإسرائيلية أصبحت فيما بعد المعيار الدولي للتعامل مع حركة حماس، بعد أن تبنتها أمريكا وباقي أعضاء الرباعية. ومن جهة أخرى شنّت القوات الإسرائيلية حملة عسكرية لتقويض الحكومة التي تقودها حماس، فاعتقلت 39 نائباً من حماس[92]، إضافة إلى اعتقال نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر أكثر من مرة، واعتقال رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، مما أعاق عمل الحكومة والمجلس التشريعي أيضاً.

لم يقتصر الحصار الإسرائيلي على الجانب السياسي فقط، بل لعبت "إسرائيل" دوراً كبيراً في محاصرة الشعب الفلسطيني وحكومته اقتصادياً، فقد أوقفت دفع مستحقات الضرائب التي تقدر بنحو 60 مليون دولار شهرياً، أي أنها حرمت الحكومة من نحو 700 مليون دولار مستحقة للفلسطينيين، بينما لم يزد صافي الإيرادات المحلية للحكومة خلال سنة 2006 عن 352 مليون دولار تقريباً، واعتمدت في باقي ميزانيتها على الدعم والتمويل الخارجي. كما أجبرت "إسرائيل" البنوك الإسرائيلية

---

[90] موقع عرب 48، 2006/3/31.

[91] عرب 48، 2006/1/31 ، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=34523

[92] أمين، 2007/7/7.

على وقف التعامل مع البنوك الفلسطينية[93]، وطالبت المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل"، كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى الاستغلال البشع لعملية تحكّمها، بوصفها قوة احتلال، بالمنافذ البرية والبحرية والجوية؛ فقامت بإغلاق المعابر، ووضع الفلسطينيين في سجن كبير، وتحكمت بتوقيت عمل المعابر، وبكمية ونوعية البضائع التي تدخل من الأراضي الفلسطينية وتخرج منها.

وعلى سبيل المثال فإنه حسب تقرير أعدّه ماهر الطبّاع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية، حول إغلاق المعابر في قطاع غزة في الفترة من 2006/6/25 وحتى 2007/7/31؛ فإنه من أصل 402 يوماً، أغلق معبر بيت حانون (إيرز) لمدة 324 يوماً إغلاقاً كلياً، وأغلق معبر رفح لمدة 307 أيام إغلاقاً كلياً، ولمدة 68 يوماً أخرى إغلاقاً جزئياً، وأغلق معبر المنطار (كارني) لمدة 116 يوماً إغلاقاً كلياً، ولمدة 119 يوماً أخرى إغلاقاً جزئياً، وأغلق معبر كرم أبو سالم لمدة 297 يوماً إغلاقاً كلياً[94].

على الصعيد العربي:

تعاملت المواقف العربية بشكل عام على أساس احترام نتائج الانتخابات التي فازت فيها حماس، والتي رأت أنها تعكس رغبة الشعب الفلسطيني وإرادته[95]، ولكن ذلك لم يحل دون ممارسة الضغوط على حماس لقبول الشروط الدولية. وبشكل عام، فإن معظم الدول العربية والإسلامية إن لم تمارس الحصار المباشر على الحكومة الفلسطينية، إلا أنها لم تسهم في رفعه. وهناك حقيقة لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أن للعديد من هذه الدول مخاوفها وشكوكها تجاه الحركات الإسلامية، حيث تنظر إليها باعتبارها عنصر عدم استقرار في بلادها؛ ولذلك نظرت إلى حماس بعين حذرة، وجاء فوزها في الانتخابات، وتشكيلها الحكومة إشارة لتلك الحكومات على مدى شعبية الحركة الإسلامية في الشارع العربي والإسلامي.

لم يمنع انفتاح حركة حماس على الحكومات العربية والإسلامية، من توتر الأوضاع مع بعض هذه الأنظمة. فلم تكن مصر، التي أصيبت بالصدمة، سعيدة

---

[93] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2006/4/6.

[94] إغلاق معابر قطاع غزة بين العقاب الجماعي والتخبط السياسي، وكالة فلسطين برس، 2007/8/1.

[95] **الغد**، 2006/1/28.

بفوز حماس، غير أنها لم تقطع كل خيوطها معها، حتى تتمكن من الاستمرار في لعب دورها في القضية الفلسطينية، وحتى تقوم بممارسة بعض الضغوط على الحكومة بما يتوافق مع خطّها السياسي والمسار العام للتسوية، فقد أطلقت مصر منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس تلميحات بضرورة التزام حكومة حماس بالعمل وفق إطار اتفاقيات أوسلو، وخارطة الطريق، ومبدأ حلّ الدولتين[96]، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، قامت الحكومة المصرية ببعض التصرفات فسرت على أنها مشاركة في الحصار، ففي نيسان/ أبريل 2006 اعتذر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عن لقاء وزير الخارجية محمود الزهار معللاً ذلك بوجود ارتباطات لديهم[97].

أما الأردن، فقد كانت علاقته متوترة أصلاً مع حركة حماس، وزاد من توتيرها اتهام الحكومة الأردنية للحركة بتهريب الأسلحة إلى الأردن، للقيام بعمليات عسكرية ضدّ أهداف أردنية. ولكن الموقف العربي بشكل عام حافظ على سلوكه الحذر في التعامل مع حركة حماس وحكومتها، دون أخذ أي خطوة جدية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، على الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في آذار/ مارس 2007، القاضي برفع الحصار عن الحكومة الفلسطينية[98].

على الصعيد الدولي:

تبنى المجتمع الدولي الشروط الإسرائيلية التي فرضها على حكومة حماس للتعامل معها، فقد أطلقت الرباعية الدولية (أمريكا، روسيا، مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي) تهديداتها في أول اجتماع لها بعد فوز حركة حماس بعدة أيامٍ للالتزام بالشروط المطروحة عليها، والتي تمثّلت بالتالي:

1. أن تعترف حماس بحقّ "إسرائيل" في الوجود.
2. نبذ العنف والإرهاب، والتخلي عن سلاحها.
3. الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و"إسرائيل".

أي إما أن تطبّق هذه الشروط أو أن توقف الرباعية الدولية المساعدات التي تشكل

---

[96] **المصدر نفسه.**

[97] جريدة **الوفد**، القاهرة، 2006/4/11.

[98] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/3/5، انظر:
http://www.petra.gov.jo/nepras/2007/Mar/04/169.htm

عصب الاقتصاد الفلسطيني[99]. وعلى الرغم من التباين في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض الممارسات الإسرائيلية، إلا أنهم اتفقوا على محاصرة الحكومة الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً؛ فخضعت روسيا لقرار وقف المساعدات، كما فعل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وقف الاتصال الدبلوماسي الرسمي من قبل دول الاتحاد الأوروبي مع الحكومة الفلسطينية.

كانت موافقة حماس على هذه الشروط، تعني إلغاءً لحماس، وإنهاءً لمشروعها وبرنامجها السياسي والجهادي، وهو ما لم يكن متوقعاً منها على الإطلاق أن تفعله. غير أن الإدارة الأمريكية كانت معنية أساساً بإفشال الحكومة التي تقودها حماس وإسقاطها، ولذلك عملت على وضع العقبات أمام حركة حماس؛ فوضعت الخطط والبرامج العملية، وموَّلت جهات فلسطينية بالمال ودعمتهم بالسلاح للانقلاب على الحكومة[100]. كما قامت الإدارة الأمريكية بتشريع قانون يحظر على المؤسسات والهيئات الأمريكية تقديم مساعدات اقتصادية مباشرة للحكومة الفلسطينية، ومنع تقديم الأموال للمنظمات والهيئات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية[101]. كما مارست الإدارة الأمريكية ضغوطها على البنوك الفلسطينية لوقف تعاملها مع حكومة حماس، إضافة إلى ضغطها على البنك الدولي والدول العربية والإسلامية لوقف مساعداتهم للسلطة الفلسطينية، وهي ممارسة هدفت إلى خنق حكومة حماس مالياً.

ثانياً: محاولات حركة حماس لفكّ الحصار:

بدأت حركة حماس عملها لمواجهة الحصار الذي بدأت بذوره تظهر بعد فوزها، فأطلقت حماس حملة دبلوماسية لشرح رؤيتها السياسية، وللحصول على الدعم الاقتصادي، فقد استلمت حركة حماس خزينة تعاني من مديونية مرتفعة بلغت نحو مليار و883 مليون دولار[102]. وفي هذا المقال سنتناول بعض التحركات على الصعيدين

---

[99] **الحياة**، 2006/9/11.

[100] جريدة **النهار**، بيروت، 2007/7/17.

[101] جريدة **عكاظ**، الرياض، 2006/5/24.

[102] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/13 ، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/13_9_06_2.htm

الدبلوماسي والاقتصادي، التي قامت بهما حركة حماس لفكّ الحصار السياسي والاقتصادي، مع التركيز على محطات رئيسية في تحركاتها.

أ. على الصعيد السياسي:

استطاعت حركة حماس، بفوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، أن تكسر الاحتكار السياسي من قِبَل حركة فتح، وهو ما فرض شراكتها على حركة فتح التي تقود الرئاسة الفلسطينيَة و م.ت.ف؛ فواجهت قرارات الرئيس الفلسطيني بسحب بعض الصلاحيات السياسية منها في الشؤون الخارجية، باستثمار علاقاتها الجيدة مع بعض دول المنطقة، كسورية، وإيران، والسودان، وقطر وغيرها من الدول العربية الإسلامية، مما ساعدها في كسر عزلتها السياسية، كما استفادت حماس من شعبيتها الكبيرة والاحترام الذي تحظى به لدى الشعوب العربية والإسلامية؛ فقام وفد من الحركة برئاسة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، بجولة شملت عدة دول، في محاولة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة التي تقودها حماس.

بدأ الوفد زياراته من حيث تُقيم قياداته في سورية، التي رأت في فوز حماس تخفيفاً للضغوط التي تعرضت لها طوال الفترة الماضية، إذ أصبحت سورية تحتضن السلطة المنتخبة وليس السلطة المعارضة، ولم يخفِ الرئيس السوري بشار الأسد دعمه لحكومة حماس[103].

وزار وفد حماس مصر، وتمثلت أهمية زيارته بلقاء أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، وهذا ما عدّه وزير الخارجية محمود الزهار بمثابة الحصول على الاعتراف العربي والدولي من بوابة الأمانة العامة للجامعة العربية[104]. واستكمل الوفد زيارته إلى كل من قطر، والسودان، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وليبيا، وعُمان. أما على الصعيد الإسلامي فقد زار الوفد تركيا بشكل مفاجئ، والتقى بالعديد من المسؤولين السياسيين والحزبيين، وعلى رأسهم وزير الخارجية عبد اللّه غول، لكنه لم يلتقِ رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، الذي اعتذر عن اللقاء بعد أن كان قد تمّ ترتيب له[105].

---

[103] **الدستور**، 2006/1/20.

[104] **الحياة**، 2006/2/8.

[105] **الشرق الأوسط**، 2006/2/17.

كما قام وفد حماس بزيارة الجمهورية الإيرانية في 2006/2/19، والتقى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي والرئيس أحمدي نجاد وغيرهم من المسؤولين الإيرانيين، وتلقّت حماس وعداً إيرانياً بتقديم 250 مليون دولار لتعويض وقف المساعدات الأمريكية – الأوروبية[106].

استطاعت حركة حماس أن تلعب جزئياً على التناقض الدولي؛ فخرقت جدار الحصار السياسي الدولي عليها (ولو بشكل مؤقت)، من خلال قيام وفد حماس في 2006/3/3 بزيارة لمدة ثلاثة أيام لروسيا بدعوة من الرئيس بوتين[107]، حيث أجرى الوفد سلسلة لقاءات مع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، ونائبه ألكسندر سلطانوف، وعدد من البرلمانيين الروس، إضافة إلى رئيس مجلس الفتوى، وبطريرك عموم روسيا ألكسي الثاني. أما الاختراق الثاني للحصار الدولي جاء من قبل الصين، فقد شارك الزهار في منتدى التعاون الصيني العربي بدعوة من الصين نفسها[108].

كانت قدرة حماس على إحداث اختراق في الحصار الدولي محدودة جداً؛ بسبب النفوذ الهائل للولايات المتحدة و"إسرائيل"، وبسبب الضعف العربي والإسلامي، فضلاً عن أن الخطّ السياسي الذي تتبناه لا يتوافق مع التوجهات العامة خصوصاً تجاه التسوية عربياً ودولياً.

ومن جهة أخرى، سعت حماس لتوحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. واتسمت معظم فترة حكمها باتصالات ومفاوضات مستمرة مع حركة فتح؛ للوصول إلى تفاهمات مشتركة تسهم في ترتيب البيت الفلسطيني وتمكينه من مواجهة الحصار وكسره. فكان الاتفاق على وثيقة الأسرى المعدلة، واتفاق مكة... غير أن ذلك لم يوقف التآمر المستمر على إسقاط الحكومة.

ب. على الصعيد الاقتصادي:

عملت حركة حماس منذ اليوم الأول لنجاحها في الانتخابات التشريعية إلى إيجاد بدائل عن المساعدات الأمريكية والأوروبية، باللجوء إلى العالم العربي والإسلامي في سبيل سدّ هذه الثغرة، وبالفعل استطاعت حركة حماس أن تحشد عدداً كبيراً من

---

[106] **الحياة**، 2006/2/28.

[107] جريدة **الرأي**، عمّان، 2006/2/10.

[108] جريدة **الخليج**، الإمارات، 2006/6/1.

المؤيدين لها في العالم العربي على المستويين الشعبي والرسمي. كما قامت الحكومة العاشرة بإجراءات اقتصادية لمواجهة الحصار، فعمدت إلى تخفيض النفقات العامة، وإلى تغيير بعض العقود الموقعة مع شركات إسرائيلية، والتي كانت مجحفة بحقّ الفلسطينيين[109].

1. الدعم الشعبي:

استفادت حركة حماس من علاقتها الوطيدة مع حركة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة عنها في الدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الإسلامية المتعاطفة والعاملة في الدول الأوروبية، وسنتطرق هنا إلى بعض نماذج التحركات الشعبية الداعمة للحكومة الفلسطينية، بقيادة حماس. انطلقت الحملات الشعبية في المساجد والاحتفالات في سبيل جمع أكبر قدر من المال لمساعدة حكومة حماس؛ ففي اليمن تمّ فتح حساب خاص لجمع الأموال[110]، أما في العاصمة البريطانية لندن فقد نظمّ مركز العودة بالتعاون مع جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا، والمنتدى الفلسطيني والنادي العربي، ندوة تمّ خلالها إطلاق حملة لجمع الأموال في سبيل دعم الشعب الفلسطيني، وتمّ تقديم عدّة اقتراحات من بينها إنشاء شركة تعمل على جمع الأموال من فلسطينيي الشتات[111]. كما أطلق ائتلاف الخير حملة المائة يوم ويوم الثانية لجمع أموال للشعب الفلسطيني[112]. كما قررت خمس هيئات مالية عربية، خلال اجتماع في الرباط، تخصيص عشرة بالمائة من عائداتها الصافية لعام 2005 للفلسطينيين، ويصل مجموع عائداتها إلى نحو 50 مليون دولار[113]. وأعلن اتحاد الطلاب السودانيين عن تدشين حملة لجمع دولار من كل طالب لدعم حماس، بعد التهديدات الغربية بقطع المساعدات عنها. أما اتحاد الشباب السوداني فقد أعلن عن تبرعه بـ 200 ألف دولار دعماً لحماس، ودعا إلى التخلي عن أي دعم غربي[114].

---

[109] **الدستور**، 2006/10/5.

[110] موقع نيوز يمن، 2006/3/21، انظر:
http://www.newsyemen.net/show_details.asp?sub_no=1_2006_03_21_8162

[111] **القدس العربي**، 2006/3/23.

[112] جريدة **أخبار الخليج**، البحرين، 2006/4/11.

[113] **الخليج**، 2006/4/20.

[114] موقع إسلام أون لاين، 2006/2/14، انظر:
http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-02/14/article07.shtml

لم تتوانَ الشعوب العربية عن مساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من أزمته، فقد أقرّت الجمعية العمومية للجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بالإجماع، اقتراحاً بتشكيل لجنة وطنية برئاسة أو عضوية لجنة الإمارات، وتضمّ في عضويتها عدداً من مؤسسات المجتمع المدني أو أي جهات أخرى لجمع التبرعات لدعم الحكومة والشعب الفلسطيني؛ ليتجاوز الحصار المفروض عليه عالمياً[115]. أما جماعة الإخوان المسلمين في الأردن فقد نظمت ملتقاً وطنياً لمساندة الشعب الفلسطيني، وجمعت فيه نحو 1.5 مليون دينار أردني[116].

ظهر التأييد الشعبي للحكومة الجديدة باندفاع الشارع العربي في جمع الأموال من أجل إخراجها من الأزمة، ففي مصر تمّ جمع التبرعات، حتى إن العديد من النساء تبرعن بحليهن الذهبية، كما أطلق اتحاد الأطباء العرب حملة تحت شعار "فلسطين... أبداً لن تجوع" وهدفت الحملة إلى جمع مليار يورو خلال عام[117]. وكذلك كان الأمر في سورية واليمن ودول الخليج العربي والجاليات العربية والإسلامية في أوروبا. وشارك العديد من الجمعيات والقوى اللبنانية في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، كما أطلقت الجماعة الإسلامية في لبنان "حملة إغاثة الشعب الفلسطيني"[118]. وكذلك أطلق حزب اللّه حملة باسم "عشرة الفجر"[119].

2. الدعم الرسمي:

عملت الحكومة الفلسطينية على جمع التبرعات وحشد التأييد السياسي للشعب الفلسطيني من مختلف الدول، فقد قام وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور محمود الزهار بزيارة العديد من الدول في سبيل حشد التأييد السياسي، بالإضافة إلى جمع أكبر قدر من التبرعات للاستعاضة عن التبرعات الأوروبية والأمريكية التي انقطعت بعد فوز حماس.

استطاعت الحكومة انتزاع وعود من بعض الدول العربية بتسديد ما تمّ الاتفاق

---

[115] **الخليج**، 2006/4/21.

[116] **الدستور**، 2006/4/25.

[117] إسلام أون لاين، 2005/5/6، انظر:
http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-05/06 /article04.shtml

[118] **السفير**، 2006/5/17.

[119] **السفير**، 2006/6/29.

عليه في القمة العربية في الخرطوم، بالإضافة إلى الحصول على بعض المساعدات الأخرى، فالجمهورية الإيرانية قدّمت مساعدة مالية للحكومة الجديدة بقيمة 100 مليون دولار[120]. وفي أثناء زيارة الزهار للسعودية أكدّت المملكة على أنها ملتزمة بما تمّ الاتفاق عليه في قمة الخرطوم، وأن المملكة ستدفع ما عليها من حصص في المساعدات العربية، أي 92.4 مليون دولار[121]. كما تعهدت ليبيا بمساعدة الحكومة الفلسطينية[122]. وبالعودة إلى أرقام وزارة التخطيط الفلسطينية، فقد بلغ مجموع المساعدات المقدمة للحكومة خلال العام 2006 حوالي 719 مليون دولار، قدّمت الدول العربية منها حوالي 260 مليون دولار أي ما نسبته 36% تقريباً من إجمالي المساعدات[123].

ومع ذلك لم ترقَ المساعدات العربية الرسمية إلى المستوى المطلوب؛ فالكارثة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني أكبر بكثير مما قدّمه النظام العربي الرسمي. وعلى الرغم من محاولات حماس الحثيثة في سبيل سدّ رمق الشعب الفلسطيني، عن طريق إدخال مساعدات مالية عبر المعابر، وتقليص نفقات الوزراء والنواب وغيرها من الإجراءات، إلا أنها واجهت عقبات أكثر تعقيداً مما كانت تظن، فعلى الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في 2007/3/4؛ القاضي برفع الحصار عن حكومة الوحدة، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، واستمر الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية.

ثالثاً: تقييم عام:

قد يؤخذ على حركة حماس أنها تعاملت مع مسألة الحصار بشيء من الارتباك، الذي ظهر عليها منذ اللحظة الأولى التي تلت فوزها في الانتخابات التشريعية، حيث لم تكن تتوقع فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وبالتالي لم يكن لديها سيناريوهات مدروسة وفق رؤية استراتيجية لمواجهة التحديات التي ظهرت قبل الانتخابات التشريعية. فقد كان متوقعاً من الكيان الإسرائيلي، والإدارة الأمريكية،

---

[120] جريدة **الشرق**، قطر، 2006/4/17.

[121] **السفير**، 2006/4/19.

[122] جريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2006/5/1.

[123] محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 308.

والدول الأوروبية أن تحاصر حماس وحكومتها، ولكن ما لم تكن تتوقعه حماس أن تشارك جهات فلسطينية وعربية في هذا الحصار، حيث عوّلت حماس على التعاون العربي والإسلامي لكسر الحصار، دون الأخذ بين الاعتبار الضغوط الأمريكية على الدول العربية والإسلامية لمنع التعاون معها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان من الممكن لأي حركة أو حكومة أن تحقق أكثر مما حققته حركة حماس طوال 16 شهراً، في حكومة منزوعة الصلاحيات، ومرفوضة على المستوى الرسمي العربي، وفي بيئة متوترة أمنياً، ومحاصرة بل محاربة من دولٍ عظمى؟.

لقد حُمّلت حركة حماس فوق ما تحتمل، فمسؤولية رفع الحصار كان ينبغي أن تكون مسؤولية فلسطينية مشتركة، ولكن تخلي الرئاسة الفلسطينية عن مسؤوليتها في دعم الحكومة المنتخبة، بل والعمل على إعاقتها، أعطى المبرر للأعداء ليلعبوا على وتر الخلافات الفلسطينية الداخلية، ويزيدوا من الحصار بالتعاون مع المجتمع الدولي بشكلٍ مباشر.

نجحت حماس في اختراق هذا الحصار في بعض الأماكن، مما مكنها من الاستمرار لمدة 16 شهراً على رأس حكومتين فلسطينيتين. لقد كانت حماس محكومة برغبة ألا تسقط حكومتها نتيجة الحصار، وألا يكسر الأعداء إرادة الشعب الفلسطيني، وكانت ترغب أن تختار هي بنفسها شكل خروجها من الحكومة ووقته، كما كانت تخشى أن يكون خروجها من الحكم ونجاح الحصار مرحلة أولى في ضربها وسحقها والإجهاز على برنامج المقاومة.

أصبح على حماس أن تجيب على أسئلة صعبة، فإلى أي مدى تتحمل هي مسؤولية الحصار والمعاناة التي عاشها الشعب الفلسطيني، وإلى أي مدى تستطيع حماس أن تستمر في عمل حكومي في أجواء احتلال وبيئة معادية. وهل ثمن بقائها في الحكم هو أهون من ثمن خروجها؟ وإذا ما قررت حماس العودة لبرنامج المقاومة هل ستتعرض هي لمحاولات السحق والتهميش، وتستمر معاناة الفلسطينيين، وهل سيكون هناك ثمن سياسي باهظ نتيجة أية تنازلات يمكن أن يقدمها الرئيس عباس والفريق المؤيد لأوسلو؟.

كانت رغبة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية ممارسة عمل سياسي نظيف، إلا أن التقاطعات الداخلية والإقليمية والدولية حالت دون ذلك. فحركة فتح تطمح إلى استعادة السلطة من حماس، كما أن المحيط العربي، المتخوف من

صعود الحركات الإسلامية، كان يرغب بفشل التجربة الإسلامية في الحكم. أما أمريكا والدول الأوروبية فتبنت سياسة الحصار والمقاطعة.

وقد يختلف خصوم حماس وأعداؤها في الأهداف والوسائل، ولكنهم اتفقوا ولو بشكل ضمني على إسقاط الحكومة التي تقودها حماس بشتى الوسائل، سياسية كانت، أم عسكرية، أم اقتصادية. وعلى الرغم من مناورة حركة حماس، وبذلها مجهوداً كبيراً لفكّ الحصار، ولو على حساب شعبيتها، إلا أن الضغوط التي تعرضت لها الحركة كانت أقوى، وهو ما عكس حقيقة اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأمريكية – الأوروبية، مما يعني الارتهان للإرادة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، ولأصحاب المشاريع التآمرية، ولذلك فإن عملية التحرير من القيود الاقتصادية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو وما لحقها، والعودة إلى البيت العربي والإسلامي الرسمي والشعبي، يجب أن يكون أولوية العمل الوطني.

إذا كان لا بدّ من خروج حماس من الحكومة لتخفيف الحصار عن الشعب الفلسطيني، فلا بدّ أن يتمّ ذلك بناءً على توافق وطني تتعهد فيه فتح، تحديداً، وأية قوى تمارس السلطة باحترام التعددية السياسية، وعدم التعرض لحماس أو برنامج المقاومة، وتفعيل م.ت.ف. إن المطلوب اليوم هو إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ومؤسساته الاقتصادية، والأمنية، ووضع برنامج وطني فلسطيني وفق القياسات الفلسطينية، وليس وفق القياسات الأمريكية والإسرائيلية. برنامج يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ويعيد القضية الفلسطينية إلى هدفها الأساسي، وهو التخلص من الاحتلال وليس مجرد الاهتمام في كيفية إدارة الوضع تحت الاحتلال، وهنا لا بدّ أن تتحمل كافة الفصائل الفلسطينية مسؤولياتها الوطنية تجاه الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية.

تجربة حماس في الحكم: العلاقة وتسوية الصراع مع "إسرائيل"

عدنان أبو عامر[124]

مدخل تقييمي لأداء حماس "الحكومي والبرلماني":

من الصعوبة بمكان الإحاطة بقراءة تقييمية لسنة كاملة من تجربة حركة حماس الحكومية والبرلمانية عبر هذا المدخل الموجز، دون الأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل الداخلية والخارجية التي أثّرت في نجاح أو إخفاق حماس في تجربة الإدارة والحكم، وأهمها:

1. عملية التسوية، وموقف حماس الرافض لها؛ مما شكّل أمامها عقبة لإحكام سيطرتها على السلطة، التي جاءت نتيجة طبيعية لتلك العملية.
2. القطيعة الدولية، وإقدام المجتمع الدولي على قطع اتصالاته مع الحكومة الوليدة، وما مارسه من ضغوط سياسية ومالية على الحركة.
3. تردي الوضع الاقتصادي، بسبب الإغلاقات الإسرائيلية وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع النمو الاقتصادي؛ مما وضع المجتمع الفلسطيني على حافة الانهيار.
4. تنازع الصلاحيات مع رئيس السلطة، وبالتالي فقدان السيطرة على الأجهزة الأمنية، لذا تبدّى بصورة جدّ واضحة عجز الحكومة عن إحداث أي تغيير داخلها وفي بنيتها القيادية، ومن جهة أخرى "نجحت" هذه الأجهزة، ويا للمفارقة، في شلّ عمل الحكومة وجعل قراراتها بحكم اللاغية عملياً.
5. صعوبة إحكام إدارتها للجهاز الإداري المدني، ممثلاً بالهيئات الرسمية والوزارات، حيث تتربع قيادات فتح على المناصب العليا فيها، بحيث "أخفقت" الحكومة في تعيين جملة من الكوادر "التكنوقراطية" من جهة،

[124] باحث فلسطيني في الشؤون الإسرائيلية، وأستاذ التاريخ في الجامعات الفلسطينية.

ولم تتمكن من إقالة مسؤولين ثبتت بحقهم تهم فساد، أو على الأقل اتخاذ إجراءات إدارية ضدهم.

أما عن تقييم تجربة حماس في السلطة، فبالإمكان تقسيمه، سلباً وإيجاباً، إلى جزأين أساسيين:

التقييم الداخلي:

1. استطاعت حماس ترجمة شعبيتها وجماهيريتها الميدانية من خلال صندوق الاقتراع، والإثبات أنها اللاعب الأول على الساحة الفلسطينية، في ساحتي المقاومة والسياسة معاً.
2. مثلت الحركة نموذجاً إدارياً بديلاً لإدارة دفة الأمور في السلطة الفلسطينية، شفافاً نزيهاً، وبعيداً عن مظاهر الفساد التي ميزت أكثر من عقد من الزمن أداء حركة فتح.
3. أثبتت حماس على الرغم من الحراك السياسي المتسارع الذي شهدته، أنها عصية على الانقسام أو الانشقاق، على الرغم من ما قيل ويقال عن حالات الاستقطاب التي حدثت داخل جسمها التنظيمي، بين تيار معتدل وآخر متطرف، متشدد وبراجماتي، وهو أمر طبيعي طالما بقي داخل الصف الواحد.
4. تمكنت حماس بالفعل من تحقيق شعارها الذي رفعته حين بررت دخول الانتخابات، وهو حماية المقاومة، فلم يشهد عهدها اعتقال مقاوم، أو مصادرة سلاح، على العكس من ذلك، كل التقديرات العسكرية الإسرائيلية تؤكد أن السنة التي حكمت فيه حماس شهدت تدفقاً للأسلحة على قطاع غزة.
5. في المقابل، شهد الأداء البرلماني لنواب حماس انتكاسة كبيرة من خلال تعطيل المجلس التشريعي، وتغييبه عن ساحة العمل السياسي والقانوني لأكثر من خمسة شهور متواصلة، وما يعنيه من تعطيل للأداء الرقابي على السلطة التنفيذية.
6. لاشكّ أن تجربة حماس في الحكم شهدت تضييقاً اقتصادياً وحصاراً مالياً لم يسبق له مثيل على الشعب الفلسطيني، عقاباً له على اختياره لها، ولم تتمكن الحكومة من توفير حدّ الكفاف للمواطنين، على الرغم من الجهود التي بذلها وزراؤها للبحث عن خيارات مالية أخرى.

7. بالإضافة لعوامل أخرى، شهدت السنة الماضية، وهذا ما جسّدته جملة من الأحداث الأخيرة نشأة لفكر ديني سلفي في مجمله، لا سيّما في قطاع غزة، وأرجعت بعض المصادر إلى أن جزءاً لا بأس به من قواعد هذا التيار "القاعدي"، هم من عناصر حماس الذين لم "يرق" لهم السلوك السياسي المرن لقيادة الحركة، وبالتالي وجدوا ضالتهم في هذا الفكر.

التقييم الخارجي:

1. شكل فوز حماس وتشكيلها لحكومة "خضراء فاقع لونها"، سابقة تاريخية وسياسية خصوصاً بما بات يعرف بـ"مشروع الإسلام السياسي"، لا سيّما وهي حركة مقاومة إسلامية، تدير دفة الأمور في ظلّ احتلال لا يخفي رغبته بالقضاء عليها، على الرغم من المعاناة التي تكبدتها الحركة والجمهور الذي انتخبها على حدٍّ سواء، علماً بأن بعض الشواهد تشير إلى أن حماس في بعض الأحيان "غلّبت" جانب "الإسلام العالمي" على حساب "الفلسطيني الوطني"، الحديث لا يدور هنا عن تعارض بالضرورة بين المشروعين، لكن أنصار ذلك المشروع العالمي يبدو وكأنهم حمّلوا حماس ما لا تستطيع حمله، وإلا فقد كان مطلوباً منهم أن يقدموا ما يمكن تقديمه لمنح حماس القدرة والقوة على البقاء والتعمير في عهدها "السلطوي" طويلاً.
2. للمرة الأولى خاضت حماس تجربة العمل السياسي والدبلوماسي "على أصوله"، فقد وطئت أقدام قادتها، في الحركة والحكومة على حدٍّ سواء، أراضي دول لم تتجاوز في فكر الحركة أنها دائرة من دوائر الشرّ العالمي والمؤامرة على القضية الفلسطينية، وجاءت التجربة السياسية على المحك، لتثبت لها أن السياسة لا تعترف بالعدو المطلق، فالسياسة مصالح في معظمها، بعيداً عن الشعارات اللازمة لاستقطاب الجمهور وتحشيد الأنصار في مراحل تاريخية بعينها.
3. ربما لم تحسن حكومة حماس قراءة بعض الرسائل الواردة من المجتمع الدولي، حيث اعتقدت في كثير من الأحيان أن الاتحاد الأوروبي مثلاً، بإمكانه أن يشبّ عن الطوق الأمريكي، ويتعاطى معها ويوقف الحصار، وهذا في أحسن الظنون قراءة "تبسيطية" لطبيعة العلاقات الدولية القائمة، وتحديداً

عدم دراية واسعة كافية بالعلاقة التبعية، التي تربط "القارة القديمة" وفقاً لوصف وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" للقارة الأوروبية، بالقطب الأمريكي الأوحد، أكثر من ذلك فقد عبّر في بعض مناحيه عن عدم إلمام حماس جيداً بطبيعة العلاقات الدولية الناجمة عن "تآكل الثنائية القطبية"[125].

العلاقة مع "إسرائيل":

منذ اليوم الأول لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، أشعلت الأضواء الحمراء داخل أروقة مؤسسات صنع القرار الإسرائيلي، السياسية والعسكرية منها على حدٍّ سواء، ففوز الحركة لم يعد شأناً فلسطينياً داخلياً، بل يصب في صميم طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما استدعى عقد العديد من اللقاءات والحوارات داخل مؤسسات البحث والدراسات الاستراتيجية لمعرفة ما ستؤول إليه الأمور داخل الساحة الفلسطينية التي غدت تسيطر عليها حماس.

أولاً: مسوغات التخوف من فوز حماس:

1. تعزيز البيئة المعادية لـ"إسرائيل":

أفضى صعود حماس لسدّة الحكم إلى حدوث ارتباك في العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، خصوصاً بعدما أصبحت البيئة الاستراتيجية الأمنية المحيطة بالدولة العبرية غير مريحة خلال سنة 2006، عبر عدد من الشواهد، والعلاقة بين صعود حماس واحتمالات تغير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومدى استقلالية الحركة أو تبعيتها للسياقات الإقليمية، وفي المقابل، سبل تجنيد التأييد الدولي لتدعيم سياسة عزل حكومتها، ومن أهمّ هذه الشواهد:

أ. العدو الداخلي ممثلاً بحماس، التي غدت تكتسب شرعية دستورية، وخاضت معها حرباً أسمتها "أمطار الصيف"، بعد أسر مقاتلي الحركة للجندي "جلعاد شاليط" في عملية الوهم المتبدد.

ب. الهزيمة التي مُني بها الجيش خلال حرب تموز/ يوليو أمام حزب اللّه، التي

---

[125] عبارة شهيرة وردت على لسان المؤرخ الأمريكي الشهير بول كينيدي في كتابه: **القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري**، (الكويت: دار الصباح، 1993)، ص547.

أطلق عليها "تغيير الوجهة"، ردا على عملية "الوعد الصادق" التي نفذها الحزب وأسر اثنين من الجنود.

ج. تنامي الخطر الإيراني ممثلاً بالمشروع النووي، وافتتاح عهد جديد من العلاقات الفلسطينية الإيرانية بعد الزيارات التي قام بها نواب حماس ووزراؤها لطهران، وما قيل عن مساعدات مالية، وتدريبات قتالية لعناصر الحركة هناك.

د. تزايد الحديث بصورة مركزة أكثر من أي وقت مضى، عن قرب المواجهة الحربية بين تل أبيب ودمشق، وهي أكثر المستفيدين والمرحبين بفوز حماس في الانتخابات[126].

هـ. ربط مسيرة المقاومة الفلسطينية ببعض التيارات الإسلامية التي تناصبها "إسرائيل" والعالم الغربي العداء، خاصة تنظيم القاعدة، فلم تتورع عن وضع صور الشيخ أحمد ياسين إلى جانب صور أسامة بن لادن، من قبيل رسم الصورة الذهنية والنمطية أمام الرأي العام العالمي، بل أن فوز حماس وتسلمها لمقاليد السلطة جاء فرصة لأن تعلن تل أبيب أن السلطة الفلسطينية غدت توازي سلطة طالبان، وبدأنا نسمع نغمة دولة "حماستان"! كما روجت "إسرائيل" لمقولة أن السلطة غدت مكوناً رئيساً فيما يعرف بـ"قوس الشر" المكون من إيران وسورية وحزب اللّه وحماس![127].

وهكذا تنامت البيئة المعادية لـ"إسرائيل" بصورة متسارعة أعقبت فوز حماس، وأسفرت عن دخول متغيرات جديدة مؤثرة لم تستعد لها بالقدر الكافي، أو لم تتوقع حدوثها أصلاً.

2. وقف التفاوض والحل أحادي الجانب:

دعم انتصار حماس الانتخابي الشكوك الإسرائيلية بشأن انسداد آفاق تجديد الشراكة مع الفلسطينيين في المفاوضات، وأكد على عملية فكّ الارتباط أحادي الجانب، كما زاد من التشكيك في أن الانسحاب من الضفة الغربية سيتيح لحماس

---

[126] جاء ذلك صريحاً واضحاً في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب فوز حماس، وأشار فيه تصريحاً وليس تلميحاً أن دمشق أكثر المستفيدين من فوزها في الانتخابات.

[127] منذ فوز حماس غدت الآلة الدعائية الإسرائيلية تردد "سيمفونية" الحلف الرباعي، الذي يبدأ من طهران ويمرّ بدمشق وبيروت حيث حزب اللّه، وينتهي في غزة حيث حماس.

فرصة السيطرة على مناطق شديدة القرب من قلب "إسرائيل"، وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كان باستطاعة حماس التغلب على جميع المعوقات التي تواجهها، إلا أنها إذا فعلتها، فسوف تلعب دوراً رئيساً في تطوير التفكير الإسرائيلي، وعلى الرغم من عدم تصديق معظم مفكري الأمن الإسرائيليين لإمكانية أن تصبح حماس شريكاً لـ"إسرائيل" يوماً ما، فإن هناك من يرى أنه آجلاً أم عاجلاً سيكون من المحتم إجراء محادثات مع حماس، لأنها قد تصبح موثوقاً بها أكثر من الشركاء الآخرين.

وهكذا تزايدت القناعة الإسرائيلية وترسخت حالة الفصل مع الفلسطينيين، الذين غدوا تحت سيطرة حماس، حيث شعرت "إسرائيل" أنها في حالة تأييد لمبدأ إنهاء السيطرة على الفلسطينيين عبر اتخاذ خطوات يتمّ التفاوض بشأنها أو تتمّ بطريقة أحادية، وتنتقل بموجبها السلطات والصلاحيات منها إلى السلطة الفلسطينية شريطة أن تتولّى الأخيرة المسؤولية الكاملة عن أراضيها وسكانها، بمعنى أكثر وضوحاً ساد مبدأ "الجمود السياسي"، من خلال لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة حدّة "المشكلات البنيوية" المتأصلة في العملية السياسية، عبر تفعيل خيار عدم التفاوض، فقد عجز الجانبان – حتى قبل وصول حماس للسلطة – عن ردم الهوة بين خلافاتهم السياسية والتفاوضية، وجاءت الأيديولوجية التي تؤمن بها حماس لتزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقيات القائمة، أو إحراز تقدم في العملية السياسية.

ومع ذلك، فإنه من المفارقات؛ أن الصدمة التي عمّت الأوساط الإسرائيلية بفعل فوز حماس، أسفرت عن شيوع اعتقاد مفاده أنها قد تكون الشريك المناسب لفكّ ارتباط أحادي من الضفة الغربية، لأن رفضها إجراء مفاوضات حول وضع دائم يجعله خياراً أكثر فاعلية[128]، وهو فضلاً عن اعتباراته السياسية والاستراتيجية والأمنية، سيمنح الجانبين الوقت اللازم، بالنسبة لحماس لتوحيد حكومتها وإثبات نفسها، وبالنسبة للإسرائيليين لدراسة حماس كحزب حاكم، مما دفع بكبير المعلقين السياسيين عكيفا ألدار Akiva Eldar ذي العلاقات الوطيدة مع الحكومة، أن يعنون مقاله السياسي فور فوز حماس في هآرتس بـ: كاديما وحماس: تجسيد لسياسة أحادية الجانب!

---

[128] سادت هذه القناعة في أوساط حزب كاديما عموماً، قبل اندلاع المواجهة مع حماس، ونشوب الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث أغلق ملف خطة فكّ الارتباط بصورة ملحوظة.

3. حتمية رفع السقف السياسي الفلسطيني:

رجع منبع القلق الإسرائيلي بالأساس من فوز حماس، إلى نفوذها المتصاعد في الشارع الفلسطيني، بفعل تبنيها خطاباً وانتهاجها سلوكاً ميدانياً أكثر تعبوية في وجه الاحتلال، وبعد الفوز مباشرة زاد منسوب القلق في ظلّ المخاوف الإسرائيلية من أن يؤدي دخول حماس للنظام السياسي؛ لإبداء المزيد من التعنت والصدّ أمام ما تطرحه من شروط وحلول جزئية للقضية الفلسطينية.

وتبدى ذلك في ميدانين اثنين: السياسي والميداني، بحيث حافظت حماس، حركة وحكومة، على مواقفها الثابتة، رافضة التسليم "الواضح والصريح" بالشروط التي رفعتها الرباعية الدولية، وإن حاولت الاستعانة بالمفردات اللغوية من إيحاءات واستعارات[129]، حاولت من خلالها عدم تحميل الشعب مسؤولية مواقفها وثوابتها، مما جعل "إسرائيل" تزداد قناعة بتصلب الموقف الفلسطيني، أو على الأقل الرفع من سقفه.

أكثر من ذلك، فقد تبدى خوف "إسرائيل" الحقيقي من قيام حماس وقادتها ووزرائها بين الحين والآخر، بالتلويح بخيار حلّ السلطة الفلسطينية من أساسها، وبغض النظر عن جدية التهديد من عدمه، فقد بات أن السلطة، وهي المشروع الدولي الذي اتفق العالم كله على قيامه بدور وظيفي يحمي مصالح "إسرائيل" أصبحت رهينة بيد أكبر عدو لها في المنطقة، مما جعلها تخوض حملة دعائية تحريضية لجميع دول العالم؛ لتبني موقفها بمحاصرة حكومة حماس ومقاطعتها، وفرض القيود والشروط عليها، بعد الإعلان عن تحول السلطة الفلسطينية لـ"كيان إرهابي"! والسعي نحو إفقادها "الشرعية الدولية"!.

ثانياً: خيارات "إسرائيل" تجاه علاقتها مع حكومة حماس:

بعد الصدمة التي أصيبت بها الأوساط السياسية والعسكرية تجاه فوز حماس، كان على "إسرائيل" أن تختار بين عدة طرق وخيارات للتعامل مع الواقع الجديد، مضطرة مكرهة، وهي:

1. سياسة كشف الحصار، من خلال السماح للسلطة الفلسطينية بأداء دورها في

---

[129] بدا ذلك واضحاً في ما أطلق عليه "تراجع" من حماس في وثيقة الأسرى التي عرفت باسم وثيقة الوفاق الوطني، واعتبرتها حماس السقف السياسي الذي يمكن أن تتفق عليه مع باقي القوى، في الوقت الذي أبدت فيه سابقاً اعتراضاً كبيراً عليها، ثم جاء "تراجع" آخر بصورة أكثر جلاء في نصوص اتفاق مكة، الذي أعلنت من خلاله "احترامها" للاتفاقيات الموقعة.

الحكم، حتى وإن كانت حماس تسيطر عليها، أو تشارك فيها، وإدارة الصراع ضدّ حماس باستخدام الوسائل السياسية، بحيث تضع هذه الوسائل حاجات السكان الفلسطينيين في مواجهة أيديولوجية الحركة، والأمل بأن يرتقي الاعتراف بها لدى الحركة، من المستوى العملي الواقعي إلى المستوى الخطابي الرسمي.

2. إدارة الظهر، وكأن شيئاً لم يتغير في الخريطة السياسية، والتعامل بمنطق "فكّ الارتباط"، واقتصار العلاقة مع "الجيران الجدد" على إدارة الشؤون اليومية، وما يتطلبه من اتصال هنا ولقاء هناك، ليس أكثر.
3. اعتماد استراتيجية مؤقتة تقوم على عنصرين: عدم التسبب في كارثة إنسانية خلال فترة رئاسة أبو مازن، والسماح بتحويل قدر ضئيل من عائدات الضرائب لمؤسسة الرئاسة، وإظهار الصلابة مع الفلسطينيين، حتى لو كان الضرر الذي سيلحق بهم كبيراً، خصوصاً أن الموقف الدولي يساند هذه الإستراتيجية.
4. الحاجة لمراجعة السياسة الأمنية، وبلورة سياسة جديدة مبنية على نظرية الردع، واستعمال القوة العسكرية من داخل الحدود والمناطق الإسرائيلية، مع منع حماس وعناصرها من السيطرة على معبر رفح حتى لا تتمكن من نقل وإدخال الأسلحة.
5. سياسة المواجهة، من خلال افتعال أحداث داخلية بين الخصوم المتنافسين، لا سيّما بتحريض "أصدقائها" الذين خسروا السلطة، ولم تجد تل أبيب حرجاً في إمكانية توجيه ضربة قوية ضدّ حماس، بالتعاون مع فتح ومصر والأردن، بهدف ضمان إضعافها بالقدر الذي يمكن خصمها، في الضفة الغربية على الأقل، لتصبح قادرة على حلّ المجلس التشريعي والحكومة، ودعم أبو مازن، وتثبيت استقرار النظام السياسي، وينبع المنطق الذي يقف خلف هذه السياسة من إدراك "إسرائيل"، أنها عاجزة عن إسقاط حكومة حماس سواء عبر الوسائل الديموقراطية المتاحة، أو بإجبارها على تغيير أيديولوجيتها.

ومع ذلك، حذر خبراء إسرائيليون عديدون من نقاط ضعف رئيسة تكتنف "سياسة المواجهة" أهمها:

---

[130] برزت هذه التحليلات والتخوفات عقب الاشتباكات الدموية بين فتح وحماس في شهري كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو 2007، حيث حذّر الشاباك في تقارير رسمية من تفوق واضح لحماس، وأكّد ذلك بعض الكتّاب: آفي سخاروف Avi Sakharov، وعميت كوهين Amit Cohen ، وعميره هاس Amira Hass.

أ. خطر تداعي السلطة، وإلقاء المسؤولية على "إسرائيل"، ورحيل المنظمات الدولية عن المنطقة، ومن المرشح أن يؤدي هذا التطور لإلقاء المسؤولية على كاهلها.

ب. انتصار فتح غير مضمون، وربما كشفت المواجهة الأخيرة مع حماس عن ضعف فتح الناتج عن انقساماتها الداخلية، وهو أمر صرحت به المحافل الأمنية الإسرائيلية التي عبّرت عن قلقها من أداء فتح الميداني في مواجهات أيار/ مايو 2007، وفي المقابل إعجابها بـ"أداء حماس" المنظم[130].

ج. عودة حماس إلى "العمل المسلح"، فمن المحتمل أن تؤدي مواجهة فلسطينية داخلية إلى حملها على إنهاء التزامها بضبط النفس الذي ألزمت به نفسها عندما تولّت السلطة، واللجوء بشكل كامل للصراع المسلّح وشنّ حملة كبيرة من المقاومة المسلحة، وهذا ما تمّ فعلاً في خضم المواجهات مع حركة فتح وإطلاق مئات من صواريخ القسام تجاه البلدات المجاورة لقطاع غزة.

د. الشكّ في تحقيق فتح لما هو متوقع منها، لأنها تشهد حالة من الانقسام وعدم الانضباط، والعديد من أعضائها لهم علاقة بالعمل المسلح، ولذلك، لن يضمن انتصارها في هذه المواجهة بالضرورة إلى وضع حدٍّ للعمل المسلح، كما أن الدعم الإسرائيلي المكشوف ربما يدفعها لتنفيذ عمليات مسلحة لتثبت أنها ليست لعبة بيد "إسرائيل"، وفي النهاية، ربما تتأذّى شرعيتها إذا عُدّ نصرها ناجماً عن الدعم الإسرائيلي.

ثالثاً: السلوك الإسرائيلي تجاه حكومة حماس:

في ظلّ القراءات "السوداوية" التي قدمتها مختلف الأوساط الإسرائيلية لفوز حماس، الرسمية منها والإعلامية والبحثية، آن الأوان لإلقاء نظرة فاحصة على الأداء السياسي والميداني تجاه الحركة، التي شكلت الحكومة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، أولاً لأنها إسلامية التوجه والفكر، وثانياً وهو الأهم لأنها ترفع شعار المقاومة سبيلاً أساسياً للتخلص من الاحتلال، وقد تركز السلوك الإسرائيلي في هذه النواحي[131]:

---

[131] بادر توماس فريدمان Thomas Friedman، الكاتب الأمريكي الشهير، بتوجيه "النصح" للمجتمع الدولي بانتهاج سياسة غير مسبوقة مع حكومة حماس، لم تكتب بعد في كتب السياسة والتاريخ، نظراً لأن فوزها وهي متمسكة بمواقفها في ظلّ موازين القوى السائدة لم يكتب في التاريخ سابقاً.

1. الصعيد السياسي:

أ. تعاملت "إسرائيل" مع صعود حماس للحكم من خلال استخدام مصطلحات تاريخية في الذاكرة الجماعية اليهودية، ذات صلة بالمرحلة النازية، بغرض تحشيد الرأي العام خلف السياسة الرسمية للحكومة، حيث عُدَّ فوزها مشابهاً لفوز النازيين في ألمانيا، وبمثابة "هزة أرضية"، و"كارثة جديدة"، مما دعا عدداً من السياسيين لمعاملة قادة حماس كما قادة النازية! وشبهوا ميثاقها بكتاب "كفاحي" لهتلر، وهذا الأمر نلحظه في استطلاع للرأي أجري بين الإسرائيليين، إذ رأى 55 % منهم أن فـوز حمـاس يشكل خطراً وجودياً على الدولة، وقال 42 % منهم أن سياستها تجاه حكومة حماس متساهلة جداً!![132].

ب. عُدَّ هذا الموقف السياسي تمهيداً لتقبل العالم لأي سلوك ميداني قد تقدم عليه "إسرائيل" ضد الحكومة "الحمساوية"، التي أعلنت أنها ليست شريكاً في أي مفاوضات، بحيث أنها حين أقدمت على الكثير من التهديدات والإجراءات الميدانية، لم تقابل بردود فعل حقيقية باستثناء تصريحات إعلامية خجولة.

ج. إرهاق الحكومة "الوليدة" بالعديد من المقترحات السياسية بين الحين والآخر، لا سيّما إعلان الثالوث غير المقدس في وجه حماس وهو: الاعتراف بـ"إسرائيل"، الالتزام بالاتفاقات الموقعة، نبذ "الإرهاب"! مما جعلها تدير "اشتباكات" سياسية عديدة مع أطراف فلسطينية وعربية ودولية، ووقوعها بالتالي في دائرة ردّ الفعل على ما يمارس بحقها من ضغوط سياسية تشتد بين يوم وآخر.

2. الصعيد العسكري:

أ. التصعيد الميداني غير المسبوق الذي عُدَّ "هدية" إسرائيلية لحكومة حماس، من خلال تصعيد سياسة الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات، وقد

---

[132] تضمنت العديد من المقالات والتعليقات التي غصّت بها الصحافة الإسرائيلية فور فوز حماس العديد من المصطلحات في هذا الاتجاه، ومن أبرز كتابها: بن درور يميني Ben–Dror Yemini، أرييه إلداد Arie Eldad، بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، عوزي أرادUzi Arad، دوري غولد Dore Gold، سيفر بلوتسكر Sever Plocker، الذين عنونوا مقالاتهم بمثل هذه العبارات: الخميني وكاسترو في دولة حماس، فوز حماس.. في خدمة الإسلام العالمي، انتصار حماس يشكل خطراً على "إسرائيل"، حماس اللاشريك القادم.

استبقت المصادقة على الحكومة في منتصف آذار/ مارس 2006 بالعملية العسكرية، التي استهدفت إلقاء القبض على أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات المعتقل في سجن أريحا، وأكثر من ذلك فقد سقط العشرات من الشهداء، وأصيب المئات، واعتقل الآلاف خلال سنة كاملة من عمر حكومة حماس، وهي السياسة المسماة "إبقاء الأرض مشتعلة" تحت أقدام الحكومة. ومن الجدير ذكره أن عدد الشهداء الفلسطينيين سنة 2006 بلغ 692 شهيد وبلغ عدد الجرحى 3,126 جريح، أما المعتقلون فبلغ عددهم 11,000 معتقل.

ب. خطا الجيش الإسرائيلي خطوات متقدمة حين بادر إلى شنّ حملات اعتقال بحقّ العشرات من نواب حكومة حماس ووزرائها، تفسيراً لما أعلنه سابقاً من أنه لا حصانة لها ولمثليها، وهو سابقة خطيرة لم تقدم عليها أي من حكومات العالم في وقت سابق، بل والتهديد بتصفية رئيس الحكومة ووزرائها لاتهامهم بـ"تلطخ أيديهم بالدماء الإسرائيلية"! وزادت التهديدات حدّة مؤخراً، مع تزايد سقوط صواريخ القسام على المستوطنات.

ج. من خلال العناصر المرتبطة بها، واصلت تل أبيب برنامج الفلتان الأمني "المنظّم"، عبر افتعال حوادث القتل والاختطاف والسطو، هادفة من ذلك لإشغال حكومة حماس بالملفات الطارئة بين الحين والآخر، بدلاً من التفرغ لتطبيق برنامجها الانتخابي "التغيير والإصلاح"، الأمر الذي نجحت فيه إلى حدٍّ بعيد[133].

3. الصعيد الاقتصادي:

أ. أولت "إسرائيل" اهتماماً بالغاً للحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته على حكومة حماس، عبر تعطيل اتفاقية العائدات الجمركية، في ظلّ وجود ما يزيد عن 125 ألف موظف في صفوف السلطة الفلسطينية، الذين يحتاجون

[133] العام الكامل من عمر حكومة حماس شهد تعطل المجلس التشريعي عن العمل، وعدم الانعقاد مدة خمسة أشهر متواصلة بسبب الفوضى الأمنية المتلاحقة، وعلى صعيد الحكومة انشغلت الوزارات بالملفات الطارئة والمستجدة، وكان أهمها التعيينات التي رفضها رئيس السلطة، والشلل الذي دب في أروقة وزاراتها بسبب ما قالت عنه سحباً لصلاحياتها من قبل هيئات وسلطات، أنشأها مكتب رئاسة السلطة بصورة موازية لها.

صبيحة كل آخر شهر ما قيمته 150 مليون دولار كرواتب شهرية.

ب. بثت "إسرائيل" دعاية إعلامية موجهة بالأساس للرأي العام الدولي والمؤسسات المالية المانحة، مفادها أن الأموال التي تأتي لـ"سلطة حماس" لن تذهب لرواتب الموظفين، ومشاريع البنية التحتية، وتحسين ظروف الفلسطينيين، بل ستجد طريقها لمخازن السلاح وتصنيع المتفجرات التي تملكها الحركة، مما منع الكثير من الدول الغربية من دفع مستحقاتها، وتلكؤ الأطراف العربية عن الإيفاء بوعود قطعتها في قمم عربية، حتى في ظلّ رؤيتها للفلسطينيين يتضورون جوعاً... خشية اتهامهم بالإسهام في تمويل "الإرهاب" من جهة، ومن جهة أخرى قطع "الأوكسجين" عن حكومة حماس المتمثل بالأموال.

ج. استخدمت "إسرائيل" سيطرتها على المعابر التجارية من وإلى الضفة الغربية، وقطاع غزة للضغط على الحكومة في إعاقة وصول البضائع والسلع الأساسية والأدوية، وشلّ حركة البناء وشيوع الركود الاقتصادي، بمعنى أنها مارست عليهم حصاراً غذائياً، فضلاً عن الحصار المالي، مما أوقع حكومة حماس في حرج أمام جماهيرها يتعلق بـ: توفير لقمة العيش!.

رابعاً: سياسة حماس إزاء العلاقة مع "إسرائيل":

1. الاحتفاظ بمواقفها السياسية المعلنة، على الرغم مما شابها في الآونة الأخيرة من "تمييع" واضح أنه مقصود من قبل قيادتها، كتصريح رئيس مكتبها السياسي من أن حماس تتجه حالياً لما وصفه بـ"الجهاد المدني"، فيما أكد رئيس وزرائها في برنامج حكومته أن الحكومة تدعم المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها "المقاومة الشعبية"، وهي مفردة غابت كثيراً في مفردات القاموس السياسي للحركة.
2. رفض وقف المقاومة، بجميع أشكالها ومستوياتها، واتضح ذلك من خلال[134]:

[134] من الجدير ذكره أن من الأسباب الأساسية في فوز حماس عاد إلى قناعة الفلسطينيين بالدور الذي لعبته الحركة في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن 84% من الفلسطينيين يرون أن الانسحاب الذي تمّ جاء انتصاراً للمقاومة المسلحة التي تقودها حماس، انظر: www.pcpsr.org

أ. تصعيد موجة صواريخ القسام، لا سيّما خلال المواجهة الأخيرة التي انطلقت في منتصف أيار/ مايو 2007، وتنفيذ عملية الوهم المتبدد في أواخر حزيران/ يونيو 2006، وأسرها للجندي جلعاد شاليط واحتفاظها به سنةً كاملةً مما شكل مفاجأة حمساوية لـ"إسرائيل" من العيار الثقيل.

ب. استمرار حماس في تخزين السلاح والعتاد والتدريبات الميدانية لعناصرها[135]، بل وإنتاجه وتصنيعه، وتحسينها لفعالية صواريخها وقدرات قذائفها لتتمكن من ضرب مدن أساسية مثل عسقلان وأسدود وغيرها، حيث تشير التقديرات إلى أن غزة تحتوي على مائة ألف رشاش حربي تقريباً، مما يجعل سكان غزة الأكثر تسلحاً في الشرق الأوسط، وخلال عهد حكومة حماس تمكنت فصائل المقاومة من إدخال ما يقارب الثلاثين طن من مادة TNT، إلى داخل القطاع.

ج. السعي لبناء أنظمة مضادة للدبابات والطائرات، يمكنها أن تشلّ قدرة الجيش الإسرائيلي الحالية على الدخول إلى غزة بسهولة، عبر استخدام النوع الجديد من الصواريخ الذي استخدم في لبنان.

3. التهديد بحلّ السلطة، وقناعة حماس بأن تفكيكها سيعزز "استراتيجية الانفجار الداخلي"، بحيث تجد "إسرائيل" نفسها مضطرة لتولي المسؤولية الكاملة عن مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، يضاف إلى ذلك أن حلّ السلطة سيجعل الفصل الدائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين صعباً.

خامساً: تقييم السياسة الإسرائيلية تجاه العلاقة مع حماس:

منذ اللحظة الأولى لإطلاق وصف "الانقلاب" على فوز حماس، على الرغم من أنها جاءت وفق انتخابات نزيهة شهد العالم بديموقراطيتها وشفافيتها، واعتباره تحدياً جديداً لمفهوم الأمن الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص الموقف من الجيران الجدد، فقد استدعى من "إسرائيل" التعامل مع حماس "السلطة"، بمنطق لا يقلّ شدّة عن

---

[135] بدا ذلك في دراسة بعنوان "إيران تبني حماس ستان في غزة" للجنرال شالوم هراري Shalom Harari الصادرة عن مركز القدس للعلاقات العامة JCPA، في 2007/3/11، ترجمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات؛ وتقرير موسع آخر للمحلل العسكري اليكس فيشمان Alex Fishman بعنوان: حماس تطور الصواريخ وتعد العدة لما بعد الانتخابات.

تعاملها مع حماس "الحركة"، في الوقت الذي توقع العديدون تغير الموقف بالعكس، في محاولة لاستدراجها لمواقف أكثر ليونة ومرونة، وتساوقاً مع مطالبها وشروطها.

لذلك جاءت السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه سلطة حماس معلنة صراحة عن هدفين أساسيين: إما التسبب في إسقاط حكومتها، أو في إحداث تحوّل أيديولوجي يوازي "الانقلاب"، الذي فوجئت "إسرائيل" به، ممثلاً بالاعتراف بها، والمصادقة على الاتفاقيات السابقة، ووقف العمليات المسلحة، مع تجنب حلّ السلطة أو حدوث أزمة إنسانية.

ومع ذلك، يمكن تقييم العلاقة مع حماس التي أرادتها "إسرائيل" تصعيدية وصدامية، من خلال:

1. إدراك أوساط إسرائيلية عديدة حقيقة مفادها أن الدولة تواجه ما تطلق عليها "دونية" في استراتيجية مواجهة حركة حماس وحكومتها في آن واحد؛ فالأدوات التي تستخدمها لكي تضع حداً لسيطرتها على الفلسطينيين، أقلّ فاعلية من الأدوات التي تستخدمها حماس لمنع "إسرائيل" من إحداث اختراق على الجبهة السياسية.
2. فشل سياسة الإعاقة بعد مرور سنة على تطبيقها، حيث لم تظهر حماس أي إشارات "جدية" تفيد بأنها ستفي بـ"المطالب الثلاثة"، وبدأ الحصار الاقتصادي الذي فرضته "إسرائيل" والمجتمع الدولي يتصدع، وأصبحت السلطة الفلسطينية على شفير حرب أهلية، وهناك خطر متزايد من احتمال انهيارها وحدوث أزمة إنسانية، إضافة لتراجع "إسرائيل" عن هدفها بإنهاء السيطرة على الفلسطينيين وتحقيق اختراق سياسي، في حين تُعزز حماس من روابطها بالمحور الإقليمي الذي تحدثت عنه الأوساط الإسرائيلية وزاد اعتمادها عليه.
3. وصول "إسرائيل" إلى قناعة "متأخرة" بعدم تصديق إمكانية تغيير حماس التي تنتهج سياسة وصفتها بـ"الملتوية"، والقائمة على تقديم خطاب إعلامي مرن ومهادن عندما يتحدث مسؤولوها لوسائل إعلام غربية، وخطاب آخر متشدد موجه للداخل الفلسطيني، كما نفت وثيقة مؤتمر هرتسيليا السادس الأخير إمكانية أن تتغير حماس بسبب مشاركتها في الانتخابات؛ نظراً لميل ميزان القوى لصالحها وضعف النظام السياسي الفلسطيني، ووصولها لمواقع القوة والنفوذ دون أن تغيِّر قيد أنملة من مواقفها، مما جعل صعودها

يمثل تحدياً استراتيجياً من الدرجة الأولى لـ"إسرائيل".

4. القناعة التي بدأت تترسخ في بعض الأوساط السياسية والنخب الثقافية – ولو في حدودها الدنيا – من ضرورة أنه لا مفرّ من للدخول في حوار مع حركات "الإسلام السياسي"، وحماس كمثال، أما النبذ والمقاطعة، فهما وصفة للكارثة، وبالتالي يأتي فتح المجال للنشاط السياسي الشرعي لها، بما في ذلك الاعتراف بحقها في الحكم، أفضل السبل لتشجيع اعتدالها، وعليه تنصح هذه النخب بأن تتجنب "إسرائيل" وأصدقاؤها سياسة السحق والإبادة لحماس، بل بتثبيت انتقالها الهشّ مما تسميه "الجهاد الثوري" إلى "سياسة المساومات"[136].

سادساً: استخلاصات:

1. من الواضح أن حماس، حركة وحكومة، اتفقتا في المحور السياسي على أن تصل آخر القراءات السياسية الخاصة بحلّ الدولتين، إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في 1967/6/5، وتبدى ذلك بصورة واضحة وجلية فيما أعلنته الحركة عقب اتفاق مكة أنها بصدد تقديم لغة سياسية جديدة، عنوانها الأساسي: القبول بدولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، ولذلك ليس ثمة ما يلوح في الأفق القريب والمتوسط والبعيد أن هناك "تنازلاً" آخر قد تقدمه حماس في هذا الملف.
2. تجربة سنة واحدة فقط، 12 شهراً، عاشتها حماس وحكومتها في ظلّ ضغوط متواصلة ومتلاحقة، وأزمات مالية وأمنية متفاقمة، واستدراجات واستقطابات إقليمية ودولية، جعلتها في "عجلة من أمرها"، بحيث تمكنت تلك الضغوط وأصحابها، والأزمات ومفتعلوها، من أن تحدث في حماس تغييرات ذات قيمة وأثر كبير، على الأقل في مظهرها الخارجي، وإن لم تغير كما يبدو في المواقف السياسية التاريخية للحركة، فمن كان يتصور للحظة

---

[136] بدا ذلك واضحاً في آخر مقال نشره وزير الخارجية الأسبق شلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami، جريدة **هآرتس**، 2007/4/20، كما تجلت هذه القناعات بصورة واضحة في تحليل موسع لأفرايم ليفي Efraim Levy، مدير مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام والباحث في مركز دايان التابع لجامعة تل أبيب، **هآرتس**، 2007/4/1.

ما أن يغيب خطاب التعبئة الشعبية المهور دائما بعبارة "فلسطين من النهر إلى البحر"، واستبداله بدولة على حدود الـ1967، أكثر من ذلك، فقد قالت حماس في المبادرة العربية ما لم يقل مالك في الخمر، لكنها سرعان ما قبلت بها، وعدّتها السقف السياسي العربي الذي تقبل به، بمعنى أكثر وضوحاً أن ازدياد الضغط قد يسفر بين حين وآخر عن تنازل هنا، ومرونة هناك.

3. دون الدخول في تفاصيل ماهية التنازلات التي أقدمت عليها حماس، شكلية كانت أو فعلية، فقد أسفرت عن عدد من المفاعيل، الداخلية والخارجية، على النحو التالي:

أ. مسيرة سنة من الحراك السياسي الذي خاضته الحركة قدّم خطاباً سياسياً إسلامياً جديداً لحركة مقاومة، لاشكّ أنه فاجأ المحيط الدولي والإقليمي، لكنه في الوقت ذاته "فتح شهيتهم" على مزيد من التنازلات، حتى لو كانت شكلية ولفظية لا تقدم ولا تؤخر.

ب. لوحظ أن هناك تسارعاً واضحاً من قبل الحركة في التجاوب مع ما يطرح محلياً وإقليمياً ودولياً، بدءاً بوثيقة الأسرى، مروراً بالمبادرة العربية، وربما انتهاء باحترام الاتفاقيات التي كان رفضها بالجملة معلماً بارزاً من معالم الخطاب السياسي التاريخي لحركة حماس طوال خمسة عشر عاماً.

ج. القراءة الدقيقة لطبيعة الخريطة السياسية في "إسرائيل"، الحالية والمستقبلية، تشير بصورة لا تقبل التأويل، إلى انسداد أي أفق سياسي "تفاوضي" مع الفلسطينيين، مما يعني – وهو كلام موجه لحماس وباقي القوى السياسية – التوقف عن طرح أي تصورات أو مبادرات أو مشاريع، لأنها ستصطدم بجدار الرفض الإسرائيلي، على كل الأحوال.

أخيراً... فإن علاقة حماس بـ"إسرائيل" والعكس، يمكن تلخيصها بأنه وعلى الرغم من حجم الضغط الشديد الذي مورس عليها، والصعوبات التي واجهتها أول حكومة تقودها حركة مقاومة وتعلن تمسكها بها، إلا أن سنةً كاملةً من السياسة الإسرائيلية كشف عن فشل إسرائيلي نسبي، يرتفع حيناً وينخفض حيناً آخر، وفقاً لطبيعة الميدان الذي حوربت فيه حماس وحكومتها، سياسياً كان أو اقتصادياً

أو أمنياً ميدانياً، ولذلك جاءت الدعوات من داخل "إسرائيل" لإعادة تقييم هذه السياسة، وإجمالاً يمكن استخلاص أن تجربة حماس في السلطة أظهرت قصور الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي بات يدير الصراع بإجراءات عسكرية عاجزة عن تحقيق أهداف سياسية؛ وهو قصور في إدراك معنى صعود حماس، وأفضى إلى الفشل في توقع سلوكها، مما انعكس على إرباك التخطيط الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية عموماً.

الأداء الإعلامي لحماس في "عهد السلطة"

د. فريد أبو ضهير[137]

مقدمة:

حماس... "حركة خرجت من رحم الأمة" كما يقول البعض، ودخلت في تفاصيل حياتها لتصبح الرمز الذي يترجم آمال الكثيرين وآلامهم وأحلامهم وطموحهم. ليس هذا الكلام من قبيل مبالغة، وإنما هو توصيف بسيط لواقع معقد. فالشعوب العربية والإسلامية، وتحديداً الشعب الفلسطيني، وقع كالجثة الهامدة بعد سقوط الخلافة، وأخذ يغرق في بحار من الهزائم والكوارث، بل والذل، وغياب الأمل، وانسداد الأفق في أي مستقبل، ووجد نفسه في تيه البحث عن الذات والمستقبل.

لم تنزل حماس كمعجزة من السماء؛ لتخرج الناس من ظلام اليأس إلى نور الأمل. ولكنها كانت تعبيراً عن حالة متأزمة تمرّ بها الأمة بأسرها، وتتجسد في الأعراض الصارخة لأمراضها. هذه الأعراض هي "الملحمة" الواقعة في فلسطين.

وعندما نتحدث عن حماس، فإننا لا نتحدث عن تنظيم ذي خبرة عريقة في العمل السياسي، أو عن فصيل يعمل في ظلّ ظروف طبيعية، وقادر بالتالي على مراكمة التجربة وتطوير المؤسسات اللازمة لضبط إيقاع عمل هذه الحركة، حتى يتسنى بالتالي محاسبتها على أي قصور أو كبوة. ولكن مع ذلك، فإنه لا عذر لأي فصيل فلسطيني، سواء كان حماس أو غيرها، لأن الوضع الطبيعي لـ"حركات التحرر" هو أن يكون غير طبيعي.

الأمر الآخر الذي ينبغي الإشارة إليه في هذه المقدمة، هو أن ممارسة حماس في مرحلة المقاومة، أو تحديداً مرحلة ما قبل الفوز بالتشريعي، يمكن أن وضعها في إطار يختلف عن الإطار الذي أصبحت في ظلّه أغلبية في المجلس التشريعي، ومشكّلة للحكومة العاشرة وما بعدها. فلم يكن مطلوباً من حماس أن يكون لها موقف يتساوق مع المواقف الدولية والعربية، ولم يطلب منها أحد في السابق أن

---

[137] كاتب فلسطيني، قسم الصحافة والإعلام، جامعة النجاح، بيروت.

تعترف مثلاً بـ"إسرائيل" أو تدين العمليات الفدائية، أو غير ذلك. فهي، عملياً، لم تكن تمثل أكثر من نفسها، مع أنها كانت ترى أنها تمثل الأمة في "نضالها" ضدّ الاحتلال، وضدّ المشروع الغربي، الذي تمثل "إسرائيل" رأس حربته، في المنطقة.

بعد أن فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وبعد أن شكلت الحكومة العاشرة، كان عليها أن تنهج نهجاً جديداً، ليس فقط على مستوى العمل السياسي والعسكري، ولكن أيضاً على مستوى الخطاب الإعلامي، والتعبير عن المواقف في التعاطي مع المجتمع الدولي والدول العربية.

لقد كان قفز حماس إلى سدة الحكم في فترة قياسية أمراً مفاجئاً، كما قال الكثيرون، للجميع، ولحماس على وجه الخصوص[138]. كان على حماس أن تبدأ بالتفكير في قضايا جوهرية ستفرض نفسها على أجندتها منذ اليوم الأول. كان عليها أن تفكر كيف ستتعامل مع شعارها "يدٌ تبني... ويدٌ تقاوم"، وهي تعلم أن "إسرائيل" تهدم كل ما يبنيه الشعب الفلسطيني، وتواجه بقسوة كل أساليب المقاومة. وتعلم كذلك بالتناقض القائم بين هذا الشعار وبين النهج الذي سارت عليها السلطة منذ قيامها في السنة 1995. وتدرك حماس كذلك أن المحيط العربي والدولي لن يتقبل بسهولة حكومة تقودها حماس لأسباب كثيرة، لا مجال لذكرها في هذا المقام.

هذا غيض من فيض؛ فالتحديات التي واجهت الحكومة التي شكلتها حماس كانت أكبر وأعمق وأقسى مما كان يمكن لها أن تتوقع وهي تخوض الانتخابات التشريعية في السنة 2005، فالأوضاع الداخلية، والتي وصلت إلى مرحلة في غاية السوء في ظلّ الحكومات السابقة، كانت تشير إلى إمكانية انهيار الأوضاع مع صعود حماس إلى سدة الحكم. ثم الحصار المالي والاقتصادي الذي لم تتوقع حماس أن يصل إلى هذا الحدّ، خنق الشعب الفلسطيني، وزاد من حدة الأزمة، وهدد بانهيار كيان السلطة بالكامل. ثم بالطبع الحصار السياسي، والمقاطعة غير المعلنة التي مارسها العرب ضدّ الحكومة العاشرة، فضلاً عن مقاطعة الدول الغربية لها، كل ذلك دفع حماس إلى وضع لا تحسد عليه. ولكنها صمدت، صمدت بشكل

---

[138] كتبت الصحافة بإسهاب حول النتيجة المفاجئة في الانتخابات، ومن ضمن ما كتب ما جاء على لسان تيسير خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقال له على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحافي الدولي، انظر:
http://www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/interview/print.asp?name=13641

ربما يتجاوز قدرة أية حكومة أخرى على الصمود، وبخاصة في ظلّ الأوضاع الداخلية المتردية حتى النخاع.

خطاب جديد:

خطاب حماس ما قبل السلطة كان خطاباً معروفاً، مألوفاً، منسجماً مع طبيعة الحركة "الإسلامية" "الجهادية" "المعارضة". فحماس هي ابنة الحركة الإسلامية التي تتخذ من الإسلام قاعدة لانطلاقها في تحقيق أهدافها. وبالتالي، فإن الإسلام يشكل إطاراً ثابتاً لخطابها الإعلامي، ويعطي هذا الخطاب طابعاً مميزاً عن معظم الحركات والتنظيمات الفلسطينية. كذلك، فإن الطابع الجهادي ميّز أيضاً خطاب حماس بشكل واضح وصارخ في فترة ما قبل السلطة. ولم يشب هذا الخطاب أي شائبة فيما يتعلق بالتسويات السياسية، حيث عدّت حماس الاتصالات مع الإسرائيليين، والاتفاقات، مرفوضة، ولا تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني. وكذلك صبغ خطاب حماس الطابع المعارض، حيث كانت تمثل المعارضة لتحركات السلطة، وكذلك مواقف الدول العربية المتعلقة بالتسوية، فضلاً عن المواقف الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

اليوم، وكما يقول معارضو حماس، تغيرت لهجة هذه الحركة، التي يحلو للبعض أن يصفها بـ"الراديكالية". بل اتهمها هؤلاء بأنها هبطت بخطابها لتصبح بمستوى حركة فتح، إن لم تكن دون ذلك. وفي هذا السياق، لا بدّ من توضيح أمرين اثنين:

المرحلة الجديدة، مرحلة الانتقال من المعارضة إلى السلطة، ومن المقاومة إلى السياسة "الرسمية"، ربما فرضت على حركة حماس، وعلى رموزها المنتشرين في أروقة السلطة، البحث عن أساليب جديدة في الخطاب، توازن بين المبادئ والمستجدات. خطاب لا يُفقد الحركة قاعدتها الشعبية، ويفتح في الوقت نفسه هامشاً لولوج العمل السياسي الرسمي، بما يفرضه هذا الأمر من ضرورة التعامل مع النظامين العربي والدولي.

تجسد ذلك بتصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، الذي أعلن مراراً أن الحركة ستتبنى خطاباً سياسياً جديداً. وعلى الرغم من أنه لم يقدم تفسيراً لهذا التصريح، ولم يفصح عن فحوى الخطاب الجديد، وعلى الرغم من تزايد التكهنات حول إمكانية أن يتضمن الخطاب الجديد مواقف جديدة، فإنه ما لبث أن ظهر للمراقبين أن حماس تسعى لتقديم رؤيتها، دون أي تغيير، من

خلال خطاب يتسم بالمرونة والواقعية. ويشير إلى ذلك ما نشرته صحيفة القدس الفلسطينية في صفحتها الأولى على لسان خالد مشعل قوله: لدينا سلطة نشأت على أساس أوسلو وسنتعامل مع هذا الواقع... بواقعية شديدة[139].

عندما نتحدث عن الخطاب الإعلامي لحركة حماس، فإننا نتحدث عن جوانب إيجابية وأخرى سلبية في هذا الخطاب. فقد يكون هناك تماسك في بعض الأحيان في الخطاب، وانسجاماً مع المواقف السياسية، وترجمة لمشاعر الناس وتعبيراً لآمالهم وآلامهم. ولكن هذا الأمر، كما أشرنا، برز بشكل واضح في فترة ما قبل الحكومة والتشريعي. وعلى الرغم من أن هذه الحركة سعت إلى الحفاظ على خطابها هذا، تأكيداً منها أنها لم تتغير بتحولها من مربع المعارضة إلى مربع السلطة، فإنها واجهت واقعاً جديداً جديراً بالدراسة والبحث والتمحيص.

من هنا، وبرصد خطاب حماس، وتحديداً من خلال متحدثيها الرسميين، ورموزها في المجلس التشريعي وفي الحكومة، يمكننا أن نلمس الاتجاهات التالية:

1. الاتجاه نحو الليونة في الخطاب، وفي اتجاه الحدّ الأدنى الذي تقبل به الحركة.
2. الارتباك بسبب الحصار الدولي، ومطالبة الحكومة بالتخلي عن ثوابتها، وكذلك بسبب النقلة من لغة "التشدد" إلى لغة "الليونة".
3. الانجرار إلى الحرب الإعلامية المصاحبة لتطورات الأوضا ع الداخلية.
4. ندرة الشخصيات الإعلامية الكاريزمية التي تمتلك القدرة على جذب الجمهور والتأثير عليه بشكل نافذ.
5. عدم امتلاك الأدوات اللازمة والكافية لتوصيل المعلومة والفكرة إلى الجمهور.
6. فقدان الخبرة الإعلامية، والتركيز على سياسة ردود الأفعال، وغياب الفعل الإعلامي في كثير من الأحيان.
7. تداخل الأدوار بين المتحدثين الحكوميين والمتحدثين الحمساويين.

بين التشدد والليونة:

شهد خطاب حماس، كما أشرنا، في فترة ما قبل الانتخابات خطاباً يصفه المراقبون بأنه متشدد، حيث كان يغلق السبل أمام أي خيار سوى المقاومة. وكان

---

[139] جريدة **القدس**، فلسطين، 2006/1/29.

خطاباً ناقداً بشدة للتسوية السياسية واللقاءات الفلسطينية مع الطرف الإسرائيلي. بل إن شعار "يدٌ تبني ويدٌ تقاوم"، والذي رفعته حماس في الانتخابات، جسد هذا التوجه.

بعد فوز حماس في الانتخابات، بدأ تغير ملحوظ في الخطاب الإعلامي، مع السعي الواضح والقاطع بعدم التخلي عن الثوابت. وعلى الرغم من أن "الثوابت" أصبحت كلمة لها مدلولات متفاوتة، تحديداً بين فتح وحماس، فإن الأخيرة ترى أن الثوابت تتمثل في اعتبار المقاومة خياراً استراتيجياً، وأنه لا تنازل عن أرض فلسطين التاريخية، ولا بديل عن حقّ العودة، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

التغير الذي بدأ المراقبون يلمسونه في خطاب حماس، والذي اعترفت قيادتها، على لسان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، بشكل واضح بأنها ستتبنى خطاباً سياسياً جديداً، قد تمثل في فتح ملف الدولة الفلسطينية على حدود 67، والموجود أصلاً في أجندة هذه الحركة منذ أن أعلن زعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين قبل أكثر من 15 عاماً أن حماس تقبل بدولة فلسطينية على حدود 67 مقابل هدنة طويلة الأمد. وكان هذا الملف قد أغلق عندما لم يجد آذاناً صاغية من "إسرائيل" أو أي من دول العالم. لهذا، ومع وصول حماس إلى سدة السلطة، تمّ فتح هذا الملف بهدف التعاطي مع التوجهات الدولية التي تحصر الحل في إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة "إسرائيل". كذلك، فإن فتح هذا الملف هو محاولة لتخفيف حدة التباين بين مواقف حماس وفتح، على اعتبار أنه لا بدّ من توضيح القواسم المشتركة التي يمكن من خلالها قيادة السلطة الفلسطينية، بوجود حماس في الحكومة وفتح في الرئاسة، أو من خلال حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت إثر اتفاق مكة[140].

وكانت حماس تخشى خسارة الشارع الفلسطيني إذا شعر الناخب أنها تخلت عن شعاراتها وبرنامجها الانتخابي، بل تخشى أن تفقد هذه الحركة هويتها وشخصيتها التي ميزتها طيلة السنوات السابقة عن حركة فتح والحركات الأخرى. ولذلك، فإن مسألة الموازنة بين "التشدد" و"الليونة" كانت في غاية التعقيد.

ولكن لا بدّ من الحديث هنا عن خطاب الحكومة وخطاب الحركة؛ فقد ظهر خطاب

---

[140] نشرت أمين تقريراً حول قبول خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لدولة على حدود 1967 وردود حركة فتح على ذلك، وتوضيح حماس ومعلقين لهذا الأمر، انظر:
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=38217&Nr Issue=1&NrSection=1

أكثر دقة وبعداً عن التشدد في خطاب العديد من شخصيات الحكومة، وبخاصة في الضفة الغربية التي ما تزال تقبع تحت الاحتلال المباشر. في غزة برز خطاب رئيس الوزراء إسماعيل بشكل متزن إلى حدٍّ كبير، على الرغم من بعض العبارات الحماسية، والتي لا تخلّ بالاتزان الذي طغى على خطاب هنية. لقد بهر هنية بخطابه الإنسان الفلسطيني البسيط، والسياسي، كما بهر المراقبين، بمن فيهم الغربيين، إلى حدٍّ كبير.

ولكن مع ذلك، فقد ظهر بعض المتحدثين في الحكومة والتشريعي من حركة حماس، الذين لم يغيروا في خطابهم من ناحية، وخلطوا بين موقف حماس كحركة مقاومة، وبين الحكومة كجهة تمثل الشعب الفلسطيني بأسره من ناحية أخرى. قد يكون التأثير السلبي لهذا الخلط محدوداً على صورة حماس لدى المواطن، ولكن بالتأكيد فإن التأثير السلبي على المستوى السياسي موجود، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار العلاقات الداخلية والخارجية والأبعاد المختلفة للصراع.

وهناك مسألة أخرى في قضية الليونة، حيث اتضح بعد اتفاق مكة للكثيرين أن حماس لم تغير مواقفها المبدئية، وأن التغييرات بمجملها كانت تكتيكية إلى حدٍّ كبير، ولكنه يبقى تغييراً على كل حال، يثبت أن حماس تمتلك المرونة اللازمة للتعاطي مع المتغيرات، ويعطي هذه الحركة صفة القدرة على المزاوجة بين المقاومة والعمل السياسي، بما في ذلك إمكانية المشاركة في الحكم، وفي البحث عن حلول سياسية.

ولذلك، فقد يكون من اللافت للنظر بشكل واضح أن حماس وافقت بشكل غير مباشر على استمرار مسار المفاوضات بين مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير، وبين "إسرائيل". إذ لم يرد أي احتجاج على استمرار مثل هذه المفاوضات، بل ورد على لسان عدد من وزراء حماس، أنه لا مانع من أن يحاول الرئيس عباس تحصيل أي نتائج إيجابية عن طريق المفاوضات. بل إن اتفاق مكة نصّ على أن المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطيني، في إشارة واضحة إلى عدم اعتراض حماس على مثل هذه المفاوضات. وأكثر من ذلك هي تصريحات بعض الوزراء المحسوبين على حماس، والذين أشاروا إلى أنه لا مانع لديهم من لقاء مسؤولين إسرائيليين في قضايا تتعلق بالأمور الحياتية الفلسطينية، وليس في الموضوع السياسي. ومن هؤلاء وزير المالية السابق د. عمر عبد الرازق، والقائم بأعمال وزير المالية د. سمير أبو عيشة.

الارتباك:

في الحقيقة لم يكن خطاب المرونة السابق ناجماً فقط عن قناعة ذاتية من حماس، نتيجة إدراكها لتطورات الأحداث، والواقع الجديد الذي وجدت نفسها في ظلّه في السلطة، وإنما كانت هناك عوامل خارجية ضاغطة دفعت هذه الحركة إلى التذبذب بين "التشدد" و"المرونة". فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حشد المواقف الدولية لفرض الحصار المالي والسياسي على الحكومة التي شكلتها حماس، ووضعت أمامها ثلاثة شروط تعجيزية، لو تحققت لنسفت ثوابت هذه الحركة، ولقضت على أسباب وجودها واتساع شعبيتها.

الخطاب الإعلامي لحماس كان يركز على التمسك بالثوابت، في مسعى للحفاظ على القاعدة الشعبية الواسعة التي تمكنت حماس من بنائها منذ نشأتها، ولكن كان هذا الخطاب أيضاً ينظر بعين أخرى إلى الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، ويخاطب المجتمع الدولي بنوع من الليونة التي أشرنا إليها آنفاً.

كان واضحاً أن هناك ارتباكاً في الخطاب، عندما يصرح أحد مسؤولي حماس بأن الحركة ستعمل على التهدئة، وأنها تبحث عن حلٍّ يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة (طبعاً دون تحديد هذه الحقوق التي تستثير حفيظة الأمريكيين والإسرائيليين)، في حين يصرح آخرون بأن المقاومة مستمرة، وأن الوصول إلى السلطة لن يلغي هذا الخيار[141].

بالطبع لم تكن "إسرائيل"، ولا المراقبون الفلسطينيون والعرب والغربيون، بغافلين عن هذا الارتباك. بل كانت التحليلات تشير إلى أن هناك تضارباً في تصريحات مسؤولي حماس، وإلى عدم وضوح برنامجها وسياستها في إدارة السلطة. وقد طالب عدد من القادة، وخصوصاً من فتح، ومن دول أخرى، حماس بأن تحدد مواقفها من قضايا المقاومة، والتسوية، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وغير ذلك من القضايا بشكل واضح. وظلت حماس تتأرجح في خطابها بين

---

[141] يشير د. خالد محمد صافي في مقالة مطولة بعنوان "تناقض الخطاب الإعلامي لحركة حماس وسيناريوهات المستقبل" إلى وجود التناقض والارتباك في خطاب حماس، ويعدّ ذلك إيجابياً، لأنه يشير إلى وجود حراك داخل الحركة، وخلاف في وجهات النظر، الأمر الذي يعني أن الحركة في تطور مستمر، انظر:

http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=20347&NrIssue =1&NrSection=2

"المرونة" و"التشدد". وعلى الرغم من أن الأمر بدأ يُحسم تدريجياً لصالح الثوابت "الحمساوية"، إلا أن حماس لم تتخلَّ عن المرونة في خطابها، وأضحى واضحاً للعيان أن حماس لن تتخلَّ عن مواقفها المبدئية، ولكنها مستعدة لكافة الخيارات التي لا تسقط حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تسقط خيار المقاومة الذي تعدّه خياراً استراتيجياً، وترى أنه لا يمكن تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية بغير هذا الخيار.

الانجرار إلى الحرب الإعلامية:

تعودت حماس في المعارضة أن توجه انتقادها إلى أداء السلطة الفلسطينية التي تقودها فتح. ولم تجد نفسها، إلا في حالات نادرة، في موقف الدفاع عن النفس، على اعتبار أن خطّها "المقاوم" هو محلّ إجماع فلسطيني. ولكن الأمر اختلف بعد 2006/1/25، حين وجدت حماس نفسها في موقع المسؤول الذي عليه أن يقوم بمهام صعبة، وفي إدارة دفة الحكم. وهنا وجدت فتح، ومعها الفصائل الأخرى، الفرصة لتوجيه الانتقادات إلى أداء حركة حماس في التشريعي والحكومة. وبالطبع، ومع الحصار الخانق، وانعدام الخبرة لدى حماس في إدارة الحكم، فإن الانتقادات كانت شديدة وكثيفة لدرجة يصعب الرد عليها.

الرواتب، والإضرابات، والتعيينات، والفوضى والانفلات الأمني، والتعامل مع التضييق الإسرائيلي المتصاعد، وغير ذلك من الأمور التي لا يمكن التقليل من أهميتها. واجهت حماس هذه القضايا التي تمّ التعبير عنها في خطاب قوي للتيارات والمؤسسات والشخصيات الفلسطينية من غير حماس.

وعلى الرغم من أن الحملة الإعلامية على حماس كانت شديدة في مختلف المجالات، إلا أن الحملة كانت أشدّ عندما بدأت أحداث الاقتتال الداخلي في غزة والضفة. فقد وُظّفت وسائل الإعلام لتحميل حماس مسؤولية الأحداث، وظهر أسلوب ممنهج لحركة فتح في مجال الإعلام يعكس قدرة كبيرة على ترتيب الأوضاع الإعلامية وفق خطة وأسلوب مدروس. وهذا الأمر أربك حماس أكثر، إذ أنها انتقلت إلى موقف المدافع عن النفس والمبرر للتصرفات والسياسات، وموقف الحركة التي تدفع التهمة عن نفسها.

ولذلك، برز الدور الإعلامي لحماس على أنه يمثل ردوداً للفعل، وليس دوراً مبادراً؛ فقد كانت تكال الاتهامات كل يوم لحماس، مما يضطرها إلى الدفاع عن نفسها،

وتبرير سلوكها، وهو أمر له انعكاسات سلبية على صورتها لدى المواطن العادي[142].

أضف إلى ذلك، الأمر الأهم، وهو عدم تناسق العمل الإعلامي لحماس والحكومة التي تقودها، وعدم القدرة على تغطية القضايا الكثيرة جداً، والتي من المستحيل التعاطي معها إعلامياً دون خطة واضحة، ودون هيكلية إعلامية متماسكة. والأمر الذي يكاد يكون مؤكداً لأي مراقب لأداء حماس الإعلامي هو عدم توفر أي من الأمرين.

ويبدو بشكل واضح أن الحرب الإعلامية التي استهدفت حماس كانت جزءاً من الصراع السياسي بينها وبين القوى السياسية الأخرى، وبخاصة فتح، التي كان من الطبيعي أن تعمل على إسقاط حكومة حماس من خلال إثبات عدم قدرتها على إدارة دفة الحكم. وبالطبع، كان لا بدّ من اللعب إعلامياً على الفشل في فك الحصار المالي والسياسي، وعدم صرف الرواتب، وغير ذلك.

غياب الكاريزما "النجومية" الإعلامية:

فاز في الانتخابات التشريعية 74 مرشحاً من حماس، وتمّ تشكيل الحكومة من 24 وزيراً، بعضهم أعضاء في المجلس التشريعي. معظم هؤلاء الأشخاص لم يمارسوا العمل السياسي من قبل، ولم يؤدوا دوراً إعلامياً، أو يقفوا أمام عدسات الكاميرا، أو أمام حشود الصحفيين.

كان من المفترض أن يمرّ هؤلاء "السياسيون الجدد" بدورات إعلامية وسياسية مثلاً، ويتمرسوا مع الأيام على التعامل مع وسائل الإعلام، طبعاً بعد أن يتمرسوا على أسلوب التعاطي مع القضايا المختلفة من منظور جديد، هو منظور المسؤول في السلطة.

لا نستطيع بالطبع الجزم بأن هذا لم يحدث، ولكن ما نستطيع قوله، هو أنه لم يظهر من بين هؤلاء شخصيات إعلامية قوية لها حضور كبير، قادرة على التأثير القوي على الجمهور، وقادرة على التحكم بالخطاب والمعلومات التي تؤدي إلى انبهار الجمهور. بالطبع ظهر عدد من المتحدثين القادرين على التعبير عن الأفكار والمواقف، وعرض الأحداث بطريقة معقولة. معظم هؤلاء كانوا إما متحدثين باسم حماس قبل

---

[142] من أمثلة ما كتب حول هذا الموضوع، ما نشره موقع شبكة الأخبار الفلسطينية (مدار)، متهمة كلاً من فتح وحماس بالتورط في الحرب الإعلامية، انظر:
http://www.pal-news.net/arabic/news.php?maa=View&id=16076

مرحلة الحكومة، أمثال مشير المصري، وسعيد صيام، والدكتور محمود الزهار، وبالطبع إسماعيل هنية، رئيس الوزراء، الأكثر حضوراً وتأثيراً في الإعلام، أو كان لهم ممارسة إعلامية وسياسية سابقة، أمثال الدكتور غازي حمد، والدكتور أحمد يوسف. ولكن الشخصيات الجديدة كانت بعيدة عن أجواء السياسة والإعلام، وأهمها الدكتور عزيز الدويك، والدكتور عمر عبد الرازق، والدكتور ناصر الدين الشاعر، وغيرهم. لا نستطيع القول إن من كانت لهم خبرة سابقة أتقنوا في هذه المرحلة مخاطبة الجمهور عبر وسائل الإعلام، ولا نستطيع القول كذلك إن من دخلوا حديثاً لمجال الإعلام فشلوا في التعامل معها.

لغاية الآن يوجد لدى حماس عدد محدود من الشخصيات، التي يمكن أن نطلق عليها كاريزمية، ذات حضور كبير في الإعلام، وقادرة على التعامل معه بشكل متقدم، ومن أهمهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وممثل حماس في لبنان أسامة حمدان. أما الشخصيات الأخرى فتتراوح قدراتها بين الجيد جداً فما دون.

غياب الأدوات الإعلامية:

ثارت ثائرة المجلس التشريعي عندما أُحيلت وكالة وفا والتلفزيون الفلسطيني إلى مسؤوليات رئيس السلطة، على اعتبار أن هذه الخطوة تحرم الحكومة من الأدوات الإعلامية اللازمة للقيام بعملها. وأصبحت وزارة الإعلام الفلسطينية لا تمتلك أية صلاحيات على هاتين المؤسستين المهمتين، ولكن الأمر الطبيعي أن تكون وسائل الإعلام مستقلة، وأن لا تتبع لأية جهة حكومية، هذا هو الأمر السائد في معظم دول العالم. من المفترض أن لا تكون وكالة وفا، أو تلفزيون فلسطين، معبراً عن جهة رسمية، بل يجب أن تكون من ضمن المؤسسات المستقلة التي تعالج القضايا على درجة عالية من الموضوعية والنزاهة والحياد، لا أن تكون أدوات لبث المواقف والآراء لجهة محددة.

لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لوكالة وفا أو تلفزيون فلسطين. والأمرّ من ذلك أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لمعظم وسائل الإعلام "المستقلة"، مثل الصحف اليومية ومواقع الإنترنت ووكالات الأنباء ومحطات التلفزة. فمعظم وسائل الإعلام وقفت موقفاً سلبياً جداً من حماس وحكومتها، وكانت متأثرة بشكل واضح بنفوذ حركة فتح وسلطة الرئيس أبي مازن. وسائل الإعلام هذه حاولت أن تتخذ موقفاً محايداً من خلال نشر مواقف كافة الأطراف، وكذلك من خلال الآراء المطروحة في الصحيفة. وربما برز

بشكل واضح موقف فتح نتيجة لتفوقها الإعلامي. ولكن هذا لا يعفي الصحافة من مسؤوليتها في كشف الحقيقة، وفي التعاطي بإيجابية مع القضايا المختلفة.

فمثلاً، تقوم الصحافة بتضخيم اعتداء يتعرض له مسؤول كبير في فتح من قبل ناشطين من حماس في غزة. بينما تتجاهل، أو تقلل من أهمية حوادث أكثر خطورة من هذه، يتعرض لها أشخاص من حماس على أيدي ناشطين من فتح، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كان لا بدّ لحماس أن تعوض هذا النقص من خلال أساليب مختلفة، أهمها المؤتمرات الصحفية. وقد عملت جاهدة على تقديم رؤيتها للأوضاع من خلال المؤتمرات الصحفية. والواقع أن هذا الأمر كان مجدياً إلى درجة كبيرة، اللّهم إلا في حالة الاقتتال الداخلي، حيث كثرت المؤتمرات الصحفية لكل من حماس وفتح، والتي كانت بالطبع متناقضة، الأمر الذي أفقدها أهميتها، وصرف وسائل الإعلام عنها إلى حدٍّ كبير.

البديل الآخر لحماس كان إنشاء مؤسسات إعلامية تابعة لها، أو موالية لها، لكي تتمكن من توصيل وجهة نظرها، وتتجاوز بالتالي ما يمكن تسميته "الحصار الإعلامي" المفروض عليها. فحماس ترى أنها مظلومة في موضوع التغطية الإعلامية للأحداث، ولذلك، قامت بإنشاء فضائية الأقصى، وعملت على تشجيع تأسيس صحيفة يومية مقربة منها، فضلاً عن الإذاعات والتلفزيونات المحلية في غزة والضفة الغربية.

هذه المؤسسات أصبحت منابر، وبشكل واضح، لحماس ورموزها. وعلى الرغم من أن هذه الطريقة كسرت الحواجز أمام حماس للوصول إلى الجماهير، فقد بقيت الحاجة ماسة إلى الوصول إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام العامة الأخرى. والسبب هو أن وسائل إعلام حماس وجدت طريقها بشكل أساس لدى أنصار هذه الحركة، الأمر الذي يمكن أن يسهم في عزلها عن الجمهور العام.

فقدان الخبرة الإعلامية:

الخبرة في المجال الإعلامي تقتضي صياغة الرسالة المناسبة بالصيغة المثلى، وتقديمها بالشكل الملائم، وفي الوقت المناسب. وعندما نقول الرسالة المناسبة فإننا نشير إلى أهمية تحديد القضية والموضوع بناء على الاحتياجات والمتطلبات، وليس بناء على ردود الأفعال، وهو الأمر الذي وقعت فيه حماس، كما أشرنا سابقاً. فهذه الحركة، ومن خلال وجودها في المجلس التشريعي، وفي الحكومة، وكذلك كونها

الحركة الأكبر على الساحة الفلسطينية، فإنه يفترض أن تكون صاحبة فعل، وذات حضور كبير، من خلال إنجازاتها وقراراتها ومواقفها.

لقد لوحظ خلال السنة التي جلست فيها حماس على سدة الحكم الضعف الواضح في هذا المجال، نتيجة لفقدان الخبرة، وقلة الكوادر الإعلامية. فعلى سبيل المثال، عندما كان الوزير يستقبل وفداً أجنبياً، أو يجري محادثات مع مسؤولين فلسطينيين أو عرب، أو يتخذ قرارات معينة، فإن عدداً من هذه الأنشطة كانت لا تحظى بالتغطية الإعلامية. وعند البحث عن السبب وجدنا أنه لم يتمّ كتابة الخبر أصلاً. وقد حدث أن وزراء قاموا بجولات في مؤسسات رسمية في الضفة دون تبليغ وسائل الإعلام بها، الأمر الذي أفقد هذه الأنشطة قيمتها الإعلامية.

من أبرز أسباب ذلك هو عدم وجود كوادر إعلامية ذات خبرة تعمل مع هؤلاء المسؤولين، وكذلك عدم وجود الخبرة لدى المسؤولين أنفسهم، بحيث تكون هناك قنوات تواصل بينهم وبين وسائل الإعلام.

في الحالات الطبيعية كان يفترض أن تقوم الدوائر المعنية بالوزارات والمؤسسات الرسمية بهذا الدور، والعمل على متابعة الترتيبات الإعلامية. ولكن في ظلّ حالة الترهل التي سادت المؤسسات الحكومية الرسمية نتيجة لعدم تفاعل الموظفين، الذين عينتهم حكومات فتح السابقة مع الوزراء الجدد من حماس، ونتيجة لعدم وجود خبرة سابقة لهؤلاء الوزراء والمسؤولين في هذا الجانب، برز الضعف الإعلامي وغياب التغطية الصحفية للكثير من الأنشطة والفعاليات، وحتى المواقف، للمسؤولين[143].

غياب توزيع الأدوار:

أشرنا في السطور السابقة إلى التداخل بين الأدوار للمتحدثين باسم الحكومة أو التشريعي من جهة، وبين متحدثي حماس من جهة أخرى. فقد كان واضحاً أن هناك صعوبة لدى المتحدثين باسم حركة حماس في التفريق بين التعبير عن موقف الحكومة وموقف الحركة، فكان التداخل واضحاً دون أدنى شكّ. فقد نشرت صحيفة القدس في صفحتها الأولى خبراً بعنوان "**الزهار: مستعدون لإرسال كتائب القسام لحماية**

[143] هذه ملاحظات كاتب المقال، من خلال اطلاعه المباشر على أداء عدد من الوزراء، وبخاصة وزير التربية والتعليم العالي د. ناصر الدين الشاعر، ووزير التخطيط د. سمير أبوعيشة في الحكومة المقالة، وكذلك إقرار الوزيرين بهذا الواقع للكاتب.

المسيحيين وكنائسهم، حتى يحين موعد تسلمنا جهاز الشرطة"، في إشارة واضحة إلى خلط الأدوار بين دور محمود الزهار كقيادي سابق في حركة حماس وعضو حالي في المجلس التشريعي[144].

ربما يجد البعض تبريراً لذلك، وهو أن حماس هي التي فازت في الانتخابات، وهي التي شكلت الحكومة. ولكن ينبغي هنا التفريق بين حركة حماس التي خاضت الانتخابات بصفتها التمثيلية لهذه الحركة من جهة، وبين الصفة التمثيلية التي تبوأتها عندما دخلت المجلس التشريعي وقامت بتشكيل الحكومة، حيث أصبحت تمثل الشعب الفلسطيني بأسره. من هنا، ما كان ينبغي لعضو مجلس تشريعي أو وزير أن يقول مثلاً: "نحن في حركة حماس نرى..."

صحيح أيضاً أن المسؤول في التشريعي والحكومة يمثل جانبين، جانب حزبي وجانب حكومي، ولكن من المهم أيضاً الحديث إلى وسائل الإعلام ضمن سياقات متعلقة بهذا التمثيل، وبشكل واضح. وهذا لا يعني بحال من الأحول أن يُحرم المسؤول من التعبير عن نفسه بصفته الحزبية، شرط أن يكون ذلك في سياق متعلق بهذه الصفة.

وهناك جانب آخر لا بدّ من الإشارة إليه، وهو خطاب الحكومة، وخطاب المعارضة بالنسبة لقادة حماس ومتحدثيها الرسميين، حيث برز في بداية فوز هذه الحركة في الانتخابات خطاب مستغرب، ينمّ عن ضعف في الخبرة، وربما عدم استيعاب التغير الكبير الذي حصل نتيجة هذا الفوز. فقد كان يتردد على ألسنة عدد من هؤلاء المسؤولين عبارة: "على السلطة أن تقوم بكذا وكذا.."، وكأنه ألِف خطاب المعارضة، ولم يستوعب أنه هو السلطة، وأن "ما يجب على السلطة أن تقوم به" يعني ما يجب أن يقوم به هو. وربما يكون السبب وراء ذلك أيضاً، هو قيام الرئيس الفلسطيني بسحب الصلاحيات من أيدي الحكومة، وتحديداً السيطرة على الإعلام وأجهزة الأمن. هذا الأمر ربما دفع الكثيرين إلى تبني خطاب يبدو وكأنه منفصل عن السلطة، أي وكأن السلطة هي أبو مازن، فيما تمثل الحكومة إدارة محدودة الصلاحيات.

وعلى كل الأحوال، يبقى الحديث هنا محصوراً في الأداء الإعلامي لمسؤولي حماس في التشريعي والحكومة، والذي، وبصرف النظر عن المبررات، عانى من عدم قدرة على التفريق بين أدوارهم كممثلين لحركة، وكممثلين للشعب الفلسطيني في السلطة الفلسطينية.

---

[144] جريدة **القدس**، 2006/2/3.

كلمة أخيرة:

لا بدّ قبل الخروج من هذا الموضوع بملخص، أن نقول ليس كل ما قامت به حماس في أدائها الإعلامي كان سلبياً، بل إن هناك أموراً كثيرة كانت إيجابية. فالمرونة التي تحدثنا عنها قد تظهر ارتباكاً، كما أشرنا، ولكن ربما كانت هذه الخطوة مناسبة للواقع الراهن. والسؤال هو: هل هيأت حماس قاعدتها الشعبية، وحتى محيطها العربي لتقبل هذا الخطاب؟ لو كان الأمر كذلك فلن يكون هناك ارتباك على الإطلاق.

ولكن في الوقت نفسه، يقول الدكتور نشأت الأقطش، المحاضر في قسم الإعلام في جامعة بيرزيت، إن حماس أربكت المجتمع الدولي، وتحديداً أوروبا وأمريكا، في خطابها الإعلامي. فهي، ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني، كما يقول، تقدم مبادرة تقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة، وهي المرة الأولى التي تكون فيها الكرة في الملعب الإسرائيلي والدولي، حيث كان الأسلوب المتبع قبل ذلك من قبل السلطة الفلسطينية هو أسلوب الاستجداء. ويضيف د. الأقطش أن الرأي العام انتظر جواباً من الإسرائيليين والأمريكيين على "مرونة حماس" ومبادرتها دون جدوى[145].

لقد استعرض هذا التقرير عدداً من الأمور التي يمكن عدّها جوانب سلبية، بل ثغرات كبيرة، في أداء حماس الإعلامي[146]. وقد أشرنا إلى أن الخطاب ظهر بشكل مرتبك ومتضارب في بعض الأحيان، بالإضافة إلى اعتماده في الغالب على ردة الفعل. ويشير كل ذلك إلى عدم وجود تخطيط إعلامي، أو إلى ضعف التخطيط الإعلامي إن وجد. كما أشرنا إلى أن ضعف الأداء قد يعود إلى وجود ضعف في الطاقات والكوادر الإعلامية، وعدم توافر متخصصين ذوي كفاءات عالية في مجال الإعلام. وفي الواقع، يتضح من الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام التابعة لحماس، أو

---

[145] جاء حديث د. الأقطش في ورشة عمل حول حماس والإعلام، في المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات والأبحاث في نابلس، 2007/4/29، انظر ملخص الورشة في:
http://paldsr.org/pages/news/show_news.php?subaction=showfull&id=1178700139&archive=&tem=plate

[146] في دراسة غير منشورة للصحفي أمين أبو وردة، أعدّها للمركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات والأبحاث في نابلس، أشار إلى جوانب أخرى سلبية تتعلق بأداء حماس الإعلامي، منها على سبيل المثال، وليس الحصر، عدم وجود متحدثين رسميين في الضفة الغربية بشكل مكافئ لغزة. ومنها أيضاً رفض ممثلي حماس لعروض وسائل الإعلام لتقديم أحاديث إعلامية في الضفة، مقارنة بتهافت شخصيات من الاتجاهات الأخرى على وسائل الإعلام، ومنها أيضاً عدم قدرة حماس على إقامة علاقة وطيدة مع الإعلاميين، وصولاً إلى تسويق مادتهم الإعلامية، وغير ذلك من الأمور السلبية التي نرى أنها تفصيلية ربما تدخل في إطار النقاط المذكورة في تقريرنا هذا.

المحسوبة عليها أن هناك بالفعل غياب للأسلوب الإعلامي المهني. فقد اتضح مثلاً هذا الأمر في فضائية الأقصى التابعة لحماس سواء قبل سيطرة حماس على قطاع غزة أو بعدها. لقد كان خطاب هذه الفضائية حادّاً إلى درجة لا يجعلها في مصافّ وسائل الإعلام المهنية. كما أنها أخذت وجهة نظر واحدة دون التطرق لوجهة النظر الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرضت هذه الفضائية صوراً غير مقبولة من الناحية المهنية، مثل صور الدماء والأشلاء التي تمسّ المشاعر الإنسانية.

وهناك جانب أخير لا بدّ من الإشارة إليه، هو عدم قدرة حماس على الوصول إلى المجتمعات الغربية[147]. فمثلاً، لا يوجد لدى حماس متحدث واحد يتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة، ويكون وجهاً مقبولاً لها على شاشات الفضائيات الغربية، ويتحدث إلى مراسلي وسائل الإعلام الغربية. ربما يقول البعض إن هناك مطبوعات ومواقع لحماس تتحدث اللغة الإنجليزية ولغات أخرى. ولكن في الواقع هذا لا يكفي، إذ لا بدّ من وجود متحدثين إعلاميين ذوي قدرات فائقة على التعامل مع وسائل الإعلام الغربية، وعلى عرض القضية من وجهة نظر هذه الحركة وتسويقها في الإعلام الغربي.

وربما يكون هذا الضعف غير مستغرب إذا تذكرنا أن هناك ضعفاً واضحاً في المتحدثين باللغة العربية أصلاً. ولكنها ثغرة موجودة على أية حال، والإشارة إليها على درجة عالية من الأهمية، حيث يشعر الإعلاميون الغربيون بغياب حماس في هذا المجال. وأعتقد جازماً أن الإعلام الغربي يتطلع إلى سدّ هذه الثغرة، لأن اسم حماس يتردد كثيراً في الغرب، والرأي العام هناك يحتاج إلى معرفة أكبر عن هذه الحركة ودورها في الأحداث الجارية.

---

[147] يشير موقع باب إلى هذا الأمر، في معرض خبر حول مقالين نشرا للدكتور أحمد يوسف، مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني المُقال إسماعيل هنية، انظر:
http://www.bab.com/news/full_news.cfm?id=88857

تقييم الأداء الإعلامي لحركة حماس والحكومة الفلسطينية 2006-2007

رأفت مرة[148]

دخلت حركة المقاومة الإسلامية حماس مرحلة جديدة من عملها السياسي والجهادي إثر فوزها في الانتخابات التشريعية، التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر كانون الثاني/ يناير 2006.

وانعكست هذه التجربة على الأداء الإعلامي لحركة حماس، وللحكومة الفلسطينية الأولى التي شكلتها الحركة، ومن ثم على حكومة الوحدة الوطنية، اللتين تعرفان في الترقيم بالحكومتين العاشرة والحادية عشرة.

وتعدّ تجربة حماس في الأداء الإعلامي طوال فترة دخولها السلطة، ومشاركتها فيها تجربة فريدة وغنية، من حيث أدائها الخاص كحركة سياسية، أو من حيث أدائها كسلطة عامة مسؤولة عن الحكم، أو مشاركة فيه في الإطارين التشريعي والحكومي. ويحمل الأداء الإعلامي لحركة حماس ولحكومتها - إن صحّ التعبير - نكهة خاصة للأسباب التالية:

1. إن حركة حماس هي حركة إسلامية، من حيث العقيدة والفكر والمنهج، ويحكم الإسلام كافة مشاريع الحركة وبرامجها الاجتماعية. ووصول حماس إلى الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، عُدَّ مؤشراً على قوة الإسلاميين، وحجم التأييد الذي يلقونه في المجتمع الفلسطيني، الذي سمح بوصول قوة إسلامية إلى حكم مجتمع تعددي كالمجتمع الفلسطيني، اعتاد نمطاً آخر من أنواع الحكم، إذ سيطر على جزء منه، ولفترة طويلة أعقبت اتفاق أوسلو، التيار العلماني الذي تتزعمه فتح، وتسانده قوى يسارية ومؤسسات أخرى.

---

[148] كاتب فلسطيني، ورئيس تحرير مجلة **فلسطين المسلمة**.

2. عُدَّ وصول حماس إلى السلطة، هو وصول للمعارضة إليها، ذلك أن حماس صنفت بعد اتفاق أوسلو على أنها حركة معارضة للتسوية، وللاتجاه السياسي للسلطة الحاكمة. وبالتالي، وفي ظلّ عدم اقتناع السلطة الحاكمة بنتائج الانتخابات، ومعارضتها الجوهرية والمبدئية لحركة حماس، وما تحمله من مشروع ديني واجتماعي، دُفعَت السلطة الحاكمة التي تقودها فتح إلى عدم تسليم جزء أساسي من السلطات القوية والحساسة والمؤثرة إلى حماس المعارِضة، ومن بينها سلطة الإعلام. إذ أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عدّة مراسيم قضت بتحويل تبعية أجهزة الإعلام، خصوصاً تلفزيون فلسطين، ووكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، إلى رئاسة السلطة، علماً بأن أبا مازن دخل في صراع طويل مع الشهيد ياسر عرفات؛ من أجل نقل تبعية أجهزة الإعلام الفلسطينية من الرئيس عرفات إلى الحكومة، حين تولى أبو مازن رئاسة الوزراء سنة 2003.

إعلام الحكومة ضدّ الحكومة:

بهذا الشكل أصبحت حماس تواجه مجتمعاً إعلامياً يحمل الخصائص التالية:

1. الإعلام الرسمي يتبع رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، اللتان تعارضان حماس في نهجها السياسي ونهجها المقاوم.
2. ثمة عدد من وسائل الإعلام التي تصدر أو تبثّ من الضفة وغزة، خصوصاً الصحف تتلقى تمويلاً من السلطة الفلسطينية، وجزء منها يشبه الإعلام الحكومي في مضمون أخباره وتحليلاته.
3. النظام الإعلامي في السلطة الفلسطينية بني، منذ اتفاق أوسلو، على أنه نظام مؤيد للسلطة، التي جاءت مع اتفاق أوسلو، وانعكس ذلك على كل أشكال الحرية التعبيرية، ومعاقبة الصحفيين وتهديدهم، وتعيين الكتّاب والمراسلين والمديرين ومقدّمي البرامج وكذلك التمويل.

وبالتالي حين وصلت حماس إلى الحكم وجدت نفهسا في مواجهة ليس مع السلطة السياسية فقط، بل في مواجهة مع النظام الإعلامي الفلسطيني الرسمي، أو القريب منه والموالي له، ودخلت حركة حماس في إشكالية لم يواجهها أي حزب حاكم – إن صحّ التعبير – وهي أن أجهزة إعلام السلطة تهاجم رئيس الوزراء والوزراء، وترفض نقل المؤتمرات الصحفية لرئيس الحكومة، ولا تغطي جولاته الخارجية، ولا استقبالاته

وأنشطته، لا بل إن أجهزة الإعلام الرسمية التابعة للسلطة كانت تتجاهل روايات رئيس الوزراء للأحداث السياسية والأمنية وللوقائع الميدانية التي تحصل، وتتبنّى روايات مخالفة لها تماماً، كما حدث أثناء محاولة اغتيال رئيس الحكومة الأستاذ إسماعيل هنية عند دخوله إلى قطاع غزة في 2006/12/14.

ثم إن التلفزيون الفلسطيني لم يستضف رئيس الوزراء في برنامج خاص، إلا ربما مرة واحدة، كما أنه نادراً ما استضاف وزراء من الحكومة أو مسؤولين من حركة حماس، في حين كانت برامج تلفزيون فلسطين مفتوحة لكل من يريد إظهار عيوب أو أخطاء الحكومة، أو يريد إطلاق الرصاص على ما كان يسميه التلفزيون "حكومة حماس".

وهل يعقل أن لا يغطي تلفزيون فلسطين الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية إلى سورية، والسودان، والكويت، وقطر، وإيران وغيرها من الدول، وأدت إلى تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية مهمة، إلى جانب المكاسب الاقتصادية والمالية، التي أثمرت بناء مشاريع، وتمويل مؤسسات، وتوفير رواتب للموظفين الفلسطينيين المحاصرين بقيمة تقارب 500 مليون دولار، إلى جانب المشاريع التنموية؟.

الأداء الإعلامي للحكومة:

عيّن رئيس الوزراء إسماعيل هنية وزيراً للإعلام في حكومته العاشرة؛ هو يوسف رزقة، وناطقاً إعلامياً باسم الحكومة؛ هو الدكتور غازي حمد.

وإذا كان غازي حمد هو صحافي، وكاتب سياسي، وعامل في صحيفة الرسالة في قطاع غزة، وصاحب أهم زوايا الصحف الفلسطينية ولديه علاقات إعلامية واسعة، فإن يوسف رزقة لم يُظْهِر أداء إعلامياً جيداً يتماشى مع موقعه كوزير للإعلام، وظلّ الأداء الإعلامي لوزارة الإعلام في حدوده الدنيا، وأقل من المطلوب من وزير إعلام جاء في حكومة وصلت إلى السلطة، ممثلة لحماس وبشعبية كبيرة، وينتظر منها الناس كثيراً.

أسهمت شخصية رئيس الحكومة إسماعيل هنية، وأداؤه السياسي والشعبي، وحضوره الخطابي في تحسين الصورة الإعلامية للحكومة، وحافظت الحكومة على صورة إعلامية جيدة على الرغم من اتساع الحملات التي تعرضت لها وشمولها وخطورتها، وكثرة الاتهامات وتعدد أنواع الحصار، وكافة أشكال الفوضى الأمنية المنظمة.

لكن يسجل للحكومة العاشرة، ولحركة حماس أنه على الرغم من خطأ تصرف أبي مازن في استرداد تبعية أجهزة الإعلام الرسمية إلى رئاسة السلطة والمنظمة، وعلى الرغم من شراسة الحملة الإعلامية المنظمة التي واجهتها الحكومة، وعلى الرغم من الاتهامات الكثيرة التي طالت الوزراء، إلا أن الحكومة الفلسطينية التي شكّلها إسماعيل هنية لم تقم بأي خطوة مخالفة للقانون، ولم تمارس أي تصرف بشع ضدّ الصحافة ووسائل الإعلام، وهنا نسجّل لها التالي:

1. لم تقم الحكومة بالاستيلاء بالقوة على الأجهزة الإعلامية الرسمية.
2. لم تهدّد الحكومة رؤساء المؤسسات الإعلامية الرسمية، ولم ترفع عليهم دعاوى، ولم تحلهم إلى القضاء.
3. لم تنشئ الحكومة وسائل إعلام جديدة، تتبع لها، تسيّرها وفق سياساتها وأوامرها، وظلّت الحكومة تتعاطى مع المؤسسات الإعلامية القائمة.
4. لم تهدّد الحكومة الصحفيين والإعلاميين المعارضين لها، والذين كانوا يتحركون بأوامر أو يخضعون لتهديدات الأجهزة الأمنية، ومن بين هؤلاء عدد من رؤساء مكاتب وكالات أنباء، ومحطات تلفزيونية فضائية.
5. لم تقم الحكومة بفضح ممارسات الفساد والسرقة وجرائمهما في الوزارات السابقة، مع أنها وضعت يدها على مئات الملفات وقضايا الفساد، خصوصاً في وزارات الصحة والخارجية والحكم المحلي والشباب والرياضة والزراعة.

الأداء الإعلامي لحماس:

بعد فوزها في الانتخابات التشريعية سنة 2006، واجهت حركة حماس واقعاً جديداً تمثّل في وصولها إلى الحكم، وهي تحمل نهجاً إصلاحياً، ومشروع مقاومة للاحتلال.

من الناحية الإعلامية، كانت حماس معنية بالتعامل مع الواقع الإعلامي التالي:

1. تحقيق برنامجها الذي انتخبت على أساسه وتنفيذه.
2. تقديم رموز إعلامية جديدة، يتحدثون باسمها كحركة سياسية، ويحلّون مكان القيادات التي فازت في الانتخابات، وأصبحوا أعضاء في المجلس التشريعي أو وزراء في الحكومة.
3. وضع خطاب إعلامي جديد يتماشى مع مرحلة وصول حماس إلى السلطة.
4. التعامل إعلامياً مع قضية الجمع بين السلطة والمقاومة.

5. مواجهة الحملات الإعلامية المنظمة، والردّ على الاتهامات المتواصلة.

المراقب للأداء الإعلامي لحماس طوال سنة ونصف، يلاحظ أن الحركة نجحت إعلامياً في تثبيت نفسها، وفي الترويج لفكرها ونهجها، وخطّها السياسي ومشروعها المقاوم.

فقد نجحت حماس إعلامياً في النواحي التالية:

1. الثبات على المواقف الأساسية المبدئية، من حيث التمسك بوحدة الأرض والشعب، وبالمقاومة كحقّ شرعي لمواجهة الاحتلال. وظلّت عناوين رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني ومعارضة السلام معه، ورفض الاعتراف بشرعيته، والدفاع عن القدس، وإطلاق الأسرى، والتمسك بحقّ العودة، والوحدة الوطنية؛ واضحة في الخطاب الإعلامي للحركة.
2. أبرزت حركة حماس رموزاً إعلامية جديدة، بعد انضمام غالبية رموزها إلى الحكومة أو التشريعي.
3. استمرّت حماس في تنفيذ الأنشطة الإعلامية الجماهيرية، وفي مواكبة قضايا المجتمع، خصوصاً قضايا التنمية والإصلاح والجدار الفاصل.
4. طورت حركة حماس أداءها الإعلامي المعروف باسم "الإعلام التعبوي" أو "الإعلام الجماهيري"، وذلك من خلال أشكال التعبير والتواصل الإنساني كافة.

مؤسسات إعلامية جديدة:

وخلال وقت قصير نسبياً نجحت حركة حماس في إطلاق التالي:

1. صحيفة فلسطين، وهي صحيفة سياسية يومية، وأول صحيفة يومية في قطاع غزة. صدرت في 2007/5/3.
2. فضائية الأقصى، وقد بدأت تبثّ من قطاع غزة، على القمر الصناعي عرب سات وتقدّم برامج سياسية ودينية وثقافية منوعة، وبرامج للأطفال والأسرة.

الاستثمار الإعلامي:

تمكّنت حماس من استثمار مجموعة من الأحداث والتطورات إعلامياً لصالحها؛ فلقد استفادت حماس من الفوضى الأمنية المنظمة، التي واجهت الحكومة العاشرة

والحادية عشرة، وأظهرت هذه الأحداث مدى الظلم الذي لحق بالحركة وبجمهورها.

كما استفادت حماس إعلامياً – بشكل قوّى حضورها وصورتها الإعلامية في الساحة – من الدعم الأمريكي لرئيس السلطة الفلسطينية، والدعم المالي للأجهزة الأمنية. واستثمرت حماس إعلامياً، وبشكل واسع، اللقاء الذي جمع في دمشق رئيس السلطة محمود عباس ورئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في شهر كانون الثاني/ يناير 2006.

لكن الاستثمار الإعلامي الأهم كان في لقاء مكة، حيث تمّ التوقيع على اتفاق مكة في شباط/ فبراير 2007، إذ تفوّقت حماس إعلامياً على فتح، وتفوّق رئيس الحكومة إسماعيل هنية على رئيس السلطة محمود عباس، بعدما نجح مشعل وهنية في ترتيب الجلوس على طاولة الحوار، وفي خطابيهما المتماسكين، والمعبرين سياسياً ودينياً ولغوياً، وهو ما أظهر حماس حركة قوية مؤثرة متماسكة، تعرف ماذا تريد، وتعبّر بخطابها عن ما تريده.

وسبق لرئيس الوزراء إسماعيل هنية أن لمع إعلامياً من خلال مجموعة من الأحداث، سواء من خلال لعبه كرة القدم مع أطفال غزة، أو في زيارته لمنزل الطفلة هدى غالية، التي قتل الاحتلال عائلتها على شاطئ البحر في شهر أيار/ مايو 2006، وأظهرت هدى غالية محبة وتعاطفاً مع إسماعيل هنية، الذي زارها في منزلها، بعكس الصورة التي ظهرت بها مع أبي مازن في مقرّ إقامته، الذي زارته هي، وظهرت خائفة ومبهورة.

وأحسنت حركة حماس إدارة المجلات والصحف والمواقع الإلكترونية واستثمارها، سواء التابعة لها أو المقربة منها.

كما قامت بزيادة لغات موقع "المركز الفلسطيني للإعلام"، المقرّب من الحركة، إلى ثماني لغات، ووظّف هذا الموقع قدراته لبثّ مواقف الحركة وآراءها والدفاع عنها، وكشف وثائق تظهر مخططات الجهات المعادية لحماس.

ونجحت حماس في إطلاق أكثر من موقع إلكتروني في السنة والنصف الماضية، واستخدمت مواقع شبكات الحوار لفضح الممارسات ضدّ الحكومة وضدّ حماس. وأصبحت صحيفة الرسالة التابعة لحماس، والصادرة من قطاع غزة تصدر مرتين في الأسبوع، ونشرت مجلة فلسطين المسلمة المقربة من حماس عدة ملفات، تظهر الخلل السياسي في أداء رئاسة السلطة، وتكشف عن الخلل المالي والإداري في فريق محمود عباس.

بعض الخلل:

على الرغم من كل الإيجابيات التي حققتها حماس في أدائها الإعلامي، إلا أن ذلك لم يَحُل دون ارتكابها مجموعة من الأخطاء.

فحركة حماس لم تقم بالدور الإعلامي المطلوب للدفاع عن نفسها، أمام الاتهامات التي مسّتها في بعض الأحيان، مثل إطلاق قذائف على مقرّات أمنية أو رسمية، أو جريمة قتل الأطفال الثلاثة من آل بعلوشة، أو مصادرة أسلحة وعتاد من شاحنات تابعة للحرس الرئاسي في كانون الثاني/ يناير 2007.

كما أخطأت حركة حماس إعلامياً بشكل كبير، حين قامت ببثّ ونقل عملية سقوط بعض مواقع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، خلال شهر حزيران/ يونيو 2007، وفي تصوير عناصر أمنية فلسطينية يرفعون أيديهم مستسلمين، وهم بالملابس الداخلية فقط.

كما أخطأت فضائية الأقصى أيضاً في نقل وبثّ عملية تصفية سميح المدهون الضابط في الأمن الوقائي، والتابع لمحمد دحلان، والمسؤول عن تصفية واغتيال وقتل عدد من كوادر حركة حماس ومن المدنيين والاعتداء على المؤسسات الرسمية.

ولا شكّ أن صورة حركة حماس تضررت إعلامياً، بشكل كبير، جرّاء هذه الأخطاء التي حصلت في قطاع غزة، وهو ما يستدعي من الحركة العمل الجادّ والسريع على تصحيح هذه الصورة، على قاعدة أن حركة حماس هي حركة إسلامية ذات قيم ومبادئ، وأنه لا يصحّ الخروج عن هذه القيم مهما كان السبب.

ألن جونستون Alan Johnston:

الحدث الإعلامي المهم الذي حققته حماس خلال المرحلة الأخيرة، كان مع قيام حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية بالإفراج، بتاريخ 2007/7/4، عن الصحفي الاسكتلندي ألن جونستون بعد 114 يوماً على اختطافه. وخاضت حركة حماس مفاوضات شاقة مع ممتاز دغمش زعيم جماعة "جيش الإسلام"، التي اختطفت جونستون وهددت بقتله، حتى يتمّ إطلاق سراح أبو قتادة من السجون البريطانية، وساجدة الريشاوي من السجون الأردنية.

وبذلت حماس وحكومة هنية جهوداً سياسية واجتماعية مضنية؛ لإخراج جونستون من الاختطاف، حياً، في عملية شاقة كانت تواكبها السلطات البريطانية، من خلال اتصال قنصلها العام في القدس المحتلة، بشكل مباشر، مع رئيس المكتب السياسي

للحركة خالد مشعل ورئيس الوزراء إسماعيل هنية.

وأعطت قضية إطلاق جونستون حياً، صورة إعلامية جيدة لحماس، أثبتت من خلال قدرتها على ضبط الأمن في غزة، وحرصها على حرية وسائل الإعلام، وأمن وسلامة الصحفيين خصوصاً الأجانب، وتواصلها الدائم مع أكثر من جهة أوروبية.

مؤسسة إعلامية:

يتّضح للمراقب للأداء الإعلامي لحركة حماس، أن الحركة تمتلك استراتيجية إعلامية تتفرع عنها خطط سنوية، تضطلع بتنفيذها مجموعة من المؤسسات والشخصيات القيادية المركزية في الحركة، المكلفة بالتعبير الإعلامي عن مواقف الحركة.

وكان واضحاً أن حركة حماس عملت بديناميكية إعلامية مقبولة، فهي شكلت مكتباً إعلامياً للنواب، وأفرزت متحدثين جدد، ووطّدت علاقاتها الإعلامية الدولية، فيما شكلت الحكومة فريقاً إعلامياً يعمل إلى جانب رئيس الوزراء.

ويستطيع المراقب أن يلمس كل يوم عشرات المواقف الصادرة عن الحركة، سواء من خلال البيانات الرسمية، أو التصريحات المباشرة، أو السرعة في الردّ على مجموعة من المواقف التي تستهدف الحركة، مثل اتهامها بالارتباط بإيران، أو أنها متطرفة، أو ارتباطها بالقاعدة.

حماس والبيئة الدولية
تقييم عام في السلطة

أ. د. وليد عبد الحي[149]

مقدمة:

حري بنا عند تقييم أداء حركة حماس في تفاعلاتها الدولية منذ توليها الحكومة الفلسطينية (وليس السلطة)، أن نضع في اعتبارنا عدداً من المحددات:

أولها: الفترة الزمنية، فنحن نقيم أداء حركة في فترة سنة واحدة تقريباً، وهي فترة لا أعتقد انها كافية لتقييم يرتكن إليه للحكم على مستوى أداء الحركة.

ثانيها: حجم الإرث الذي تسلمته الحركة وتعقيداته؛ نذكر منه: فشل سياسي للحكومات الفلسطينية السابقة، وبنية حكومية هي أقرب للمعادية لحماس، وشبكة من الاتفاقيات التي أصبح المجتمع الدولي ينظر لها كمسلمات يجب القبول بها من أي طرف، واختلال هائل في موازين القوى الإقليمية والدولية ليس من صالح مشروع حماس، ناهيك عن أزمات اقتصادية، ونقاط توتر دولية أخرى تصرف الانتباه عن الموضوع الفلسطيني من حين لآخر؛ كالأزمة النووية الإيرانية، أو الموضوع الكوري الشمالي، أو أفغانستان أو العراق أو دارفور... إلخ.

ثالثها: الصورة "غير الإيجابية" للحركات الإسلامية، بشكل عام، في ذهن المجتمع الدولي لا سيّما في الدول ذات التأثير الدولي، على الرغم من الصورة الايجابية لحماس لدى قاعدة شعبية عريضة في المجتمع الفلسطيني والعربي.

التحليل:

توحي المقدمة السابقة بسؤال محوري، ألم تكن حماس مدركة للمحددات سابقة الذكر؟ **فإن كانت مدركة لها**، فمن غير المقبول منها أن تتذرع بها لتبرير تردي الوضع

---

[149] أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

العام الفلسطيني؛ لأنها كانت تعرف أنها ستشكل حكومة في حال فوزها ضمن هذه الظروف غير المواتية، **وإن كانت غير مدركة** لها بمستوى أو آخر، فذلك يدلّ على قصور عميق في الرؤيا، ويجعل الاطمئنان لرشدها السياسي موضع شكّ عميق.

ويبدو لي أن حركة حماس كانت بين الاحتمالين السابقين، فهي مدركة لها من ناحية، ولكن هذا الإدراك كانت تنقصه القدرة على الرؤيا المستقبلية لتداعيات تفاعل هذه المحددات، مع وصول حركة حماس للحكومة، أي أن الحركة فشلت في توقع عمق هذه المحددات من ناحية، وأن الرؤية الأيديولوجية لها "ضببت" أو شوَّشت الرؤية السياسية من ناحية ثانية.

فإذا أردنا أن نحدد أهداف الحركة على المستوى الدولي، ثم نرصد مدى ما تحقق من هذه الأهداف، فإن ملامح الصورة تبدو على النحو التالي:

هدف شرعنة الحركة دولياً؛ كحركة تحرر ومقاومة مشروعة: لقد انقسم المجتمع الدولي في موقفه من حماس إلى ثلاثة تيارات:

أ. تيار عدّها حركة إرهابية يجب مقاطعتها وإجبارها على تغيير كافة مواقفها الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، وتقود هذه المجموعة الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تتمكن حماس من تغيير هذا الموقف قيد أنملة، على الرغم من كل التصريحات والإيحاءات الدبلوماسية من حماس، مثل الحديث عن التهدئة، أو القبول بدولة فلسطينية في أراضي 1967... الخ.

ب. تيار لم يعدّها حركة إرهابية، ولكنه يطالبها بتغيير مواقفها والقبول بكافة الاتفاقيات الدولية المبرمة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" وخريطة الطريق، ويتمثل هذا الموقف بشكل أساسي في الموقف الروسي، والصيني، والأمم المتحدة، وعلى الرغم من نجاح حماس في الاتصال بهاتين الدولتين في حدود ضيقة أحياناً، لكنها لم تتمكن من تطوير مواقف هاتين الدولتين بأي مستوى من المستويات باتجاه موقفها.

ج. تيار عدّها حركة تحرر مشروعة، وعمل على مساندتها، وتقود إيران هذا التيار، لكن العلاقة بين حركة حماس وإيران وبالطبع سورية يضع الحركة في دائرة الهواجس من قبل بعض الدول العربية من ناحية، ويضفي "مشروعية" على الدعاية الغربية ضدّها من ناحية ثانية. ومن الواضح أن حماس نجحت في استمرار هذه العلاقة ليس نتيجة لموقفها الذاتي فقط، بل وللحاجة الإيرانية لهذه العلاقة.

من الواضح أن حركة حماس اعتقدت أن انتقالها إلى كرسي السلطة، سيساعدها على تحقيق شرعيتها لدى المجتمع الدولي من خلال:

أ. أنها وصلت إلى الحكم بطريقة ديموقراطية كما تطالب الدول الغربية، وهو الأمر الذي سيضع هذه الدول في موضع حرج، لا سيّما أمام الرأي العام، تضطر معه للتعامل مع الحركة كحكومة، وقد حققت حماس بعض الإحراج لهذه الدول فعلاً، لكن العنف الفلسطيني الداخلي أفسد صورة الديموقراطية الفلسطينية، مما جعل الحرج الدبلوماسي الغربي يتوارى تدريجياً.

ب. اعتقدت حماس أن الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية السابقة، سينتقل إلى الاعتراف بحركة حماس بشكل آلي، ولم تتنبه حماس إلى أن الاعتراف بالحكومة السابقة كان نتيجة لمواقف تلك الحكومة، أي أن المجتمع الدولي ربط البعد القانوني بالبعد السياسي، وهو ما حاولت حماس فكّه دون جدوى، أي أن حماس اعتقدت بإمكانية وراثة البعد القانوني، والاعتراف الدبلوماسي بالحكومة دون أن يرتبط ذلك بموقفها السياسي، وهو ما لم يتحقق.

ج. يبدو أن حماس اعتقدت بإمكانية "توزيع الأدوار" في التعامل مع المجتمع الدولي، بحيث تترك مهامّ العلاقة المباشرة مع "إسرائيل" للرئيس، أو بعض قيادات فتح ومنظمة التحرير، وتتولى هي العلاقات مع بقية البيئة الدولية بما فيها الولايات المتحدة، وهو ما أدركته فتح ورفضت الدخول فيه.

د. سعت حماس لأن تبدو أمام المجتمع الدولي أكثر "شفافية ونزاهة" في تسيير الأمور المالية للسلطة، ومع إقرار جهات أوروبية بذلك، إلا أن الحصار المالي لم يعط هذه الناحية الإيجابية المجال لتوظيفها أمام المجتمع الدولي لتأكيد مصداقية الحركة.

ولم تتنبه حماس في هذا التصور المفترض إلى مجموعة من العوامل:

أولها: "الثأريون" في حركة فتح، الذين يريدون لها التعامل المباشر مع "إسرائيل"؛ ليفقدوها أحد أهم عناصر تميزها، وهو أمر شجعته الولايات المتحدة.

ثانيها: التنسيق العميق بين الطرف الإسرائيلي والولايات المتحدة، الذي لن يتيح للحركة إقامة علاقة مع الولايات المتحدة دون علاقة مع "إسرائيل".

ثالثها: عدم التنبه إلى أن قنوات التدفق المالي والمساعدات يمكن أن تغلق إلى هذا

الحدّ في أسوا الاحتمالات من قبل القوى الدولية، أو أن تذهب لجهات غير الحكومة الفلسطينية، كالرئيس أو أجهزته الأمنية، في أحسن الاحتمالات.

وللخروج من هذه المآزق، أبدت حماس قدراً كافياً من المرونة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، لا سيّما بعد الاشتباكات الأولى مع حركة فتح.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أدركت القوى الدولية عمق المأزق الذي تواجهه حماس، وأدركت أن حكومة الوحدة الوطنية هي محاولة التفاف من جديد لضمان القبول بالحركة خارج دائرة الحركات الإرهابية، بالمفهوم الذي تروجه هذه القوى الدولية.

وعليه، تواصلت سياسة القوى الدولية دون أي تغيير، سواء المجموعة التي ترفض الاعتراف بالحركة، أو تلك التي تعترف بها ولكنها تطالب بتغيير سياستها، أو تلك التي تساندها ولكنها لا تملك أدوات تحسين الوضع القائم.

وقد أوصت دراسة لمجموعة الأزمات الدولية بضرورة استغلال رغبة حماس في إضفاء صفة الشرعية الدولية عليها "لجذبها نحو التسوية"[150]، وهو ما نلاحظه بشكل جلي في كل المطالب الدولية.

وقد استثمرت "إسرائيل" هذا الوضع لدى المجتمع الدولي، فهي توظف الصورة السلبية لحماس في الذهن الغربي؛ لتحميلها مسؤولية تعطّل المسار السلمي في المنطقة، وذلك من خلال التأكيد على استمرار حماس في رفض خريطة الطريق، أو الاعتراف بـ"إسرائيل"، أو وقف العنف، أو الإقرار بالاتفاقيات الدولية السابقة.

لكن التطور الأخير المتمثل في عودة الاشتباكات مرة أخرى بين فتح وحماس، في ظلّ حكومة الوحدة الوطنية الهشة، عمّق قناعة القوى الدولية، لا سيّما الولايات المتحدة، بأن استمرار المأزق هو الخيار الأنسب لإضعاف قوى المقاومة، وتعزيز تيار أوسلو التقليدي.

خلاصة الأمر في هذا الجانب، أن حركة حماس لم تتمكن من تحقيق أي من أهدافها الآنية حتى هذه اللحظة، وبدأ ينعكس ذلك على أدبياتها السياسية في محاولة للتقرب من المجتمع الدولي.

---

[150] International Crisis Group, Enter Hamas: The Challenges of Political Integration, *Middle East Report*, no. 49, 18 /1/ 2006.

التداعيات المستقبلية:

من غير الممكن فصل التداعيات المستقبلية الدولية عن البنية الداخلية للقوى الفلسطينية الحكومية، ومع الإقرار بأن البعد الإقليمي والإسلامي لهما وزنهما في هذه التداعيات، فإنني سأُلامس هذه الجوانب برفق لكي أبقى في حدود الورقة المعنية بالبعد الدولي.

لا بدّ من التنبه للتغيرات الآنية والقريبة في البنية الدولية، ثم التعرف على انعكاساتها على القضية الفلسطينية وبالتالي على حركة حماس والحكومة الفلسطينية:

1. التغير الرئاسي في فرنسا، والذي تمثل في وصول ساركوزي إلى الرئاسة، وهو ما يعني أن درجة التنسيق بين فرنسا والولايات المتحدة ستكون أقل تباعداً من ناحية، كما أن المسافة السياسية بين فرنسا و"إسرائيل" قابلة للتقلص من ناحية أخرى.

   ذلك يعني أن رافعة الضغط على حماس ستزداد ثقلاً، وقد تلوح في الأفق بشكل تدريجي تأزمات بين حركة حماس والحكومة الفرنسية، مع ضرورة التنبه إلى أن صلاحيات الرئيس الفرنسي في نطاق السياسة الخارجية هي صلاحيات واسعة.
2. دخول الولايات المتحدة بعد شهور قليلة في حملات التحضير للرئاسة الجديدة، وهو ما سيجعل التغيير بأي قدر أمراً غير محتمل إلى حدٍّ بعيد، بل سنكون أقرب إلى مزايدات داخلية نحو المزيد من حصار حماس.
3. نتائج الانتخابات الرئاسية القادمة في روسيا الاتحادية، وسواء بقي بوتين من خلال التجديد له أو فاز أي من المتسابقين القادمين (ولا داعي للدخول في تفاصيل توجهاتهم لخروجها عن الموضوع)، فإن أي موقف روسي قادم من القضية الفلسطينية لن يتجاوز مواقف بوتين في أحسن الأحوال، لكن التراجع عنها نحو الطرف الآخر أمر غير مستبعد في أسوأ الأحوال.

   ويعتقد كل من بريماكوف Primacov والناطق بلسان لجنة السياسة الخارجية في الدوما الروسي كونسطنطين كوساشيف Konstantin Kosachev أن السياسة الروسية تسعى لاستدراج حماس بشكل هادئ نحو المفاوضات[151].

---

[151]: Hamas delegation ends Moscow talks without concessions, in: http://news.monstersandcritics.com

4. إن التغير الذي أصاب حزب العمال البريطاني غير مقدر له أن يؤدي لتغير في التوجهات العامة، ولعل الاحتمال الأكبر هو التراجع عن "أولوية" القضية الفلسطينية التي تعهد بها بلير أكثر من مرة.
5. لا توحي السياسة الصينية في المدى القريب بتغير في توجهاتها، وسيبقى الطابع البراجماتي هو الطاغي على سلوك هذه الدولة، وهو أمر ليس في صالح الحكومة الفلسطينية.

وفي ظلّ هذه المعطيات البنيوية، قد تزداد الأمور قتامة من خلال:

أ. احتدام معركة المحكمة الدولية في قضية الحريري؛ مما يجعل النشاط الدبلوماسي الدولي يتركز ولو لفترة معينة على هذا الموضوع.
ب. تصاعد الضغوط على إيران، وهو أمر قد يجعل المواقف العربية من الحركة تتأثر بمستوى العلاقات العربية الإيرانية، على الرغم من أن حماس نجحت حتى الآن في الحفاظ على قدر من التوازن بين علاقاتها العربية وعلاقاتها الإيرانية.
ج. نتائج معركة العراق، والتي قد تؤدي إلى اتساع دائرة الاضطراب بشكل يزيد من إزاحة القضية الفلسطينية نحو الظلّ، غير أن **نجاح المقاومة العراقية في التعجيل بانسحاب الولايات المتحدة، قد يحسّن من البيئة الإقليمية والدولية للحركة.**

أمام الصورة السابقة، سيكون أمام حماس عدد من الخيارت:

أ. التخلي عن الحكومة دون التخلي عن المشاركة في القرار، لا سيّما من خلال المجلس التشريعي، من خلال لعب دور القوة المعطلة لمزيد من التنازلات.
ب. العودة إلى خندق المقاومة والعمل على التصعيد من جديد، لا سيّما من خلال تجديد الانتفاضة.
ج. العمل بقوة على إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، والحصول على نسبة مقاعد في هياكلها المؤسسية، بشكل يجعل قرارات الحكومة الفلسطينية أقل أهمية.
د. التشبث بتجربة حكومة الوحدة الوطنية.
هـ. حدوث انشقاقات داخل الحركة.
و. انهيار السلطة وحلّها.

وفي تقديرنا، إن الخيارات السابقة، ستبقي المطالب الدولية (الاتفاقيات الدولية، وخريطة الطريق، وأوسلو... الخ) مرفوعة بوجه حماس، وهو ما سيجعلها أمام خيارين

لا ثالث لهما، إما التخلي عن استراتيجيتها بشكل تدريجي وتحت عباءة حكومة وحدة وطنية لكي لا يبدو التغير سافراً، أو العودة إلى المقاومة لتحسين شروط التفاوض، وسيتمحور توجه حماس حول أراضي 1967 من ناحية، وحلّ مشكلة اللاجئين بشكل "عادل" من ناحية أخرى، وهو التعبير الذي قد يجري تفسيره فيما بعد بأشكال عدة.

ومن الواضح أن الميل التدريجي نحو "استرضاء" المجتمع الدولي يبدو من خلال مقارنة ثلاث وثائق للحركة، وهي: برنامجها الانتخابي في خريف 2005، ومشروعها لتشكيل حكومة وحدة وطنية في آذار/ مارس 2006، وبرنامج الحكومة الذي قدّمه رئيس الوزراء إسماعيل هنية للمجلس التشريعي 2006/3/27[152]، وتدعم ذلك ببعض ما ورد في اتفاق مكة في سنة 2007.

بالمقابل فإن الولايات المتحدة ستعمل بالتعاون مع قوى إقليمية ودولية، و"إسرائيل" على تحقيق ما يلي:

أ. العمل على تأجيج نزاعات داخلية في حركة حماس، وقد تعمل على تطوير جناح من حماس في الضفة الغربية أقل ارتباطاً بحماس في غزة.

ب. العمل على توظيف عمليات تفجيرية غامضة للربط بين حماس والقاعدة.

ج. تشديد الضغط المالي والحصار الدبلوماسي على الحركة؛ لإفقادها قاعدتها الشعبية من ناحية، ولخلق الظروف المبررة لبعض القيادات المحتملة في حماس للدفع باتجاه القبول بتقديم التنازلات من ناحية أخرى[153].

ويشكل هذا البعد أحد مرتكزات القوى الدولية للضغط على حماس، إذ أن حماس لا تستطيع التوفيق بين انتظار الدعم المالي من المجتمع الدولي من ناحية، وعدم الاستجابة للشروط المرتبطة بهذا الدعم من ناحية ثانية[154].

د. توظيف العلاقات الأمريكية العربية لمزيد من الضغط على حماس.

ومن الواضح أن استراتيجية المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة؛ هي تعميق فكرة الاعتراف بـ"إسرائيل" بين القوى الفلسطينية المركزية، فبعد اعتراف

---

152 What Hamas Really Wants?, *Le monde diplomatique*, January 2007.

153 Michael Herzog, "Can Hamas be Tamed," *Foreign Affairs*, March–April 2006, pp. 83 – 94.

154 Peter Fedynsky, Will Hamas Renounce Violence?, Voice of America, 1/2/2006, in: www.voanews.com

فتح لا بدّ من اعتراف حماس، وتدلّ استطلاعات الرأي للنخب الفكرية المهمة في الولايات المتحدة على أن هذه النخب تميل، وبشكل واضح، إلى الاعتقاد بأن الضغط سيؤدي تدريجياً إلى تنامي النزعة البراجماتية داخل حركة حماس[155]، فقد أشارت نتائج أحد هذه الاستطلاعات على **31 من نخبة الفكر السياسي الأمريكي**، من أمثال جوزيف ني Joseph Nye، وبريجنسكي Zbigniew Brzezinski، ودوغلاس فيث Douglas Feith، وروبرت كيغان Robert Kagan... إلخ إلى النتائج التالية[156]:

أ. 54 % من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن حماس لن تبقى في السلطة لفترة السنوات الأربع.

ب. 69 % من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن حماس ستميل تدريجياً نحو نهج أقل عنفاً تجاه "إسرائيل"، وأنها ستبقى من الناحية النظرية تتحدث عن المقاومة العسكرية، لكنها ستميل تدريجياً نحو التهدئة من الناحية العملية.

ويتفق أغلب كتاب الصحف الغربية، لا سيّما صحف دول اللجنة الرباعية، على أن وجود حماس في السلطة سيجعلها تميل نحو البراجماتية بشكل متواصل، وهو ما يعني أن هذه الدول تريد توظيف وصول حماس للحكومة باتجاه جعلها توافق تدريجياً على الدخول في مسار التسوية بشكل أو آخر[157].

ج. 56 % من المستطلعة آراؤهم لا يعتقدون بأن انهيار حماس والحكومة الفلسطينية سيضرّ بفكرة الديموقراطية.

مما سبق يمكن تحديد مواقف المجتمع الدولي في ثلاثة عناصر، وتقييم أداء حركة حماس استناداً لهذه العناصر:

1. اعتقاد المجتمع الدولي أن وصول حركة حماس إلى السلطة سيجعلها تميل إلى الاعتدال، وأن هذا الاعتدال سيتمّ بشكل تدريجي، لكنه سينتهي بقبول قدر كاف من المطالب الدولية، وتتفق في هذا التوجهات الأوروبية والأمريكية والروسية والصينية ودول أخرى من العالم النامي[158].

---

155 Robert Malley and Hussein Agha, "Hamas: The Peril of Power," in: www.Nybooks. com/artides. 18789

156 *The Atlantic Monthly*, June 2006.

157 http://news. bc. co. uk/2/hi/europe/46595. stm

158 B. Raman, International Terrorism Monitor: Implications of Hamas Victory, South Asia Analysis Group, paper no. 1689, 27 /1/ 2007.

ويعتقد قدر من القوى الدولية الفاعلة أن هذا الاعتدال سيأخذ مجراه بداية بشكل من التفاوض بين "إسرائيل" وحماس، ولكن عبر طرف ثالث بداية، قد يكون طرف عربي أو دولي أو فلسطيني[159]، وستشكل الحكومة غطاء لهذا الموقف.

ومن الواضح أن حركة حماس ما تزال تمانع في هذا الجانب، لكن اتفاق مكة يوحي ببداية تناغم مع التوجه الدولي، لا سيّما أن **القبول بشكل ضمني** بالمبادرة العربية، التي جرى التأكيد عليها في مؤتمر القمة العربية الأخيرة في السعودية يعزز ذلك، كما أن التوجهات العامة للرأي العام الفلسطيني من مسألة القبول بالاتفاقيات الدولية تدركه القوى الدولية، وتسعى لتوظيفه في الضغط على حماس[160].

2. لن تغير القوى الدولية موقفها من الضغط المالي على حكومة حماس، ومن الواضح أن حماس لم تنجح في خرق هذا الحصار إلا في حدود ضيقة للغاية، وعلى الرغم من الوعود العديدة بالمساعدات التي تحدث عنها أكثر من مرة قادة حركة حماس إلا أن أثرها على الواقع المعيشي الفلسطيني محدود جداً.
3. لم تتمكن الحركة، إلا مع بعض الدول الأوروبية الصغيرة، من خلق قنوات اتصال، كما أن صلتها بمنظمات المجتمع المدني في الدول الأوروبية لم يصل لمستوى فاعل.

الخلاصة:

من الصعب الحديث عن نجاحات ذات أثر لحكومة حماس خلال ما يقارب عام على توليها السلطة، وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية ليست كافية للحكم النهائي، إلا أن تفسيرنا لتعثر حماس هو نتيجة، بشكل أساسي، لخذلان أغلب القوى الفلسطينية، لا سيّما حركة فتح، لفكرة حكومة الوحدة الوطنية، وما الاشتباكات الأولى قبل اتفاق

---

[159] Yossi Ben Ari, The Future of Hamas–Israeli Relationship, *Arab News,* 22/2/2006.

[160] انظر استطلاعات الرأي التالية:
- استطلاع رأي رقم 28، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2006/9/20.
- استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم 27، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، 21–2007/3/23.

مكة وبعده إلا دليل على أن **حركة التحرر الفلسطيني، وصلت مأزقاً عميقاً تتجلى ملامحه في فشل نهج التسوية من ناحية، وعدم قدرة نهج المقاومة على تجسيد نتائج ملموسة من ناحية أخرى**، وإن العجز عن تكييف البيئة الدولية لأي حركة سياسية يرتد إلى تنازع داخلي، وهو ما أدى إلى التوتر الداخلي الذي أعطى القوى الدولية بيئة صالحة لجعل ضغوطها تؤتي أكلها.

كذلك فإن ترابط القضية الفلسطينية مع أزمات المنطقة الأخرى لا سيّما العراقية، واللبنانية، والإيرانية، يؤثر على الموقف الدولي من القضية الفلسطينية. والمجتمع الدولي منقسم في هذه الناحية لتيارين، أحدهما يرى أن حلّ قضايا المنطقة سيؤدي إلى تهيئة الظروف لحلّ القضية الفلسطينية؛ وتقود هذا التيار الولايات المتحدة على أساس أن حلّ القضايا الأخرى لصالح الولايات المتحدة، سيزيد الاختلال في ميزان القوى في المنطقة لصالح "إسرائيل"؛ مما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق ما تريد، والتيار الثاني يرى أن القضية الفلسطينية هي مصدر كل مشاكل المنطقة ولا بدّ من حلّها أولاً؛ وتتشارك أغلب الدول الأوروبية، وروسيا، والصين في هذا التوجه، غير أن هذا التيار يرى أن تطبيق تصوره هذا يستدعي تقديم تنازلات، لا يبدو أن حماس مهيئة لتقديمها في **الظرف الزمني القريب**، وهو ما سيُبقي المأزق قائماً، بل لعله يعزز النهج الأول.

أخيراً يبدو أن **الموقف الاستراتيجي** لحماس على صحته، لم يتناغم مع **خطتها الاستراتيجية** المتعثرة، وهنا كان مركز الفشل الذي يخشى من انعكاسه على البنية الداخلية لحركة حماس ذاتها.